الهيئة المكلفـــة بمراجعـــة مدونـــة الأســـرة

ⵜⴰⵡⵙⴷⴰ ⵉⵜⵜⵙⵓⵎⵔⵏ ⵓ ⵍⴰⵎⵎⴰⵓ ⵏ ⵜⵙⵡⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵍⵍⴰ

INSTANCE CHARGÉE DE LA RÉVISION DU CODE DE LA FAMILLE

جلسـات الاستماع الخاصة بمراجعة مدونة الأسرة
29 نونبر و01 دجنبر 2023

Table des matières

04/12/2023

Presse écrite

AL MASSAE

3/10	البيجيدي» يرفض المساس بالشريعة في تعديل مدونة الأسرة	32

AL OUMMA

10/24	العنف ضد المرأة .. تعديل مدونة الأسرة جرعة أمل لتقليص الظاهرة	33

ASSABAH

2/20	نداء استغاثة من العنف الرقمي	35
3/20	التوحيد والإصلاح تتشبث بالتعدد وزواج القاصرات	36

Assahraa Al Maghribia

1/20	محمد عبد النباوي: جلسات الاستماع بخصوص مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش	37
4/20	العدالة والتنمية يقدم مذكرة مقترحاته للجنة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة	39
6/20	جمعية حقوق وعدالة تفتح نقاشا حول التحولات الاجتماعية والاجتهادات الفقهية لمراجعة مدونة الأسرة	40

BAYANE AL YAOUME

1/16	باحثون وخبراء يقاربون المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة	41

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

04/12/2023

Presse digitale

www.assabah.ma

00:00 التوحيد والإصلاح تتشبث بالتعدد وزواج القاصرات 43

www.clubdepress.com

14:41 كاتبة: مراجعة مدونة الأسرة.. ورش ملكي جديد يكرس الدينامية الديمقراطية للمغرب 44

www.febrayer.com/

09:57 منيب تطرح قضية "الأطفال خارج مؤسسة الزواج" في تعديلات مدونة الأسرة 45

www.horizontv.ma

09:18 تجديد المدونة في صالح الأسرة المغربية -فيديو 46

le360.ma

12:31 دراسة جديدة.. إحصاءات تتعلّق بقانون محاربة العنف ضد النساء 48

www.maghress.com

23:52 مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب 50

www.yalalla.com

10:43 جميلة الهوني تنفي رفضها العمل مع طليقها: ما عنديش مشكل أنني نكون فنفس العمل مع الناجي... وهذا هو الوقت باش تتبدل المدونة 51

Télévision

Télé Maroc

13:00 باحثون وخبراء يقاربون المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة 53

Radio

HIT RADIO

10:50 مراجعة مدونة الأسرة 54

SNRT CASABLANCA

12:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانها الإلكتروني لتلقي المذكرات والمساهمات 55

SNRT FES

08:00 السيد عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا وتعكس وعيا بأهمية الورش 56

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

03/12/2023

Presse digitale

www.2m.ma

12:45 "حقوقية: العنف النفسي هو أكثر الأنواع انتشارا بالمغرب وربات البيوت يتصدرن قائمة الضحايا " 57

akhbarona.aljalia.ma

22:03 مطلقات الدار البيضاء" يناقش مشاكل الطلاق في المغرب 58

alousboue.ma

19:16 متابعات | مقترحات الأحزاب تحيي الجدل بين الحداثيين والأصوليين في قضية مدونة الأسرة 59

www.al3omk.com

11:49 حكم قضائي يمنح زوجا حق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب تعدد الزوجات 61

almaghrebnews.com

11:06 مدونة الأسرة.. بنكيران يرفض تعديل أحكام الإرث ويهاجم المطالبين بتقسيم الثروة بعد الطلاق 62

ariffino.net

23:24 مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب 63

assafir.ma

22:53 ابن كيران ..."الحضانة" يجب أن تبقى عند الأم 64

10:17 مدونة الأسرة.. بنكيران يرفض تعديل أحكام الإرث ويهاجم المطالبين بتقسيم الثروة بعد الطلاق 65

belpresse.com

66 ابن كيران: فالمرجعية الإسلامية المصلحة وحكم الله وما عداها في مدونة الأسرة 22:05 قابل للنقاش

www.driouchcity.net

20:22 مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب 67

www.hespress.com

12:17 ناشطات حقوقيات يتهمن بنكيران بـ"شرعنة البيدوفيليا" لدعم تزويج القاصرات 68

ar.hibapress.com

00:22 ابن كيران ..."الحضانة" يجب أن تبقى عند الأم (فيديو) 69

00:22 ابن كيران ..." المعركة" معركة مرجعيات (فيديو) 70

imarocpress.com

11:52 حكم قضائي يمنح زوجا حق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب تعدد الزوجات 71

23:10 ابن كيران ..."الحضانة" يجب أن تبقى عند الأم 72

11:02 مدونة الأسرة.. بنكيران يرفض تعديل أحكام الإرث ويهاجم المطالبين بتقسيم الثروة بعد الطلاق 73

13:16 ناشطات حقوقيات يتهمن بنكيران بـ"شرعنة البيدوفيليا" لدعم تزويج القاصرات 74

www.maghress.com

12:36 حكم قضائي يمنح زوجا حق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب تعدد الزوجات 75

20:15 ابن كيران: الحضانة يجب أن تبقى للأم حتى وإن تزوجت... ونقترح إحداث قاض متخصص في الصلح قبل الطلاق 76

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

03/12/2023

Presse digitale

nadormagazine.com

07:18 مدونة الأسرة..البيجيدي يدافع عن التعدد ويدعو إلى إحداث مراكز لتأهيلالمقبلين على الزواج 77

saharamediamaroc.net

00:54 ابن كيران: ملك المغرب نعمة من الله..والزلزال أبان عن جانبنا المضيء 78

tanjaoua.ma

09:25 بنكيران: موضوع تعديل الإرث في المدونة انتهى اجتماعيا 79

www.zaiocity.com

23:20 مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب 80

Télévision

M24

18:00 السيد عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا وتعكس وعيا بأهمية الورش 81

Radio

Radio Nationale

16:00 هذا عبد النبوي.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية الورش 82

SNRT CASABLANCA

10:20 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين 83

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

02/12/2023

Presse écrite

ANNAHAR AL MAGHRIBYA

1/12 المرأة تريد حقا لا صدقة 84

Assahraa Al Maghribia

3/24 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية 86

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

02/12/2023

Presse digitale

www.20minutes.ma

87 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتعديلات حول حول تعديل مدونة الأسرة. 08:25

www.2m.ma

88 "\"مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي)" 20:41

ache24.ma

89 مراجعة مدونة الأسرة. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 10:41

achtari24.com

90 مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا 11:05

www.agendatouristique.ma

91 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية 08:35

alalam24.press.ma

92 مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا 08:56

www.alaoual.com

93 مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 08:25

alhadat.ma

94 عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا 09:52

www.alhayat24.ma

95 عبد النباوي: "جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة" 09:56

www.alwataniapress.ma

96 من طنجة.. نبيلة منيب: هناك ثلاث عوامل تساهم في تقدم وضعية المرأة المغربية 22:02

www.alyaoum24.com

97 العدالة والتنمية يقدم مقترحات لـ"محاصرة تفشي الطلاق" ويتمسك بالتعدد وزواج القاصر والتعصيب 09:18

www.anbaetv.ma

98 نساء "البيجيدي" يقترحن وصفتهن لتعديل مدونة الأسرة 09:24

anwarpress.com

99 هذا ما قاله عبد النباوي عن جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة... 10:02

assafir.ma

100 النبوي.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 09:44

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

02/12/2023

Presse digitale

banassa.info

101 عبد النباوي: جلسات الاستماع لمقترحات مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة 11:06

www.elhadat24.com

102 عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا 08:46

www.febrayer.com/

103 محمد بن عبد القادر: مراجعة المدونة رهان استراتيجي يضمن حقوق الأسرة 17:29

iktissadkom.ma

105 عبد النباوي: الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت أزيد من 80 جلسة استماع 08:55

imarocpress.com

106 مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 08:46

107 مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا 11:02

108 عبد النباوي: جلسات الاستماع لمقترحات مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة 11:02

inews.ma

109 مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 08:31

www.kafapresse.ma

110 هيئة مراجعة مدونة الأسرة استمعت إلى 1500 جمعية و21 حزبا سياسيا 10:08

MACHAHID

111 مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة 10:03

www.maghress.com

112 مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 09:36

www.maroc4.ma

113 عبد النباوي: "جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة" 09:37

www.marrakechalaan.com

114 عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 11:06

www.mcg24.com

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا 09:22

moroccosnews.com

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

116 حزب العدالة والتنمية المغربي يرفض المساس بالدستور في تعديل مدونة الأسرة 20:09

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

02/12/2023

Presse digitale

www.nichanealane.ma

11:12 مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي) 117

11:12 مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي) 118

www.orientmaroc.com

10:47 بجامعة وجدة .. ندوة وطنية في موضوع: "إعادة النظر في مدونة الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والاجتهاد المنفتح" 119

oujda7.ma

08:51 بجامعة وجدة .. ندوة وطنية في موضوع: "إعادة النظر في مدونة الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والاجتهاد المنفتح" 120

sabahagadir.ma

10:50 عبد النباوي...الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت 80 جلسة استماع واستغرقت 80 ساعة. 121

scoop.ma

09:50 تعديل مدونة الأسرة: جلسات الاستماع تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش 122

www.walaw.press

14:00 "عبد النباوي" يكشف كواليس جلسات مراجعة المدونة 123

14:14 "البيجيدي" يتشبث بتعدد الزوجات ويركب على تعديلات المدونة 124

www.zaiocity.com

09:21 العدالة والتنمية يقدم مقترحات لـ"محاصرة تفشي الطلاق" ويتمسك بالتعدد وزواج القاصر والتعصيب 125

Télévision

2M

12:45 مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات 126

12:45 لقاء حول مدونة الاسرة بالدار البيضاء 127

AL AOULA

20:30 حزب العدالة و التنمية : الملتقى الجهوي النسائي بفاس 128

M24

07:00 مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات 129

Télé Maroc

13:00 مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات 130

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

02/12/2023

Radio

ATLANTIC RADIO

131 مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا 09:00
تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

Radio 2M

132 مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا 07:00
تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

Radio Nationale

133 مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا 14:00
عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي)

SNRT CASABLANCA

134 الهيئة المكلفة بتعديل المدونة تضع عنوانا إلكترونيا 09:00

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

01/12/2023

Presse écrite

AL AHDAT AL MAGHRIBIA

عبد الرحيم شهيد 2/16 135

AL HARAKA

عنوان الكتروني لاستقبال مقترحات حول مدونة الأسرة 1/16 136

AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI

137 إدريس لشكر، الكاتب الأول في برنامج «مع الرمضاني» القناة الثانية : تشكيل 1/16 جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة

AL OUSBOUE

أعطاب مدونة الأسرة التي تعجل بتعديلها 10/28 139

مقترحات الأحزاب تحيي الجدل بين الحداثيين والأصوليين في قضية مدونة الأسرة 24/28 141

ANNAHAR AL MAGHRIBYA

143 هيئة "مدونة الأسرة" تستمع للتقدم والاشتراكية وجبهة القوى والاشتراكي الموحد 3/12 وفيدرالية اليسار

BAYANE AL YAOUME

PPS يقدم مذكرة تتضمن 16مقترحا لمراجعة مدونة الأسرة 1/16 144

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

01/12/2023

Presse digitale

www.almaghribia.ma

10:34 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات عدد من الأحزاب السياسية 149

www.danapress.ma

10:08 الأصالة والمعاصرة تحسم في موعد مؤتمرها الوطني المقبل 150

www.febrayer.com/

16:15 نساء "البام": تعديل مدونة الأسرة يدعم ركائز الدولة الاجتماعية 151

hnews.ma

21:21 بنيكران لأخنوش: أرجوك أن تسحب النظام الأساسي وتهنينا من الصداع 152

imarocpress.com

17:31 "البام" يدعو إلى تكثيف الحوار لعودة التلاميذ إلى الدراسة 153

20:43 بنكيران يترجى أخنوش ويطلب منه سحب النظام الأساسي – سياسة – Anbaetv 154

18:06 L'Instance chargée de la révision du Code de la famille recueille les propositions de six partis politiques – مغربك 155

www.lesiteinfo.com

16:40 "البام" يدعو إلى تكثيف الحوار لعودة التلاميذ إلى الدراسة 156

www.maghress.com

إدانة لشكر، الكاتب الأول في برنامج «مع الرمضاني» القناة الثانية : تشكيل 15:20 جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة 157

www.marrakechalaan.com

20:58 "البام" يدعو إلى تكثيف الحوار لعودة التلاميذ إلى الدراسة 158

mehwarpresse.com

19:23 لقاء تواصلي لمنظمة المرأة التجمعية لجهة كلميم وادنون 159

www.pjd.ma

21:22 مدونة الأسرة.. ماء العينين: حزبنا يدعو لإجراءات داعمة للزواج ومُواجهة لظاهرة الطلاق 160

www.rissala24.ma

14:23 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية 161

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

01/12/2023

Télévision

2M

162 مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات 20:45

AL AOULA

163 مراجعة مدونة الأسرة 20:30

M24

164 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لعدة أحزاب سياسية 20:00

Radio

HIT RADIO

165 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين 07:30

Radio Nationale

166 مراجعة مدونة الأسرة 20:00

RADIO PLUS

167 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين 07:00

SNRT FES

168 هيئة مراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي المقترحات 08:00

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

30/11/2023

Presse écrite

AL AHDAT AL MAGHRIBIA

3/16 الديموقراطية التشاركية.. قراءات ترصد الخلل 169

AL HARAKA

1/16 مواصلة الاستماع للتصورات ومقترحات الأحزاب 170

AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI

1/12 يوم دراس حول البرلمان المنفتح رافعة للمساواة الفعلية 171

ANNAHAR AL MAGHRIBYA

1/12

2/12 هيئة "مدونة الأسرة " تستمع لأحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 175

ASSABAH

1/20 الكد والسعاية...الحق المبهم 176

Assahraa Al Maghribia

6/24 شبكـــــة نســـائية تدعو إلى مراجعة عميقـــة لمدونـــة الأسرة 178

BAYANE AL YAOUME

8/16 النسخة الأولى من مؤتمر النسوية حول موضوع "ما هو الإصلاح الذي نريده اليوم في مدونة الأسرة؟ 179

13/16 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 180

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

30/11/2023

Presse digitale

www.24saa.ma

181 يعرض في قاعات الدار البيضاء.. فيلم "مطلقات الدار البيضاء" يكشف معاناة النساء وهفوات مدونة الأسرة 13:18

www.2m.ma

182 "مراجعة مدونة الأسرة.. ورش ملكي جديد يكرس الدينامية الديمقراطية للمغرب (كاتبة)" 21:19

achtari24.com

183 هيئة "مدونة الأسرة" تستمع للتقدم والاشتراكية وجبهة القوى والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار 09:24

www.agendatouristique.ma

184 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 10:26

aldar.ma

185 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 23:56

almaghribi.ma

186 بنكيران يغيب عن لقاء تقديم مذكرة حزبه حول اصلاح مدونة الأسرة 08:34

anwarpress.com

187 لشكر.. إصلاح المدونة يلزمه القرار وتعديلات منصفة تستجيب لروح العصر... 14:12

assafir.ma

188 البام يدعو لحوار بناء يعيد التلاميذ للأقسام ويشيد بمكانة الأساتذة في المغرب 12:50

189 وهبي يدعو لتكثيف الحوار وإيجاد حلول لأزمة النظام الأساسي لإعادة التلاميذ للدراسة 14:03

190 "البام" ينادي بالحوار البناء أمام "أزمة الأساتذة" 19:39

attahadi.ma

191 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات الفاعلين المعنيين 12:23

belpresse.com

193 "البام" يدعم الحكومة في قضية "النظام الأساسي" ويطالب بالحوار البناء والحلول الشاملة 16:03

www.dabapress.com

194 منهم البيجيدي:مراجعة مدونة الأسرة .. الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات 3 أحزاب 07:48

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

30/11/2023

Presse digitale

www.febrayer.com/

12:05 لجنة مدونة الأسرة تطلق منصة إلكترونية لاسقبال المقترحات 195

www.hespress.com

00:00 "الاتحاد الدستوري" ينادي بفتح "نوافذ الاجتهاد" من خلال مراجعة التعصيب في الإرث 198

00:00 هيئة مراجعة مدونة الأسرة ترحب بالاقتراحات 199

iktissadkom.ma

09:12 مدونة الأسرة: الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب "PPS" و"FFD" و"PSU" و"FGD" 201

imarocpress.com

08:20 "تنازع الوالدين" يشغل وزارة التربية الوطنية 202

13:39 "البام" يدعو إلى تكثيف الحوار البناء بين الحكومة والأساتذة 203

14:09 Adresse électronique pour recueillir les propositions des acteurs concernés – مغربك 204

01:11 مغربك – Le PPS, la FFD, le PSU et la FGD font leurs propositions 205

20:00 "البام" ينادي بالحوار البناء أمام "أزمة الأساتذة" 206

inews.ma

13:35 "البام" يدعو إلى تكثيف الحوار البناء بين الحكومة والأساتذة 207

16:20 "البام" يدعم الحكومة في قضية "النظام الأساسي" ويطالب بالحوار البناء والحلول الشاملة 208

www.kafapresse.ma

15:41 بعد زوبعة "ليّ ذراع الدولة".. قيادة "البام" تدعو إلى حوار بناء مع الأساتذة المضربين 209

www.mapamazighe.ma

10:49 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين 210

www.soussplus.com

14:07 قيادات حزبية تطالب بتضييق الحلقة على "طلاق الشقاق" 211

www.walaw.press

10:11 هيئة مراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات الفاعلين المعنيين 212

www.zaiocity.com

213 "البام" ينادي بالحوار البناء أمام "أزمة الأساتذة" 20:07

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

30/11/2023

Télévision

2M

214 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات 12:45
وتصورات الفاعلين المعنيين

215 تواصل جلسات هيئة تعديل المدونة 12:45

216 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات 20:50
وتصورات الفاعلين المعنيين

AL AOULA

217 مراجعة مدونة الأسرة 23:45

Télé Maroc

218 مراجعة مدونة الأسرة.. الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية 11:00

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

30/11/2023

Radio

ASWAT

09:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 219

16:30 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين 220

ATLANTIC RADIO

17:00 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2022 221

17:00 هيئة مراجعة مدونة الأسرة : عقد جلسات الإنصات 222

LUXE RADIO

11:30 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 223

Medi1 radio

06:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 224

14:00 هيئة مراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي المقترحات 225

Radio 2M

08:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 226

12:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين 227

15:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين 228

RADIO MARS

10:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 229

Radio Nationale

07:00 مراجعة مدونة الأسرة.. الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية 230

RADIO PLUS

07:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 231

19:00 هيئة مراجعة مدونة الأسرة 232

RIM Radio

07:00 مدونة الأسرة: الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب "PPS" و"FFD" و"PSU" و"FGD" 233

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

29/11/2023

Presse écrite

AL AHDAT AL MAGHRIBIA

4/16 شبكة جمعوية تنخرط في إصلاح مدونة الأسرة 234

ASSABAH

3/20 3 ملايين مغربي ضمن لائحة الفقراء 235

BAYANE AL YAOUME

9/16 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات جمعيات حقوقية 236

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

29/11/2023

Presse digitale

www.2m.ma

237	"الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي"	01:13
238	"منظمة النساء الاتحاديات: مراجعة القانون الجنائي ضرورة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات "	21:11
239	الهيئةالمكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي	00:00
240	فيديو...مواصلة الاستماع للأحزاب في موضوع مدونة الأسرة	00:00
241	منظمة النساء الاتحاديات: مراجعة القانون الجنائي ضرورة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات	00:00

ache24.ma

242	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية	17:47

www.africa4press.com

243	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات ثلاثة أحزاب	15:13

afriquiaplus.ma

244	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تواصل استماعها لتصورات ومقترحات عدة أحزاب سياسية	00:01

agadirtoday.info

245	هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة	16:57
246	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية	16:05

www.akhbarmeknes24.com

247	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية	18:37

akhbarona.aljalia.ma

248	تنسيق بين الاتحاد والتقدم والاشتراكية لتوحيد اليسار المغربي	14:58

alakhbare24.com

249	استماع الهيئة المكلفة لتعديل مدونة الأسرة لتصورات حزب الاتحاد الاشتراكي	18:22

www.alaoual.com

250	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي	19:43

aldar.ma

	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية	15:09

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

arplus.com

251 15:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

252

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

29/11/2023

Presse digitale

alhadat.ma

253 16:17 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

www.alhayat24.ma

254 15:23 3 أحزاب تدلي بتصاوراتها ومقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

www.alislah.ma

255 13:55 "التوحيد والإصلاح" تنظم ندوة صحفية لتقديم مذكرتها المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة

aljarida24.ma

256 19:33 المعارضة تراهن على مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة

257 22:13 قيادات حزبية تطالب بالتضييق على الطلاق ومعالجة النفقة

almaghrebeljadid.ma

258 14:34 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

www.almarrakchi.com

259 14:44 مراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات أحزاب الاتحاد الدستوري و"البيجيدي" والحركة الديمقراطية

ariffino.net

260 13:08 70 في المائة من المغاربة ينكرون تعرض النساء إلى "العنف المنزلي"

assafir.ma

261 14:23 تعديل مدونة الأسرة: هيئة المراجعة تستمع لمقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية

262 20:15 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

263 19:36 "مراجعة مدونة الأسرة"..عدد من الأحزاب تبسط تصوراتها ومقترحاتها

264 15:48 هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة

265 17:46 "العدالة والتنمية" يقترح "التضييق" على الطلاق ويرفض المساواة في الإرث

266 13:44 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

267 19:36 "التوحيد والإصلاح" تنادي باعتماد مؤسسة الوساطة الأسرية في المدونة الجديدة

www.almaghribia.ma

268 16:30 مراجعة مدونة الأسرة .. الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات 3 أحزاب

www.attahaddi.com

269 17:43 مدونة الأسرة..الهيئة المكلفة بالمراجعة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة

www.badil.info

270 16:00 لجنة مراجعة المدونة تستمع للأحزاب

banassa.info

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

29/11/2023

Presse digitale

www.benimellalnews.net

15:47 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 272

www.chouftv.ma

20:20 الاتحاد الدستوري تعطي مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة 273

www.clubdepress.com

14:58 هيئة "مدونة الأسرة" تستمع لأحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 274

facepress.ma

16:40 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 275

www.hadatcom.com

20:16 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 276

14:39 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 277

www.hespress.com

00:00 دراسة تكشف نواقص قانون العنف ضد النساء 278

20:22 بنكيران يغيب عن لقاء "هيئة مراجعة المدونة" 279

ar.hibapress.com

17:50 هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة 280

homepress.ma

19:50 3 أحزاب تدلي بتصاوراتها و مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة 281

19:51 3 أحزاب تدلي بتصاوراتها و مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة 282

imarocpress.com

11:33 Le CESE pour la valorisation du travail domestique des femmes au foyer – مغربك 283

20:15 هيئة "مدونة الأسرة" تستمع للتقدم والاشتراكية وجبهة القوى والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار 284

15:04 هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري "والبيجيدي" والحركة الديمقراطية 285

16:26 هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة 286

21:24 بنكيران يغيب عن لقاء "هيئة مراجعة المدونة" 287

16:19 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات هذه الأحزاب 288

19:41 المعارضة تراهن على مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة 289

21:27 Révision du Code de la famille : les propositions du PPS, FFD, PSU et مغربك – de la FGD recueillies 290

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

29/11/2023

Presse digitale

inews.ma

291	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي	20:17
292	"مراجعة مدونة الأسرة"..عدد من الأحزاب تبصط تصوراتها ومقترحاتها	19:38
293	نبيل بنعبدالله: الغاية الأسمى من طرح حزب التقدم والاشتراكية لموضوع المساواة للنقاش هو إعطاء الرجل والمرأة دورا حقيقيا في المجتمع على قدم المساواة	19:37

insafpress.com

294	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية	17:40

jisrattawasol.ma

295	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية	18:23

www.kech24.com

296	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تواصل استماعها لتصورات ومقترحات عدة أحزاب سياسية	15:24

le12.ma

297	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات هذه الأحزاب	15:45

www.lesiteinfo.com

298	هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري "والبيجيدي" والحركة الديمقراطية	14:52

www.ma5tv.ma

299	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية	20:02

www.machahid24.com

300	القاعات السينمائية تستقبل "مطلقات الدار البيضاء"	09:03

www.maghress.com

301	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية	16:15
302	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية	19:27
303	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات جمعيات حقوقية	22:48
304	أحزاب اليسار تعترض على التعصيب وتدعو لتجريم التعدد وزواج القاصرات (فيديو)	01:42

www.mamlakatona.com

305	الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد	21:00

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

www.mapamazighe.ma

306 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري و العدالة و التنمية و الحركة الديمقراطية الاجتماعية 13:15

Table des matières

29/11/2023

Presse digitale

mapmedias.com

307 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 16:51

www.maroc24.com

308 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي 19:52

309 تعديل مدونة الأسرة: هيئة المراجعة تستمع لمقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية 14:24

www.marocmedias.com

310 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تواصل استماعها لتصورات ومقترحات عدة أحزاب سياسية 15:13

www.massaealjiha.com

311 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 13:47

www.nichanealane.ma

312 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 14:42

www.pjd.ma

313 حزب العدالة والتنمية يقدم مذكرته للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة. 15:10

possible.ma

314 الاتحاد الدستوري يقدم تصوره بخصوص مدونة الأسرة 17:30

pps.ma

315 حزب التقدم والاشتراكية يستعرض رؤيته ومقترحاته بخصوص مراجعة مدونة الأسرة 19:57

www.rissala24.ma

316 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية 15:09

sabk.ma

317 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية 17:28

saharamediamaroc.net

318 أحزاب تقدم تصوراتها للجنة مراجعة مدونة الأسرة 23:17

satv.ma

319 الأستاذ عبد العزيز البعلي يتناول"الأخبار الزائفة في ضوء التشريع والعمل القضائي والصحفي دراسة مقارنة" 21:41

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

teleplus.ma/

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات حزب العدالة والتنمية 14:22 وآخرين

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

29/11/2023

Presse digitale

ar.telquel.ma/

321 10:49 أمام لجنة مدونة الأسرة.. حنان رحاب تستعرض منطلقات ومقترحات النساء الاتحاديات

323 16:52 "كلينيك القانون" تضع فوق طاولة "التشريح" إصلاح مدونة الأسرة

www.walaw.press

324 17:30 هيئة مراجعة المدونة تواصل الإستماع لباقي الأحزاب

www.zaiocity.com

325 07:08 "النساء الاتحاديات "يطالبن بالمساواة في النفقة بين الرجل والمرأة بعد الطلاق

326 13:04 70 في المائة من المغاربة ينكرون تعرض النساء إلى "العنف المنزلي"

327 21:04 بنكيران يغيب عن لقاء "هيئة مراجعة المدونة"

Télévision

2M

328 20:45 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

AL AOULA

329 20:30 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب

M24

330 18:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

MEDI 1 TV

331 20:00 عواطف حيار تبرز مستجدات الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء

332 20:30 ضيف التحرير : منال سرحان تسلط الضوء على أهمية التحسيس بوقف العنف ضد النساء

Télé Maroc

333 20:00 مراجعة مدونة الأسرة

Radio

Radio Nationale

334 16:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب

335 17:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

336 20:00 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

RADIO PLUS

337 19:00 مراجعة مدونة الأسرة

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

28/11/2023

Presse écrite

AL AHDAT AL MAGHRIBIA

1/16 المساواة لليا وليك! 338

Al Akhbar

1/16 آخر الأخبار 339

AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI

1/12 مطالب النساء الاتحاديات لمراجعة مدونة الأسرة 340

Assahraa Al Maghribia

1/20 هيئة نقابية تدعو إلى توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة ووضع حد لأفة العنف والتحرش في بيئة العمل 342

1/20 نساء الاتحاد الاشتراكي يطالبن بسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب جرائم العنف ضد النساء 344

BAYANE AL YAOUME

1/16 دعوة إلى جعل الأسرة المغربية فضاء للمساواة والإدماج والتضامن 346

Presse digitale

www.eljareedah.com

15:14 خطير جدا ... نسبة الفقر تحطم كل المقاييس وهذه نسبتها بالمغرب في عهد حكومة أخنوش 347

www.febrayer.com/

09:41 وهبي يؤكد عزمه على إصلاح منظومة العدالة وتعزيز دولة القانون 348

fluxpress.net

23:53 "الأغلبية" تدعو المضربين في قطاع التعليم للعودة إلى الأقسام 349

www.hespress.com

00:00 تقرير رسمي: استمرار التضخم يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية في المغرب 350

imarocpress.com

14:59 أكملت لكم دينكم".. "الطلاق" و"الزواج" في حفل تسليم وهبي معهد القضاة لعبد النباوي 352

www.marocdroit.com

10:36 صدور مؤلف حول " تدبير الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، التطبيق القضائي للمادة 49 من مدونة الأسرة للدكتور عبد العلي حفيظ 353

www.pam.ma

09:52 فريق "البام" بالمستشارين ينوه بتفاعل وزارة العدل مع البرلمان من أجل تجويد النقاش السياسي 354

19:21 نجوى ككوس تثمن الأوراش المفتوحة لتحديث قطاع العدالة ورقمنة الإدارات العمومية وتأهيل المجتمع المدني في جو من الانسجام الحكومي 355

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

28/11/2023

Télévision

AL AOULA

13:00 مشروع اصلاح مدونة الاسرة 356

M24

06:00 اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد اجتماعها العادي العاشر بجهة درعة تافيلالت 357

Radio

Radio Nationale

08:40 ضيف الصباح / حوار مع السيد "نوفل البوعمري" 358

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

27/11/2023

Presse écrite

AL HARAKA

1/16 الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات حزب الحركة الشعبية 359

AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI

1/12 مرافعة الأستاذ إدريس لشكر الكاتب الأول للإتحاد أمام لجنة تعديل المدونة 360

ASSABAH

2/20 اقتراحات الأحزاب أمام لجنة تعديل المدونة 363

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

27/11/2023

Presse digitale

www.alayam24.com

لماذا تغيب الحركة الذكورية عن نقاش تعديلات مدونة الأسرة؟ 12:54 364

albalad.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يدلي بملاحظاته حول التضخم ونجاعة الاستثمار، والنقص في الأطر الطبية 20:12 365

almizan.ma

اليوم العالمي لمواجهة العنف ضد النساء يكشف وضع الظاهرة 13:29 366

www.altpresse.com

ندوة بالحسيمة تقارب قانون الأسرة المغربي، ورهانية التغيير 15:49 367

www.assabah.ma

اقتراحات الأحزاب أمام لجنة تعديل المدونة 00:00 368

assafir.ma

عكس قيادات حزبها ونقابتها..برلمانية استقلالية لوهبي: درتي اصلاحات بكل جرأة وشجاعة ودعمنا لك كامل 18:11 369

www.goud.ma

خطأ ما يمكنش يتصحح وصحاب "العدل" عينهم يسقطو النظام. كيفاش الحكومة ساهمات ف"قتل" بنموسى سياسيا" وباش عاقت وبدات كدافع عليه وها اش قال وزير ل"كود" قبل ايام على هاد الشي 11:10 370

imarocpress.com

عكس قيادات حزبها ونقابتها..برلمانية استقلالية لوهبي: درتي اصلاحات بكل جرأة وشجاعة ودعمنا لك كامل 17:41 371

www.kafapresse.ma

مراجعة القانون الجنائي ضرورة لمناهضة العنف ضد النساء 11:17 372

www.magfarah.com

الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء والفتيات 13:24 373

moroccosnews.com

منتدى حزب التجمع الوطني للأحرار يُناقش "قضايا فاس مكناس" 08:15 374

ar.telquel.ma/

"أكملت لكم دينكم".. "الطلاق" و"الزواج" في حفل تسليم وهبي معهد القضاة لعبد النباوي 14:10 375

Télévision

2M

محاربة العنف ضد النساء .. مع عبد الحفيظ المنور 20:45 376

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Table des matières

27/11/2023

Radio

Chada

12:30 مراجعة مدونة الأسرة 377

SNRT DAKHLA

11:00 الحملة الوطنية الواحدة والعشرين لوقف العنف ضد النساء والفتيات.. تحت شعار: " نبلغوا عليه فكل مكان! " 378

1,8p_b_4dc_qu 12/12

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

البيجيدي» يرفض المساس بالشريعة في تعديل مدونة الأسرة

«البيجيدي» يرفض المساس بالشريعة في تعديل مدونة الأسرة

عبر عن تمسكه بالتعدد واقترح حذف الإذن بتوثيق الزواج

محمد فحلي

قدمت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية يوم الجمعة فاتح دجنبر 2023 مذكرته حول إصلاح مدونة الأسرة في ندوة صحفية، ترأسها الأمين العام للحزب عبد الإله ابن كيران.

و حرصت مقترحات حزب المصباح، التي كشفت عن تفاصيلها، سعادة يوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية، على التأكيد على أن الاتفاقيات الدولية والأممية لا يمكن أن تكون فوق النص الدستوري المغربي، موضحة أن الدستور نص على أن المصادقة وقبول هذه الاتفاقيات مشروط بأن لا تتعارض مع الدستور، وعليه، فكل نص يتعارض مع الشريعة يتعارض تبعا لذلك مع الدستور.

و في هذا السياق، اقترح حزب العدالة و التنمية، في الباب التمهيدي للمدونة، إدراج مادة مؤطرة تستحضر الهدف من مدونة الأسرة باعتبارها تشريعا ينضبط لمقتضيات الفصل 32 من الدستور.

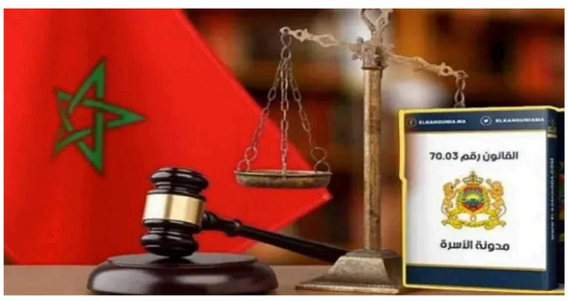
وفي باب الزواج، اقترح الحزب حذف الإذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتوثيقه بالمحكمة، وإعطاء الإطار القانوني لرقمنة تسجيل عقود الزواج وجعل رقابة قاضي التوثيق رقابة بعدية.

وبخصوص الزواج دون سن الأهلية، اقترح المصباح، تحديد الاستثناء في 15 سنة كحد أدنى، والزامية عقد القاضي لمقابلة مع الفتاة طالبة الإذن بدون حضور أوليها أو وليها وبحضور كاتبة الضبط، إضافة إلى إجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب، قصد التأكيد من توفر شروط الباءة والأهلية المادية والأخلاقية وإجراء خبرة طبية لهما.

وذكرت المتحدثة ذاتها، أن الحزب يقترح حذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية، وإلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن والتعدد.

وبخصوص النيابة الشرعية، فدعا الحزب إلى تعديل المادة 231 بتمكين الأم الحاضنة من النيابة الشرعية عن أبنائها بحكم قضائي إذا ثبت تعسف الأب في القيام بمسؤوليته.

كما رفض حزب العدالة والتنمية بشكل قطع المساس بالشريعة الإسلامية في مدونة الأسرة، إذ حرص على إدراج هذه المسألة في المذكرة التي قدمها إلى الهيئة المكلفة بمراجعة المدونة، يوم الأربعاء الماضي، ضمن المطالب التي يرفضها الحزب رفضا تاما، كما أكد رفضه القاطع للمساواة في الإرث، ولعدد من المطالب التي تطالب بها جمعيات مناهضة عن حقوق المرأة، وتتبناها مؤسسات كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.



وشدد حزب المصباح، في المذكرة التي قدم تفاصيلها في ندوة صحافية بمقره المركزي بالرباط، على الرفض التام للمطالب المتعلقة بالمساواة في الإرث، مؤكدا تشبثه بنظام الإرث في الإسلام، جملة وتفصيلا، كما قرره القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في نصوص قطعية، باعتباره نظاما متكاملا يؤمن العدل الذي لا تمييز فيه بين الذكورة والأنوثة. وبينما تمثل الجمعيات الحقوقية المطالبة بالمساواة بين الجنسين في الإرث مطلبها بكون السياق المجتمعي الذي طبق فيه نظام الإرث في بداية الإسلام يختلف عن السياق الحالي، حيث تغير وضع المرأة وأصبحت تسمية مهمة من الأسر تعيلها نساء، قال حزب العدالة والتنمية إن الوصية كما استقرت في الفقه المالكي كافية لمعالجة بعض الحالات الطارئة.

وبخصوص الأموال المكتسبة إبان قيام العلاقة الزوجية، اعتبر الحزب ذو المرجعية الإسلامية أن الصيغة المبدعة التي اعتمدتها المادة 49 من مدونة الأسرة تعتبر من حيث المبدأ من أجود صيغ العدل لأنها جمعت في الآن ذاته بين تثبيت مبدأ الذمة المالية المستقلة للمرأة وفتح المجال أمامها لإثبات أي حق مكتسب للمرأة، سواء اتفق على ذلك وعلى حجمه مسبقا، أو من خلال إثبات مساهمتها في تنمية ثروة الأسرة بمختلف وسائل الإثبات الشرعية والقانونية، وإمكانية التوافق بين الزوجين على ذلك في وثيقة ملحقة بعقد الزواج.

وعبر الحزب عن رفضه المطلق لأي مسعى لإدخال الأسرة في منظور مادي أو مقارنة تسليعية تقارب فيها الأموال والأصول والحقوق بمنطق محاسباتي على شاكلة الشركات التجارية، معتبرا أن هذا المسعى يعرض الأسر لمزيد من تعسير ظروف الزواج ومسببات النتازع ودواعي عدم الاستقرار، مثل الدعوة إلى تأمين الواجبات الأسرية أو المهام المنزلية المبنية في أصلها على العرف والتراحم والتعاون والتطوع بين الزوجين وليس على التعاقد والندية بينهما.

وتتضمن قائمة المطالب، التي يرفضها حزب العدالة والتنمية رفضا تاما، أي مساس بالمرجعية الإسلامية لمدونة الأسرة باعتبارها مرجعية الدولة والمجتمع، وباعتبار أن المدونة نص ذو طبيعة خاصة ترتبط بالمرجعية الإسلامية وجودا وعدما.

كما يرفض الحزب بشكل قاطع فصل مدونة الأسرة عن أحكام المذهب المالكي المكتوبة والمعلومة في مصادرها في ما لا نص فيه، مشيرا إلى أن حذف المادة 400 من مدونة الأسرة، كما تطالب بذلك العديد من الجمعيات الحقوقية، سيفضل أحكام المدونة عن الشريعة وسينزع الصفة الدينية والشرعية عن الأسرة وعن مؤسسة الزواج، في اتجاه الصفة المدنية والتعاقدية.

وفيما يتعلق بمطلب حذف التعصيب، أكد حزب المصباح رفضه لهذا المطلب، غير أنه أبدى مرونة بشأن معالجة بعض الوضعيات التي تنجم عن التطبيق، حيث دعا إلى إعمال الفقه الاجتهادي، الذي يضمن للعصبة الحق الذي منحهم الشرع الحكيم مع إقرار ضمانات تمنع الوقوع في حالات من شأنها أن تؤدي إلى تشرد الورثة أو تجحفهم في أوضاع هشة.

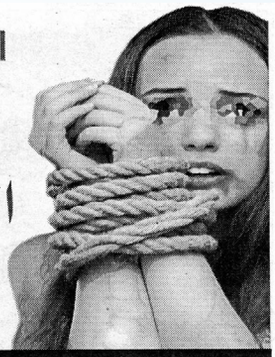
ووضع الحزب ضمن لائحة المطلب التي يرفضها رفضا تاما مطلب إباحة تزويج المسلمة بغير المسلم، حيث أكد موقفه الرافض لأي دعوة لإباحة تزويج المسلمة بغير المسلم، تحت ستار المساواة، وذلك لاندراجها ضمن النصوص القرآنية القطعية، والتي رخصت للرجال دون النساء وقيدت ذلك بأهل الكتاب.

كما رفض الحزب ألا يكون الاختلاف في الدين مانعا في الإرث، ورفض المنع التام لتعدد الزوجات، والمساواة المكتوبكية المطلقة بين الرجال والنساء في الزواج وأثناء عقده وفسخه، كإباحة زواج المسلمة بغير المسلم، والمساواة بين الرجل والمرأة في الولاية على الأبناء، أو المساواة في اقتسام الأموال المكتسبة أثناء الزواج بدون وجه حق.

Journaliste : EL FAHLI Mohamed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

العنف ضد المرأة .. تعديل مدونة الأسرة جرعة أمل لتقليص الظاهرة



الأمم المتحدة : مقتل 7 نساء فلسطينيات كل ساعتين واليمن أسوأ مكان للعنصر النسوي في العالم

العنف ضد المرأة.. تعديل مدونة الأسرة جرعة أمل لتقليص الظاهرة

أعطت الرسالة الملكية الموجهة لرئيس الحكومة بهدف إطلاق المشاورات الموسعة لإعادة النظر في مضامين مدونة الأسرة، جرعة أمل للمرأة المغربية لتقليص ظاهرة العنف، خصوصا وأن الاحتفال باليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء، هذه السنة يضاف الشروع في المشاورات الوطنية لتعديل المدونة. ودوليا يأتي في سياق هدنة مؤقتة لأربعة أيام بين حركة حماس والإحتلال الإسرائيلي، بعد 47 يوما من القصف العنيف الذي أودى بحياة الآلاف من نساء غزة ومدن أخرى، ومعاناة أغلبهن من التشرد والنزوح، فيما تؤكد إحصائيات هيئة الأمم المتحدة مقتل سبعة نساء فلسطينيات كل ساعتين.

حليمة المزروعي

رهان على تعديل المدونة

تراهن الجمعيات النسائية، على ورش تعديل مدونة الأسرة لتقليص ظاهرة العنف الممارس ضد النساء على المستويين الاجتماعي والقانوني بهدف الوصول إلى المساواة في الحقوق والواجبات، حيث تعتبر أن تعديل هذا الورش مكسب مهم بعد رصد الثغرات في تنزيل المدونة على مدى 20 سنة من اعتمادها، عبر تبني مقاربة تشاركية فعلية تدمج كما ينص عليه دستور 2011، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع مختلف مكونات المجتمع المدني، على أمل إخراج قانون يجعل من المساواة، وعدم التمييز قيمة مؤسسة لتعديل شامل للمدونة.

وشددت المقترحات على احترام كرامة الأشخاص المتأصلة، واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم، عدم التمييز بكل أشكاله، وكفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة، وفعالة في المجتمع، مع احترام الفوارق، وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية، تكافؤ الفرص، إمكانية الوصول، المساواة بين الرجل والمرأة، واحترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

واقترحت الجمعيات، مراجعة المصطلحات المستعملة في مدونة الأسرة، والتي تمس بالكرامة، من قبيل المعتوه، والمجنون، وغيرها من المسميات، تدقيق مفهوم الإعاقة الذهنية، وعدم اعتبار الإعاقة الذهنية مبررا للإقصاء من الحق في الأهلية القانونية، ولاسيما أهلية الأداء، داعية إلى مأسسة النيابة القانونية، من خلال الانتقال من نمط الوصاية بمفهوم الوكالة المعمول به حاليا، إلى نمط الدعم بالمواكبة والمصاحبة، في إطار احترام للأفضليات، وذلك وفق نظام لتقييم الإعاقة، تشرف عليه الجهة القضائية لمؤازرة الأشخاص المعنيين، وجعل النيابة من الأقارب أو المجتمع المحلي استثناء وليس قاعدة، مع احترام إرادة الشخص وأفضلياته في كل الوضعيات، تم إخضاع تقدير



قيمة النفقة، لفائدة الأطفال بناء على تقييم شامل موضوع.

واستمعت الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، لأربع مؤسسات رسمية وأزيد من ألف جمعية، شاركت منذ فاتح نونبر المنصرم، في جلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة، حسب ما أكده محمد عبد النباوي، عضو الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الجمعة الماضي بالرباط، في تصريح للصحافة، مشيرا إلى تنظيم 40 جلسة للاستماع للجمعيات والمؤسسات وللتنظيمات المجتمعية في شكل تنسيقيات ومجموعات من الجمعيات.

وشاركت مختلف المؤسسات بفعالية ومسؤولية، وأجمعت على التنويه بالمبادرة الملكية الرامية إلى تعديل المدونة، كما نوهت بالمقاربة التشاركية المعتمدة، وفق عبد النباوي، موضحا أن الهيئة لا تزال مستمرة في عقد اجتماعاتها، وستواصل خلال الأسابيع المقبلة الاستماع لجمعيات أخرى وللأحزاب السياسية وللنقابات المهنية وبعض المؤسسات العمومية والمؤسسات الرسمية، ولفعاليات مجتمعية أخرى تعمل في المجال الحقوقي والفقهي والقانوني.

ملاءمة المدونة مع الدستور والاتفاقيات الدولية

تؤكد الحركة النسائية على أن مراجعة مدونة الأسرة، يجب أن تبنى على قاعدة المساواة في الحقوق، وتتلاءم مع الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما يجب أن تأخذ في الاعتبار مرتكزات أساسية بينها التحوّلات التي طرأت على بنية المجتمع المغربي، وواقع مواكبة النساء النشاطات الاقتصادية، وتحملهن مسؤولية تسيير أسر وإعانتها، وتنمية مواردها.

وترى الحركة النسائية، أنه من الضروري ملاءمة التشريعات الوطنية مع منظومة حقوق الإنسان، والأخذ في الاعتبار مقتضيات الدستور خاصة في ما يتعلق بارتقاء الاتفاقات الدولية على التشريعات الوطنية، وما ينص عليه الفصل 19 على صعيد المساواة التامة بين الرجال والنساء في كل المجالات، وتفعيل الحقوق والواجبات والمواطنة، مع انطلاق مراجعة المدونة من واقع معاناة النساء المغربيات، وليس الفقه التراثي القديم وقواعده الذكورية التي كانت لها مبررات في السابق.

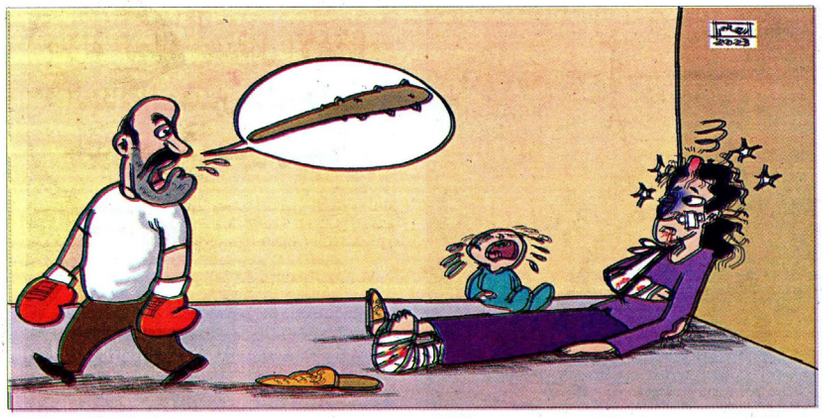
وتطالب الحركة النسائية، بمدونة أسرة تتضمن صياغة قانونية واضحة تحترم كرامة النساء وتضمن انسجام البيوت، وتحذف كل الصيغ والمواد المبنية على الدونية والتمييز بسبب الجنس أو الدين، وتلك التي تمس بالكرامة الإنسانية للنساء، وبأن تكون قانونا متناسقا ومنسجما يضمن الاستقرار الأسري والمساواة بين الجنسين في الحقوق والرعاية والمسؤوليات، ويراعي المصلحة الأفضل للأطفال، ويأخذ في الاعتبار أيضا أن حقوق النساء لا تتعارض مع تناسق واستقرار الأسرة كما يروج لذلك التيار المحافظ.

المراجعة حسب الحركة النسائية يجب أن تتضمن حذف الفصل 400 من المدونة الذي يربط القوانين بالمذهب المالكي، تمهيدا لجعلها تستند إلى الاتفاقات الدولية وفلسفة الدستور المغربي، وأيضا اعتماد مبدأ المصلحة الفضلى في ما يتعلق بالأطفال، وإعادة تعريف الزواج، وكذلك إلغاء زواج القاصر، مع حذف المادة 16 من مدونة الأسرة التي تنص على أن يكون عقد الزواج الوسيلة الوحيدة لإثبات الزواج، مشددة على جعل النفقة من مسؤولية الزوجين معا، وليس الزوج وحده، بحسب دخلهما واتفاقهما، وطالبت بمراجعة منظومة المواريث بتحقيق العدل والمساواة بين الجنسين، واحترام مبدأ إرادة الشخص (الوصية)، وإلغاء مبدأ التعصيب.

Journaliste : MAZROUI Halima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

العنف ضد المرأة .. تعديل مدونة الأسرة جرعة أمل لتقليص الظاهرة



إعلان مراكش للقضاء على العنف

لتفعيل الاتفاقية الإطار بين رئاسة النيابة العامة ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، من أجل الحد من الهدر المدرسي للحيلولة دون زواج القاصرات، تسعى النيابة العامة للوقوف على نتائج تجربة إعلان مراكش والتزاماته كمبادرة مبتكرة بناءة تم إطلاقها تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم، للحديث عن موضوع زواج القاصر، كقضية ذات راهنية كبرى في المجتمع لتأثيرها المباشر على حق الطفل في الحياة والنماء و الرفاه والسلامة الجسدية والنفسية، وغيرها من الحقوق التي تكفلها القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ولاءم المغرب بصفته دولة طرفا في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة وتماشيا مع التزاماته الدولية، قانونه الوطني، وحدد سن الأهلية للزواج في 18 سنة شمسية كاملة، ولم يسمح بزواج من لم يبلغ بعد السن القانونية إلا بصفة جد استثنائية، وأخضعه لمجموعة من الشروط أهمها أنه جعل الإذن بيد القضاء ومنحه سلطة تقديرية في منح الإذن من عدمه بعد تقصي مصلحته من هذا الزواج من خلال الخبرات والأبحاث الاجتماعية التي يأمر بإجرائها، وذلك توجها من المشرع نحو حماية الطفل ومراعاة مصلحته الفضلى، من منظور رئاسة النيابة العامة.

بادرت النيابة العامة، إلى إبرام الاتفاقية الإطار مع قطاع التربية الوطنية، من أجل تكثيف التعاون بين الطرفين كل من موقع تدخله للوقاية من الهدر المدرسي باعتباره رافدا أساسيا لزواج القاصر، بغية تجاوز العوامل المسببة لتفشي زواج القاصر، مواكبة منها لموضوع زواج القاصر بالنظر لانعكاساته الوخيمة على الصحة النفسية والبدنية للطفل، وتفاعلا منها مع النقاش المجتمعي حول الزواج المبكر، جعلت رئاسة النيابة العامة، زواج القاصر في صلب اهتمامها منذ شروعها في ممارسة مهامها بعد استقلال السلطة القضائية، وعبرت عن ذلك من خلال دوريتين.

ووجهت النيابة العامة، دورية دعت فيها النيابات العامة بجميع محاكم المملكة، إلى تعميم العمل بالاتفاقية الإطار للشراكة والتعاون مع قطاع التربية الوطنية لمحاربة الهدر المدرسي، كما حرصت على تكثيف برامج التكوين التي يستفيد منها قضاة النيابة العامة لتعزيز قدراتهم وخبراتهم في المجال، كما أنجزت دراسة تشخيصية حول موضوع زواج القاصر، من أجل الوقوف على الحجم الحقيقي له وتحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة به، وتقديم توصيات تقارب الأسباب الحقيقية لارتفاع أرقام زواج القاصر، وهي الدراسة التي سيتم تقديم نتائجها في الأيام القليلة المقبلة.

تنامي العنف بأماكن العمل

طالبت خديجة الرباح بتسريع التوقيع على الاتفاقية الدولية 190 الخاصة بمناهضة العنف بأماكن العمل، بدعوى أن النساء يتعرضن لمختلف أنواع العنف بفضاء العمل بالقطاعين العام والخاص، مما يستدعي ملائمة الترسانة القانونية مع التشريعات الدولية لإنصاف المرأة بعالم الشغل ولاستكمال ما تم تحقيقه بمدونة الشغل والقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان، مضيفة أن النساء بمقرات العمل تعانين بشكل كبير من الظاهرة ومن كل التعقيدات المحيطة بها وآثارها على التنمية والتقدم وعلى الاستقرار الاجتماعي، كما شددت أيضا على التوصية 206 التابعة للاتفاقية الهادفة إلى إقرار الحماية الفعلية للمرأة في مجال العمل ضد العنف ومناهضته.

ودعت الفاعلة بالحركة الحقوقية والنسائية، مختلف المؤسسات الوطنية والجهات المعنية للانخراط في التعبئة المؤسساتية في هذه الحملة والترافع من أجل الترسانة القانونية المؤطرة وما تضمنه على مستوى التشريع في مجال مناهضة العنف المبني على النوع في أماكن العمل وملاءمتها مع مقتضيات هذه الاتفاقية ومضامين التوصية الملحقة بها، حيث سجلت ببطء وتراجعا حقيقيا على مستوى القضية النسائية، فالكثير من المواضيع التي تـ.رج الآن كطلاق الفتاة القاصر، متسائلة " أين يكمن الخلل وهل تحمل المسؤولية للأسرة أم للدولة التي من المفروض أن تمنع هذا الزواج، ولذلك يبقى لابد من تعليم إجباري وتمكين النساء ومحاربة الأمية والولوج للرقمنة، نحن نتكلم عن فئة مهشمة وأمية وعن دستور 2011 حول المناصفة، فأين هي هذه المناصفة إذن؟.. وبخصوص تعديل مدونة الأسرة، قالت المتحدثة «نسعى لأن يثمر النقاش الموسع بين مختلف الأطراف المتدخلة من جمعيات حقوقية ومجتمع مدني ومؤسسات رسمية وأحزاب سياسية ونقابات عن نتائج إيجابية يتم بموجبها إصلاح الاختلالات المسجلة بمضامين المدونة منذ ما يقرب 20 سنة، ولعل هذا يساهم في تقليص نسبة العنف الاقتصادي والاجتماعي والقانوني».

تقرير أممي .. اليمن أسوأ مكان للنساء في العالم

أكد تقرير أممي حديث على أن اليمن لا يزال أسوأ مكان للنساء في العالم منذ أن أدرج في هذا الموقع في عام 2017، حيث وزع مكتبا الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، تقريرا دوليا يؤكد أن البلاد تعد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وتتميز بوجود تهديدات كبيرة على الحماية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وأن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعد قضية رئيسية على الصعيد الوطني، حيث احتل اليمن باستمرار المرتبة الأخيرة أو الثانية قبل الأخيرة في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين. وحتى أكتوبر الماضي، ظلت المنظومة المسؤولة عن مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، تعاني من نقص التمويل، وتم تمويل 31 في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية لليمن بأكملها، وفق التقرير الأممي، الذي يؤكد أن الأمر لا يقتصر على أن العنف القائم على النوع الاجتماعي، أقل أولوية من بعض أشكال المساعدة الإنسانية الأخرى، ولكن العديد من المستجيبين أيضا أقل اهتماما بتنفيذ تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب المخاطر والصعوبات المرتبطة بهذه التدخلات، وأن استمرار الصراع الحالي لما يقرب من عقد من الزمن، أدى إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين، مما أثر على الوصول إلى الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية، وساهم في زيادة حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وتجمع التقارير الدولية على أن عدم الاستقرار في اليمن، وانهيار منظومة القانون، وعدم كفاية الحماية وأنظمة الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمعايير غير العادلة بين الجنسين، واستخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل الأطراف المتحاربة لتعزيز السيطرة والحفاظ عليها، كلها عوامل أدت إلى تفاقم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتؤكد أن هذا النوع من العنف ليس جديدا في اليمن، إذ تقوم الأنظمة الاجتماعية والثقافية والقانونية في البلاد على عدم المساواة بين الجنسين.

ويرى معدو التقرير، أنه وإلى جانب الصراع والنظم الاجتماعية، فإن جميع النساء والفتيات في اليمن معرضات لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الجسدي واللفظي والنفسي والجنسي والاجتماعي والاقتصادي، وأنه يمكن أن يظهر بشكل مختلف، بما في ذلك القتل، وما يسمى بجرائم الشرف، والاغتصاب، والزواج القسري (بما في ذلك الزواج المبكر)، والحرمان من حقوق الميراث على أساس الجنس، والقيود على الحركة، وانخفاض فرص الحصول على التعليم على أساس الجنس.

وأوضح التقرير الأممي، أن العوائق البيروقراطية والإدارية، تحول دون تنفيذ برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في العديد من المجالات، ولهذا يرغم العاملون في المجال الإنساني على إعادة تسمية أو تعديل تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي للحصول على الموافقة، وهو أمر إلى جانب اشتراطات الحوثيين وجود المحرم (قريب من الذكور) عند تنقل النساء أو سفرهن أو في العمل، يجعل تتبع نتائج برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي أمرا صعبا للغاية.

الأمم المتحدة: مقتل سبع نساء فلسطينيات كل ساعتين

أكدت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بحوث، بأن الوحشية والدمار اللذين يعاني منهما الفلسطينيون في قطاع غزة تحت أنظار العالم وصلا إلى حد لم نشهده من قبل، في خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية التي عاش في خلالها أهل غزة ست حروب، مضيفة أنه قبل السابع من أكتوبر، كان 67 في المائة من إجمالي عدد المدنيين الذين قتلوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الأعوام الخمسة عشرة الماضية من الرجال، وأقل من 14 في المائة من النساء والفتيات.

وقالت المسؤولة الأممية: «لم يقتصر الأمر على أن عدد المدنيين الذين قتلوا منذ السابع من أكتوبر هو ضعف عدد القتلى في الأعوام الخمسة عشر الماضية مجتمعة فحسب، بل إن 67 في المائة وأكثر من 14 ألف شخص قتلوا في قطاع غزة هم من النساء والأطفال، يسجل مقتل اثنتين من الأمهات كل ساعة وسبع نساء كل ساعتين، 180 امرأة ينجبن يوميا أطفالا، من دون توفر مياه ولا مسكنات ولا تخدير للعمليات القيصرية ولا كهرباء لحاضنات حديثي الولادة ولا مستلزمات طبية كثيرة. قبل الحرب الأخيرة على غزة، كانت 650 ألف امرأة وفتاة في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في القطاع. وقد ارتفع هذا الرقم راهنا إلى 1.1 مليون، بما في ذلك نحو 800 ألف امرأة نازحة داخليا. وإن 45 في المائة من مجموع الوحدات السكنية دمرت كليا أو تضررت، وندعو إنهاء فوري للحصار القائم وضمان الوصول إلى المياه النظيفة وغيرها من الأمور الأساسية».

وأكدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ناتاليا كانيم، أن نحو 180 امرأة يلدن يوميا وسط ظروف مروعة ومستقبل غير مضمون للأطفال ولحظات يطغى عليها الموت بدلا من الفرح والحياة، معبرة عن قلقها إزاء حال أكثر من سبعة آلاف امرأة أنجبن في الأيام الـ47 الماضية (مدة الحرب على غزة)، إذ هن يفتقرن إلى الرعاية بعد الولادة والمياه والتغذية وخدمات الصرف الصحي، منبهة الأمم المتحدة للسكان إلى مخاطر صحية متعددة تهدد أهل قطاع غزة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنساء، من قبيل النظافة الخاصة بالدورة الشهرية وتلك الخاصة بالنساء الحوامل أو اللواتي أنجبن حديثا، وأن نقص الغذاء والمياه في كل أنحاء القطاع سوف تكون له آثار سلبية على صحة النساء الحوامل والمرضعات ورفاهيتهن.

Journaliste : MAZROUI Halima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

نداء استغاثة من العنف الرقمي

نداء استغاثة من العنف الرقمي

منظمة النساء الاتحاديات تنبه إلى قصور مواد القانون الجنائي وتكريس الإفلات من العقاب

أعلنت منظمة النساء الاتحاديات انخراطها في الحملة الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، إذ شددت على الحاجة وطنيا للعمل من أجل مجتمع مغربي يرفض التسامح مع العنف ضد النساء والفتيات، مسجلة أن الكثير من حالات الإفلات من العقاب المرتبطة بجرائم عنف بسبب التمييز ضد النساء، أو بسبب أعراف مجتمعية ذكورية، تستفيد من ضعف الأطر القانونية الكفيلة بالقضاء على هذه الظواهر، وتستفيد كذلك من حالات التساهل غير المقبولة داخل المجتمع، وللأسف حتى من قبل الضحايا وعائلاتهن أحيانا.

ويخلد المدافعون عن حقوق الإنسان، ومناصرو حقوق النساء بصفة خاصة الأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات لمدة 16 يوما، في الفترة المتراوحة ما بين 25 نونبر و10 دجنبر والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، عن طريق إقامة حملات للتوعية والترافع والتضامن في إطار حملة دولية سميت " بحملة 2023 لمنع العنف ضد النساء والفتيات".

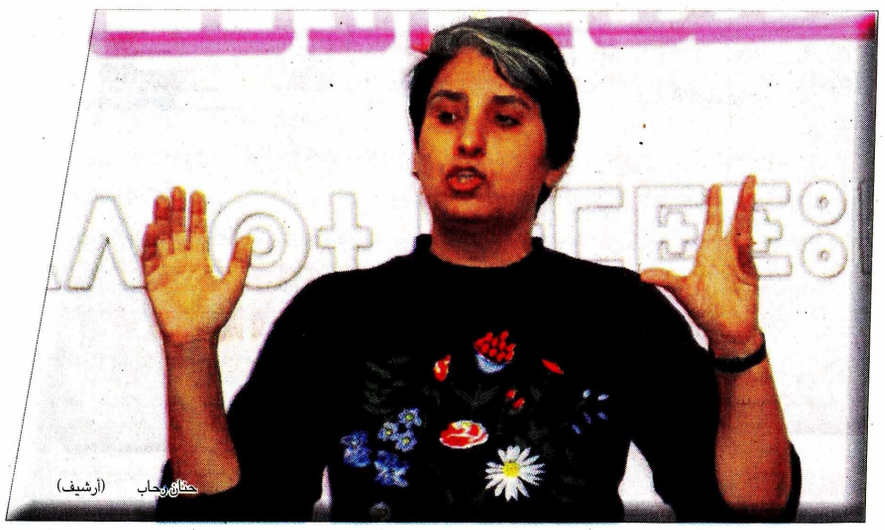
واعتبرت المنظمة المذكورة أن استمرار أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والتي تتخذ صيغ اعتداءات جنسية، وعنف رقمي، ووصم اجتماعي، وتمييز بسبب النوع الاجتماعي، يتطلب دعم كل التشريعات التي تهدف سن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب هذه الجرائم، وأنها تتطلب كذلك دعم السياسات والقوانين التي تهدف للتمكين الاقتصادي والثقافي والسياسي للنساء، فكلما ارتقت مساهمة النساء ومشاركتهن في الشأن العام المجتمعي بمستوياته المختلفة، إلا وتراجعت الأفكار القائمة على التمييز ضد النساء.

وأشار بيان يحمل توقيع حنان رحاب، الكاتبة الوطنية للمنظمة، إلى أن الأرقام التي تقدمها التقارير الوطنية في الموضوع سواء الصادرة عن مؤسسات رسمية، أو منظمات غير حكومية كلها تجمع على استمرار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وبوتيرة مقلقة، وبأشكال جديدة كذلك مرتبطة بالعنف الرقمي، مع استمرار الأشكال الكلاسيكية لممارسة العنف، ما يحتم المطالبة بتجويد المدونات القانونية للمساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، باعتبار التمييز شكلا من أشكال العنف ضدهن. واعتبر البيان أن إصلاح القانون الجنائي يجب أن يتضمن عقوبات رادعة لكل الممارسات التي تدخل في خانة العنف ضد النساء والفتيات، فقد أبانت التجربة عن قصور مواد القانون الجنائي الحالي في محاصرة هذه الظاهرة، بل إن ضبابية بعض مواده ساهمت في إنتاج أحكام قضائية تساهم في الإفلات من العقاب.

وأوضحت المنظمة في الوثيقة التي توصلت "الصباح" بنسخة منها، أن التطورات الرقمية تساهم في بروز أشكال جديدة من العنف، كما تسهل إعادة إنتاج أشكال العنف الكلاسيكية الموروثة بسبب النوع الاجتماعي، وهو ما جعل الكثير من مواد القانون الجنائي الحالي عاجزة عن مواكبة هذه التطورات، معتبرة أن كل مواد القانون المغربي يجب أن تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، انسجاما مع أحكام الدستور المغربي، ومع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي هي بهذه الصفة جزء من التشريع الوطني، ولذلك فإن القانون الجنائي يلزم أن يستحضر هذا المعطى بعد إصلاحه المرتقب.

وعبرت النساء الاتحاديات عن أملهن في أن تكون التعديلات التي ستهم مدونة الأسرة منتبهة لخطورة العنف الأسري، خصوصا ذاك الذي تكون ضحاياه من النساء سواء كن زوجات أو أخوات، أو حتى العنف ضد الأصول من النساء، وكذلك العنف ضد الفتيات سواء كن من الأبناء أو الأخوات، على اعتبار أن العنف ضد النساء والفتيات مكلف اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا وصحيا، ويساهم في كبح تقدم المجتمع ورقيه، لذلك وجب أن يكون القانون فعالا في محاربته وتطويقه.

ياسين قُطيب



حنان رحاب (أرشيف)

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

التوحيد والإصلاح تتشبث بالتعدد وزواج القاصرات

التوحيد والإصلاح تتشبث بالتعدد وزواج القاصرات

عاد مطلب الإبقاء على التعدد في مدونة الأسرة بشكل قوي، ضمن المذكرة التي تقدمت بها حركة التوحيد والإصلاح، خلال عرضها لمقترحاتها بشأن تعديل المدونة، أمام الهيأة المكلفة بالإشراف على التعديل، الأربعاء الماضي، إذ طالبت المذكرة بالإبقاء على سماع دعوى الزوجية وتجويدها بفرض غرامة على من يثبت تماطله بدون سبب استثنائي وجيه، على اعتبار أن الواقع المغربي يضم حالات عديدة لزيجات غير موثقة لأسباب معينة ولا يمكن الحكم عليها بالتشرد، والإبقاء على إباحة تعدد الزوجات لورود نص قطعي فيه ولما يحقق من مصلحة للمرأة والأسرة، على اعتبار أن المسائل التي تتضمن نصوصا قطعية لا يجب الاجتهاد فيها، واقترحت المذكرة في تدبير الأموال المكتسبة، بالإضافة إلى المادة 29 من المدونة، إمكانية إقامة عقد مستقل عن عقد الزواج يتم بموجبه بيان كيفية تدبير الأموال المكتسبة.

ودعت التوحيد والإصلاح، في مقترحاتها، إلى تيسير الزواج، من خلال تبسيط مساطره الإدارية، وإزالة بعض الصعوبات التي تعترض توثيقه، مع الإبقاء على إمكانية الإذن بالزواج لمن اقترب من سن أهلية الزواج، عندما تكون في الزواج مصلحة واقعة وراجحة، يقدرها القضاء المختص مع الأولياء الشرعيين، مع التنصيص على إلزامية الجمع بين البحث الاجتماعي والخبرة الطبية.

ومن أجل تضييق دائرة حل ميثاق الزوجية، والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التماسك الأسري، اقترحت الحركة مأسسة الصلح والوساطة الأسرية، ومراجعة بعض أحكام ومساطر الطلاق والتطليق بسبب الشقاق.

وذهب رأي الحركة في شأن النسب والبنوة وحفظ مصلحة الطفل، على أن النسب لحمة شرعية بين الأب وابنه، وله تعلق بمسائل متعددة في مدونة الأسرة، وأنه سدا لذريعة الفساد وزيادة عدد أبناء الزنا، ينبغي تضييق دائرة إعمال الخبرة في إمكانية إعطاء النسب إلى أبعد الحدود بما يتوافق مع مواد المدونة، من حيث أسباب ثبوت النسب، مع اقتراح تحميل الزاني جزءا من مسؤولية جبر الضرر اللاحق بالمجتمع، دون إلحاق ابن الزنا بنسب أبيه.

واعتبرت الحركة أن الإرث أحكامه مصدرها الله، وأنه جزء من نظام الأسرة بأحكامها المتعددة، وكل تدخل فيه بالتغيير قد يؤثر على أحكام أخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود أي مانع للنظر في بعض أحكام الإرث الخلافية في إطار المرجعية الإسلامية بما يحقق العدل، ويحفظ الحقوق، لكن "دون التطاول على الأحكام القطعية"، إذ توقفت على بعض خيارات حفظ مصالح الأطراف الضعيفة داخل الأسرة، كما هو الشأن بالنسبة للهبة للبنات والزوجة وغيرهن، وحق الانتفاع، وتأجيل اقتسام السكن الرئيسي إلى ما بعد بلوغ البنات واستغنائهن بالكسب.

وأوضحت الحركة "أن النظر الشرعي يتيح خيارات تروم إيجاد حلول لبعض الحالات الاستثنائية المرتبطة بالتعصيب، ويمكن اعتماد خيارات كثيرة موجودة شرعا، ومنصوص على بعضها في أحكام مدونة الأسرة ومدونة الحقوق العينية، من قبيل الهبة للبنات وللزوجة في الحياة، والعمرى، وهي أن يهب الإنسان الانتفاع ببعض ما يملك من عقار لفرد معين كالبنت أو الزوجة على أن يحتفظ الواهب بملكية الرقبة.

كريمة مصلي

Journaliste : Moussalli Karima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

- عبد النباوي: جلسات الاستماع بخصوص مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

محمد عبد النباوي: جلسات الاستماع بخصوص مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعياً عاليا بأهمية هذا الورش



أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، يوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

محمد عبد النباوي: جلسات الاستماع بخصوص مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

محمد عبد النباوي: جلسات الاستماع بخصوص مراجعة مـدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الـورش

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، يوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.

وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذه الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.

وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.

وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.



وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.

من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.

وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت «إيجابية جدا»، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.

كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب «واسع جدا»، ومن هنا حرصت الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.

وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة، خلال الأسبوع الجاري، عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.

وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.

وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

العـــدالة والتنمية يقـــدم مذكرة مقترحـــاته للجنـــة المكلفة بتعـــديل مدونـــة الأســـرة

تتضمن أربعة محاور وتستحضر التحولات المجتمعية وما يراه الحزب «اختلالات وسلبيات» بالمدونة الحالية

العـــدالة والتنمية يقـــدم مذكرة مقترحـــاته للجنـــة المكلفة بتعـــديل مدونـــة الأســـرة

حميد السموني

قدّم حزب العدالة والتنمية إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة مذكرة تتضمن 4 محاور، تتعلق بأهم المكتسبات الواجب تحصينها في مدونة الأسرة، وما يراه الحزب «اختلالات وسلبيات» بالمدونة الحالية يمكن تصحيحها، وكذا رؤيته لمرجعية ومرتكزات الإصلاح المرتقب، إضافة إلى مقترحاته في التعديل المنتظر.

وفي ندوة صحفية عقدت، الجمعة الماضية، عرض الحزب مقترحاته بشأن التعديل الذي يمكن أن يطال مدونة الأسرة، إذ رحّب عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، بتعديل مدونة الأسرة، وفق ما دعا إليه جلالة الملك، متحدثا عن ثوابت الأمة والحرص على التمسك بها. كما استحضر التحولات المجتمعية والحريات الفردية، ونبّه إلى أن العلاقات غير الشرعية، الناتج عنها حمل، يجب أن تلزم الطرف الفاعل، خارج مؤسسة الزواج، بتحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه 18 سنة إن كان غير متمدرس، أو 25 سنة إن كان من المتمدرسين.

من جهته، اعتبر إدريس الأزمي، رئيس المجلس الوطني للحزب، أن المغرب استطاع أن يعالج الإشكاليات العملية المطروحة بما يحقق مصالح الأسرة بكل مكوناتها. وسجّل التراجع على مستوى الزواج، وتفاقم حالات التفكك الأسري الناجم عن الطلاق مقارنة بالزواج، واحتلال الطلاق الاتفاقي والتطليق للشقاق الصدارة في حالات فسخ العلاقة الزوجية، وارتفاع عدد قضايا النفقة، وتطور قضايا الحضانة المعروضة على المحاكم.

وتشدد التعديلات، التي تقدم بها حزب العدالة والتنمية، على عدم تعارض الاتفاقيات الدولية والأممية، المصادق عليها، مع الدستور. وتقترح إدراج مادة مؤطرة تستحضر الهدف من مدونة الأسرة، وحذف الإذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتوثيقه بالمحكمة، وإعطاء الإطار القانوني لرقمنة تسجيل عقود الزواج وجعل رقابة قاضي التوثيق رقابة بعدية، مع تمكين الأم الحاضنة من النيابة الشرعية عن أبنائها بحكم قضائي إذا ثبت تعسف الأب في القيام بمسؤوليته. وبخصوص الزواج دون سن الأهلية، يقترح حزب العدالة والتنمية تحديد الاستثناء في 15 سنة، وإلزامية إبرام العقد من طرف القاضي بعد إجراء مقابلة مع الفتاة طالبة الإذن دون حضور أبويها أو وليها وبحضور كتابة الضبط، إضافة إلى إجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب، قصد التأكد من توفر شروط الباءة والأهلية المادية والأخلاقية وإجراء خبرة طبية لهما.

وبالنسبة إلى الطلاق، يرى الحزب أنه حان الوقت لحذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق، وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية، وإلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن والتعدد. أما بالنسبة للميراث، فيقترح الحزب الإبقاء على الإرث بالتعصيب وإسناد النظر فيه للقضاء بما لا يسمح بتشريد الأرملة والبنات في ما يخص السكن الرئيس، مع الإحالة على نص تنظيمي لتحديد قيمة هذا السكن.

ودعت المذكرة إلى تيسير الزواج، عبر إحداث صندوق خاص لتمويل منح الزواج، ودعم السكن الرئيسي الأول، وتوفير مراكز تأهيل المقبلين على الزواج، وإحداث مديرية في وزارة التضامن للإشراف على تكوين المقبلين على الزواج، وإقرار التكييف المعلوماتي الآلي للوضعيات الشخصية في سجل الحالة المدنية وعدم تركه لمسؤولية المصرح تسهيلا للإجراءات، واستثمار الرقمنة من أجل تجاوز العوائق الإدارية والتخفيف عن المحاكم وتبسيط المساطر المتعلقة بالزواج. وللحد من الطلاق، تقترح المذكرة تمكين هيئات المجتمع المدني ومراكز الاستماع ومؤسسات الوساطة الأسرية، الحاصلة على اعتماد خاص تمنحه المؤسسات الرسمية المختصة، من الاشتغال رفقة قاضي الصلح وتحت إشرافه، قصد تيسير مهامه في محاولة الصلح.

وبخصوص معالجة العجز عن النفقة على الأبناء بعد الطلاق، تطالب مذكرة الحزب بتوسيع مجال الاستفادة من صندوق التكافل العائلي وباقي خدمات الحماية الاجتماعية، عبر تمكين الزوجات المطلقات والمهملات من مقدار النفقة الأقصى الممنوح من قبل صندوق التكافل العائلي، وتيسير استفادة الحاضنات من التعويضات العائلية، وتوسيع صندوق التكافل العائلي ليشمل الأسر الهشة والمهددة بالتفكك. كما دعت المذكرة إلى تعميم محاكم الأسرة، وتخصيص بنايات مستقلة لأقسام الأسرة خارج المحاكم، وتوسيع العرض القضائي وتنويعه في التمثيلية الدبلوماسية، وضمان تخصص قضاة الأسرة في قضايا الأسرة وحدها وعدم تكليفهم بباقي القضايا الاجتماعية، وتمكين قضاة الأسرة من الإشراف على المساعدة الاجتماعية وتقويتها قانونيا وماليا لتقديم الدعم للقاضي في مجال الأبحاث التي تستلزمها قراراته.

Journaliste : SEMMOUNI Hamid

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

جمعية حقـــوق وعدالـة تفتح نقاشا حول التحـــولات الاجتماعـــية والاجتـــهادات الفقـــهية لمراجـــعة مدونـــة الأســرة

خبراء في القانون والسوسيولوجيا يوصون بمقتضيات لمراجعة آثار الزواج والنسب والتعصيب

جمعية حقـــوق وعدالـة تفتح نقاشا حول التحـــولات الاجتماعـــية والاجتـــهادات الفقـــهية لمراجـــعة مدونـــة الأســرة





عزيزة غلام

أوصت جمعية حقوق وعدالة بمجموعة توصيات تهدف إلى مراجعة مدونة الأسرة الحالية بما يراعي التحولات الاجتماعية والاجتهاد الفقهي، وذلك بمشاركة عدد من الخبيرات والخبراء في مجال القانون والقضاء والمحاماة، وأساتذة جامعيين في العلوم القانونية والسوسيولوجية، قدموا قراءاتهم القانونية لمجموعة من مواد ومقتضيات مدونة الأسرة الحالية، من خلال وضع الأصبع على عدد من الثغرات والمواضيع التي تحتاج معالجة قانونية بواسطة نصوص تخدم استقرار الأسرة المغربية والمصلحة الفضلى للطفل.

وتركز النقاش حول الديناميات الاجتماعية المعقدة التي يعرفها المجتمع، وتتطلب مواكبة من خلال تطوير الإطار القانوني بما يستجيب للتحولات داخل مجتمع يتغير بشكل سريع، ما يطرح رفع مجموعة من التحديات بما يستجيب لتطلعات السكان للنهوض بأوضاع حياتهم الأسرية اليومية. وتتزامن أشغال الندوة مع فعاليات تنظيم سلسلة استشارات وجلسات استماع من الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة مع الجمعيات المدنية، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة لرئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وفي هذا الصدد، تحدث مراد فوزي، رئيس جمعية حقوق وعدالة، عن تميز أشغال الندوة في جمعها لمجموعة من الخبراء والخبيرات بغاية تحقيق التوازن، بين تيار يدعو إلى مدونة حديثة تستند على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في مراجعة الأسرة، وتيار محافظ يدعو إلى مدونة تعتمد على الاجتهادات الفقهية، وهو مزيج يسمح بفتح النقاش وتبادل الأفكار والآراء والمواقف والمرتكزات تستحضر التحولات الاجتماعية.

وذكر الفاعل الجمعوي والقانوني نفسه، أن مدونة الأسرة الحالية تتوفر على مقتضيات حديثة ورائدة، إلا أن تأويلاتها هي التي تبرز إشكاليات وتولد صعوبة، ما يتطلب مراجعة عدد من المواد لوضع مدونة بمفاهيم ومصطلحات واضحة.

وفي هذا الصدد، انصب النقاش على عدد من القضايا التي تتطلب إصلاحا في مدونة الأسرة بما يتماشى مع القيم الثقافية والدينية للمغرب، وبما يسمح بتحقيق توازن بين تطلعات مجتمع في تغير ومبادئ الدين الإسلامي الأساسية التي تكمن في قلب الثقافة المغربية، إذ قدم المتدخلون تفسيرات عميقة لعدد من النصوص القانونية ومواطن ضعفها، مقدمين مقترحات لتقويتها بغاية استثمار الفرص الناشئة في التقاطعات ما بين متطلبات الحداثة وتعاليم الدين السمحة والفقه الإسلامي المجتهد، الذي يحتل مكانة مركزية في حياة المواطنين.

وهم النقاش حول قضية النسب والاعتراف بنسب الأطفال المولودين خارج إطار عقد الزواج، التعصيب، الإرث والولاية، الطلاق والتعدد، ورعاية الأطفال والولاية، من خلال إصلاح قانون يمزج بين ديناميات التغيير الاجتماعي والنظر الضروري.

وفي هذا السياق، تحدثت الدكتورة سمية نعمان جسوس، أستاذة جامعية في علم الاجتماع بجامعة الحسن الثاني، عن مجموعة من النصوص في مدونة الأسرة تحتاج إلى تجديد قانوني واجتهاد فقهي، بما يسمح بضمان حماية كيان وحقوق المرأة، تماشيا مع ما يعرفه المجتمع من تغيرات اجتماعية تجعل عددا من النصوص متقادمة ولا تستجيب لمتطلبات العصر الحديث، ويستوجب ضرورة تفعيل الاجتهاد الفقهي بما يخدم بناء واستقرار الأسرة المغربية.

من جهتهم، أبرز المتدخلون من النساء والرجال المتخصصين في العلوم القانونية أن مكانة الأسرة تنص عليها جميع السياسات العمومية، ولصون ذلك وتنزيله فإن المدونة الحالية في حاجة إلى اجتهادات فقهية، تنزيلا لمقاربة أن الأصل هو الإباحة في عدد من الأمور التي تقننها الشريعة، على أساس أن يسند موضوع الاجتهاد الفقهي لذوي الاختصاص الذين يتوفرون على الكفاءة العلمية الفقهية السليمة، التي تراعي متغيرات المجتمع حفاظا على استقراره ونمائه.

وتبعا لذلك، أوصت المداخلات العلمية بمجموعة مقترحات تعديل، دعت من خلالها إلى حذف شرط عدم زواج طالبة الحضانة للاحتفاظ بحضانة الطفل، والاحتكام لمصلحته الفضلى، إلى جانب الإلحاح على إلغاء المقتضيات التي تجرد المرأة من حقها في الولاية القانونية على أبنائها القاصرين من خلال التنصيص على حق الأم في النيابة الشرعية على أبنائها إلى جانب الأب، واعتبارهما معا متساويان في الولاية القانونية على الأبناء.

Journaliste : GHALLAM Aziza

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بيان اليوم 1,4p_l_pin_qu 1/16

04/12/2023 - 21545658
PR - BAYANE AL YAOUME
Edition : 9901

باحثون وخبراء يقاربون المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة

في ندوة نظمتها مؤسسة علي يعته

باحثون وخبراء يقاربون المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة

تضارب وجهات النظر من مشارب فكرية مختلفة حول موضوعي تزويج الطفلات دون سن 18 سنة وإثبات النسب



تصوير: رضوان موسى

●محمد حجيوي

كشفت الندوة التي نظمتها مؤسسة علي يعته، أول أمس السبت بأحد فنادق العاصمة الرباط، حول موضوع «المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة» عن اختلاف جوهري في وجهات النظر بين متدخلين ينتمون لمشارب فكرية مختلفة، خاصة في مواضيع كان يعتقد أنها لم تعد مثار خلاف بين مختلف مكونات المجتمع المغربي من قبيل تزويج الطفلات دون سن 18 سنة، وإثبات النسب بالنسبة للأطفال المولودين خارج مؤسسة الزواج.

ففي الوقت الذي طالبت فيه سمية حجي الكاتبة العامة لمؤسسة علي يعته، بالمنع القطعي وتجريم تزويج الطفلات دون سن 18 سنة انسجاما مع اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل،

التفاصيل في الصفحة 2

Journaliste : MOUSSA Redouane - HAJJIOUI Mohamed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بيان اليوم
1,2p_h_2dc_qu
2/16

04/12/2023 - 21545658
PR - BAYANE AL YAOUME
Edition : 9901

باحثون وخبراء يقاربون المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة

في ندوة نظمتها مؤسسة علي يعته

باحثون وخبراء يقاربون المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة

تضارب وجهات النظر من مشارب فكرية مختلفة حول موضوعي تزويج الطفلات دون سن 18 سنة وإثبات النسب

■ محمد حجيوي
■ تصوير: رضوان موسى

كشفت الندوة التي نظمتها مؤسسة علي يعته، اول امس السبت باحد فنادق العاصمة الرباط، حول موضوع "المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة" عن اختلاف جوهري في وجهات النظر بين متدخلين ينتمون لمشارب فكرية مختلفة، خاصة في مواضيع كان يعتقد أنها لم تعد مثار خلاف بين مختلف مكونات المجتمع المغربي من قبيل تزويج الطفلات دون سن 18 سنة، وإثبات النسب بالنسبة للأطفال المولودين خارج مؤسسة الزواج.

ففي الوقت الذي طالبت فيه سمية حجي الكاتبة العامة لمؤسسة علي يعته، بالمنع القطعي وتجريم تزويج الطفلات دون سن 18 سنة انسجاما مع اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وبالنظر لما يمثل ذلك من انتهاك صريح، وصارخ لحقوق الطفلات المغربيات، وهو ما ذهب إليه عبد اللطيف الموسوي نائب رئيس مركز محمد بنسعيد آيت إدر، الذي أكد على ضرورة حصر سن الزواج في 18 سنة وتحصينه بالتجريم، كان لعبد الجبار الراشدي عن مؤسسة علال الفاسي، موقف مغاير، حيث طالب بإعمال التدرج في منع تزويج الطفلات دون سن الرشد القانوني، وترك المجال لبعض الاستثناءات، لأن العرف في نظره يكون، أحيانا، أقوى من القانون، مما يستوجب بقول الراشدي "ترك المجال للإذن القضائي في بعض الاستثناءات، مع وضع المزيد من الشروط للتضييق هذا الاستثناء".

من جانبه، لم يتردد كثيرا، عمر المغيبشي الكاتب العام لمؤسسة عبد الخالق الطريس للتربية والثقافة والعلوم، عما ذهب إليه ممثل مؤسسة علال الفاسي، حيث دعا إلى تفعيل السلطة التقديرية المخولة للقاضي، في مسألة الإذن بتزويج الطفلات دون سن 18 سنة، حيث قال في هذا الجانب "يجب معالجة تزويج القاصرات بشكل جذري انسجاما مع التحولات التي يعرفها مغرب القرن 21، باستثناء بعض الحالات" وهي الحالات التي حصرها في وضعية الطفلة القاصر التي قد تكون فقيرة أو يتيمة، وأن تزويجها، يمكن، في نظره، أن ينقذها من الشارع ومن وضعية الهشاشة.

وكان الخلاف، أيضا، ظاهرا في مسألة إثبات النسب بالنسبة للأطفال المولودين خارج مؤسسة الزواج.

فقيما دعت سمية حجي الكاتبة العامة لمؤسسة علي يعته، إلى اعتماد الخبرة الجينية لإثبات نسب الأطفال المزدادين خارج إطار الزواج، وإنزاله الأب بأقرار البوته، وعدم حصر اللجوء إلى هذه الخبرة على الحالات المتعلقة بالأطفال نتاج ما يعتبر "علاقة شرعية سواء زواج أو خطوبة"، ويستثني ابناء "العلاقات غير الشرعية"، معتبرة ذلك متجاوزا ويمس في الجوهر حقوق الأطفال وحمايتهم، انسجاما مع المادة 32 من الدستور، ذهب عبد الجبار الراشدي عن مؤسسة علال الفاسي، عكس ذلك، ويرى انه من غير الممكن المساواة بين طفل هو نتاج علاقة شرعية، وآخر هو نتاج علاقة غير شرعية.

وفسر الراشدي موقفه، بكون الطفل الناتج عن علاقة غير شرعية، هو ناتج عن علاقة عابرة، قد تكون لحظة سكر أو غيرها من الوضعيات التي لا يمكن مقارنتها بمؤسسة الزواج، مشيرا إلى أنه من أجل الحفاظ على حقوق هذا الطفل الغير شرعي، يتعين اللجوء إلى قانون الكفالة، بدل بكفل الأب البيولوجي الذي هو من ارتكب الخطء، ولده المولود خارج مؤسسة الزواج، حتى يبلغ سن الرشد أي أن ينزله منزلة الإبن باستلحاق النسب والإرث.

من جانبها، أكدت عائشة الحيان رئيسة اتحاد العمل النسائي، على أن على المغرب الذي وضع قانونا لمحاربة الإتجار في البشر، أن يضع حدا لتزويج الطفلات دون سن 18 سنة، وعدم ترك اي استثناء للقضاء تحت اي مبرر كان، مشيرة إلى أن اي استثناء في هذا الاتجاه هو شرعنة للاتجار بالبشر، وهو ما يرفض في نظرها، تجريم هذه الظاهرة، إلى جانب تجريم زواج الفاتحة بالنظر لما ينتج عنه من مآسي ومن عنف داخل بيت الزوجية.

وشددت عائشة الحيان، على أن القول بان العالم القروي والفقر والهشاشة هي عوامل تبرر زواج الطفلات دون سن 18 سنة، هو تبرير لإخفاقات الدولة في ضمان التعليم لعموم الأطفال المغاربة، وفي عدم التغلب على الفوارق المجالية، مشيرة إلى أن اي إصلاح للمدونة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وذلك من أجل بلورة قانون عصري حداثي، يتسجم مع التغيرات التي يعرفها المجتمع المغربي.

من جانبه، أكد عبد المقصود الراشدي الرئيس المؤسس لجمعية النشأة للتربية والثقافة، على أن اي إصلاح لمدونة الأسرة ينبغي أن يضع في صلب أولوياته مصلحة الفضلى للطفل، وهو ما يفرض في نظره، حصر سنة الزواج في 18 سنة، مع تحصينة بالتجريم القانوني، انسجاما مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادق عليها المغرب.

ويرى الراشدي أن الهدف الذي ينبغي أن يكون من وراء إصلاح المدونة هو الوصول إلى المساواة بين المرأة والرجل داخل المجتمع والتي تعتبر بحسبه، رافعة أساسية لأي تقدم مجتمعي، مشيرا إلى أن مفهوم الدولة الاجتماعية الذي ترفعه الحكومة الحالية، تفرض وضع المرأة في صلب هذا المفهوم، خاصة المرأة التي لم تتح لها فرص التعليم أو التشغيل، على اعتبار أنه لا يمكن الحديث عن الدولة الاجتماعية دون تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

إلى ذلك دعت الوزيرة السابقة نزهة الصقلي رئيسة مجموعة أوال حريات، إلى المنع القطعي لتزويج الطفلات دون سن 18 سنة، مشيرة إلى أن القول بإمكانية تزويج الطفلات بمبررة اليتم او الفقر، هو عقاب إضافي لهؤلاء الطفلات، معتبرة تزويجهن جريمة شنعاء في حقهن، وجب التصدي لها وتجريمها بقوة القانون.

كما دعت نزهة الصقلي إلى ضرورة التخلي عن مفهوم رب الأسرة كمفهوم وصفته ب"الكارثي" "وهو غير موجود قانونا، وجعل الولاية القانونية على الأطفال مشتركة بين الرجل والمرأة، واعتبار النفقة التي يؤديها الرجل هي مجرد مساهمة في نفقة الأسرة، وهي نقطة أساسية، في نظر المتحدثة، بالإضافة إلى مطالبتها بمحل مشكل الزواج المختلط سواء بالنسبة للرجال أو النساء، حيث تحرم المرأة من الإرث إذا لم تكن مسلمة، والتركيز على اقتسام الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج، وتضمينها في العقد حتى تكون إلزامية، إضافة إلى مطالبتها بحذف المادة 400 من المدونة الحالية وتعويضها بفتح مجال البحث في الدستور وفي الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

واكدت رئيسة مجموعة اوال حريات، على ان كلمة "إعادة النظر" التي وردت في الخطاب الملكي السامي، تحمل على ان الغاية من هذا الورش الإصلاحي هو الوصول إلى إصلاح عميق وجذري لمقتضيات المدونة الحالية، والقطع مع منطق القوامة التي تمنح للرجل سلط متعددة، وعلى رأسها الوصول إلى الموارد حيث هو من يأخذ التعويضات العائلية، وهو من له صلاحية تزويج بناته، وهو من له السلطة الكاملة على الأسرة، بالإضافة إلى كون الأطفال يأخذون نسب الأب وليس الأم التي حملتهم في رحمها تسعة أشهر، وأن الأب هو من له حق الولاية القانونية، لوحده، على الأبناء وكأنهم ملك حصري للأب دون الأم التي تعتبر بهذا المنطق، مجرد وعاء.

واوضحت نزهة الصقلي، أن مفهوم القوامة ينبغي أن يتغير بشكل كلي، وأن تبقى المساواة بين الجنسين هي من يؤطر مدونة الأسرة، لأن المساواة، بحسب الصقلي، هي قيمة إنسانية كونية لحقوق الإنسان وهي أيضا، من المثل العليا لكل الديانات والشرائع، وأن إقرار المساواة يمكن ان يساهم في إشاعة ثقافة الحوار بين مختلف أطراف المجتمع، ويحفظ كرامة المرأة، وينبذ العنف والكراهية بين الزوجين في حالة الطلاق.

يشار إلى أن هذا اللقاء الدراسي الذي توزع على جلستين أدارته كل من خديجة الباز عضوة المكتب المسير لمؤسسة علي يعته، ورشيدة الطاهري عضوة مجلس رئاسة حزب التقدم والإشتراكية وخبيرة في مقاربة النوع.

وكان رشيد روكبان رئيس مؤسسة علي يعتة، قد أكد في كلمة له بالمناسبة على انخراط المؤسسة، القوي، في ورش إصلاح مدونة الأسرة، من منطلق المرجعيات الفكرية والمبادئ والقيم التي طالما دافع عنها الوطني الغيور الراحل علي يعته التي تتشرف المؤسسة بحمل اسمه، مشيرا إلى أن المؤسسة تأمل في أن تساهم في هذا الورش الوطني والمجتمعي في تحقيق الغايات الكبرى المرتبطة بالمناصفة والمساواة وحماية حقوق النساء والأطفال والأشخاص في وضعية هشة، وتعزيز المكتسبات والإنجازات التي حققتها بلادنا في حماية الحقوق والحريات.

وطرح رشيد روكبان العديد من الإشكالات المرتبطة بالمداخل الأساسية لإصلاح المدونة، في أفق تحقيق الدمج العرضاني لمبدأ المساواة بين طرفي العلاقة الزوجية، وتبني مقاربة تقدمية حداثية بنفس ديمقراطي وحقوقي جديد، تستند على نسق مفاهيمي عصري يتلاءم مع روح ونص الدستور، ويتسجم ومقتضيات الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ومع المفهوم الكوني لحقوق الإنسان.


رشيدة الطاهري


جانب من أشغال الندوة

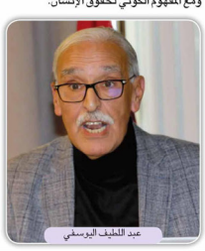

عبد الجبار الراشدي




خديجة الباز


رشيد روكبان


عائشة الحيان


عبد اللطيف اليوسفي


عمر مغيبشي


نزهة الصقلي


سمية منصف حجي

Journaliste : MOUSSA Redouane - HAJJIOUI Mohamed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00
04/12/2023 - 21550961
NT - www.assabah.ma

التوحيد والإصلاح تتشبث بالتعدد وزواج القاصرات

عاد مطلب الإبقاء على التعدد في مدونة الأسرة بشكل قوي، ضمن المذكرة التي تقدمت بها حركة التوحيد والإصلاح، خلال عرضها لمقترحاتها بشأن تعديل المدونة، أمام الهيأة المكلفة بالإشراف على التعديل، الأربعاء الماضي، إذ طالبت المذكرة بالإبقاء على سماع دعوى الزوجية وتجويدها بفرض غرامة على من يثبت تماطله بدون سبب استثنائي وجيه، على اعتبار أن الواقع المغربي يضم حالات عديدة لزيجات غير موثقة لأسباب معينة ولا يمكن الحكم عليها بالتشرد، والإبقاء على إباحة تعدد الزوجات لورود نص قطعي فيه ولما يحقق من مصلحة للمرأة والأسرة، على اعتبار أن المسائل التي تتضمن نصوصا قطعية لا يجب الاجتهاد فيها، واقترحت المذكرة في تدبير الأموال المكتسبة، بالإضافة إلى المادة 29 من المدونة، إمكانية إقامة عقد مستقل عن عقد الزواج يتم بموجبه بيان كيفية تدبير الأموال المكتسبة.ودعت التوحيد والإصلاح، في مقترحاتها، إلى تيسير الزواج، من خلال تبسيط مساطره الإدارية، وإزالة بعض الصعوبات التي تعترض توثيقه، مع الإبقاء على إمكانية الإذن بالزواج لمن اقترب من سن أهلية الزواج، عندما تكون في الزواج مصلحة واقعة وراجحة، يقدرها القضاء المختص مع الأولياء الشرعيين، مع التنصيص على إلزامية الجمع بين البحث الاجتماعي والخبرة الطبية.ومن أجل تضييق دائرة حل ميثاق الزوجية، والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التماسك الأسري، اقترحت الحركة مأسسة الصلح والوساطة الأسرية، ومراجعة بعض أحكام ومساطر الطلاق والتطليق بسبب الشقاق.وذهب رأي الحركة في شأن النسب والبنوة وحفظ مصلحة الطفل، على أن النسب لحمة شرعية بين الأب وابنه، وله تعلق بمسائل متعددة في مدونة الأسرة، وأنه سدا لذريعة الفساد وزيادة عدد أبناء الزنا، ينبغي تضييق دائرة إعمال الخبرة في إمكانية إعطاء النسب إلى أبعد الحدود بما يتوافق مع مواد المدونة، من حيث أسباب ثبوت النسب، مع اقتراح تحميل الزاني جزءا من مسؤولية جبر الضرر اللاحق بالمجتمع، دون إلحاق ابن الزنا بنسب أبيه.واعتبرت الحركة أن الإرث أحكامه مصدرها الله، وأنه جزء من نظام الأسرة بأحكامها المتعددة، وكل تدخل فيه بالتغيير قد يؤثر على أحكام أخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود أي مانع للنظر في بعض أحكام الإرث الخلافية في إطار المرجعية الإسلامية بما يحقق العدل، ويحفظ الحقوق، لكن" دون التطاول على الأحكام القطعية ،"إذ توقفت على بعض خيارات حفظ مصالح الأطراف الضعيفة داخل الأسرة، كما هو الشأن بالنسبة للهبة للبنات والزوجة وغيرهن، وحق الانتفاع، وتأجيل اقتسام السكن الرئيسي إلى ما بعد بلوغ البنات واستغنائهن بالكسب.وأوضحت الحركة" أن النظر الشرعي يتيح خيارات تروم إيجاد حلول لبعض الحالات الاستثنائية المرتبطة بالتعصيب، ويمكن اعتماد خيارات كثيرة موجودة شرعا، ومنصوص على بعضها في أحكام مدونة الأسرة ومدونة الحقوق العينية، من قبيل الهبة للبنات وللزوجة في الحياة، والعمرى، وهي أن يهب الإنسان الانتفاع ببعض ما يملك من عقار لفرد معين كالبنت أو الزوجة على أن يحتفظ الواهب بملكية الرقبة.

Journaliste : Moussalli Karima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:41
04/12/2023 - 21551165
NT - www.clubdepress.com

كاتبة: مراجعة مدونة الأسرة.. ورش ملكي جديد يكرس الدينامية الديمقراطية للمغرب

أكدت الكاتبة المغربية والمناضلة في مجال حقوق المرأة، غيثة الخياط، مؤخرا، أن ورش مراجعة مدونة الأسرة، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يكرس الدينامية الديمقراطية للمغرب.وأضافت الخياط، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، بمناسبة تتويجها بروما بالجائزة العالمية للمرأة المتميزة، أنه "وفقا للرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، تشكل مراجعة مدونة الأسرة ورشا مفتوحا وتفاعليا وشاملا، ينخرط فيه مختلف الفاعلين في المجتمع المغربي".وقالت إن المؤسسات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ملتزمة بهذا الإصلاح، مما يعكس مرة أخرى الديناميكية الديمقراطية التي تعيشها المملكة تحت القيادة المستنيرة لجلالة الملك، مشيدة ب "الحوار البناء حول هذا المنعطف الكبير الجديد في مجال تعزيز حقوق المرأة في المغرب، أحد البلدان العربية الرائدة في هذا المجال".وأكدت أنه "بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك، شهدت حقوق المرأة المغربية تقدما مطردا"، مسجلة تمكين وإشعاع المرأة المغربية على المستوين الوطني والدولي.وأشارت الكاتبة إلى أن "الملوك المغاربة لطالما أولوا عناية خاصة بالمرأة، مما جعلها فاعلا رائدا في المجتمع"، مؤكدة أن "تاريخ المملكة حافل بنساء نموذجيات، تميزن بملاحمهن وعلمهن وشجاعتهن وارتباطهن الراسخ بالوطن، كما حملن عاليا صورة المملكة في جميع أنحاء العالم".وختمت الخياط بالقول "يجب على الجيل الجديد، وخاصة النساء، مواصلة هذا الزخم والاحتفاء بالإنجازات التي حققتها الأجيال السابقة".-ومع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:57
04/12/2023 - 21549477
NT - www.febrayer.com/

منيب تطرح قضية "الأطفال خارج مؤسسة الزواج" في تعديلات مدونة الأسرة

قالت النائبة البرلمانية نبيلة منيب عن حزب الإشتراكي الموحد، أول أمس السبت، بمدينة طنجة، بأن هناك عدد من المقترحات و أهمها أن لا يكون فرق بين الأطفال، سواء الطفل الشرعي طبيعي أو الاطفال المتكفل بهم أو أطفال الأمهات العازبات، موضحة بأن هذه الظاهرة توجد في المجتمع يجب أن تعالج بشكل يحقق العدل ويعتبر الأطفال كلهم سواء، وأن يتم إعطاؤ هم حقهم، لكي يبنوا شخصيتهم المتوازنة ويساهموا في ورش التنمية بدون تمييز. وأضافت منيب في تصريح لها عبر "فبراير"، بأنه يجب أول النظر إلى حصيلة مدونة الأسرة منذ سنة 2004، أي بعد مرور عشرين سنة، موضحة بأنه يجب تحديد المعيقات التي طرحها والوقوف على رفعها. وأشارت النائبة البرلمانية بأن دستور 2011، أتى بفلسفة المساواة والتي أقرها في الفصل التاسع عشر، موضحة بأنها مساواة كاملة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق. وجاء ذلك، عقب تنظيم منظمة العفو الدولية بالمغرب-فرع طنجة، ندوة تفاعلية حول موضوع وضعية المرأة على ضوء التعديلات المرتقبة لمدونة الأسرة. وفي السياق ذاته، شددت المتحدثة ذاتها، على مبدأ المناصفة بين النساء و الرجال الذي تم ذكره التنصيص عليه في الفصل 19 من الدستور المغربي، و ذلك عبر تخصيص نسبة 50 في المائة في ولوج الوظائف الإنتخابية بين المناصب القاعدية و مناصب صناعة القرار السياسي الذي في الغالب يكون حكرا على الرجال. و على مستوى الأرقام و الإحصائيات، قالت منيب أنه حسب المعطيات المتوفرة، فإن 47٪ من النساء أميات، و 20٪ منهن نشيطات في مختلف القطاعات الحكومية و الخصوصية. كما أوردت أيضا أن نسبة زواج قاصرات ناهزت نسبة 12 في المائة، و هي الحالات الأكثر عرضة على محاكم الأسرة، حيث إعتبرته إختلالا كبيرا على مستوى مدونة الأسرة بمثابة قانون رقم 70.03. كما إستحضرت زعيمة حزب الإشتراكي الموحد سابقا، تاريخ الحركات النسائية منذ إستقلال المملكة، و ذلك بعدما ساهمت في إعداد مدونة الأحوال الشخصية عام 1959. بالإضافة إلى تأسيس أول جريدة نسائية بالمغرب تحت إسم "8 مارس"، و التي صدر عددها الأول بتاريخ 1 نونبر 1983، و التي تعتبر شكلا من أشكال النظال النسائي حسب الدكتورة نبيلة منيب. و يأتي تنظيم هذه الندوة تزامنا مع تعديل مدونة الأسرة، بناءا على تعليمات ملكية سامية، تم الإعلان عنها شهر شتنبر الماضي، عبر تكليف رئيس الحكومة عزيز أخنوش، بإعادة النظر فيها، وذلك بعد مرور 20 سنة على تطبيق مقتضياتها، و التي أبانت عن مجموعة من الإختلالات، لا سيما إرتفاع عدد حالات الطلاق بشكل غير مسبوق لأسباب نفسية و سوسيو إقتصادية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:18
04/12/2023 - 21549408
NT - www.horizontv.ma

تجديد المدونة في صالح الأسرة المغربية -فيديو

المصدر غالية حلت الفنانة المغربية، جميلة الهوني ضيفة على النسخة العشرين من مهرجان مراكش الدولي للفيلم بمراكش، التي نظمت لأسبوع كامل بالمدينة الحمراء.وكشفت جميلة الهوني في تصريح خصت به مجلة "غالية"، عن رأيها في تسربيات قانون المدونة الجديد قائلة: "هادوك التسريبات...المصدر غالية

02:59

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:31
04/12/2023 - 21550319
NT - le360.ma

دراسة جديدة.. إحصاءات تتعلّق بقانون محاربة العنف ضد النساء

في الدراسة الجديدة التي قامت بإنجازها جمعية «التحدي للمساواة والمواطنة» والمُتعلّقة بقانون 103.13 حول محاربة العنف ضد النساء، رصد أفراد الجمعية رفقة طاقم أكاديمي ينتمي إلى الجمعية، مختلف أشكال العنف المُمارس ضدّ النساء، وذلك على شكل قراءة تحليلية للمعطيات الإحصائية التي تم رصدها خلال

الفترة الممتدة من شتنبر 2018 إلى شتنبر 2023. وتزامنت هذه الدراسة مع سياق دولي بات يعرف مجموعة من التحوّلات على صعيد محاربة العنف ضدّ النساء، بحيث «وجهت إلى المغرب عدّة توصيات تهدف إلى مواصلة وتسريع جهود ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصل».وحسب توطئة الدراسة التي حصل le360 على نسخة منها فقد «دعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى الإسراع بإجراء استعراض تشريعي شامل بهدف تعديل أو إلغاء جميع القوانين التي تميّز ضد المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعزيز خدمات الدعم للنساء ضحايا العنف الجنساني دون خوف من أي شكل من أشكال الملاحقة القضائية والوصم، وقد وجّهت توصيات مماثلة خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل سنتي 2022-2023».أما السياق الوطني الذي ساهم في الاشتغال على الدراسة، فيعود بدرجةٍ أولى إلى «تزايد الاهتمام بظاهرة العنف ضد النساء بمختلف أشكالها، بعد مرور 5 سنوات على صدور قانون 103.13 المتعلّق بمحاربة العنف ضد النساء، وبتزامن مع فتح ورش تعديل القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية من جهة، والاعلان عن فتح ورش مراجعة مدونة الأسرة بعد مرور زهاء 20 سنة على إصدارها من جهة أخرى».وحسب الأرقام التي كانت قد قدّمتها المندوبية السامية للتخطيط الصادرة في أكتوبر 2023، فإن «العنف المبني على النوع الاجتماعي يمس المرأة في جميع المجالات، ذلك أنّ 52.1 في المائة يعانين من العنف المنزلي، و15.4

يواجهن العنف في فضاء العمل، و18.9 يتعرضن للعنف في فضاء الدراسة والتكوين، و12.6 يواجهن العنف في الفضاء العمومي، مما يُؤكّد أنّ ظاهرة العنف ضد النساء عابرة لكافة الفضاءات».بينما أكّدت تقارير رئاسة النيابة العامّة الصدرة بين سنتي 2017 و2021 «تزايد حالات العنف ضد النساء التي يتم التبليغ عنها أمام المحاكم، بحيث ارتفعت بنسبة 28 في المائة خلال السنتين الأخيرتين، وأنّ النساء أقلّ من 50 سنة، وكذلك النساء بدون مهنة، والنساء غير

المتعلمات، هنّ الفئة الأكثر تعرضاً للعنف، وأن المحاكم طبقت 7923 تدابيراً من تدابير الحماية سنة 2022، مقابل 3114 سنة 2021 بنسبة تطوّر تعادل 14.5 في المائة».اعتمدت جمعية التحدي للمساواة والمواطنة في تجميع المعطيات الخاصّة على آليتين، الأولى متنقلة والثانية قارة. أما مصادر المعلومة بالنسبة للدراسة فقد استندت على المستفيدين، الجمعية، الأصدقاء، الإنترنيت، الجار، خلايا التكافل بالنساء، الإعلام، مؤسسات تعليمية، مؤسسة حكومية، العائلة، لقاءات تحسيسية، مؤسسة القرب. أما بخصوص الناجيات من العنف بحسب السنة فنوردها على الشكل التالي:أقل من 18 سنة: 41من 18 إلى 28: 623من 29 إلى 38: 968من 39 إلى 48: 680من 49 إلى 59: 26160 سنة فما فوق: 86وحسب تحليل الجمعية لجميع هذه الفئات لناجيات من العنف، فقد لخصتها الجمعية حسب مجموعة من العوامل مثل: «التغيرات الجسدية والنفسية التي تحدث في هذه المرحلة من العمر، والتي تجعل النساء أكثر عرضة للاستغلال

والاعتداء، استقلالية النساء في هذه المرحلة من العمر، والتي قد تؤدي إلى صراعات مع الأسرة أو الزوج، مما قد يسبب العنف، ازدياد الوعي بحقوق المرأة في هذه المرحلة من العمر، استقرار الوضع الأسري والمهني مما يمنح النساء مزيداً من القوة للتصدّي للعنف..».أما بخصوص الجهات التي عرفت أكثر عدد بالنسبة للناجيات حسب الإقامة، فتحتل جهة الدار البيضاء السطات أكبر جهة بحيث وصل العدد إلى 2570 ناجية، تليها جهة مراكش آسفي بـ27، ثم جهة الرباط سلا القنيطرة بـ19، ثم جهة فاس مكناس بـ13 وجهة بني ملال خنيفرة بـ8 و جهة سوس ماسة بـ4 وجهة طنجة تطوان الحسيمة بـ4 وجهة الشرق بـ2 وجهة العيون الساقية الحمراء بـ2، وصولاً إلى جهة درعة تافيلالت بـ1. وبناء على هذه الإحصاءات والمعطيات الدقيقة التي قامت بها الجمعية، فقد قدّمت مجموعة من التوصيات على الشكل التالي:-تعزيز التوعية بحقوق المرأة ومخاطر العنف ضدّها، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التوعوية مثل الحملات الإعلامية والندوات والمحاضرات.-توفير الخدمات اللازمة للنساء اللاتي يتعرضن للعنف مثل الخدمات القانونية والنفسية والاجتماعية.-التدخل المبكّر للوقاية من العنف ضد النساء مثل برامج التوعية في المدارس والمجتمعات المحلية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Journaliste : El hasani Achraf
09:31

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب

مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب بأريفينو نشر في أريفينو يوم 04 - 12 - 2023قال الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2022، في إطار كلامه عن الاختلالات التي أصابت مدونة الأسرة في صيغتها القديمة أنها "أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق.. ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسيولوجية متعددة، لاسيما أن فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء، والواقع أن مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة، وإنما هي مدونة للأسرة كلها". وهنا نتحدث عن أبرز مآسي مدونة الأسرة في صياغتها القديمة، وأخطرها تلك المتعلقة بمسطرة الطلاق للشقاق، وهي المسطرة التي تم تشريعها من أجل حل مشكل التعسف على المرأة في الطلاق، غير أنها استغلت أبشع استغلال، موسعة من دائرة الطلاق، وتفكك الأسرة، وتشريد الأطفال.وقد نشرت وزارة العدل المغربية إحصائيات تؤكد أن محاكم الاستئناف قامت بتسجيل 20372 حالة طلاق في المغرب عام 2023، أما المحاكم الابتدائية فقد سجلت 68995 قضية طلاق للشقاق فقط، في حين بلغ عدد حالات الطلاق الاتفاقي 24257 حالة، وتطليق الخلع 6611 حالة، فالفرق ظاهر حيث أصبح طلاق الشقاق أكثر من ثلاثة أضعاف الطلاق العادي، وهنا نجد المدونة فرقت بدل أن تجمع، وطلقت بدل أن تزوج.كما أظهر تقرير صادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مؤكدا نفس ما أوردت وزارة العدل، حول مقارنة طلبات الزواج بقضايا الطلاق والتطليق في المغرب ما بين سنتي 2017 و2021، ارتفاع نسبة طلبات الطلاق والتطليق مقارنة بطلبات الزواج وأضاف تقرير المجلس القضائي أن كل 100 طلب للإذن بتوثيق الزواج، تم تقديمه ما بين 2017 و2021، يقابله رفع ما يناهز 50 دعوى طلاق أو تطليق، وذلك بنسبة تعادل 49.93 بالمائة.وأوضح نفس التقرير أن ارتفاع نسبة تطور الطلاق والتطليق مقارنة بنسب الزواج، يأتي بالرغم من أن هذه الأخيرة شهدت تغيرا ملحوظا، إذ انتقلت من 45.01 بالمائة سنة 2017 إلى نسبة 48.83 بالمائة سنة 2018، لترتفع سنة 2019 إلى 50.34 بالمائة وسنة 2020 بنسبة 55.17 بالمائة قبل أن تتراجع إلى 51.18 بالمائة سنة 2021.وحسب هذه الأرقام الرسمية تكون المدونة سببت في ارتفاع كبير في نسب طلاق، وإذا أضفنا النساء الأرامل، والعازبات تكون الأرقام مخيفة.وهنا يبرز ملف التعدد، الذي ضيقت عليه المدونة في صيغتها القديمة، وما يجعل الأمر ملحا لمراجعة هذا الحجر على التعدد، التقرير الذي كشفت من خلاله المندوبية السامية للتخطيط أن نسب النساء العازبات، البالغات 15 سنة فأكثر، ارتفعت في المجتمع المغربي إلى 40.7 بالمائة في 2022، فيما تصل هذه النسبة إلى 28.3 بالمائة لدى الذكور .وأكد نفس التقرير أن نسبة النساء العازبات بلغت 28.1 بالمائة، سنة 2020، فيما بلغت العزوبية في صفوف الرجال 40.4 بالمائة.كما ارتفع معدل العزوبة عند سن 50 سنة، إلى 9.6 بالمائة في صفوف النساء سنة 2014، بعدما كان قد سجل 6.7 بالمائة سنة 2010، وفق دراسة تحمل عنوان "المرأة المغربية في أرقام 2023" بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمرأة، الذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة.ويصل معدل العزوبة في صفوف النساء في المجال الحضري إلى 10.9% مقارنة بالقرى 7.%كما أفاد تقرير في عام 2018، لمؤسسة بريطانية أن عدد النساء غير المتزوجات في المغرب بلغ أكثر من 8 ملايين امرأة، أي ما يعادل 60 في المئة من النساء في سن الزواج، التي يحددها المشرع المغربي ب18 عاما.انقر هنالقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.



10:43

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

جميلة الهوني تنفي رفضها العمل مع طليقها: ما عنديش مشكل أنني نكون فنفس العمل مع الناجي... وهذا هو الوقت باش تتبدل المدونة

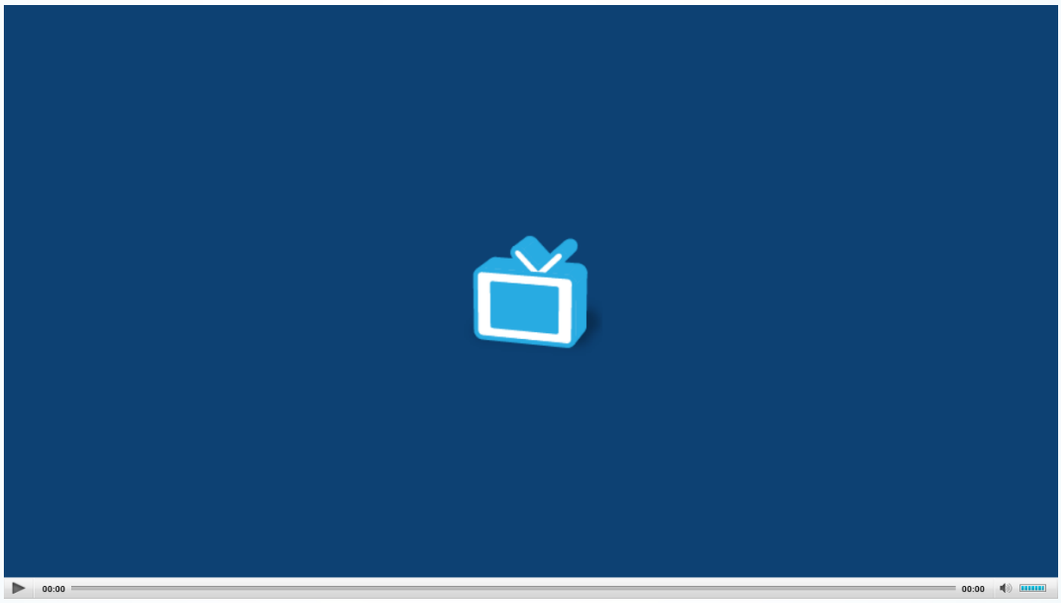
حضرت الفنانة المغربية، جميلة الهوني، كضيفة شرف في النسخة العشرين من مهرجان مراكش الدولي للفيلم، الذي استمر لمدة أسبوع في المدينة الحمراء. وفي تصريح خاص للصحافة خلال اليوم الختامي للمهرجان، قدمت جميلة الهوني وجهة نظرها حول التسريبات المتعلقة بالقانون الجديد للمدونة. أعربت الهوني عن تفاؤلها وأملها في أن يكون القانون الجديد على ما يرام، معربة عن رغبتها في أن يكون عادلًا ويحقق العدالة للمرأة. في تعليقها على التسريبات، قالت: "هذه التسريبات ليست مأمونة، ونتمنى أن يكون القانون الجديد عادلًا ويُنصف المرأة". ونفت رفضها العمل في أعمال فنية يشارك بها طليقها أمين الناجي، وقالت: "ما عنديش مشكل أنني نكون فنفس العمل مع الناجي". يُذكر أن مهرجان مراكش الدولي للفيلم هو حدث سنوي يجمع نجوم السينما العالمية ويعرض مجموعة من الأفلام البارزة. وكانت جميلة الهوني من بين الشخصيات البارزة التي أضفت لمسة فنية وجاذبية خاصة لهذا الحدث السينمائي الكبير.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

01:00
04/12/2023 - 21550519
TV - Télé Maroc

باحثون وخبراء يقاربون المداخل الأساسية لإصلاح مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



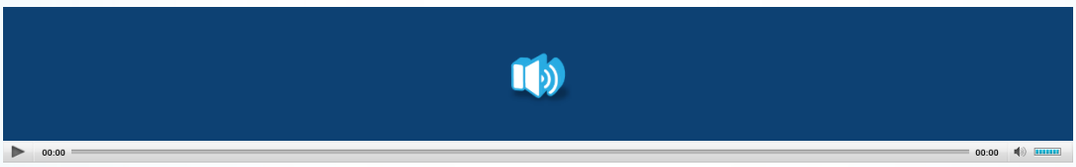
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:50

04/12/2023 - 21549142
RD - HIT RADIO

مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



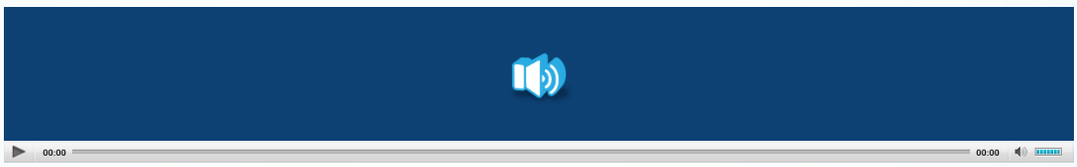
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00

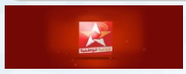
04/12/2023 - 21551375
RD - SNRT CASABLANCA

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع
عنوانها الإلكتروني لتلقي المذكرات والمساهمات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

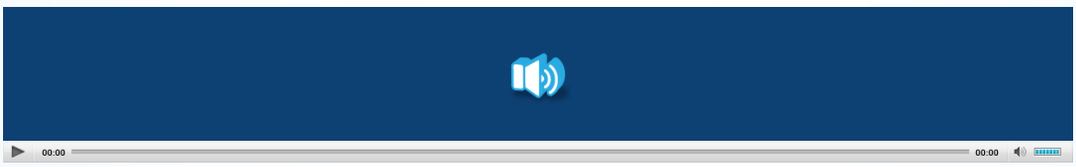


08:00

04/12/2023 - 21548250
RD - SNRT FES

السيد عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا وتعكس وعيا بأهمية الورش

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:45
03/12/2023 - 21549582
NT - www.2m.ma

"حقوقية: العنف النفسي هو أكثر الأنواع انتشارا بالمغرب وربات البيوت يتصدرن قائمة الضحايا "

يخلد المدافعون عن حقوق الإنسان، ومناصرو حقوق النساء بصفة خاصة الأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات لمدة 16 يوما، في الفترة المتراوحة ما بين 25 نونبر و10 دجنبر والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان. في الحوار التالي ضمن فقرة ثلاثة تتحدث الحقوقية لطيفة بوشوى، عضو فيدرالية رابطة حقوق النساء عن ظاهرة العنف ضد النساء بالمغرب وأشكال العنف الأكثر انتشارا داخل المجتمع: كيف تنظرون إلى حجم انتشار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات بالمغرب؟ نسجل ارتفاعا في عدد حالات العنف بالمغرب، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب، أبرزها القيود والاختلالات التي تعرفها القوانين المؤطرة لوضعية المرأة في المغرب، في مقدمتها مدونة الأسرة التي نحن بصدد مراجعتها حاليا. هناك أسباب أخرى كالعقلية الذكورية التي ترسخ العنف ضد النساء باعتبارهن من الدرجة الثانية، الثقافة والقيود المجتمعية سواء في الممارسة أو في إعداد القوانين، إلى جانب انعدام الوعي والوضعية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والرجال على السواء. ما هي أشكال العنف الأكثر انتشارا في المجتمع المغربي؟ بمناسبة الحملة الأممية لمناهضة العنف ضد النساء، كشفنا مؤخرا عن تقرير مشترك بين شبكة الرابطة انجاد ضد عنف النوع وشبكة نساء متضامنات، والذي تضمن إحصائيات خلال الفترة ما بين 1 يوليوز 2021 و30 يونيو 2023. حسب التقرير، نجد أن مراكز استماع الشبكتين استقبلت خلال الفترة التي تضمنها التقرير ما مجموعه 9474 امرأة ضحية عنف. وجاء في الصدارة العنف النفسي، متبوعا بالعنف الاقتصادي ثم العنف الجسدي، العنف الجنسي، وأخيرا العنف القانوني. وأشير في هذا السياق إلى أن 80 في المائة من أشكال العنف التي رصدها في التقرير ترتبط بالعنف الزوجي، سواء في إطار الزواج أو الطلاق، وحتى خلال فترة الخطوبة. العنف يمس جميع الفئات العمرية، بدرجة أولى النساء غير المتعلمات، وربات البيوت بنسبة 44 في المائة، كما نجد في التقرير أن العنف الممارس من طرف الزوج يمثل نسبة 61 في المائة. وما هي الحلول في نظركم للحد من هذه الظاهرة؟ العنف لا يهدد فقط حياة الضحايا، فآثاره وخيمة على الأسرة والمجتمع ككل، سواء آثار صحية، أو نفسية، أو اقتصادية. يجب وضع إطار قانوني سليم وملائم للقضاء على العنف ضد للنساء وتجويد القانون رقم 103-13، إلى جانب وضع سياسيات عمومية تستجيب للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتقريب مراكز الاستماع والمرافقة القانونية من جميع فئات المجتمع. كما أؤكد على ضرورة أن تحرص السلطات المختصة بالانصات للنساء ضحايا العنف على أخذ شكايتهن بعين الاعتبار وبجدية ومرافقتهن وحمايتهن من المعتدي. نحن نعتبر أن مراجعة مدونة الأسرة مدخلا أساسيا للقضاء على العنف ضد النساء، من خلال ملائمتها مع الدستور والاتفاقيات الدولية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مطلقات الدار البيضاء" يناقش مشاكل الطلاق في المغرب

انطلاقا من روايات تشبه الحقيقة، حقيقة المرأة المطلقة في المجتمع المغربي، صور المخرج محمد عهد بنسودة فيلمه الروائي الطويل "مطلقات الدار البيضاء" الذي يُعرض خلال هذه الفترة في صالات السينما المغربية ليرفع صوت المطلقات ويكشف جزءا كبيرا من معاناتهن الاقتصادية والاجتماعية وحتى معاناتهن من القوانين البالية. شرعت مختلف قاعات السينما في المغرب ابتداء من الأربعاء 29 نوفمبر الماضي في عرض فيلم "مطلقات الدار البيضاء"، بعدما احتضنت سينما "ميغارما" بالدار البيضاء العرض قبل الأول للفيلم السينمائي المغربي لمخرجه محمد عهد بنسودة، بحضور أسماء فنية من بينها أبطاله. ويسلط المخرج عهد بنسودة من خلال شريطه السينمائي الروائي "مطلقات الدار البيضاء" الضوء على فئة من النساء اللائي عشن تجربة الطلاق في المجتمع المغربي وعلى الأخص بمدينة الدار البيضاء؛ إذ يتناول معاناة خمس نساء من بيئات مختلفة ويطرح المشاكل التي تعترض طريقهن في المجتمع والأسرة، إضافة إلى الصعوبات التي تواجههن بعد الانفصال عن شريك الحياة، ومشكلة حضانة الأطفال، وبعض الهفوات القانونية في مدونة الأسرة. ويجسد العمل واقع النساء المطلقات والتحديات التي يواجهنها بعد الانفصال وفي مقدمتها تحدي كسب عيشهن وسط صعوبات وعراقيل كبيرة، بمشاركة فريق تقني وفني ضخم، أهله لحصد عدة جوائز في مهرجانات وطنية ودولية، ليصل في آخر المطاف إلى الجمهور المغربي محملا بإرث تتويجي طيلة هذه السنة. وقد أظهر الفيلم نساء مطلقات وغيرهن، أغلبهن مستقلات اقتصاديا، ولعل هذا ما جعلهن متشبثات بحريتهن ومكافحات من أجل تربية أبنائهن أو جريئات في التبليغ عن محترف في الابتزاز الإلكتروني لهن، مع تسليط الضوء على بعض الإجراءات القانونية التعجيزية التي تعيق مسألة الطلاق، والتي توزّم الوضع بين الطرفين أحيانا، إضافة إلى تقييد حرية المرأة بسبب هيمنة الرجل حتى بعد الطلاق. كما أضاء المخرج عتمة المشكلات النفسية التي تصيب الأطفال بعد الطلاق والارتباك الذي يجدون أنفسهم فيه وحنينهم إلى حضن أسرة متوازنة. وعلقت الممثلة زينب عبيد قائلة إنها لعبت دور امرأة تعيش المعاناة في علاقتها الزوجية، التي لا تكاد تنتهي إجراءات الطلاق فيها، وأوضحت فتح أن الفيلم يعالج الاضطرابات التي تحوم حول المرأة المطلقة في المغرب. وقال المخرج محمد عهد بنسودة إن الفيلم يفتح نقاشا مجتمعيا بشأن قضية كبيرة وهي الطلاق، يأتي تزامنا مع النقاش حول مدونة الأسرة ووضعية المرأة المغربية وحضانة الأطفال وحرية المرأة وحقوقها، لذلك فإن المراد من هذا الفيلم هو نقاش أوسع حول ظاهرة الطلاق وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية. وحصد الفيلم العديد من الجوائز الدولية، من بينها جائزة أفضل سيناريو للكاتب عبدالإله الحمدوشي من مهرجان أوكلاند للفيلم في كاليفورنيا، وجائزة أفضل فيلم نسائي من مهرجان نيويورك الدولي لسينما المرأة، الذي سبق له أن توج سينمائيين وسينمائيات عالميات مثل الأميركية صوفيا كوبولا والفرنسية أنييس فاردا، كما نال الفيلم مطلع شهر سبتمبر الماضي جائزة أفضل فيلم أجنبي من مهرجان الأناضول السينمائي في تركيا وجائزة أفضل ممثلة طفلة. وتأتي هذه التتويجات لتعزز الجوائز التي حصل عليها "مطلقات الدار البيضاء" خلال شهر أغسطس الماضي إذ تمكن من الفوز بـ3 جوائز و4 تنويهات من مهرجان القارات الخمس. واستنكرت مونية لمكيمل، في تصريحات صحفية بعد عرض الفيلم، النظرة الدونية التي مازالت تلاحق المرأة المطلقة في المغرب، قائلة "النظرة الدونية للمرأة أو لأي إنسان لا يطلقها إلا الشخص المريض"، وتابعت "كفانا شجارا في المجتمع حول من الأهم المرأة أم الرجل؟". ويضم الفيلم ثلة من النجوم المغاربة، مثل زينب عبيد ومونية لمكيمل وبشرى أهريش ونادية العلمي ومحمد الشوبي ونبيل عاطف وعبداللطيف شوقي ويونس لهري وأمين بنجلون وجميلة المصلوحي وصونيا عكاشة، إضافة إلى سعيدة شرف في أول تجربة لها في عالم التمثيل، وأسماء أخرى. ودعا عهد بنسودة الجمهور العاشق للفن السابع إلى اكتشاف تفاصيل فيلم "مطلقات الدار البيضاء"، لأن التفاف الجمهور حول المنتوج السينمائي المغربي يبقى هو الجائزة الكبرى لكل الممثلين والتقنيين الذين ساهموا في إخراج هذا المولود السينمائي للوجود. وتجسد الممثلة المغربية صونيا عكاشة دور طبيبة مطلقة تعاني من مشاكل عديدة مع طليقها، لتقع في مشكلة الحضانة بعد التفكير في ربط علاقة جديدة بعد طلاقها، وتنتقد الواقع المعيش لنساء شبيهات بها. وتُجسد الممثلة زينب عبيد دور "سميرة" في الفيلم، وهي امرأة تنتمي إلى الطبقة الوسطى، وجدت نفسها في زوبعة الطلاق بسبب المشاكل الزوجية التي تعيشها يوميًا. ويشار إلى أن الشريط السينمائي "مطلقات الدار البيضاء" للمخرج المغربي محمد عهد بنسودة حظي بدعم المركز السينمائي المغربي، وظفر بجوائز مهمة خلال جولته الدولية في المهرجانات الكبرى. معجب بهذه:إعجاب تحميل...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

متابعات | مقترحات الأحزاب تحيي الجدل بين الحداثيين والأصوليين في قضية مدونة الأسرة

شرعت اللجنة الملكية الاستشارية المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، في جمع مقترحات الأحزاب السياسية ورؤيتها في مشروع تعديل مدونة الأسرة الذي أضحى مشروعا ملكيا، بعدما حددت الرسالة الملكية أعضاء اللجنة والهيئات الاستشارية فيها، وذلك من أجل فتح باب النقاش والحوار مع جميع الهيئات الوطنية السياسية والثقافية والفكرية والمجتمع المدني، والهيئات التي تعنى بشؤون المرأة والطفل والأسرة.إعداد: خالد الغازي توجه الكثير من الانتقادات للأحزاب السياسية، بسبب مسؤوليتها في فشل مدونة الأسرة السابقة، والتي ترافعت بأطيافها الحداثية والمحافظة لتطوير ها لأجل الحفاظ على تماسكتتمة المقال بعد الإعلان الأسرة والمجتمع، من خلال المقترحات والتعديلات التي تقدمت بها، إلا أنه بعد مرور سنوات طويلة، تأكد فشل المدونة وعدم نجاحها في الحفاظ على الأسرة والحد من قضايا الطلاق، وارتفاع ظاهرة زواج القاصرات ومشاكل اجتماعية أخرى متعددة، لتخرج الأحزاب اليسارية عن صمتها مطالبة بإجراء تعديل شامل للمدونة يعطي للمرأة امتيازات، مثل الولاية ومراجعة التعصيب، غير أن هناك أحزابا أخرى تفضل الصمت بخصوص المواضيع المثيرة للجدل، مثل الإرث والمساواة بين الزوجين لتفادي حدوث خلافات داخلية، خاصة وأن داخل هذه الأحزاب الليبرالية، هناك برلمانيون ومنتخبون محافظون يرفضون المس بحقوق الرجال التي تؤطرها نصوص دينية في بعض الحالات.وبالرغم من تشكيل اللجنة الملكية التي تضم مؤسسات القضاء ووزارة العدل ومجلس حقوق الإنسان والمجلس العلمي الأعلى، إلا أن هناك مخاوف كثيرة من تغليب كفة الأحزاب الحداثية على الأحزاب اليمينية المحافظة، خاصة وأن وزير العدل، أحد أقطاب اللجنة الملكية، يميل للفكر الحداثي بحكم انتمائه اليساري السابق، لأنه يقود حزبا سياسيا ليبراليا حداثيا، وسبق أن توعد بالذهاب بعيدا في تعديلات المدونة معتبرا أن تطور المجتمع لا يجب أن يظل مرتبطا بالجانب الشرعي، مما خلف غضبا كبيرا في صفوف المحافظين.في هذا الإطار، يرى المحلل السياسي رشيد لزرق، أن مشروع مدونة الأسرة يمكن أن يوضح الفرز القيمي داخل المشهد السياسي، لكن الأحزاب في تكتيكاتها لم تستطع أن تترجم على مستوى الفعل والتخندق السياسي، على اعتبار أن انتخابات 8 شتنبر لأول مرة في المغرب تعطينا تجانسا قيميا، من خلال تشكيل حكومة ذات توجه ليبرالي، وبروز معارضة يسارية، غير أنه نتيجة للتكتيكات السياسية لم يتمم بالشكل الواضح في المشهد السياسي، موضحا أن الأحزاب المشكلة للحكومة هي أحزاب ليبرالية في توجهاتها، غير أن الليبرالية المحافظة التي يمثلها حزب الاستقلال والتي تجعله حزبا محافظا، عكس الليبرالية التي يمثلها حزبا الأصالة والمعاصرة والأحرار، اللذين يتبنيان مواقف ومقترحات حداثية.تتمة المقال بعد الإعلان واعتبر نفس المتحدث، أن مشروع مدونة الأسرة والقانون الجنائي يجعلان الأحزاب تصطف وفق تصوراتها الإيديولوجية، وبالتالي، فإن هذا ما أظهر بوادر التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية استعدادا لتبني نفس الموقف في طرح مدونة الأسرة والقانون الجنائي، ومن خلال استقبال اللجنة للأحزاب السياسية وأطروحات هذه الأحزاب، توضح أن المرحلة القادمة ستكون وفق الاصطفاف على الأساس الإيديولوجي، مبرزا أن حزب الاتحاد الاشتراكي هو الذي عمل على خلط الأوراق على مستوى الإيديولوجية، بينما منذ تشكيل الحكومة، كان يعتبر زعيما للمعارضة التي رفضها مفضلا الدخول للحكومة، لكنه لم يكن في الموعد.وأوضح لزرق أن اصطفاف الاتحاد في المعارضة أسفر عن ميلاد قطب اشتراكي، من خلال تنسيقه مع حزب التقدم والاشتراكية وبقية ممثلي اليسار في البرلمان، حيث كان من شأن هذا التنسيق في الأول أن يبرز المشهد السياسي، وكان يمكن استثماره في ممارسة المعارضة، التي تعطلت في الفترة الأخيرة بفعل تكتيكات كل حزب سياسي بعينه، وظل هناك تخبط، خاصة داخل مكوناتها، لاسيما على مستوى الأحزاب اليسارية الممثلة في البرلمان، والمتمثلة في الاتحاد الاشتراكي وحزب "الكتاب" واليسار الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار، وباقي الأقطاب اليسارية خارج المؤسسة التشريعية، وبالتالي، كان من المفروض أن تتقدم بمقترحات واحدة للجنة من خلال التنسيق فيما بينها، الشيء الذي لم يتم، بينما صنف حزب الحركة الشعبية، المتواجد أيضا في المعارضة، ضمن الأحزاب الليبرالية المحافظة، على غرار حزب الاستقلال والعدالة والتنمية، غير أن الأمين العام الجديد محمد أوزين، لديه ميل إلى الأحزاب الحداثية الليبرالية.الاتحاد الاشتراكي يؤكد على المساواة بين الجنسين حملت مذكرة مقترحات حزب الاتحاد الاشتراكي بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، والتي قدمها للجنة، العديد من المعطيات والملاحظات قصد معالجة الاختلالات والإشكاليات المتعلقة بالأسرة والمرأة والأطفال التي تعرفها المدونة السابقة، مؤكدا على ضرورة إعادة تنظيم الزواج وبناء الأسرة، عبر منع تزويج الأطفال، خصوصا القاصرات اللواتي لا يتجاوز عمرهن 18 سنة، لضمان حقوقهن وسلامتهم الجسدية والنفسية، مع فرض عقوبات صارمة على كل من يتسبب في تزويج الأطفال، سواء كان الولي الأب أو الأم، مشددة على توفير الدعم الاجتماعي لضحايا زواج القاصرين، ومنع التعدد لضمان تكافؤ الحقوق بين الزوجين وتجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى التمييز، وثبوت الزواج بالنسبة للراشدين فوق 18 سنة، وتوسيع نطاق توثيق عقد الزواج ليشمل ضباط الحالة المدنية والسلطة الإدارية، ثم تجريم عمليات الطرد من بيت الزوجية لضمان استقرار الأسرة وتعزيز دور المجتمع في مراقبة ومنع هذه الممارسات. ومن أبرز المقترحات التي تقدم بها حزب الاتحاد الاشتراكي: تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي، إنشاء محاكم أسرة مستقلة، توحيد القوانين، تعزيز دور النيابة العامة، وضع إجراءات مسطرية لقضايا الأسرة، منع زواج الأطفال والقاصرات، منع التعدد، حصر أنواع الطلاق، هيكلة الوساطة الأسرية، الاعتراف بالبنوة، الولاية القانونية، والحضانة، ثم تحسين نظام الإرث.وتضمنت مقترحات الحزب الاحتفاظ بأنواع الطلاق، كالشقاق والاتفاقي، مع إضافة تحسينات في النصوص القانونية لتوضيح الشروط والإجراءات المتبعة في كل نوع مع حذف الأنواع الأخرى للطلاق، والتي أصبحت متجاوزة، مع تنظيم وهيكلة الوساطة المؤسساتية في حل النزاعات الأسرية، وتحقيق فصل بين جهات الحكم والجهات المكلفة بالوساطة من خلال تعزيز دور الوساطة غير القضائية وتشجيع استخدامها لحل النزاعات الأسرية مع توفير التدريب والتأهيل للوسطاء المتخصصين، كما طالب بضرورة تعديل مفهوم الولاية ليأخذ الطفل حقوقه في الرعاية والحماية، عبر إلغاء أي مقتضيات قانونية تمييزية تحرم المرأة من حقها في الولاية على أبنائها مثل الأب، إلى جانب تعزيز مسؤولية الأم، وتعزيز حقوقها في بناء على الدخل، وتعزيز الحضانة للمرأة وتوفير الدعم القانوني والاجتماعي لها، ثم مراجعة مقتضيات نظام الإرث

Journaliste: El ghazi Khalid

(التعصيب) لضمان توافقها مع مقاصد الاجتهاد الديني، واعتبار بيت الزوجية حقا للأبناء والزوجة أو الزوج وحذفه من قائمة الميراث للحفاظ على الأسرة ولتعزيز المساواة في توزيع الأموال والممتلكات. أحزاب الأحرار والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية في اجتماعاتها مع اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة حزب الأحرار يواكب الحداثيين من جهته، قدم حزب التجمع الوطني للأحرار مقترحاته وتصوراته إلى اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، التي اشتغلت عليها الفيدرالية الوطنية للمرأة التجمعية قصد تجويد النصوص القانونية المتعلقة بالأسرة، وتطوير الترسانة القانونية المتعلقة بالمرأة في المدونة، وتحقيق المناصفة وتعزيز حقوق المرأة، وذلك وفق ما نص عليه الدستور والمفاهيم الدينية وتطور المجتمع، مشددا على ضرورة مراجعة ظاهرة تزويج القاصرات، والوصاية القانونية على الأطفال والحريات العامة، وتحيين الآليات والتشريعات المتعلقة بوضعية النساء. وأكد الحزب – خلال لقائه مع اللجنة المكلفة – على ضرورة تمكين الفتيات من الدراسة في العالم القروي ودعم آلية التربية والتكوين، وإدماج ثقافة المساواة في المقررات المدرسية، ومحاربة الأمية والدر المدرسي، وتعزز الحماة الاجتماعة للنساء والتغطة الصحة، والتمكين الاقتصادي والساسي للمرأة، وعدم التجاوز في أشكال العنف ضد المرأة، وبلورة ساسات عمومية تأخذ بعن الاعتبار مقارنة النوع والنوض بقم المساواة والمناصفة، ومحاربة الصور النمطة التي تكرس التمز بن الجنسن على المستوى الإعلامي والعمل على تعزز المساواة بن الرجل والمرأة. أما بالنسبة لأبرز المقترحات التي تقدم بها حزب الحكومة، فقد كانت تساير جل مطالب الأحزاب التقدمية والحداثية بالرغم من كون الحزب ليبرالي، إلا أنه تبنى المواقف التي طرحتها أحزاب في المعارضة، مثل المنع الكامل لإمكانية الزواج قبل بلوغ سن 18 سنة، وتحصين حق الأم في حضانة أبنائها، وتكافؤ الحق بين الزوجين في الولاية الشرعية على الأبناء، ومعالجة اختلالات إثبات الزواج، وإقرار العدل في تدبير الأموال الناشئة أثناء الزواج، وإقرار المساواة والعدل في مساطر الطلاق والتطليق، ثم تسوية إشكاليات النفقة على الأبناء، والتقييد الأشد لتعديد الزوجات. كما ركز حزب الأحرار في مقترحاته على "هاجس إيجاد التوازن الدقيق بين الحرص على تماسك الأسرة وانسجامها، وضمان حقوق المرأة والمصلحة الفضلى للطفل وحقوق الرجل، باعتبار الإصلاح يهدف لتمكين بلادنا من مدونة عصرية تراعي كل حقوق الأطراف"، مؤكدا على ضرورة اعتماد الخبرة الجينية في إثبات النسب، وإصلاح مؤسسة الصلح، والتخلي عن التعصيب وتوسيع وتحصين مكانة الوصية في الإرث. الاستقلال يتمسك بالمذهب المالكي أما بالنسبة لحزب الاستقلال، فهو يعتبر من الأحزاب المحافظة على الصعيد الوطني ويتقاطع مع حزب الإسلاميين في العديد من النقاط والأمور التي تتعلق بمدونة الأسرة، خاصة المستمدة شرعيتها من المذهب المالكي والشريعة الإسلامية، لاسيما وأن مؤسسي الحزب كانوا من الفقهاء، لهذا كانت مقترحات الحزب وملاحظاته متوافقة مع المرجعية الدينية والقيم والتقاليد المغربية، مما جعله يطالب أمام اللجنة المكلفة بتعديل المدونة، بالحفاظ على المادة 400 من مدونة الأسرة، التي تحيل على المذهب المالكي في حالة عدم وجود نص قانوني لمعالجة قضية ما، والتي يتم اللجوء إليها خاصة في قضايا ثبوت الزوجية. وأوصى الحزب ضمن مقترحاته، بإعادة النظر في الولاية وحضانة المرأة، بالإضافة إلى تجويد شروط تعدد الزوجات ورفع سقف سن زواج القاصرات، وضرورة احترام الخصوصية المغربية، وتعزيز تماسك الأسرة في ظل ارتفاع معدلات الطلاق، وضرورة إرساء آلية الصلح للأسرة وتعزيز حقوق المرأة والطفل ضمان وحماية المصالح الفضلى للأطفال. في هذا الإطار، أكدت خديجة الزومي، رئيسة المنظمة النسوية الاستقلالية، على ضرورة إبقاء الفصل 400 من مدونة الأسرة، لأن المملكة المغربية تقوم على الشريعة الإسلامية والمذهب المالكي، وإعادة تجويد شروط الحضانة الخاصة بالمرأة مع إعطائها حق الولاية والحضانة معا، مضيفة أن مقترحات الحزب تتضمن مطالب تهم مواضيع "تزويج القاصرات، وتدبير النفقة، والذمة المالية، ورعاية الأطفال، وإثبات النسب، والولاية، والحضانة"، مشيرة إلى أن زواج القاصرات يجب أن يحدد في سن السادسة عشر، حيث لا يمكن تصور زواج طفلة تحت هذا العمر وحرمانها من التمدرس، فيما اعتبرت موضوع تعدد الزوجات يجب تحسينه وتعزيز شروطه والأحكام المتعلقة به لتجنب الطلاق وتحسين جودة المعيشة بين الزوجين، وبالنسبة لموضوع الإرث المثير للجدل، قالت أن هذا الموضوع يتطلب دخول الاجتهاد الفقهي الإسلامي باعتباره صاحب الاختصاص. الحركة الشعبية يفضل الوسطية بدوره، يعتبر حزب الحركة الشعبية من الأحزاب الليبرالية المحافظة فهو متمسك بالهوية المغربية مثل حزب الاستقلال، حيث أن مقترحاته التي يتبناها بخصوص مدونة الأسرة، تراعي التوازن بين الثوابت الدينية ومتطلبات الحداثة، ومواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي وضرورة المساواة بين الجنسين، خاصة في ظل مشاركة المرأة في العديد من المجالات، مؤكدا على تعديل الاختلالات التي تعرفها المدونة وفق ما يمليه الدين الإسلامي ومصلحة الأسرة والنساء والأطفال، ويكرس المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، من أجل بناء أسرة متوازنة قائمة على مبادئ المساواة والعدل والإنصاف والمسؤولية المشتركة بين الزوجين. وحسب مصادر مطلعة، فإن حزب الحركة الشعبية تعتمد على المرجعية الفكرية والسياسية للحزب، المرتكزة على الليبرالية الاجتماعية والديمقراطية، في إطار الحفاظ على الخصوصية المغربية والقيم الأصيلة، والثوابت الجامعة للأمة بغية بناء أسرة متمسكة بقيم التضامن والتآزر والتكافل الاجتماعي، وقد تضمنت ملاحظات ومقترحات الحزب، ظاهرة زواج القاصرات وضرورة معالجة الظاهرة والحد منها، خاصة في البوادي، ثم مسألة الولاية والحضانة، ومعالجة ارتفاع ظاهرة الطلاق، والمساواة بين المرأة والرجل داخل مؤسسة الزواج.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

حكم قضائي يمنح زوجا حق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب تعدد الزوجات

اعتبرت محكمة النقض، في قرار صادر عنها بتاريخ 22 شتنبر 2022، أن تعدد الزوجات يعدد سببا موجبا لاستفادة الزوج من التخفيض الضريبي على السكن على اعتبار أن كل زوجة مستقلة بسكناها.وفي التفاصيل، تقدم ورثة "ع، ل" بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط عرضوا فيه أنهم فوجئوا بكونهم مطالبين بأداء مجموعة من الضرائب تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2018 رغم تقادم تلك الممتدة إلى سنة 2014 وعدم مشروعية الباقي.وبحسب قرار الغرفة الإدارية بمحكمة النقض، فإن الورثة التمسوا الحكم بسقوط حق الخزينة العامة في استخلاص الضرائب المفروضة عليهم برسم السنوات من 2005 إلى 2014 للتقادم وبإلغاء باقي الضرائب لعدم مشروعيتها واحتياطيا إجراء خبرة.وقضت المحكمة الإدارية بسقوط حق الخزينة العامة (قابض قباضة حد كورت) في استخلاص رسم النظافة عن السنوات من 2005 إلى ورسم الخدمات الجماعية عن السنوات من 2008 إلى 2013 للتقادم مع إلغاء رسم الخدمات الجماعية عن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 وهو القرار الذي استأنفته مديرية الضرائب وأيدته محكمة الاستئناف.وورد في قرار محكمة النقض، أنه "لئن كان المبدأ القانوني يخصص استفادة الملزم من التخفيض من رسم الخدمات الجماعية ورسم السكن بنسبة 75 في المائة عندما يتعلق الأمر بسكني رئيسية، فإن هذه القاعدة لها استثناء في الحالة التي يكون فيها الملزم متزوج من زوجتين أو أكثر تستقل كل واحدة منهن بسكنى مستقلة وتكون الاستفادة من التخفيض المذكور تمتد إلى هذه السكن احتكاما لمبادئ الشرع الإسلامي ومدونة الأسرة التي لا تتعارض مع مقتضيات المدونة العامة للضرائب".وأضاف القرار أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت قضاءها بما جاءت به من أنه: "وحيث من جهة ثانية بخصوص السبب المستمد من خرق أحكام المادتين 20 و24 من القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، فإنه يؤخذ من معطيات القضية ووقائع البحث المجرى خلال مرحلة البداية ووثائق الملف أن ورثة (ع,ل) لئن لم يدلوا بالوثائق المنصوص عليها في المادة 20 التي تفيد ملكية كل واحد منهم للحصة المشاعة في الشقتين موضوع النزاع". إلا أن البين، بحسب القرار "من وثائق الملف سيما الشهادة الإدارية الصادرة عن باشا مدينة جرف الملحة المؤرخة في 21/06/2019 تفيد أن أحد الورثة المسمى "م، أ، ل" يقطن بتجزئة المركز شارع الحسن الثاني، جرف الملحة وهي الشهادة المعززة بفواتير استهلاك مادتي الماء والكهرباء، مما يكون معه المعني بالأمر يتخذ من الشقتين موضوع التضريب سكنا رئيسا له".ولفت إلى أن الإدارة لما تمسكت بأن هذا الأخير له سكن رئيس بمدينة فاس ولا يمكنه أن يستفيد من سكنين رئيسيين على نحو مخالف للمادة 24 من القانون 47-06، ردت الجهة المستأنف عليها بكون "م، أ، ل" متزوج بزوجتين، الأولى تسكن بمدينة فاس بالعنوان المحتج به من طرف إدارة الضرائب، والثانية تسكن بالشقتين المتواجدتين بجرف الملحة.وأشار القرار إلى أنه "كان الثابت من رسم الزواج وثبوت الزوجية المستدل بهما من طرف الجهة المستأنف عليها يتبين فعلا أن (م، أ، ل) باعتباره أحد ورثة (ع، ل) له زوجتين الأولى تسكن بمدينة فاس والثانية بمدينة جرف الملحة وبالتالي من حقه الاستفادة من سكنين رئيسيين مادام أن إسكان الزوجة يعد من التزامات الزوج التي يفرضها ميثاق الزواج.وبالتالي، يضيف قرار محكمة النقض "لا مجال لإعمال مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 24 من القانون 47-06 على وضعيته، خلافا لما تمسكت به إدارة الضرائب"، مشيرا إلى أن الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية "احتكام للشرع الاسلامي الذي ليس فيه أي تعارض مع القانون الجبائي".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

المغرب NEWS 11:06
03/12/2023 - 21547056
NT - almaghrebnews.com

مدونة الأسرة.. بنكيران يرفض تعديل أحكام الإرث ويهاجم المطالبين بتقسيم الثروة بعد الطلاق

دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة، مشددا أن في هذه المرجعية المصلحة الحقيقية للشعب، وفيها حكم الله، وأن ما عداها قابل للنقاش. وذكر ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، أمس الجمعة، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات. وأردف، هناك من ينطلق من مرجعيات غير أصيلة في مطالبه بخصوص المدونة، تلك المرجعيات التي أتت من الخارج، ولها مجموعة من الأوعية والنساء المسؤولات في مستويات عالية يدافعن عنها ويرفعن مطالبها. وأضاف ابن كيران، نحن نشتغل في إطار دولة لها مرجعية وملك، والذي وضع إطارا مدققا للتعديلات المطلوبة على مدونة الأسرة. وانتقد المتحدث ذاته بعض المطالب التي يرفعها بعض الأشخاص والهيئات، قائلا إن مطالبها تتجه إلى أشياء جزئية وإلى قضايا ليس فيها مشكل، من قبيل تعديل الإرث، متسائلا عن عدد النساء المغربيات المطالبات بهذا الأمر، وكذا قضية التعدد، مشددا أن هذا الموضوع انتهى اجتماعيا، لأن حضوره قليل جدا ونادر في المجتمع. وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج. وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون. وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين، رافضا في المقابل نسب هؤلاء الأطفال إلى آبائهم "ذاك شرع الله. مَعْندنا مندير و". "وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية. بدورها قالت سعادة بوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية، إن الاتفاقيات الدولية والأممية لا يمكن أن تكون فوق النص الدستوري المغربي، موضحة أن الدستور نص على أن المصادقة وقبول هذه الاتفاقيات مشروط بأن لا تتعارض مع الدستور، وعليه، فكل نص يتعارض مع الشريعة يتعارض تبعا لذلك مع الدستور. وتردف بوسيف في كلمة لها، أن العدالة والتنمية يقترح في الباب التمهيدي للمدونة، إدراج مادة مؤطرة تستحضر الهدف من مدونة الأسرة باعتبارها تشريعا ينضبط لمقتضيات الفصل 32 من الدستور. وفي باب الزواج، اقترح الحزب حذف الاذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتوثيقه بالمحكمة، وإعطاء الإطار القانوني لرقمنة تسجيل عقود الزواج وجعل رقابة قاضي التوثيق رقابة بعدية. وبخصوص الزواج دون سن الأهلية، تقول بوسيف، يقترح العدالة والتنمية تحديد الاستثناء في 15 سنة كحد أدنى، وإلزامية عقد القاضي لمقابلة مع الفتاة طالبة الإذن بدون حضور أبويها أو وليها وبحضور كتابة الضبط، إضافة إلى إجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب، قصد التأكيد من توفر شروط الباءة والأهلية المادية والأخلاقية وإجراء خبرة طبية لهما. وذكرت المتحدثة ذاتها، أن الحزب يقترح "حذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية"، و"إلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن والتعدد".

المصدر مدار 21 مزيد الأخبار من المصدر

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب

قال الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2022، في إطار كلامه عن الاختلالات التي أصابت مدونة الأسرة في صيغتها القديمة أنها "أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق.. ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسيولوجية متعددة، لاسيما أن فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء، والواقع أن مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة، وإنما هي مدونة للأسرة كلها". وهنا نتحدث عن أبرز مآسي مدونة الأسرة في صياغتها القديمة، وأخطرها تلك المتعلقة بمسطرة الطلاق للشقاق، وهي المسطرة التي تم تشريعها من أجل حل مشكل التعسف على المرأة في الطلاق، غير أنها استغلت أبشع استغلال، موسعة من دائرة الطلاق، وتفكك الأسرة، وتشريد الأطفال. وقد نشرت وزارة العدل المغربية إحصائيات تؤكد أن محاكم الاستئناف قامت بتسجيل 20372 حالة طلاق في المغرب عام 2023، أما المحاكم الابتدائية فقد سجلت 68995 قضية طلاق للشقاق فقط، في حين بلغ عدد حالات الطلاق الاتفاقي 24257 حالة، وتطليق الخلع 6611 حالة، فالفرق ظاهر حيث أصبح طلاق الشقاق أكثر من ثلاثة أضعاف الطلاق العادي، وهنا نجد المدونة فرقت بدل أن تجمع، وطلقت بدل أن تزوج. كما أظهر تقرير صادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مؤكدا نفس ما أوردت وزارة العدل، حول مقارنة طلبات الزواج بقضايا الطلاق والتطليق في المغرب ما بين سنتي 2017 و2021، ارتفاع نسبة طلبات الطلاق والتطليق مقارنة بطلبات الزواج أضاف تقرير المجلس القضائي أن كل 100 طلب للإذن بتوثيق الزواج، تم تقديمه ما بين 2017 و2021، يقابله رفع ما يناهز 50 دعوى طلاق أو تطليق، وذلك بنسبة تعادل 49.93 بالمائة. وأوضح نفس التقرير أن ارتفاع نسبة تطور الطلاق والتطليق مقارنة بنسب الزواج، يأتي بالرغم من أن هذه الأخيرة شهدت تغيرا ملحوظا، إذ انتقلت من 45.01 بالمائة سنة 2017 إلى نسبة 48.83 بالمائة سنة 2018، لترتفع سنة 2019 إلى 50.34 بالمائة وسنة 2020 بنسبة 55.17 بالمائة قبل أن تتراجع إلى 51.18 بالمائة سنة 2021. وحسب هذه الأرقام الرسمية تكون المدونة سببت في ارتفاع كبير في نسب طلاق، وإذا أضفنا النساء الأرامل، والعازبات تكون الأرقام مخيفة. وهنا يبرز ملف التعدد، الذي ضيقت عليه المدونة في صيغتها القديمة، وما يجعل الأمر ملحا لمراجعة هذا الحجر على التعدد، التقرير الذي كشفت من خلاله المندوبية السامية للتخطيط أن نسب النساء العازبات، البالغات 15 سنة فأكثر، ارتفعت في المجتمع المغربي إلى 40.7 بالمائة في 2022، فيما تصل هذه النسبة إلى 28.3 بالمائة لدى الذكور. وأكد نفس التقرير أن نسبة النساء العازبات بلغت 28.1 بالمائة، سنة 2020، فيما بلغت العزوبية في صفوف الرجال 40.4 بالمائة. كما ارتفع معدل العزوبة عند سن 50 سنة، إلى 9.6 بالمائة في صفوف النساء سنة 2014، بعدما كان قد سجل 6.7 بالمائة سنة 2010، وفق دراسة تحمل عنوان "المرأة المغربية في أرقام 2023" بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمرأة، الذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة. ويصل معدل العزوبة في صفوف النساء في المجال الحضري إلى 10.9% مقارنة بالقرى 7.%. كما أفاد تقرير في عام 2018، لمؤسسة بريطانية أن عدد النساء غير المتزوجات في المغرب بلغ أكثر من 8 ملايين امرأة، أي ما يعادل 60 في المئة من النساء في سن الزواج، التي يحددها المشرع المغربي بـ18 عاما.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:53
03/12/2023 - 21547050
NT - assafir.ma

ابن كيران ..."الحضانة" يجب أن تبقى عند الأم

الجمعة 1 ديسمبر 2023 - 23:02 دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسر ة.وقال ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، الجمعة فاتح دجنبر 2023 بالرباط، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات.وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج.وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون.وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين."وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

السفير 10:17
03/12/2023 - 21547054
NT - assafir.ma

مدونة الأسرة.. بنكيران يرفض تعديل أحكام الإرث ويهاجم المطالبين بتقسيم الثروة بعد الطلاق

السبت2ديسمبر 2023 - 11:00دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة، مشددا أن في هذه المرجعية المصلحة الحقيقية للشعب، وفيها حكم الله، وأن ما عداها قابل للنقاش.وذكر ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، أمس الجمعة، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات.وأردف، هناك من ينطلق من مرجعيات غير أصيلة في مطالبه بخصوص المدونة، تلك المرجعيات التي أتت من الخارج، ولها مجموعة من الأوعية والنساء المسؤولات في مستويات عالية يدافعن عنها ويرفعن مطالبها.وأضاف ابن كيران، نحن نشتغل في إطار دولة لها مرجعية وملك، والذي وضع إطارا مدققا للتعديلات المطلوبة على مدونة الأسرة.وانتقد المتحدث ذاته بعض المطالب التي يرفعها بعض الأشخاص والهيئات، قائلا إن مطالبها تتجه إلى أشياء جزئية وإلى قضايا ليس فيها مشكل، من قبيل تعديل الإرث، متسائلا عن عدد النساء المغربيات المطالبات بهذا الأمر، وكذا قضية التعدد، مشددا أن هذا الموضوع انتهى اجتماعيا، لأن حضوره قليل جدا ونادر في المجتمع.وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج.وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون.وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين، رافضا في المقابل نسب هؤلاء الأطفال إلى آبائهم "ذاك شرع الله. مَعْندنا مندير و".."وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية.بدورها قالت سعادة بوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية، إن الاتفاقيات الدولية والأممية لا يمكن أن تكون فوق النص الدستوري المغربي، موضحة أن الدستور نص على أن المصادقة وقبول هذه الاتفاقيات مشروط بأن لا تتعارض مع الدستور، وعليه، فكل نص يتعارض مع الشريعة يتعارض تبعا لذلك مع الدستور.وتردف بوسيف في كلمة لها، أن العدالة والتنمية يقترح في الباب التمهيدي للمدونة، إدراج مادة مؤطرة تستحضر الهدف من مدونة الأسرة باعتبارها تشريعا ينضبط لمقتضيات الفصل 32 من الدستور.وفي باب الزواج، اقترح الحزب حذف الاذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتوثيقه بالمحكمة، وإعطاء الإطار القانوني لرقمنة تسجيل عقود الزواج وجعل رقابة قاضي التوثيق رقابة بعدية.وبخصوص الزواج دون سن الأهلية، تقول بوسيف، يقترح العدالة والتنمية تحديد الاستثناء في 15 سنة كحد أدنى، وإلزامية عقد القاضي لمقابلة مع الفتاة طالبة الإذن بدون حضور أبويها أو وليها وبحضور كتابة الضبط، إضافة إلى إجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب، قصد التأكيد من توفر شروط الباءة والأهلية المادية والأخلاقية وإجراء خبرة طبية لهما.وذكرت المتحدثة ذاتها، أن الحزب يقترح "حذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية"، و"إلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن والتعدد".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بلبريس
جريدة إلكترونية مغربية مستقلة
belpresse.com
10:05
03/12/2023 - 21547052
NT - belpresse.com

ابن كيران: فالمرجعية الإسلامية المصلحة وحكم الله وما عداها في مدونة الأسرة قابل للنقاش

دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة، مشددا أن في هذه المرجعية المصلحة الحقيقية للشعب، وفيها حكم الله، وأن ما عداها قابل للنقاش. وذكر ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، الجمعة فاتح دجنبر 2023 بالرباط، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات. وأردف، هناك من ينطلق من مرجعيات غير أصيلة في مطالبه بخصوص المدونة، تلك المرجعيات التي أتت من الخارج، ولها مجموعة من الأوعية والنساء المسؤولات في مستويات عالية يدافعون عنها ويرفعون مطالبها.وأضاف ابن كيران، نحن نشتغل في إطار دولة لها مرجعية وملك، والذي وضع إطارا مدققا للتعديلات المطلوبة على مدونة الأسرة.وانتقد المتحدث ذاته بعض المطالب التي يرفعها بعض الأشخاص والهيئات، قائلا إن مطالبها تتجه إلى أشياء جزئية وإلى قضايا ليس فيها مشكل، من قبيل تعديل الإرث، متسائلا عن عدد النساء المغربيات المطالبات بهذا الأمر، وكذا قضية التعدد، مشددا أن هذا الموضوع انتهى اجتماعيا، لأن حضوره قليل جدا ونادر في المجتمع.وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج.وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون.وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين."وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية.

Journaliste : Aouad Ismail

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب

قال الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2022، في إطار كلامه عن الاختلالات التي أصابت مدونة الأسرة في صيغتها القديمة أنها "أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق.. ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسيولوجية متعددة، لاسيما أن فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء، والواقع أن مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة، وإنما هي مدونة للأسرة كلها". وهنا نتحدث عن أبرز مآسي مدونة الأسرة في صياغتها القديمة، وأخطرها تلك المتعلقة بمسطرة الطلاق للشقاق، وهي المسطرة التي تم تشريعها من أجل حل مشكل التعسف على المرأة في الطلاق، غير أنها استغلت أبشع استغلال، موسعة من دائرة الطلاق، وتفكك الأسرة، وتشريد الأطفال. وقد نشرت وزارة العدل المغربية إحصائيات تؤكد أن محاكم الاستئناف قامت بتسجيل 20372 حالة طلاق في المغرب عام 2023، أما المحاكم الابتدائية فقد سجلت 68995 قضية طلاق للشقاق فقط، في حين بلغ عدد حالات الطلاق الاتفاقي 24257 حالة، وتطليق الخلع 6611 حالة، فالفرق ظاهر حيث أصبح طلاق الشقاق أكثر من ثلاثة أضعاف الطلاق العادي، وهنا نجد المدونة فرقت بدل أن تجمع، وطلقت بدل أن تزوج. كما أظهر تقرير صادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مؤكدا نفس ما أوردت وزارة العدل، حول مقارنة طلبات الزواج بقضايا الطلاق والتطليق في المغرب ما بين سنتي 2017 و2021، ارتفاع نسبة طلبات الطلاق والتطليق مقارنة بطلبات الزواج. وأضاف تقرير المجلس القضائي أن كل 100 طلب للإذن بتوثيق الزواج، تم تقديمه ما بين 2017 و2021، يقابله رفع ما يناهز 50 دعوى طلاق أو تطليق، وذلك بنسبة تعادل 49.93 بالمائة. وأوضح نفس التقرير أن ارتفاع نسبة تطور الطلاق والتطليق مقارنة بنسب الزواج، يأتي بالرغم من أن هذه الأخيرة شهدت تغيرا ملحوظا، إذ انتقلت من 45.01 بالمائة سنة 2017 إلى نسبة 48.83 بالمائة سنة 2018، لترتفع سنة 2019 إلى 50.34 بالمائة وسنة 2020 بنسبة 55.17 بالمائة قبل أن تتراجع إلى 51.18 بالمائة سنة 2021. وحسب هذه الأرقام الرسمية تكون المدونة سببت في ارتفاع كبير في نسب طلاق، وإذا أضفنا النساء الأرامل، والعازبات تكون الأرقام مخيفة. وهنا يبرز ملف التعدد، الذي ضيقت عليه المدونة في صيغتها القديمة، وما يجعل الأمر ملحا لمراجعة هذا الحجر على التعدد، التقرير الذي كشفت من خلاله المندوبية السامية للتخطيط أن نسب النساء العازبات، البالغات 15 سنة فأكثر، ارتفعت في المجتمع المغربي إلى 40.7 بالمائة في 2022، فيما تصل هذه النسبة إلى 28.3 بالمائة لدى الذكور. وأكد نفس التقرير أن نسبة النساء العازبات بلغت 28.1 بالمائة، سنة 2020، فيما بلغت العزوبية في صفوف الرجال 40.4 بالمائة. كما ارتفع معدل العزوبة عند سن 50 سنة، إلى 9.6 بالمائة في صفوف النساء سنة 2014، بعدما كان قد سجل 6.7 بالمائة سنة 2010، وفق دراسة تحمل عنوان "المرأة المغربية في أرقام 2023" بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمرأة، الذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة. ويصل معدل العزوبة في صفوف النساء في المجال الحضري إلى 10.9% مقارنة بالقرى 7.% كما أفاد تقرير في عام 2018، لمؤسسة بريطانية أن عدد النساء غير المتزوجات في المغرب بلغ أكثر من 8 ملايين امرأة، أي ما يعادل 60 في المئة من النساء في سن الزواج، التي يحددها المشرع المغربي بـ18 عاما.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

ناشطات حقوقيات يتهمن بنكيران بـ"شرعنة البيدوفيليا" لدعم تزويج القاصرات

بعدما أعلن عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، تمسك "المصباح" برفض "أي توجه نحو الإلغاء بالنسبة للفتيات البالغات 15 سنة فما فوق" في ما يخص "تزويج الطفلات"، نددت مكونات من الحركة الحقوقية المغربية بهذا التصريح، معتبرة أن "هذه التصريحات تشكل نوعا من الضغط على الدولة في فترة مراجعة مدونة الأسرة الحالية، انطلاقا من مكانته كـ"زعيم" لحزب سياسي". وقالت الجمعيات الحقوقية، التي تواصلت مع هسبريس بهذا الخصوص، إن "اتهام بنكيران للنشطاء المدافعين عن الحق في الطفولة بالرغبة في "التشجيع على الزنا والتضييق على الزواج" لا يشكل حرجا بما أن "المنطق السليم" والعادي لا يستطيعُ أن يتفهم أو يهضم مشهد رؤية طفلة أو فتاة في سن المراهقة كزوجة"، مؤكدة أن "تزويج طفلة هو تدمير منظم لمُستقبلها". "تصريحات مرفوضة" نجاة إخيش، رئيسة مؤسسة "إيطو" للنساء ضحايا العنف، التي تعد من أبرز التنظيمات المناهضة لـ"تزويج القاصرات"، استنكرت تصريحات الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، معتبرة أن "هذه الأقوال تشكل شرعنة للبيدوفيليا؛ لأن الذي يفكر في الزواج بفتاة أقل من 18 سنة مكانها الحقيقي هو المدرسة لا يمكن أن نعتبره كحقوقيات سوى جريمة في حق الإنسان وفي حق الطفولة بوجه خاص، لأنه لا هامش إطلاقا حتى نقول بأن الفتاة موافقة". وأفادت إخيش، في تصريحها لجريدة هسبريس، أن "الدولة يجب ألا تخضع لأي صوت يخل بالتزاماتها الحقوقية والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، وضرورة تكييفها مع التشريعات الوطنية لكي تكون عادلة"، مسجلة أن "المنطق السليم لأي إنسان يقتضي أن تتم إدانة زواج قسري يُساهم في تأنيث الفقر ويحرم النساء من الانخراط في التنمية المجتمعية والاقتصادية لبلدهم". وأوضحت المتحدثة ذاتها أن القول بأن "الحقوقيات تلميذات للغرب أو تابعات له لا يبرز سوى أن النادي الحقوقي المغربي ينتمي إلى "المغرب الحداثي". النادي الذي يحترم خصوصية المجتمع ولا يتجاوزها، ولكن يذكر ببعض الجرائم التي تحدثُ في حق الإنسان؛ من قبيل "تزويج الطفلات"، مسجلة أن "قوافل جمعية "إيطو" أظهرت قصصا مأساوية ومؤسفة في ما يخص تزويج الأطفال ذكورا وإناثا". ووصفت الحقوقية سالفة الذكر هذه المطالب بكونها "دعم لاغتصاب الطفولة"، في الوقت الذي يجب أن "يعاقب القانون بصرامة قاسية كل من تزوج أو زوج أو ساهم في تزويج الأطفال"، لافتة إلى أن الطفلات المتزوجات يتعرضن لمختلف أشكال العنف الجنسي والجسدي والنفسي من طرف الزوج، وهو زواج يتعارض مع الدستور المغربي الذي يقر صراحة بضرورة حماية الأطفال وإقراره حقهم في التعليم والمساواة بين الجنسين. "سوء فهم تاريخي" أمينة التوبالي، عضو ائتلاف "المناصفة دابا"، اعتبرت أن المطالبة اليوم بتزويج الطفلات إشارة صريحة إلى التصدع الكامن في "سوء الفهم التاريخي"؛ لأن منطق التاريخ ومنطق الأشياء لم يعد يؤمن صراحة بأن "مكان المرأة البيت"، وأظهرت التجربة أن معظم الذين ينادون برفض خيار مجتمعي يتعلق بإيقاف "تزويج القاصرات" لا يستطيعون تزويج بناتهم بسن 15، في الوقت الذي يريدون لبنات المغاربة ذلك". وأوضحت التوبالي، في تصريح لجريدة هسبريس، أن "الأمور واضحة، ويجب ألا نُخضع هذا الموضوع للمزايدات السياسية، لكونه يتعلق بمستقبل المغرب؛ فكل طفلة متزوجة لا تستطيع الدولة الاستفادة من دورها في تنمية مستقبل بلدها"، مبرزة أن السماح بهذا الأمر مجددا سيساهم في رسم معالم 20 سنة أخرى من الظلم، أي قرابة ربع قرن؛ في حين أن ما يراد لهذه المدونة هو أن تكون عادلة وتتجاوز مختلف أشكال الظلم السابقة. وشددت الحقوقية على أن "أطفال المغرب هم مُستقبله، ولا يمكن أن نعرقل مسار التنمية المجتمعية في ظل العديد من التحولات التي نعيشها والعودة بها إلى الوراء"، مبينة أن "الأرقام الرسمية أبرزت أن انعدام المساواة الجندرية يشكل عبئا على اقتصاد المغرب ونموه، نظرا لأنه اتضح مرارا أن دور المرأة أساسي ومحوري في النماء الاقتصادي والاجتماعي". وكشفت المتحدثة أنه رغم رفع مدونة الأسرة الحالية المعدلة سنة 2004 من سن الزواج إلى 18 عاما، فإن الاستثناء الذي منحه المشرع حينها أصبح قاعدة أثناء تفعيل مقتضيات المدونة؛ وهو ما "أسفر على فشلها في حماية حقوق الطفلات اللائي يتزوجن مبكرا نتيجة التحايلات على القانون"، داعية إلى أن "تواصل الحركة الحقوقية دفاعها المستميت على تمدرس الطفلات وليس تزويجهن". وكان عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة السابق، قد عبّر، في ندوة صحافية قدم فيها حزبه المذكرة التي عرضها على الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، عن آراء حزبه رسميا في ما يخص النقاش السياسي والمجتمعي والحقوقي الدائر حول مدونة الأسرة، رافضا "المرجعية الحداثية" التي تدافع "عن تجريم تزويج القاصرات" وأيضا "المساواة في الإرث" وبنوة "الأطفال المولودين خارج إطار الزواج". وفي ما يخص الدفاع عن تزويج القاصرات الذي أثار حفيظة مكونات من الحركة الحقوقية المغربية، قال رئيس الحكومة السابق: "ليس من حق القاضي أن يحرم بنتا من الزواج إذا جاء من يريد الزواج بها وهي راضية". وفي هذا السياق، ذكر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات السابق، "جاءته فتاة قاصر رفض القاضي تزويجها وقالت له إما أن أتزوج أو أنتحر، وأرسل قضيتها إلى إحدى النسوانيات وطلب منها أن تجد لها حلا".

Journaliste : Benhrar Ali

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:22
03/12/2023 - 21547047
NT - ar.hibapress.com

ابن كيران ..."الحضانة" يجب أن تبقى عند الأم (فيديو)

هبة بريس_ الرباط دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة وقال ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، الجمعة فاتح دجنبر 2023 بالرباط، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات. وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج. وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون. وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين. "وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية. تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على Google News تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على WhatsApp

Journaliste : Ayach Abdellah

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:22
03/12/2023 - 21547048
NT - ar.hibapress.com

ابن كيران ..." المعركة" معركة مرجعيات (فيديو)

هبة بريس_ الرباط دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة، مشددا أن في هذه المرجعية المصلحة الحقيقية للشعب، وفيها حكم الله، وأن ما عداها قابل للنقاش. وذكر ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، الجمعة فاتح دجنبر 2023 بالرباط، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات.

وأردف، هناك من ينطلق من مرجعيات غير أصيلة في مطالبه بخصوص المدونة، تلك المرجعيات التي أتت من الخارج، ولها مجموعة من الأوعية والنساء المسؤولات في مستويات عالية يدافعون عنها ويرفعون مطالبها. وأضاف ابن كيران، نحن نشتغل في إطار دولة لها مرجعية وملك، والذي وضع إطارا مدققا للتعديلات المطلوبة على مدونة الأسرة. وانتقد المتحدث ذاته بعض المطالب التي يرفعها بعض الأشخاص والهيئات، قائلا إن مطالبها تتجه إلى أشياء جزئية وإلى قضايا ليس فيها مشكل، من قبيل تعديل الإرث، متسائلا عن عدد النساء المغربيات المطالبات بهذا الأمر، وكذا قضية التعدد، مشددا أن هذا الموضوع انتهى اجتماعيا، لأن حضوره قليل جدا ونادر في المجتمع. وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج. تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على Google News تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على WhatsApp

Journaliste : Ayach Abdellah

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

حكم قضائي يمنح زوجا حق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب تعدد الزوجات

اعتبرت محكمة النقض، في قرار صادر عنها بتاريخ 22 شتنبر 2022، أن تعدد الزوجات يعدد سببا موجبا لاستفادة الزوج من التخفيض الضريبي على السكن على اعتبار أن كل زوجة مستقلة بسكناها. وفي التفاصيل، تقدم ورثة "ع، ل" بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط عرضوا فيه أنهم فوجئوا بكونهم مطالبين بأداء مجموعة من الضرائب تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2018 رغم تقادم تلك الممتدة إلى سنة 2014 وعدم مشروعية الباقي. وبحسب قرار الغرفة الإدارية بمحكمة النقض، فإن الورثة التمسوا الحكم بسقوط حق الخزينة العامة في استخلاص الضرائب المفروضة عليهم برسم السنوات من 2005 إلى 2014 للتقادم وبإلغاء باقي الضرائب لعدم مشروعيتها واحتياطيا إجراء خبرة. وقضت المحكمة الإدارية بسقوط حق الخزينة العامة (قابض قباضة حد كورت) في استخلاص رسم النظافة عن السنوات من 2005 إلى ورسم الخدمات الجماعية عن السنوات من 2008 إلى 2013 للتقادم مع إلغاء رسم الخدمات الجماعية عن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 وهو القرار الذي استأنفته مديرية الضرائب وأيدته محكمة الاستئناف. وورد في قرار محكمة النقض، أنه "لئن كان المبدأ القانوني يخصص استفادة الملزم من التخفيض من رسم الخدمات الجماعية ورسم السكن بنسبة 75 في المائة عندما يتعلق الأمر بسكني رئيسية، فإن هذه القاعدة لها استثناء في الحالة التي يكون فيها الملزم متزوج من زوجتين أو أكثر تستقل كل واحدة منهن بسكنى مستقلة وتكون الاستفادة من التخفيض المذكور تمتد إلى هذه السكن احتكاما لمبادئ الشرع الإسلامي ومدونة الأسرة التي لا تتعارض مع مقتضيات المدونة العامة للضرائب". وأضاف القرار أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت قضاءها بما جاءت به من أنه: "وحيث من جهة ثانية بخصوص السبب المستمد من خرق أحكام المادتين 20 و24 من القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، فإنه يؤخذ من معطيات القضية ووقائع البحث المجرى خلال مرحلة البداية ووثائق الملف أن ورثة (ع,ل) لئن لم يدلوا بالوثائق المنصوص عليها في المادة 20 التي تفيد ملكية كل واحد منهم للحصة المشاعة في الشقتين موضوع النزاع". إلا أن البين، بحسب القرار "من وثائق الملف سيما الشهادة الإدارية الصادرة عن باشا مدينة جرف الملحة المؤرخة في 21/06/2019 تفيد أن أحد الورثة المسمى "م، أ، ل" يقطن بتجزئة المركز شارع الحسن الثاني، جرف الملحة وهي الشهادة المعززة بفواتير استهلاك مادتي الماء والكهرباء، مما يكون معه المعني بالأمر يتخذ من الشقتين موضوع التضريب سكنا رئيسا له". ولفت إلى أن الإدارة لما تمسكت بأن هذا الأخير له سكن رئيس بمدينة فاس ولا يمكنه أن يستفيد من سكنين رئيسيين على نحو مخالف للمادة 24 من القانون 47-06، ردت الجهة المستأنف عليها بكون "م، أ، ل" متزوج بزوجتين، الأولى تسكن بمدينة فاس بالعنوان المحتج به من طرف إدارة الضرائب، والثانية تسكن بالشقتين المتواجدتين بجرف الملحة. وأشار القرار إلى أنه "كان الثابت من رسم الزواج وثبوت الزوجية المستدل بهما من طرف الجهة المستأنف عليها يتبين فعلا أن (م، أ، ل) باعتباره أحد ورثة (ع، ل) له زوجتين الأولى تسكن بمدينة فاس والثانية بمدينة جرف الملحة وبالتالي من حقه الاستفادة من سكنين رئيسيين مادام أن إسكان الزوجة يعد من التزامات الزوج التي يفرضها ميثاق الزواج. وبالتالي، يضيف قرار محكمة النقض "لا مجال لإعمال مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 24 من القانون 47-06 على وضعيته، خلافا لما تمسكت به إدارة الضرائب"، مشيرا إلى أن الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية "احتكام للشرع الاسلامي الذي ليس فيه أي تعارض مع القانون الجبائي".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

IMAROCPRESS 11:10
03/12/2023 - 21547053
NT - imarocpress.com

ابن كيران ..."الحضانة" يجب أن تبقى عند الأم

أو هبة بريس _ الرباط دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة وقال ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، الجمعة فاتح دجنبر 2023 بالرباط، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات. وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج. وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون. وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين. "وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مدونة الأسرة.. بنكيران يرفض تعديل أحكام الإرث ويهاجم المطالبين بتقسيم الثروة بعد الطلاق

دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة، مشددا أن في هذه المرجعية المصلحة الحقيقية للشعب، وفيها حكم الله، وأن ما عداها قابل للنقاش. وذكر ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، أمس الجمعة، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات. وأردف، هناك من ينطلق من مرجعيات غير أصيلة في مطالبه بخصوص المدونة، تلك المرجعيات التي أتت من الخارج، ولها مجموعة من الأوعية والنساء المسؤولات في مستويات عالية يدافعن عنها ويرفعن مطالبها. وأضاف ابن كيران، نحن نشتغل في إطار دولة لها مرجعية وملك، والذي وضع إطارا مدققا للتعديلات المطلوبة على مدونة الأسرة. وانتقد المتحدث ذاته بعض المطالب التي يرفعها بعض الأشخاص والهيئات، قائلا إن مطالبها تتجه إلى أشياء جزئية وإلى قضايا ليس فيها مشكل، من قبيل تعديل الإرث، متسائلا عن عدد النساء المغربيات المطالبات بهذا الأمر، وكذا قضية التعدد، مشددا أن هذا الموضوع انتهى اجتماعيا، لأن حضوره قليل جدا ونادر في المجتمع. وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج. وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون. وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين، رافضا في المقابل نسب هؤلاء الأطفال إلى آبائهم "ذاك شرع الله. مَعْندنا مندير و". "وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية. بدورها قالت سعادة بوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية، إن الاتفاقيات الدولية والأممية لا يمكن أن تكون فوق النص الدستوري المغربي، موضحة أن الدستور نص على أن المصادقة وقبول هذه الاتفاقيات مشروط بأن لا تتعارض مع الدستور، وعليه، فكل نص يتعارض مع الشريعة يتعارض تبعا لذلك مع الدستور. وترد بوسيف في كلمة لها، أن العدالة والتنمية يقترح في الباب التمهيدي للمدونة، إدراج مادة مؤطرة تستحضر الهدف من مدونة الأسرة باعتبارها تشريعا ينضبط لمقتضيات الفصل 32 من الدستور. وفي باب الزواج، اقترح الحزب حذف الاذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتوثيقه بالمحكمة، وإعطاء الإطار القانوني لرقمنة تسجيل عقود الزواج وجعل رقابة قاضي التوثيق رقابة بعدية. وبخصوص الزواج دون سن الأهلية، تقول بوسيف، يقترح العدالة والتنمية تحديد الاستثناء في 15 سنة كحد أدنى، وإلزامية عقد القاضي لمقابلة مع الفتاة طالبة الإذن بدون حضور أبويها أو وليها وبحضور كتابة الضبط، إضافة إلى إجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب، قصد التأكيد من توفر شروط الباءة والأهلية المادية والأخلاقية وإجراء خبرة طبية لهما. وذكرت المتحدثة ذاتها، أن الحزب يقترح "حذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية"، و"إلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن والتعدد".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

ناشطات حقوقيات يتهمن بنكيران بـ"شرعنة البيدوفيليا" لدعم تزويج القاصرات

بعدما أعلن عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، تمسك "المصباح" برفض "أي توجه نحو الإلغاء بالنسبة للفتيات البالغات 15 سنة فما فوق" في ما يخص "تزويج الطفلات"، نددت مكونات من الحركة الحقوقية المغربية بهذا التصريح، معتبرة أن "هذه التصريحات تشكل نوعا من الضغط على الدولة في فترة مراجعة مدونة الأسرة الحالية، انطلاقا من مكانته كـ"زعيم" لحزب سياسي". وقالت الجمعيات الحقوقية، التي تواصلت مع هسبريس بهذا الخصوص، إن "اتهام بنكيران للنشطاء المدافعين عن الحق في الطفولة بالرغبة في "التشجيع على الزنا والتضييق على الزواج" لا يشكل حرجا بما أن "المنطق السليم" والعادي لا يستطيعُ أن يتفهم أو يهضم مشهد رؤية طفلة أو فتاة في سن المراهقة كزوجة"، مؤكدة أن "تزويج طفلة هو تدمير منظم لمُستقبلها". "تصريحات مرفوضة" نجاة إخيش، رئيسة مؤسسة "إيطو" للنساء ضحايا العنف، التي تعد من أبرز التنظيمات المناهضة لـ"تزويج القاصرات"، استنكرت تصريحات الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، معتبرة أن "هذه الأقوال تشكل شرعنة للبيدوفيليا؛ لأن الذي يفكر في الزواج بفتاة أقل من 18 سنة مكانها الحقيقي هو المدرسة لا يمكن أن نعتبره كحقوقيات سوى جريمة في حق الإنسان وفي حق الطفولة بوجه خاص، لأنه لا هامش إطلاقا حتى نقول بأن الفتاة موافقة". وأفادت إخيش، في تصريحها لجريدة هسبريس، أن "الدولة يجب ألا تخضع لأي صوت يخل بالتزاماتها الحقوقية والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، وضرورة تكييفها مع التشريعات الوطنية لكي تكون عادلة"، مسجلة أن "المنطق السليم لأي إنسان يقتضي أن تتم إدانة زواج قسري يُساهم في تأنيث الفقر ويحرم النساء من الانخراط في التنمية المجتمعية والاقتصادية لبلدهم". وأوضحت المتحدثة ذاتها أن القول بأن "الحقوقيات تلميذات للغرب أو تابعات له لا يبرز سوى أن النادي الحقوقي المغربي ينتمي إلى "المغرب الحداثي". النادي الذي يحترم خصوصية المجتمع ولا يتجاوزها، ولكن يذكر ببعض الجرائم التي تحدثُ في حق الإنسان؛ من قبيل "تزويج الطفلات"، مسجلة أن "قوافل جمعية "إيطو" أظهرت قصصا مأساوية ومؤسفة في ما يخص تزويج الأطفال ذكورا وإناثا". ووصفت الحقوقية سالفة الذكر هذه المطالب بكونها "دعم لاغتصاب الطفولة"، في الوقت الذي يجب أن "يعاقب القانون بصرامة قاسية كل من تزوج أو زوج أو ساهم في تزويج الأطفال"، لافتة إلى أن الطفلات المتزوجات يتعرضن لمختلف أشكال العنف الجنسي والجسدي والنفسي من طرف الزوج، وهو زواج يتعارض مع الدستور المغربي الذي يقر صراحة بضرورة حماية الأطفال وإقراره حقهم في التعليم والمساواة بين الجنسين. "سوء فهم تاريخي" أمينة التوبالي، عضو ائتلاف "المناصفة دابا"، اعتبرت أن المطالبة اليوم بتزويج الطفلات إشارة صريحة إلى التصدع الكامن في "سوء الفهم التاريخي"؛ لأن منطق التاريخ ومنطق الأشياء لم يعد يؤمن صراحة بأن "مكان المرأة البيت"، وأظهرت التجربة أن معظم الذين ينادون برفض خيار مجتمعي يتعلق بإيقاف "تزويج القاصرات" لا يستطيعون تزويج بناتهم بسن 15، في الوقت الذي يريدون لبنات المغاربة ذلك". وأوضحت التوبالي، في تصريح لجريدة هسبريس، أن "الأمور واضحة، ويجب ألا نُخضع هذا الموضوع للمزايدات السياسية، لكونه يتعلق بمستقبل المغرب؛ فكل طفلة متزوجة لا تستطيع الدولة الاستفادة من دورها في تنمية مستقبل بلدها"، مبرزة أن السماح بهذا الأمر مجددا سيساهم في رسم معالم 20 سنة أخرى من الظلم، أي قرابة ربع قرن؛ في حين أن ما يراد لهذه المدونة هو أن تكون عادلة وتتجاوز مختلف أشكال الظلم السابقة. وشددت الحقوقية على أن "أطفال المغرب هم مُستقبله، ولا يمكن أن نعرقل مسار التنمية المجتمعية في ظل العديد من التحولات التي نعيشها والعودة بها إلى الوراء"، مبينة أن "الأرقام الرسمية أبرزت أن انعدام المساواة الجندرية يشكل عبئا على اقتصاد المغرب ونموه، نظرا لأنه اتضح مرارا أن دور المرأة أساسي ومحوري في النماء الاقتصادي والاجتماعي". وكشفت المتحدثة أنه رغم رفع مدونة الأسرة الحالية المعدلة سنة 2004 من سن الزواج إلى 18 عاما، فإن الاستثناء الذي منحه المشرع حينها أصبح قاعدة أثناء تفعيل مقتضيات المدونة؛ وهو ما "أسفر على فشلها في حماية حقوق الطفلات اللائي يتزوجن مبكرا نتيجة التحايلات على القانون"، داعية إلى أن "تواصل الحركة الحقوقية دفاعها المستميت على تمدرس الطفلات وليس تزويجهن". وكان عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة السابق، قد عبّر، في ندوة صحافية قدم فيها حزبه المذكرة التي عرضها على الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، عن آراء حزبه رسميا في ما يخص النقاش السياسي والمجتمعي والحقوقي الدائر حول مدونة الأسرة، رافضا "المرجعية الحداثية" التي تدافع "عن تجريم تزويج القاصرات" وأيضا "المساواة في الإرث" وبنوة "الأطفال المولودين خارج إطار الزواج". وفي ما يخص الدفاع عن تزويج القاصرات الذي أثار حفيظة مكونات من الحركة الحقوقية المغربية، قال رئيس الحكومة السابق: "ليس من حق القاضي أن يحرم بنتا من الزواج إذا جاء من يريد الزواج بها وهي راضية". وفي هذا السياق، ذكر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات السابق، "جاءته فتاة قاصر رفض القاضي تزويجها وقالت له إما أن أتزوج أو أنتحر، وأرسل قضيتها إلى إحدى النسوانيات وطلب منها أن تجد لها حلا".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

حكم قضائي يمنح زوجا حق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب تعدد الزوجات

حكم قضائي يمنح زوجا حق الاستفادة من التخفيض الضريبي بسبب تعدد الزوجاتجمال أمدورينشر في العمق المغربي يوم 03 - 12 - 2023اعتبرت محكمة النقض، في قرار صادر عنها بتاريخ 22 شتنبر 2022، أن تعدد الزوجات يعدد سببا موجبا لاستفادة الزوج من التخفيض الضريبي على السكن على اعتبار أن كل زوجة مستقلة بسكناها. وفي التفاصيل، تقدم ورثة "ع، ل" بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط عرضوا فيه أنهم فوجئوا بكونهم مطالبين بأداء مجموعة من الضرائب تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2018 رغم تقادم تلك الممتدة إلى سنة 2014 وعدم مشروعية الباقي.وبحسب قرار الغرفة الإدارية بمحكمة النقض، فإن الورثة التمسوا الحكم بسقوط حق الخزينة العامة في استخلاص الضرائب المفروضة عليهم برسم السنوات من 2005 إلى 2014 للتقادم وبإلغاء باقي الضرائب لعدم مشروعيتها واحتياطيا إجراء خبرة.وقضت المحكمة الإدارية بسقوط حق الخزينة العامة (قابض قباضة حد كورت) في استخلاص رسم النظافة عن السنوات من 2005 إلى ورسم الخدمات الجماعية عن السنوات من 2008 إلى 2013 للتقادم مع إلغاء رسم الخدمات الجماعية عن الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018 وهو القرار الذي استأنفته مديرية الضرائب وأيدته محكمة الاستئناف.وورد في قرار محكمة النقض، أنه "لئن كان المبدأ القانوني يخصص استفادة الملزم من التخفيض من رسم الخدمات الجماعية ورسم السكن بنسبة 75 في المائة عندما يتعلق الأمر بسكني رئيسية، فإن هذه القاعدة لها استثناء في الحالة التي يكون فيها الملزم متزوج من زوجتين أو أكثر تستقل كل واحدة منهن بسكنى مستقلة وتكون الاستفادة من التخفيض المذكور تمتد إلى هذه السكن احتكاما لمبادئ الشرع الإسلامي ومدونة الأسرة التي لا تتعارض مع مقتضيات المدونة العامة للضرائب".وأضاف القرار أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما عللت قضاءها بما جاءت به من أنه: "وحيث من جهة ثانية بخصوص السبب المستمد من خرق أحكام المادتين 20 و24 من القانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، فإنه يؤخذ من معطيات القضية ووقائع البحث المجرى خلال مرحلة البداية ووثائق الملف أن ورثة (ع,ل) لئن لم يدلوا بالوثائق المنصوص عليها في المادة 20 التي تفيد ملكية كل واحد منهم للحصة المشاعة في الشقتين موضوع النزاع".إلا أن البين، بحسب القرار "من وثائق الملف سيما الشهادة الإدارية الصادرة عن باشا مدينة جرف الملحة المؤرخة في 21/06/2019 تفيد أن أحد الورثة المسمى "م، أ، ل" يقطن بتجزئة المركز شارع الحسن الثاني، جرف الملحة وهي الشهادة المعززة بفواتير استهلاك مادتي الماء والكهرباء، مما يكون معه المعني بالأمر يتخذ من الشقتين موضوع التضريب سكنا رئيسا له".ولفت إلى أن الإدارة لما تمسكت بأن هذا الأخير له سكن رئيس بمدينة فاس ولا يمكنه أن يستفيد من سكنين رئيسيين على نحو مخالف للمادة 24 من القانون 47-06، ردت الجهة المستأنف عليها بكون "م، أ، ل" متزوج بزوجتين، الأولى تسكن بمدينة فاس بالعنوان المحتج به من طرف إدارة الضرائب، والثانية تسكن بالشقتين المتواجدتين بجرف الملحة.وأشار القرار إلى أنه "كان الثابت من رسم الزواج وثبوت الزوجية المستدل بهما من طرف الجهة المستأنف عليها يتبين فعلا أن (م، أ، ل) باعتباره أحد ورثة (ع، ل) له زوجتين الأولى تسكن بمدينة فاس والثانية بمدينة جرف الملحة وبالتالي من حقه الاستفادة من سكنين رئيسيين مادام أن إسكان الزوجة يعد من التزامات الزوج التي يفرضها ميثاق الزواج.وبالتالي، يضيف قرار محكمة النقض "لا مجال لإعمال مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 24 من القانون 47-06 على وضعيته، خلافا لما تمسكت به إدارة الضرائب"، مشيرا إلى أن الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية "احتكام للشرع الاسلامي الذي ليس فيه أي تعارض مع القانون الجبائي".انقر هنالقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:15
03/12/2023 - 21547057
NT - www.maghress.com

ابن كيران: الحضانة يجب أن تبقى للأم حتى وإن تزوجت... ونقترح إحداث قاض متخصص في الصلح قبل الطلاق

ابن كيران: الحضانة يجب أن تبقى للأم حتى وإن تزوجت...ونقترح إحداث قاض متخصص في الصلح قبل الطلاقاليوم 24نشر في اليوم 24يوم 01-12-2023قال عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إن حزبه يقترح إحداث قضاء للصلح لمحاولة منع الطلاق بين الأزواج المتخاصمين. وأكد ابن كيران، خلال ندوة صحفية لتقديم مقترحات حزبه بخصوص تعديل مدونة الأسرة، إن القانون الجاري به العمل لا يتضمن في حقيقة الأمر مؤسسة للصلح، أكد مؤكدا على ضرورة إحداث قاض للصلح بين الزوجين، مع حضور حكم من أهل الزوجة وحكم من أهل الزوج لجلسات الصلح.وأكد ابن كيران على ضرورة استبعاد المحامين من هذه الجلسات، "بالنظر إلى أن مصلحتهم قد لا تكون مع إجراء الصلح"، يقول ابن كيران.من جهة أخرى وبخصوص الحق في الحضانة ابن كيران على أن "الحضانة لازم تبقى للمرأة حتى وإن تزوجت إلا إذا ثبت أن زوجها الجديد يسيء إلى الطفل المحضون".وبخصوص الأبناء خارج مؤسسة الزواج، قال ابن كيران، إنه من الضروري أن يتم إلزام الرجل بالإنفاق على إبنه إلى أن يبلغ 18 سنة أو 25 سنة في حالة الدراسة.انقر هنالقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مدونة الأسرة..البيجيدي يدافع عن التعدد ويدعو إلى إحداث مراكز لتأهيلالمقبلين على الزواج

دعا حزب العدالة والتنمية، في مذكرته بخصوص إصلاح مدونة الأسرة، إلى تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، باعتباره الإطار الدستوري لتتبع وضع الأسرة المغربية واقتراح السياسات والبرامج التي تعنى بشؤون الأسرة والطفولة، بما يساهم في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتنموية الحقيقية التي تعاني منها المرأة والأسرة المغربية.واعتبر أن إصلاح مدونة الأسرة، باعتبارها قضية حضارية ومجتمعية كبيرة ومؤطرة، لا يمكن أن يكتب له النجاح وتساهم مخرجاته في تحقيق الهدف الأسمى وهو الحفاظ على وحدة الأسرة وتماسكها واستقرارها إلا بالانطلاق من مرجعية وهوية الأمة المغربية وقناعات المجتمع المغربي المسلم والحفاظ على تميز المغرب، وخصوصيته الدينية والحضارية والتاريخية والمؤسساتية وتوابثه الجامعة.ودعا حزب "المصباح" إلى تقنين الوساطة الأسرية واعتماد الشراكة مع الهيئات المدنية المتخصصة، واشتراط ضرورة حضور الأطراف فيما يتعلق بقضايا الحضانة والنفقة، وعدم إدراج ملفات الطلاق والتطليق في قضاء الأسرة ضمن مؤشرات النجاعة والفاعلية بالنسبة لترقية القضاة، واستبدالها بحالات نجاح الصلح.كما دعا إلى ضرورة تحديد الشروط الواجب توفرها في قاضي الأسرة، لخصوصية المسطرة، ومن بينها أن يكون قاضي الأسرة متزوجا ولا يقل سنه عن 35 سنة.واقترح أيضا إحداث صندوق خاص لتمويل منح الزواج ودعم السكن الرئيسي الأول مع إثبات استعماله كسكن الزوجية، وقيام الدولة بتوفير مراكز لتأهيل المقبلين على الزواج لتحمل المسؤولية وتحفيزهم من أجل إنجاح مؤسسة الزواج والحد من تفشي ظاهرة الطلاق، وإحداث مديرية في وزارة التضامن للإشراف على تكوين المقلبين على الزواج بتعاون مع الجمعيات.وفي قضية التعدد، اقترح حزب "البيجيدي" حذف اللجوء لمسطرة التطليق للشقاق وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية تمارسه وفق رغبتها.

كما اقترح إلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن بالتعدد، والاقتصادر على القدرة المادية، مع مسطرة إشعار الزوجة، وإقران الإذن بالتعدد بتحديد الهوية الكاملة للمعنية بالإذن بالتعدد.وقال إن الأصل في تعدد الزوجات هو الإباحة، معتبرا أن شرط المبر الموضوعي الاستثنائي لا يستند على أي أساس شرعي، ويمس بالحياة الخاصة للزوجة والزوج، إذ يكون كل منهما ملزما بتقديم معطيات ومعلومات عن الحياة الخاصة التي لا يفترض أن يطلع عليها من قبل الأغيار.

وذهب إلى أن سلوك مسطرة الشقاق في هذه القضية يجانب الصواب ويساهم في رفع نسبة الطلاق، خاصة وأن أن الزوجة في كثير من الحالات لا تتقدم بطلب التطليق للشقاق، ومع ذلك تجد نفسها في وضعية المطالبة بالتطليق أو مطلقة في بعض الأحيان لمجرد تصريحها بعدم موافقتها على الإذن بالتعدد.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:54 03/12/2023 - 21547045
NT - saharamediamaroc.net

ابن كيران: ملك المغرب نعمة من الله..والزلزال أبان عن جانبنا المضيء

قال عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إن ملك المغرب نعمة من الله، وجب الوعي بها، فهو ليس رئيس دولة بل عنصرا أساسيا بعد الإسلام في بقاء الأمة موحدة وملتزمة بدينها، موصيا بالتمسك بالملكية في جميع الأحوال. وأفاد ابن كيران، السبت، في الملتقى الجهوي النسائي المنظم بتنسيق بين الكتابة الجهوية لحزب العدالة والتنمية بجهة فاس-مكناس ومنظمة نساء العدالة والتنمية، أن إمارة المؤمنين وضعت الإطار الذي يمكن من مراجعة مدونة الأسرة. وسجل ابن كيران وجود معركة أساسية للمحافظة على المجتمع المغربي المالكي السني المسلم، مضيفا:"هناك أخطار على أمتنا الإسلامية، نحن مهددون إن لم نحافظ على قيمنا ومبادئنا". وجدد القيادي الحزبي شجبه لدعوات المساواة في الإرث، باعتبارها تصطدم بالقرآن وتفقد اللحمة الأسرية بين الإخوان، إلى جانب العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج والإجهاض، مشيرا إلى وجوب إلزام المغتصب بالنفقة على الوليد إلى أن يكبر ويتم دراسته، بالإضافة للعقوبة الصادرة بحقه بتهمة الفساد. وقال ابن كيران:"أتساءل لما تطالب حركات"نسوانية" بتجريم تزويج القاصرات؟ في ظل اختلاف الأوضاع، فمثلا في المدينة الفتيات يدرسن، لكن الوضع متغير في البوادي، إذ يتخوف أولياء الأمور من العار، هناك من يثير قضية التعدد رغم أنها أضحت قليلة جدا، الطلاق يشكل أيضا مصيبة للأسرة والأبناء، عموما، فالمرأة يجب أن تنصر أولا لكن ليس بمقياس الأوروبيين، خاصة أن نصف أبناء الفرنسيين يولدون خارج إطار الزواج، وهو ما لا يمثل نموذجا يحتذى به على الإطلاق". من جهة ثانية، أبرز الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن زلزال الحوز أبان عن الجانب المضيء لدى المجتمع المغربي، من خلال التضامن الذي أضحى محط إشادة دولية. وقال ابن كيران:"بالنسبة للكوارث الطبيعية، يجب على المؤمن أن ينتبه إلى أن هناك سببا ما، وهو ما أثرناه مسبقا، حينما قلنا أنه علينا أن نرجع لله كأفراد وأسر وطبقة سياسية ودولة وأمة بصفة عامة، فقامت القيامة لما ربطت بين الزلزال ومعصية الله"، وزاد متسائلا:"حينما تأخرت الأمطار عنا إلى من توجهنا؟ إلى الله في صلاة الاستسقاء التي أول ما تبدأ به هو الاعتراف بالذنوب والاعتذار عنها". وحول الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، دافع ابن كيران عن حماس قائلا:"هناك من يقول إنها هيجت اليهود، هؤلاء لا يفقهون في الدين والسياسة، لأن حماس تمثل حركة متولدة عن شعب منذ 75 سنة، عانى من التهجير والعدوان وقتل رئيسها الراحل ياسر عرفات مسموما". وأضاف القيادي الحزبي:"نحن يمكن أن ننتصر إذا التزمنا ببعض الأمور وقد انتصرت حماس وأحيتنا كأمة، وبدأنا نشعر أننا قادرون بمشيئة الله، حماس تبنت الإسلام قولا وعملا، هم بنوا مجتمعهم على الجد والإيمان والتضحية ومبادئ الرجولة وهو ما يسر لهم النصر، ثم لديهم انضباط في صفهم، بمنهج وقيادة واحدة، وهي القوة التي سمحت لهم بالصمود في هاته المعركة التي استعدوا لها بمساندة الشعب للمقاومة، إلى جانب دعم أحرار العالم من عدد من الدول".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بنكيران: موضوع تعديل الإرث في المدونة انتهى اجتماعيا

دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى احترام المرجعية الإسلامية التي تتأسس عليها مدونة الأسرة، مشددا أن في هذه المرجعية المصلحة الحقيقية للشعب، وفيها حكم الله، وأن ما عداها قابل للنقاش. وذكر ابن كيران في كلمة له خلال ندوة صحفية نظمها الحزب حول مدونة الأسرة، الجمعة فاتح دجنبر 2023 بالرباط، أن المعركة اليوم ليست حول مصالح الطفل أو المرأة أو الأسرة، بل معركة مرجعيات. وأردف، هناك من ينطلق من مرجعيات غير أصيلة في مطالبه بخصوص المدونة، تلك المرجعيات التي أتت من الخارج، ولها مجموعة من الأوعية والنساء المسؤولات في مستويات عالية يدافعن عنها ويرفعن مطالبها. وأضاف ابن كيران، نحن نشتغل في إطار دولة لها مرجعية وملك، والذي وضع إطارا مدققا للتعديلات المطلوبة على مدونة الأسرة. وانتقد المتحدث ذاته بعض المطالب التي يرفعها بعض الأشخاص والهيئات، قائلا إن مطالبها تتجه إلى أشياء جزئية وإلى قضايا ليس فيها مشكل، من قبيل تعديل الإرث، متسائلا عن عدد النساء المغربيات المطالبات بهذا الأمر، وكذا قضية التعدد، مشددا أن هذا الموضوع انتهى اجتماعيا، لأن حضوره قليل جدا ونادر في المجتمع. وأبرز ابن كيران، أن بعض المطالب لا ينالها الاهتمام الكافي، ومنها قضية معاش النساء الأرامل، مشددا أن هذا المعاش يجب أن يبقى كاملا لهؤلاء النساء غير منقوص، سواء أتزوجت عقب ترملها أم لم تتزوج. وأضاف، وبخصوص قضية الحضانة، فنحن نرى في الحزب بأنه يجب أن تبقى عند الأم حتى بعد زواجها من آخر عقب الطلاق، إلا إن ظهر أن زوجها يسيء إلى المحضون. وتوقف ابن كيران عند مسألة النسب الشرعي، منبها إلى أن هذا النسب هو الثابت، وأن العلاقات غير الشرعية تلزم الطرف الفاعل تحمل النفقة لصالح الطفل الناتج عن هذه العلاقة إلى حين بلوغه سن 18 إن كان غير متمدرس، أو سن 25 إن كان من المتمدرسين. "وأما موضوع الطلاق فهو مصيبة للرجل والمرأة والأولاد"، يقول ابن كيران، منبها إلى أهمية وضرورة تعزيز مسطرة الصلح، وخلق فضاء خاص لهذا الأمر، مشيرا إلى أن مطلب تقسيم الثروة بين الزوجين في حال الطلاق لا يطالب به إلا جاهل، نظرا لما يشكله من خطر حقيقي ومطلق على استقرار الأسر واستمرار العلاقة الزوجية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب

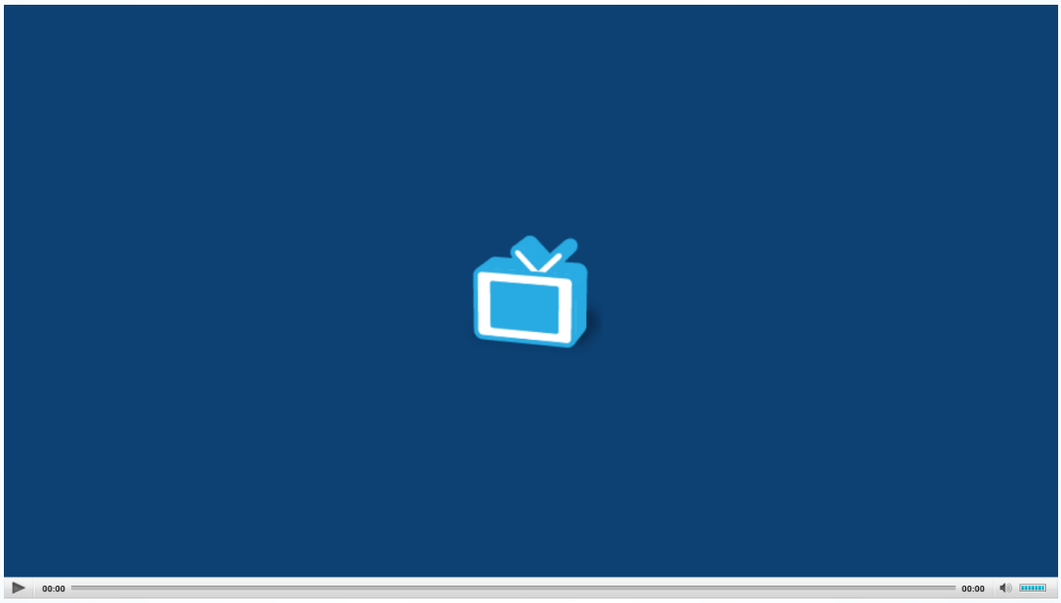
قال الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2022، في إطار كلامه عن الاختلالات التي أصابت مدونة الأسرة في صيغتها القديمة أنها "أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق.. ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسيولوجية متعددة، لاسيما أن فئة من الموظفين ورجال العدالة، مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء، والواقع أن مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة، وإنما هي مدونة للأسرة كلها". وهنا نتحدث عن أبرز مآسي مدونة الأسرة في صياغتها القديمة، وأخطرها تلك المتعلقة بمسطرة الطلاق للشقاق، وهي المسطرة التي تم تشريعها من أجل حل مشكل التعسف على المرأة في الطلاق، غير أنها استغلت أبشع استغلال، موسعة من دائرة الطلاق، وتفكك الأسرة، وتشريد الأطفال.وقد نشرت وزارة العدل المغربية إحصائيات تؤكد أن محاكم الاستئناف قامت بتسجيل 20372 حالة طلاق في المغرب عام 2023، أما المحاكم الابتدائية فقد سجلت 68995 قضية طلاق للشقاق فقط، في حين بلغ عدد حالات الطلاق الاتفاقي 24257 حالة، وتطليق الخلع 6611 حالة، فالفرق ظاهر حيث أصبح طلاق الشقاق أكثر من ثلاثة أضعاف الطلاق العادي، وهنا نجد المدونة فرقت بدل أن تجمع، وطلقت بدل أن تزوج.كما أظهر تقرير صادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، مؤكدا نفس ما أوردت وزارة العدل، حول مقارنة طلبات الزواج بقضايا الطلاق والتطليق في المغرب ما بين سنتي 2017 و2021، ارتفاع نسبة طلبات الطلاق والتطليق مقارنة بطلبات الزواج وأضاف تقرير المجلس القضائي أن كل 100 طلب للإذن بتوثيق الزواج، تم تقديمه ما بين 2017 و2021، يقابله رفع ما يناهز 50 دعوى طلاق أو تطليق، وذلك بنسبة تعادل 49.93 بالمائة.وأوضح نفس التقرير أن ارتفاع نسبة تطور الطلاق والتطليق مقارنة بنسب الزواج، يأتي بالرغم من أن هذه الأخيرة شهدت تغيرا ملحوظا، إذ انتقلت من 45.01 بالمائة سنة 2017 إلى نسبة 48.83 بالمائة سنة 2018، لترتفع سنة 2019 إلى 50.34 بالمائة وسنة 2020 بنسبة 55.17 بالمائة قبل أن تتراجع إلى 51.18 بالمائة سنة 2021.وحسب هذه الأرقام الرسمية تكون المدونة سببت في ارتفاع كبير في نسب طلاق، وإذا أضفنا النساء الأرامل، والعازبات تكون الأرقام مخيفة.وهنا يبرز ملف التعدد، الذي ضيقت عليه المدونة في صيغتها القديمة، وما يجعل الأمر ملحا لمراجعة هذا الحجر على التعدد، التقرير الذي كشفت من خلاله المندوبية السامية للتخطيط أن نسب النساء العازبات، البالغات 15 سنة فأكثر، ارتفعت في المجتمع المغربي إلى 40.7 بالمائة في 2022، فيما تصل هذه النسبة إلى 28.3 بالمائة لدى الذكور.وأكد نفس التقرير أن نسبة النساء العازبات بلغت 28.1 بالمائة، سنة 2020، فيما بلغت العزوبية في صفوف الرجال 40.4 بالمائة.كما ارتفع معدل العزوبة عند سن 50 سنة، إلى 9.6 بالمائة في صفوف النساء سنة 2014، بعدما كان قد سجل 6.7 بالمائة سنة 2010، وفق دراسة تحمل عنوان "المرأة المغربية في أرقام 2023" بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمرأة، الذي يصادف 10 أكتوبر من كل سنة.ويصل معدل العزوبة في صفوف النساء في المجال الحضري إلى 10.9% مقارنة بالقرى 7.%كما أفاد تقرير في عام 2018، لمؤسسة بريطانية أن عدد النساء غير المتزوجات في المغرب بلغ أكثر من 8 ملايين امرأة، أي ما يعادل 60 في المئة من النساء في سن الزواج، التي يحددها المشرع المغربي بـ18 عاما.The post مآسي المدونة وتراجع نسب الزواج بالمغرب appeared first on أريفينو.نت.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:00
03/12/2023 - 21547268
TV - M24

السيد عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا وتعكس وعيا بأهمية الورش

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



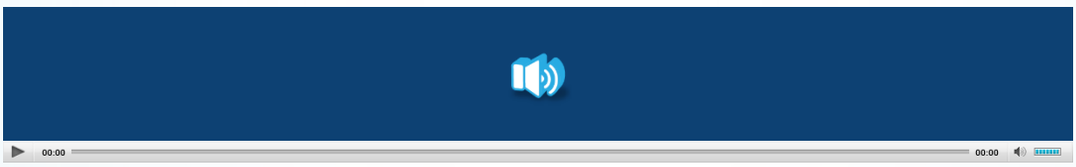
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:00

03/12/2023 - 21547247
RD - Radio Nationale

عبد النبوي.. جلسات الاستماع تمر في أجواء
جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:20

03/12/2023 - 21545236
RD - SNRT CASABLANCA

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

المرأة تريد حقا لا صدقة

المرأة تريد حقا لا صدقة

وضعية المرأة داخل المجتمع المغربي ليست موضوعا للمزايدات السياسية، أو التنافس الخطابي الجماهيري أو ورقة لعب على طاولة الانتهازيين والمسترزقين بمآسي المرأة، أو وردة حمراء كل سنة، المرأة المغربية طوال فصول تاريخ هذا البلد كانت في صلب كل تحولاته المجتمعية، ونسقه الفكري إيجابا وسلبا، انطلاقا من فترة الاستعمار مرورا بالدفاع عن الوحدة الترابية إلى المساهمة في التنمية المرتبطة بجميع المجالات السياسية الاقتصادية الثقافية والاجتماعية، بل جوابا عن سؤال مهم يرتبط بتنمية المغرب وتقدمه بعد حصوله على الاستقلال، لكون الحركة من أجل الاستقلال لم تكن لتحرير الأرض فقط بل لتحرير الإنسان أيضا باعتباره رافعة للتنمية والتقدم، فالمرأة مكون أساسي للمجتمع بدون مساهمتها في تنميته وتمكينها من حقوقها سيكون مجتمعا معاقا ومشلولا، ولعل هذا ما استحضره جلالة الملك محمد السادس حينما قال في أحد خطاباته "..... وكيف يتصور بلوغ رقي المجتمع وازدهاره والنساء اللائي يشكلن زهاء نصفه تهدر مصالحهن في غير مراعاة لما منحهن الدين الحنيف من حقوق هن بها شقائق الرجال تتناسب ورسالتهن السامية في إنصاف لهن مما قد يتعرضن له من حيف أو عنف مع أنهن بلغن مستوى نافسن به الذكور سواء في ميدان العلم أو العمل".

والتاريخ يحكي عن نساء ساهمن في الحكم فأبلين البلاء الحسن قاومن المستعمر فكن المقاومات الشرسات شاركن في المسيرة الخضراء فكن في الصفوف الأمامية وهنا أحيلكم على مقال (نساء في ذاكرة التاريخ المغربي).

المرأة المغربية تمارس مواطنتها في شق الواجبات بأبهى التجليات لكن على مستوى الحقوق فلغاية اللحظة مازالت تناضل من أجل حقوق كاملة غير منقوصة مبررة رفضها البات أن تكون مواطنة من الدرجة الثانية، تناضل من أجل تفعيل عملاق لمجموعة من المكتسبات التي حققتها لا تفعيلا محتشما قزما حيث لا يمكن نفي مجموعة مهمة من القوانين أنصفت المرأة لكن في ظل غياب إرادة سياسية حقيقية للفاعل السياسي تم الإجهاز على روح نصوصها بعدم تفسيرها تفسيرا كريما يصب في مصلحتها أوتنزيلها تنزيلا رفيعا يعمل على تثمينها، فأضحت هاته الترسانة المهمة من القوانين مجرد فقاعات توهمنا وتوهم المجتمع الدولي بأن المرأة المغربية أنصفت في كل المجالات السياسي منها والاجتماعي والاقتصادي ...

فبحديثنا عن القوانين التي شرعت من أجل حماية المرأة والرفع من قيمتها داخل المجتمع سنجد لدينا قوانين على علتها تبقى متقدمة على مستوى قوانين العديد من الدول العربية والإسلامية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

* مدونة الأسرة التي اعتبرت مقتضياتها حداثية ترنو إلى تأسيس مجتمع متوازن يحفظ لكل فرد داخل الأسرة حقوقه وواجباته بما يساهم في تكوين نشء سليم يؤمن بالمساواة وقادر على تطوير مؤسسات المجتمع. لكن على مستوى التفعيل ظهرت العديد من الأعطاب من بينها زواج القاصرات الذي لم يعد استثناءً بل أصبح قاعدة نظرا للعدد المهول لهذا النوع من الزواج حيث ارتفع من 12 الف حالة سنة 2020 إلى 19 ألفا سنة 2021 . إلى جانب أعطاب بالجملة على مستوى التفعيل وكذلك الموارد اللوجيستيكية والبشرية وكلنا أمل بتجاوزها في التعديل المقبل عليه الذي أعطى انطلاقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

تتمة ص2



مارية الشرقاوي

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

المرأة تريد حقا لا صدقة

المرأة تريد حقا لا صدقة

تتمة ص 1 :

* تعديل قانون الجنسية الذي خول الأم المغربية حق منح جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبي (الزواج المختلط) وهو تعديل تاريخي إذ أصبحت هذه الجنسية مترتبة على النسب والبنوة بعد أن كانت تقتصر على الأب فقط فشملت منذئذ المرأة المغربية.

* قانون التحرش والعنف ضد النساء 13ـ 103 جرم من خلاله المشرع مجموعة من الأفعال واعتبرها عنفا، لكنه وللأسف الشديد لم يكن عملاقا بل جاء معاقا وبه قصور كبير على مستوى النصوص، فهذا القانون لم يجرم العديد من الأفعال التي تضر المرأة ماديا ومعنويا والتي تصنف بالعديد من التشريعات الدولية في خانة العنف ضد المرأة كالاغتصاب الزوجي مثلا.

فالعديد من القوانين جين صدورها توسمنا فيها خيرا كفعاليات نسائية لكن واقع الحال تحدث عن غير ذلك فدستور 2011 منح المرأة مكانة عالية ومهمة إلى جانب صنوها الرجل وجعلها تتمتع بحقوق المساواة والحريات المدنية التي تسعى من خلالها الدولة المغربية إلى تحقيق مبدإ المناصفة بين الرجل والمرأة، وذكر المشرع لمصطلح المواطنات تصريحا لا تلميحا في تسعة عشر فصلا له دلالات قوية، لكن التفعيل والتنزيل على أرض الواقع كان شيئا آخر ولعل التشكيلات الحكومية التي تلت دستور 2011 توضح بالملموس غياب الإرادة السياسية لدى الفاعلين السياسيين في تفعيل مادته التي تنص على المناصفة وحينما نتحدث هنا عن المناصفة فليس القصد هو الانتصار للمرأة لكونها امرأة فقط بل الانتصار لكفاءتها ولعلو كعبها في شتى المجالات ولكون مساهمتها في تنمية بلدها ضرورة ملحة.

أما التمثيلية النسائية بالمجالس المنتخبة فلولا الية الكوطا مع تحفظنا عليها لكانت الكارثة، ناهيك عن طريقة تدبيرها من لدن الفاعل السياسي حيث كانت النتيجة مخجلة لنا كبلد يأمل في ترسيخ المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص ومجحفة في حق المناضلات المتمكنات معرفيا وسياسيا نزول نساء بمظلة المحسوبية والزبونية منهن من تبوأن مراكز القرار وهن يجهلن حتى تاريخ ومرجعية الحزب الذي رشحهن.

العنف ضد النساء مازال قائما وبشكل مهول حيث رصد بحث وطني أنجزته وزارة الأسرة والمساواة والتنمية الاجتماعية 54,4 في المائة من النساء تعرضن للعنف أي أكثر من نصف نساء المغرب وبلغت نسبة النساء المعنفات في الحواضر 55,8 في المائة مقابل 51,6 في المائة بالوسط القروي، وتمثل النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 25 و29 سنة أكثر الفئات التي تعرضت للعنف حيث بلغت 59,8 في المائة، وحسب ذات البحث فإن العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف الذي تتعرض له النساء حيث يمثل نسبة 96,5 بالمائة من باقي أشكال العنف الأخرى. نسب صادمة ومقلقة في ذات الوقت، مع العلم أن هذا البحث الوطني أماط اللثام فقط عن الحالات المصرح بها من قبل النساء المعنفات، لكن الواقع يشي بأكثر من هاته النسب، كل هذا يحدث للمرأة في ظل دستور متقدم أنصفها وجعل لها من الحقوق ما يساوي تلك التي يتوفر عليها الرجل، في ظل عهد وقع فيه المغرب على مجموعة من المواثيق والعهود الدولية المناهضة للعنف ضد المرأة، لكن الغريب والمستغرب له في آن واحد هو كون العنف زاد استفحالا مع وجود قانون التحرش والعنف ضد النساء، هذا القانون الذي لم يعرف النور إلا بعد 15 سنة من تماطل الجهات المختصة وبعد جهد جهيد من نضالات وترافعات يومية للجمعيات النسائية.

المرأة القروية تعاني الهشاشة والفقر والهدر المدرسي حيث كشف إحصاء قامت به المندوبية السامية للتخطيط عن أن 90 في المائة من النساء القرويات لا يحصلن على مقابل لعملهن، أما نسبة الهدر المدرسي فبلغت في صفوف الإناث 16,8 في المائة بالسلك الإعدادي وهذا أمر بديهي نظرا لبعد المؤسسات التعليمية الإعدادية والثانوية عن الدواوير والمداشر وما يمكن أن يصاحب الفتاة من طعن في الشرف حسب الفكر السائد هناك إذا ابتعدت عن محل سكناها لتكمل دراستها.

أما بالنسبة إلى سوق الشغل فقد أشارت الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط إلى أقل من 20 بالمائة من النساء المغربيات فقط من يلجن سوق الشغل، مؤكدة آن وتيرة الجهود المبذولة لإدماج المرأة في مختلف الميادين لا تتعدى 1 بالمائة طيلة عقدين من الزمن.

إذن ومن خلال القوانين والإحصائيات المذكورين أعلاه يتضح جليا أن المشاكل السوسيواقتصادية للمرأة، وضعف المشاركة في الحياة العامة، والصور النمطية إزاءها في المجتمع، والعنف الممارس عليها يجعلنا نقول إنه لا يمكن الحديث عن تحسين وضعية النساء داخل المجتمعات الحضرية والقروية دون آن ندخل تعديلات على السلوك الاجتماعي والثقافي اللذين يؤثران سلبا على التعاطي مع تواجد المرأة داخل المجتمع انطلاقا من المرأة نفسها، كذلك يجب العمل بجد ومصداقية وإرادة سياسية حقيقية للفاعلين السياسيين لتحقيق العدالة الاجتماعية بالرفع من المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، محاربة الأمية وتشجيع الأسر على تعليم بناتها، بناء إعداديات وثانويات بالدواوير والمداشر للحد من الهدر المدرسي، بناء مراكز للتكوين وتقريب الخدمات لسكان البوادي على رأسها المستشفيات، فمكانة المرأة داخل المجتمع تعتبر من أهم شروط الديموقراطية بل هي المعيار الكاشف لحقيقة الوضع الديموقراطي الحقوقي فلا يمكن لمجتمع آن يزدهر ويتقدم ونساؤه تهدر حقوقهن في ضرب سافر لمبدإ المساواة وتكافؤ الفرص...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

1,4p_l_pg3_nb
3/24

02/12/2023 - 21540767
PR - Assahraa Al Maghribia
Edition : 11680

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، يوم أمس الجمعة بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات عدد من الأحزاب السياسية، حول تعديل مدونة الأسرة.

ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية، وحزب الأمل، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب العمل، وحزب الوسط الاجتماعي، والحزب المغربي الحر.

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وقال عضو المكتب السياسي لحزب الإصلاح والتنمية، سعيد الموتشو، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، إن مقترحات الحزب ركزت على البنود التي يرى أنها تحتاج تعديلا في إطار قيم الشريعة الإسلامية وبما يتماشى مع خصوصية المجتمع المغربي.

من جانبه، أكد الأمين العام لحزب الأمل، باني محمد ولد بركة، أن مقترحات الحزب المقدمة للهيئة تنبني على المرجعية الإسلامية وترمي إلى المحافظة على تماسك الأسرة، وتعزيز حقوق جميع أفرادها كي تظل حاضنة للمجتمع، مشيرا إلى أن تصورات الحزب بهذا الخصوص تقوم أيضا على احترام خصوصية المجتمع المغربي .



وأعرب الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال، أحمد بلغازي، عن أمل الحزب في أن تساهم كل المقترحات المقدمة في صياغة مدونة ترقى لتطلعات الجميع، مشيرا إلى أن التوصيات التي قدمها الحزب أمام الهيئة تهم محاكم الأسرة، وزواج القاصرات، وإحداث صندوق للتكافل العائلي.

وأكد الأمين العام لحزب العمل، محمد الدريسي، أن الحزب قدم مقترحات مرتبطة بالزواج، كضرورة إخضاع المقبلين على الزواج لدورات تأهيلية من أجل أن يكونوا ملمين بمقاصده وبحقوقهم وواجباتهم من أجل ضمان استقرار الأسر.

وبدوره، قال الأمين العام لحزب الوسط الاجتماعي، لحسن مديح، إن الحزب استقى مقترحاته من خلاصات الندوات التي نظمها على الصعيد الوطني ومن النقاشات التي يعرفها المجتمع المغربي، وهي توصيات تركزت حول ضمان حقوق الزوجة والزوج والأبناء دون إقصاء، والنفقة والسفر مع الحاضنة، وزواج القاصرات، والترتيبات المواكبة للطلاق.

وشدد الأمين العام للحزب المغربي الحر، إسحاق شارية، في تصريح مماثل، على ضرورة عدم المساس بالمرجعية الإسلامية للمدونة، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تفرضها تغيرات العصر والاتفاقيات الدولية، مشيرا إلى أن مدونة الأسرة يجب أن تضمن التوازن الحقيقي بين الرجل والمرأة ومبادئ العدل والإنصاف من أجل ضمان استقرار الأسر واستمراريتها.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع «تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني».

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:25
02/12/2023 - 21544077
NT - www.20minutes.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتعديلات حول حول تعديل مدونة الأسرة.

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الجمعة بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب الحرية والعدالة الاجتماعية، والنهضة والفضيلة، والنهضة، والمجتمع الديموقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، أكد الأمين العام لحزب الحرية والعدالة الاجتماعية، عمر موساوي، أن المدونة الحالية، التي كانت رافعة قانونية مهمة لتنظيم شؤون الأسرة المغربية زهاء عشرين سنة، تشوبها بعض "الاختلالات التي يتعين إصلاحها وفق نقاش حضاري يعلي مصلحة الأسرة والمجتمع". وأضاف السيد موساوي، في تصريح للصحافة، أن الملاحظات والآراء التي تقدم بها الحزب تنبثق، أساسا، عن تصورات وتطلعات المواطنين التي استقاها الحزب بغية تكوين صورة متكاملة "تعكس الواقع الميداني وتبرز ملامح التغيير المنشود". من جهتها، أعربت رئيسة منظمة "المرأة الفاضلة"، الهيئة النسائية السياسية الموازية لحزب النهضة والفضيلة، أمينة هنيدة، عن تثمين الحزب لمبادرة تعديل مدونة الأسرة، مؤكدة انخرطه بفعالية، عبر كافة هيئاته السياسية والمدنية، في النقاشات الرامية إلى تجويد مضامين المدونة. وأبرزت السيدة هنيدة، في تصريح مماثل، أن تركيز الحزب ينصب على ضرورة تعزيز المقتضيات المتصلة بصون الهوية المغربية، والنهوض بأوضاع المرأة. من جانبه، لفت الكاتب العام لحزب النهضة، سعيد الغنيوي، إلى أن تصور الحزب لتعديل مضامين المدونة ينطلق من مقاربة شاملة قوامها الانخراط في الأوراش الاجتماعية الكبرى التي أطلقها المغرب خلال السنوات الأخيرة. واعتبر أن مقترحات الحزب "الجادة والمسؤولة" تراهن على "التوجه الاجتماعي للدولة"، الذي أفضى إلى تجويد الترسانات القانونية الخاصة بمجموعة من القطاعات الحيوية. بدورها، قالت الأمينة العامة لحزب المجتمع الديمقراطي، زهور الشقافي، إن الحزب تقدم خلال جلسة الاستماع بمذكرة ضمّن فيها جملة من الاقتراحات التي استقاها من الواقع المعيش والممارسة الفعلية، مؤكدة انخراط الحزب "الجاد والقوي"، بكافة هياكله ومنظماته الموازية، في الدينامية الوطنية التي أطلقها ورش مراجعة المدونة. وسجلت أن بعضا من مقتضيات المدونة أضحت "متجاوزة بفعل تطور المجتمع المغربي"، مبرزة، في السياق ذاته، انفتاح الحزب على تجدد حاجيات المجتمع والأسرة. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:41
02/12/2023 - 21549649
NT - www.2m.ma

"\"مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي)"

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.

وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.



10:41
02/12/2023 - 21544064
NT - ache24.ma

مراجعة مدونة الأسرة. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

(آش24):أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Journaliste : Chaoui Mehdi

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح صحفي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:35
02/12/2023 - 21544081
NT - www.agendatouristique.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية

المذكرة السياحية استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أمس الجمعة بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب الحرية والعدالة الاجتماعية، والنهضة والفضيلة، والنهضة، والمجتمع الديموقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، أكد الأمين العام لحزب الحرية والعدالة الاجتماعية، عمر موساوي، أن المدونة الحالية، التي كانت رافعة قانونية مهمة لتنظيم شؤون الأسرة المغربية زهاء عشرين سنة، تشوبها بعض "الاختلالات التي يتعين إصلاحها وفق نقاش حضاري يعلي مصلحة الأسرة والمجتمع". وأضاف السيد موساوي، في تصريح للصحافة، أن الملاحظات والآراء التي تقدم بها الحزب تنبثق، أساسا، عن تصورات وتطلعات المواطنين التي استقاها الحزب بغية تكوين صورة متكاملة "تعكس الواقع الميداني وتبرز ملامح التغيير المنشود". من جهتها، أعربت رئيسة منظمة "المرأة الفاضلة"، الهيئة النسائية السياسية الموازية لحزب النهضة والفضيلة، أمينة هنيدة، عن تثمين الحزب لمبادرة تعديل مدونة الأسرة، مؤكدة انخرطه بفعالية، عبر كافة هيئاته السياسية والمدنية، في النقاشات الرامية إلى تجويد مضامين المدونة. وأبرزت السيدة هنيدة، في تصريح مماثل، أن تركيز الحزب ينصب على ضرورة تعزيز المقتضيات المتصلة بصون الهوية المغربية، والنهوض بأوضاع المرأة. من جانبه، لفت الكاتب العام لحزب النهضة، سعيد الغنيوي، إلى أن تصور الحزب لتعديل مضامين المدونة ينطلق من مقاربة شاملة قوامها الانخراط في الأوراش الاجتماعية الكبرى التي أطلقها المغرب خلال السنوات الأخيرة. واعتبر أن مقترحات الحزب "الجادة والمسؤولة" تراهن على "التوجه الاجتماعي للدولة"، الذي أفضى إلى تجويد الترسانات القانونية الخاصة بمجموعة من القطاعات الحيوية. بدورها، قالت الأمينة العامة لحزب المجتمع الديمقراطي، زهور الشقافي، إن الحزب تقدم خلال جلسة الاستماع بمذكرة ضمّن فيها جملة من الاقتراحات التي استقاها من الواقع المعيش والممارسة الفعلية، مؤكدة انخراط الحزب "الجاد والقوي"، بكافة هياكله ومنظماته الموازية، في الدينامية الوطنية التي أطلقها ورش مراجعة المدونة. وسجلت أن بعضا من مقتضيات المدونة أضحت "متجاوزة بفعل تطور المجتمع المغربي"، مبرزة، في السياق ذاته، انفتاح الحزب على تجدد حاجيات المجتمع والأسرة. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها في للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا

الرئيسيةمجتمعمراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جداشاركالعالم24, أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، ن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.جريدة إلكترونية مغربيةالمصدر :

alalam24 أجواء جيدة جداالعالم24جريدة إلكترونية مغربيةجلسات الاستماعمراجعة مدونة الأسرةموقع إخباري مغربيشارك

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة الملك بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى نظر للملك.وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:52
02/12/2023 - 21544065
NT - alhadat.ma

عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، امس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:56
02/12/2023 - 21544071
NT - www.alhayat24.ma

عبد النباوي: "جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة"

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، امس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح صحفي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته، وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:02
02/12/2023 - 21546985
NT - www.alwataniapress.ma

من طنجة.. نبيلة منيب: هناك ثلاث عوامل تساهم في تقدم وضعية المرأة المغربية

الوطنية بريس – إستحضرت النائبة البرلمانية نبيلة منيب عن حزب الإشتراكي الموحد، اليوم السبت، بمدينة طنجة، مجموعة من العوامل التي تساهم في تقدم وضعية المرأة المغربية ببلادنا. جاء ذلك، عقب تنظيم منظمة العفو الدولية بالمغرب- فرع طنجة، ندوة تفاعلية حول موضوع وضعية المرأة على ضوء التعديلات المرتقبة لمدونة الأسرة. و من بين هاته العوامل التي حددتها النائبة البرلمانية في ثلاثة، تتمثل أساسا في: ولوج المرأة للتعليم بجميع مستوياته، و كذا الشغل قصد تحقيق الإستقلال المالي، ثم تحديد النسل الذي وصل إلى معدل 2.2. تكريس مبدأ المناصفة بين النساء و الرجال كما شددت المتحدثة ذاتها، على مبدأ المناصفة بين النساء و الرجال الذي تم ذكره التنصيص عليه في الفصل 19 من الدستور المغربي، و ذلك عبر تخصيص نسبة 50 في المائة في ولوج الوظائف الإنتخابية بين المناصب القاعدية و مناصب صناعة القرار السياسي الذي في الغالب يكون حكرا على الرجال. أرقام حول المرأة المغربية و على مستوى الأرقام و الإحصائيات، قالت منيب أنه حسب المعطيات المتوفرة، فإن 47٪ من النساء أميات، و 20٪ منهن نشيطات في مختلف القطاعات الحكومية و الخصوصية. كما أوردت أيضا أن نسبة زواج قاصرات ناهزت نسبة 12 في المائة، و هي الحالات الأكثر المعروضة على محاكم الأسرة، حيث إعتبرته إختلالا كبيرا على مستوى مدونة الأسرة بمثابة قانون رقم 70.03. المرجعية التاريخية كما إستحضرت زعيمة حزب الشمعة سابقا، تاريخ الحركات النسائية منذ إستقلال المملكة، و ذلك بعدما ساهمت في إعداد مدونة الأحوال الشخصية عام 1959. بالإضافة إلى تأسيس أول جريدة نسائية بالمغرب تحت إسم "8 مارس"، و التي صدر عددها الأول بتاريخ 1 نونبر 1983، و التي تعتبر شكلا من أشكال النظال النسائي حسب الدكتورة نبيلة منيب. و يأتي تنظيم هذه الندوة تزامنا مع تعديل مدونة الأسرة، بناءا على تعليمات ملكية سامية، تم الإعلان عنهاشهر شتنبر الماضي، عبر تكليف رئيس الحكومة عزيز أخنوش، بإعادة النظر فيها، وذلك بعد مرور 20 سنة على تطبيق مقتضياتها، و التي أبانت عن مجموعة من الإختلالات، لا سيما إرتفاع عدد حالات الطلاق بشكل غير مسبوق لأسباب نفسية و سوسيو إقتصادية.

Journaliste : El ouahabi Mouad

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:18
02/12/2023 - 21542682
NT - www.alyaoum24.com

العدالة والتنمية يقدم مقترحات لـ"محاصرة تفشي الطلاق" ويتمسك بالتعدد وزواج القاصر والتعصيب

قدم حزب العدالة والتنمية عددا من التعديلات التي يقترحها بخصوص إصلاح مدونة الأسرة، والتي قال إنها يجب أن تصب فقط في معالجة الاختلالات القضائية والقانونية التي كشف عنها تطبيق المدونة خلال عشرين عاما منذ صدورها. وتضمنت مقترحات الحزب، التي كشفت عنها سعاد بوسيف رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية، خلال ندوة صحفية أمس الجمعة، إدراج مادة في الباب التمهيدي للمدونة، تنص على إلزام الجميع بأحكام المدونة وتقيدهم بهدفها الأساس المتمثل في ضمان وحدة الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي واستقرارها والمحافظة عليها. وبهدف تيسير الزواج واستثمار الرقمنة من أجل ذلك، اقترح الحزب حذف الإذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتسجيله بالمحكمة بعد تحققهما من الوثائق اللازمة، باستثناء الزيجات التي يشترط فيها الحصول على الإذن بالزواج متمثلة في الزواج عن طريق الوكالة، ودون سن 18، وزواج التعدد. أما بخصوص الزواج لأقل من 18 سنة في إطار حالة الاستثناء (زواج القاصر)، فنص مقترح الحزب على عدم منعه، بل فقط تحديد السن الأدنى في 15 سنة، وإلزام القضاة المكلفين بالإذن بالزواج القاصر على مقابلتها بدون حضور أبويها، وإجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب قصد التأكد من توفر شرط الباءة وما تستلزمه من أهلية مادية وأخلاقية للقيام بالواجبات والحقوق المتبادلة بين الزوجين. أما بخصوص التعدد، فنص المقترح على حذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق، وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية تمارسها وفق رغبتها، وإلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن بالتعدد والاقتصار على القدرة المادية مع مسطرة إشعار الزوجة، وإقران الإذن بالتعدد بتحديد الهوية الكاملة للمعنية بالإذن بالتعدد. أما فيما يخص التعصيب في الإرث فيقترح الحزب الإبقاء عليه على اعتبار ارتباطه بنص قرآني، مع إسناد النظر للقضاء بما لا يسمح بتشريد الأرملة والبنات فيما يخص السكن الرئيسي مع الإحالة على نص تنظيمي لتحديد قيمة هذا السكن. وفيما يخص الحضانة، أكد الحزب على ضرورة الإبقاء على تراتبية الحضانة وجعل تجاوز المبدأ بيد القضاء في حالة الاستثناء، مع اقتراحه رفع شرط استمرار الحضانة لغاية 10 سنوات، وتحويله عوض سبع سنوات المنصوص عليها في القانون حاليا، مع منح الزوج في حالة زواج الحاضنة حق المطالبة بمراجعة مقرر زيارة المحضون بما يراعي الوضعية الجديدة للأم الحاضنة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:24
02/12/2023 - 21543747
NT - www.anbaetv.ma

نساء "البيجيدي" يقترحن وصفتهن لتعديل مدونة الأسرة

كشفت سعادة بوسيف رئيسة منظمة نساء حزب العدالة والتنمية، أن هذا الأخير يقترح في الباب التمهيدي لمدونة الأسرة إدراج مادة مؤطرة تستحضر الهدف من مدونة الأسرة باعتبارها تشريعا ينضبط لمقتضيات الفصل 32 من الدستور. ذكرت بوسيف، خلال ندوة صحفية عقدها حزب العدالة والتنمية أمس الجمعة بالرباط، حول تعديل مدونة الأسرة، ان الحزب اقترح في باب الزواج حذف الاذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتوثيقه بالمحكمة، وإعطاء الإطار القانوني لرقمنة تسجيل عقود الزواج وجعل رقابة قاضي التوثيق رقابة بعدية، مضيفة أنه فيما يخص الزواج دون سن الأهلية، يتم تحديد الاستثناء في 15 سنة كحد أدنى، وإلزامية عقد القاضي لمقابلة مع الفتاة طالبة الإذن بدون حضور أبويها أو وليها وبحضور كتابة الضبط، إضافة إلى إجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب، قصد التأكيد من توفر شروط الباءة والأهلية المادية والأخلاقية وإجراء خبرة طبية لهما. واشارت بوسيف، إلى أن الحزب يقترح حذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية وإلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن والتعدد، مؤكدة على أنه بخصوص التعصيب، فيقترح الحزب الإبقاء عليه، وإسناد النظر فيه للقضاء بما لا يسمح بتشريد الأرملة والبنات فيما يخص السكن الرئيس، مع الإحالة على نص تنظيمي لتحديد قيمة هذا السكن. وتابعت سعادة بوسيف رئيسة منظمة نساء حزب العدالة والتنمية، أنه فيما يتعلق بباب النيابة الشرعية، فدعا الحزب إلى تعديل المادة 231 بتمكين الأم الحاضنة من النيابة الشرعية عن أبنائها بحكم قضائي إذا ثبت تعسف الأب في القيام بمسؤوليته. وخلصت سعادة بوسيف رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية، إلى أن الاتفاقيات الدولية والأممية لا يمكن أن تكون فوق النص الدستوري المغربي، سيما وأن الدستور نص على أن المصادقة وقبول هذه الاتفاقيات مشروط بأن لا تتعارض مع الدستور، وعليه، فكل نص يتعارض مع الشريعة يتعارض تبعا لذلك مع الدستور.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:02
02/12/2023 - 21544070
NT - anwarpress.com

هذا ما قاله عبد النباوي عن جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة...

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

تابعوا آخر الأخبار من أنوار بريس على واتساب تابعوا آخر الأخبار من أنوار بريس على فايسبوك

Journaliste : Siraj eddine Youssra

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:44
02/12/2023 - 21544067
NT - assafir.ma

عبد النبوي.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

السبت2ديسمبر 2023 - 10:33أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:06
02/12/2023 - 21544090
NT - banassa.info

عبد النباوي: جلسات الاستماع لمقترحات مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.

وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس مختلف الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات يتحدث انطلاقا الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن الأسرة عقدت الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع من الاستماع من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي للملك محمد السادس. وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك.

Journaliste : Aannouri Chafik

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:46
02/12/2023 - 21544085
NT - www.elhadat24.com

عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح عبد النباوي، في تصريح صحفي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذه الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:29
02/12/2023 - 21544519
NT - www.febrayer.com/

محمد بن عبد القادر: مراجعة المدونة رهان استراتيجي يضمن حقوق الأسرة

تدخل مراجعة مدونة الأسرة، في المغرب مرحلة حاسمة في الأيام القادمة بعد إسناد مهمة الإشراف العملي على إعداد الإصلاحات لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، في مهمة تواجه امتحان التوفيق بين الخصوصيات المحلية والمرجعيات العالمية، وقراءة مضامين الرسالة الملكية يعد منطلقا حقيقيا للوقوف على أهم المرتكزات التي تقوم عليها هذه المهمة لإصلاح المدونة.وفي هذا الصدد، اعتبر محمد بنعبدالقادر الباحث في سوسيولوجيا التواصل ووزير العدل السابق أن تقديم قراءة تحليلية في الرسالة الملكية الى السيد رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الاسرة، هي مهمة شيقة وليست بالهينة، خصوصا وأن الرسالة تتمتع بوضع اعتباري خاص والمرسل يتبوأ مكانة مركزية في النسق السياسي المغربي بصفته رئيس الدولة وأمير المؤمنين.وأضاف المتحدث في مستهل حديثه، أن قراءته المتأنية لرسالة جلالة الملك حول مراجعة المدونة أثارت لديه خمس ملاحظات أساسية تخص سياق هذه المراجعة وآليتها كما تخص مرجعيتها ونطاقها ثم رهانها.بالنسبة للسياق اوضح محمد بنعبدالقادر أن خصوصية السياق الزمني الذي يؤطر انتاج وتلقي هذه الرسالة الملكية هو الذي يمنحها قوة دلالتها التاريخية والمؤسساتية، بصفتها مندرجة ضمن سيرورة الخيارات الاستراتيجية للدولة، المؤطرة بعناية الملك وتوجيهاته. حيث نجد جلالة الملك منذ اعتلائه عرش المملكة وهو يتخذ قرارات ومبادرات ذات دلالة قوية للنهوض بأوضاع المرأة وانصافها، وفي مقدمتها اعتماد مدونة جديدة للأسرة سنة 2004.وأردف وزير العدل السابق، أن هذا السياق الزمني الحاضر بقوة في الرسالة الملكية ليس سياقا "سكونيا جامدا"، وانما هو سياق حركي متحول حيث نقرأ في الرسالة الملكية عدة اشارات واضحة في العلاقة القائمة بين الحاجة الى مراجعة مدونة الاسرة وعامل التغيير الاجتماعي، واستشهد في هذا الصدد المتحدث نفسه بنص الخطاب الملكي قائلا : "وبعد، فقد مر على صدور مدونة الأسرة ما يقارب عقدين من الزمن" بما يعنيه هنا مرور ما يكفي من الزمن ليجعلنا على مسافة تاريخية تتيح لنا إقرار تقادم المدونة وتقرير مراجعتها.وأضاف أن الملك محمد السادس، دعا إلى "إصلاح الاختلالات التي أظهرها تطبيقها القضائي على مدى حوالي عشرين سنة، والى تعديل المقتضيات التي أصبحت متجاوزة بفعل تطور المجتمع المغربي والقوانين الوطنية" هكذا تضعنا الرسالة الملكية في صلب سياق تاريخي تخترقه تحولات كبرى عناوينها الأساسية هي كما في المنطوق الملكي: مرور ما يقارب عقدين من الزمن، التقدم الاجتماعي، التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني، التطور الذي عرفه المجتمع المغربي وقوانينه الوطنية، المقتضيات التي أصبحت متجاوزة و المستجدات الحقوقية المتفق عليها.أما بالنسبة لآلية مراجعة المدونة فقد ذكر المتحدث بآلية اللجنة الاستشارية التي اعتمدت سابقا لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، بينما في السياق الحالي لم يتم اعتماد نفس الآلية الاستشارية، ذلك أن جلالة الملك أوضح في رسالته الى رئيس الحكومة أنه "طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، فإن الحكومة، مخولة لاتخاذ المبادرة التشريعية، في هذا الشأن" كما اسند الملك قيادة عملية التعديل بشكل جماعي ومشترك ، لكل من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة. في إشارة دالة و قوية الى أهمية التعاون بين السلطتين التنفيذية التشريعية.واعتبر المحاضر في هذا الصدد ان القراءة المعمقة لهذا الخيار الملكي تبقى مفتوحة على كل الدلالات التاريخية التي يوحي بها هذا التحول من آلية اللجنة الاستشارية الوظيفية الى آلية المبادرة التشريعية الحكومية التشاورية والمنفتحة، وهو ما يوحي هنا بكثير من المعاني القوية على مستوى الاستقرار المؤسساتي والتفعيل الدستوري والتماسك الاجتماعي، والثقة المتنامية بين مختلف الفاعلين.بخصوص المرجعية المبدئية المؤطرة لعملية المراجعة يتابع المتحدث، فإن الملك، هو الذي يحددها في رسالته من خلال توجيهاته السامية الواضحة، وذلك من خلال عدة منطوقات بليغة ومفردات دقيقة تحيل إلى سلطة التأطير والتوجيه وهندسة السياسة العامة للدولة في نطاق الاختصاصات السيادية التي يباشرها الملك وفي الفصل 42 من دستور المملكة خصوصا منها التي تجعله "يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة".وأوضح المتحدث نفسه، قائلا: "هكذا يتجدد في عملية مراجعة المدونة الحضور القوي لإمارة المؤمنين سواء من حيث منهجية المراجعة او من حيث مرجعيتها التي حددتها الرسالة الملكية في مبادئ "العدل والمساواة والتضامن والانسجام، النابعة من ديننا الإسلامي الحنيف، وكذا القيم الكونية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب".وبخصوص نطاق المراجعة يضيف محمد بنعبد القادر فقد كانت الرسالة الملكية حريصة على ضبطها في ثلاث مستويات تخص، أولها تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي، ثم ملائمة مقتضياتها مع تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وثالثها تأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني.وأشار بنعبد القادر ، أنه هكذا يتعين فهم التوجيه الملكي للحكومة من أجل حصر نطاق التعديل الذي ستشتغل عليه ، في تجاوز العيوب والملائمة المجتمعية والانسجام التشريعي، وحتى لا تخرج عملية التعديل عن هذا النطاق، فإن الملك يعود في فقرة موالية من رسالته لكي يلح مرة ثانية على أن المقصود بالاختلالات في منطوقه، يقتصر على الاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة القضائي على مستوى محاكم المملكة على مدى حوالي عشرين سنة.وفيما يتعلق بالرهان الاساسي الذي تطرحه الرسالة الملكية، فقد تساءل وزير العدل السابق على ماذا يراهن ملك البلاد عندما يحرك مبادرة اصلاح مدونة الاسرة؟ مجيبا بأن الملك في رسالته إلى رئيس الحكومة يحرص على تذكيرنا بأن المدونة التي مر على صدورها ما يقارب عقدين من الزمن، حققت "مكاسب على مستوى النهوض بحقوق المرأة، وصون حقوق الأطفال، والحفاظ على كرامة الإنسان، ودعم دولة الحق والقانون، وبناء المجتمع الديمقراطي" ، وهو ما يعني أن النهوض بحقوق المرأة وحماية حقوق الأطفال اذا كان هو الغاية الأساسية من اعداد هذه المدونة، فان الرهان المنشود من تحقيق هذه الغاية ليس هو الانتصار للمرأة ضد الرجل أو تغليب اتجاه على حساب الاخر ، وانما هو دعم دولة الحق والقانون وبناء المجتمع الديمقرطي.وأبرز في ذات السياق أن الرهان الملكي يبدو هنا منذ البداية واضحا وهو الرقي بالمجتمع، بما يعني أن رد الاعتبار للنساء المغربيات هو رهان مجتمعي استراتيجي.وفي خطاب العرش لسنة 2022 أكد الملك أن "بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية" وأضاف

Journaliste : Azeki Faid

أن "تقدم المغرب يبقى رهينا بمكانة المرأة، وبمشاركتها الفاعلة، في مختلف مجالات التنمية". وخلص المتحدث عينه أن الرهان الاستراتيجي وراء إصلاح مدونة الأسرة بما يضمن تماسكها ويعزز حقوق النساء ويوفر الحماية اللازمة للأطفال، هو رهان يخص المغاربة أجمعين نساء ورجالا، يخص تفعيل مسارات التنمية ببلادنا، يخص تقدم المغرب، وهذا يعني يقول محمد بنعبدالقادر، أن اصلاح المدونة بما يضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال هو اصلاح يحمل رهانا استراتيجيا لصالح جميع المغاربة، هو رهان المصلحة العامة للمجتمع إن لم نقل أنه رهان المصلحة العليا للوطن.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:55
02/12/2023 - 21542531
NT - iktissadkom.ma

عبد النباوي: الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت أزيد من 80 جلسة استماع

اقتصادكم أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمس الجمعة بالرباط، أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأضاف عبد النباوي، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح المصدر ذاته، في تصريح للصحافة، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

IMAROCPRESS 08:46
02/12/2023 - 21544082
NT - imarocpress.com

مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذه الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة الملك بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى نظر للملك. وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح صحفي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:02 02/12/2023 - 21544088
IMAROCPRESS NT - imarocpress.com

عبد النباوي: جلسات الاستماع لمقترحات مراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي للملك محمد السادس. وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:31
02/12/2023 - 21542628
NT - inews.ma

مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي

للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة الملك بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء

كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى نظر للملك. وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك. ...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة مراجعة مدونة الأسرة استمعت إلى 1500 جمعية و21 حزبا سياسيا

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف

وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى الملك محمد السادس. وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:03
02/12/2023 - 21544068
NT - MACHAHID

مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح عبد النباوي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة الملك بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب

السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى نظر للملك.وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على

عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

مراجعةمدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش الأول ينشر في الأول يوم 02-12-2023أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أمس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة الملك بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى نظر للملك. وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك. انقر هنا لقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:37
02/12/2023 - 21544073
NT - www.maroc4.ma

عبد النباوي: "جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة"

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، امس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح صحفي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته، وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من
1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:06 02/12/2023 - 21544079
NT - www.marrakechalaan.com

عبد النباوي: جلسات الاستماع لمراجعة مدونة الأسرة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش. وأوضح عبد النباوي، في تصريح للصحافة، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال. وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لاحظ عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة. وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل. كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة. وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات الملك محمد السادس.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:22
02/12/2023 - 21544076
NT - www.mcg24.com

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة. الوسوممراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

MOROCCOSNEWS 08:09
02/12/2023 - 21548387
NT - moroccosnews.com

حزب العدالة والتنمية المغربي يرفض المساس بالدستور في تعديل مدونة الأسرة

أعلن حزب العدالة والتنمية المغربي المعارض (مرجعية إسلامية)، رفضه المساس بالمرجعية الإسلامية وثوابت الدستور المغربي خلال تعديل مدونة الأسرة (قانون الأسرة). وجاء، في مذكرة للحزب، أُعلن عنها مساء أمس (الجمعة)، في لقاء صحافي بالرباط، أنه يرفض المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، كما يرفض رفع التجريم عن العلاقات الجنسية الرضائية، وإباحة زواج المسلمة بغير المسلم. وعبَّر الحزب عن استعداده للتفاعل الإيجابي مع النقاش والمقترحات في إطار المرجعية الإسلامية والمرتكزات الدستورية، لكنه سجَّل في الوقت نفسه اختلافه ورفضه التام لبعض المقترحات المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمخالفة للثوابت الدستورية، مشيراً في هذا السياق إلى رفضه التام لأي مساس بالمرجعية الإسلامية لمدونة (قانون) الأسرة، بوصفها مرجعية الدولة والمجتمع. وعد الحزب أن الانفتاح المقبول والمحمود على الممارسات الفضلى المتعلقة بالأسرة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، ينبغي أن يراعي التحفظات التي سبق أن سجَّلتها المملكة المغربية، والتي على أساسها رفض المغرب مجموعة من التوصيات أمام تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. كما رفض الحزب فصل مدونة الأسرة عن أحكام الفقه المالكي المكتوبة والمتواترة، والمعلومة في مصادرها فيما لا نص فيه، ورفضه حذف المادة 400 من المدونة، التي تشير إلى العودة إلى أحكام الفقه المالكي فيما ليس فيه نص بالمدونة. كما أشار الحزب إلى أن المذهب المالكي اختاره المغاربة منذ أكثر من 12 قرناً مذهباً رسميا للدولة المغربية، وظل إلى يومنا هذا تعبيراً عن الوحدة المذهبية الدينية، والأصالة الحضارية للأمة المغربية. وعبر بهذا الخصوص عن رفضه التام للمطالب المتعلقة بالمساواة في الإرث، حيث أكد على «تشبثه بنظام الإرث في الإسلام جملة وتفصيلًا، كما قرره القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة»، في نصوص قطعية. وعدّ أن الوصية كما استقرت في الفقه المالكي «كافية لمعالجة بعض الحالات الطارئة»، وأن الصيغة المبدعة التي اعتمدتها المادة 49 من مدونة الأسرة بخصوص الأموال المكتسبة أثناء الزواج «تُعتبر من حيث المبدأ من أجود صيغ العدل»، لأنها جمعت في الآن ذاته بين تثبيت مبدأ الذمة المالية المستقلة للمرأة، وفتح المجال أمامها لإثبات أي حق مكتسَب لها، سواء اتفق على ذلك وعلى حجمه مسبقاً، أو من خلال إثبات مساهمتها الفعلية في تنمية ثروة الأسرة بمختلف وسائل الإثبات الشرعية والقانونية، والتوافق على ذلك في وثيقة ملحقة بعقد الزواج. في سياق ذلك، عبر الحزب أيضاً عن رفضه لحذف التعصيب في الإرث، مع معالجة بعض الوضعيات التي تنجم عن التطبيق، مع إقرار ضمانات تمنع الوقوع في حالات، من شأنها أن تؤدي إلى تشرد الورثة أو تجعلهم في أوضاع هشة. وبخصوص إصلاح مدونة الأسرة، جاء في مذكرة الحزب أنه يمكن إسناد النظر للقضاء، بما لا يسمح بتشريد أرملة وبنات المتوفّى فيما يخص السكن الرئيسي، وذلك بجعل هذا السكن الذي لا يتجاوز في قيمته المالية سقفاً معيناً، يتم تحديده بموجب نص تنظيمي، غير قابل للقسمة. من جهة أخرى، رفض الحزب الدعوة لإباحة تزويج المسلمة بغير المسلم تحت ستار المساواة، وذلك لاندراجها ضمن النصوص القرآنية القطعية، التي رخصت للرجال دون النساء الزواج بغير المسلمة، وقيدت ذلك بأن يكون من أهل الكتاب. أما بخصوص تعدد الزوجات، فقد أعلن الحزب رفضه التام لمنعه، كما رفض إلغاء تجريم العلاقات الجنسية الرضائية خارج الزواج باسم الحريات الفردية. كما أعلن الحزب أيضاً رفضه رفع التجريم عن الإجهاض، وعدّه «قتل الجنين بغير حق» باسم «ما يُسمَّى الحق في التصرف بالجسد»، وفيما يتعلق بزواج الفتاة القاصر، اقترح الحزب الإبقاء على تحديد الاستثناء في سن الزواج بـ15 عاماً كحد أدنى، مع إلزامية إجراء القضاة المكلفين الإذن بالزواج دون سن الأهلية مقابلة الفتاة طالبة الإذن من دون حضور أبويها أو وليها، وبحضور كتابة الضبط، وجلسة استماع للأب وجلسة أخرى مع الأم، وكذا إجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب، قصد التأكد من توفر شرط الأهلية المادية والأخلاقية للقيام بالواجبات والحقوق المتبادلة بين الزوجين. وتشترط المادة 19 من قانون الأسرة المغربي بلوغ سن قانونية للزواج هي 18 سنة، لكن بشكل استثنائي يمكن للقاضي الإذن لمن طلب الزواج في سن أقل. وتواصل اللجنة المكلفة إصلاح مدونة الأسرة مشاوراتها مع الأحزاب والنقابات والجمعيات لإعداد تعديلات على مدونة الأسرة، التي لم يتم إدخال تعديلات عليها منذ سنة 2004.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:12
02/12/2023 - 21544080
NT - www.nichanealane.ma

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي)

نيشان الآنأكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.نيشان الآن

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:12
02/12/2023 - 21544084
NT - www.nichanealane.ma

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي)

نيشان الآنأكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.نيشان الآن

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بجامعة وجدة .. ندوة وطنية في موضوع: "إعادة النظر في مدونة الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والاجتهاد المنفتح"

بوابة المغرب الشرقي افتتحت أشغال الندوة الوطنية "إعادة النظر في مدونة الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والاجتهاد المنفتح"، مساء اليوم الجمعة بقاعة الندوات بكلية الطب والصيدلية بوجدة. وذلك بحضور عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة وعدد من أساتذة الحقوق وقضاة ومحامين وطلبة باحثين. وقد أشرف على تنظيم هذه الندوة الوطنية "مختبر العلوم القانونية والاجتماعية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة" و"فريق القانون الجنائي والعلوم الجنائية" بالإضافة إلى ماستر "القضاء والتحكيم الرقمي" وبشراكة مع رئاسة جامعة محمد الأول.جلسة الإفتتاح الدكتور استهلها محمد دراريس أستاذ جامعي والمنسق البيداغوجي لماستر القضاء و التحكيم الرقمي بكلية الحقوق بوجدة، بكلمة أبرز من خلالها أهداف هذه الندوة العلمية.

حيث قال:"نسعى إلى فتح نقاش صريح ودقيق ومسؤول بين مختلف الفاعلين من قضاة ومحامين وممثلين عن المجتمع المدني إضافة إلى باحثين ومختصين، لتقييم أوجه التقدم المحرز عبر تطبيق مدونة الأسرة، وحصر الإشكاليات الأساسية التي أبرزتها تجربة تسعة عشر سنة الأخيرة، بغية الوقوف على أسبابها وبلورة مقترحات وتوصيات لحلها، غايته فتح نقاش علمي حول سبل رفع تحدي التفعيل الأنقع لمدونة الأسرة وإصلاح انحرافات التطبيق التي شابها".من جانبه تطرق عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة الدكتور ادريس ادريوشي إلى المراحل التي عرفتها مدونة الأسرة منذ بدء سريان مقتضياتها مطلع سنة 2014. واعتبر ذلك انجازا تاريخيا للمملكة المغربية، ومثار تنويه العالم المتحضر، مضيفا أن حركية المجتمع المغربي ودينامية مكوناته، في تفاعلها مع التطورات العالمية، وكذا الاختلالات التي كشفت عنها التطبيقات القضائية والعملية خلال عقدين من الزمان، اقتضت طبيعيا، أن تتجه طموحات مكونات المجتمع المغربي إلى إدخال التعديلات اللازمة عن القانون الذي يؤطر الأسرة، على نحو يستجيب المجموعة من تطلعات المجتمع المغربي. وفي هذا الإطار يقول عميد كلية الحقوق" تجسيدا لهذه الطموحات والتطلعات، أعلن جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2022 أن مدونة الأسرة قد أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق، تقف أمام استكمال هذه المسيرة وتحول دون تحقيق أهدافها.. وشدد جلالته على ضرورة تجاوز الاختلالات والسلبيات التي أبانت عنها التجربة، ومراجعة بعض البنود التي تم الانحراف بها عن أهدافها إذا اقتضى الأمر ذلك" مع الحرص على أن يتم ذلك في إطار مقاصد الشريعة

الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي، مع اعتماد الاعتدال والاجتهاد المنفتح والتشاور والحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية. وهي التوجيهات الملكية التي تم التأكيد عليها في رسالة وجهها جلالته إلى رئيس الحكومة بتاريخ 26 شتنبر 2023 بخصوص إصلاح مدونة الأسرة، حيث عبر فيها عن يقين جلالته في أن إعمال فضيلة الاجتهاد البناء هو السبيل الواجب سلوكه لتحقيق الملاءمة بين المرجعية الإسلامية ومقاصدها المثلى وبين المستجدات الحقوقية المتفق عليها عالميا." وهو ما يقتضي اعتماد فقه واقعي ديناميكي قابل لتأطير الواقع شرعيا، وتخطي مأزق الشقاق ما بين المسلم ومحيطه، بحيث يكون فهم النصوص والاستنباط منها قائما على أساس أن مقاصدها جلب المصالح ودرء المفاسد، كما هو مقرر في فقه المذهب المالكي.وتناول الكلمة أيضا ممثل لجنة التنسيق الدكتور المصطفى طايل، وقال إن الندوة تأتي في إطار التفاعل الإيجابي مع الدعوة الملكية، مشيرا إلى أن كلية الحقوق في جامعة محمد الأول انخرطت بعمق وفعالية في برنامج شمولي، دعما لهذا الورش القانوني والاجتماعي. آملا أن تسهم الندوة في أشغال اللجنة الملكية، المكلفة بتعديل المدونة عبر تقديم عدد من المقترحات تمثل خلاصات الأوراق التي ينتظر أن يعرضها للمناقشة خلال هذا الملتقى مختصون ومعنيون من الباحثين والممارسين. وقدم الدكتور المصطفى الصايل شكره لرئيس الجامعة الأستاذ زغلول على دوره في إنجاح تظاهرات علمية وثقافية وحرصه على دعم الأستاذ والطالب والبحث العلمي.وشهدت الجلسة العلمية الأولى تقديم عدة عروض من بينها :"ميراث المرأة وقضية المساواة."للأستاذ لعشاش عاشور من جامعة محمد الأول بوجدة."حماية الطفل في مدونة الاسرة بين النص والتطبيق.للأستاذة نصيرة جنفي محامية بهيأة وجدة."الحضانة والنسب بين تصور التشريع ورهان التطبيق"للأستاذ فتح الله تيزاوي مستشار بمحكمة الاستئناف بوجدة*"تعدد الزوجات بين النص القانوني والتطبيق القضائي" للأستاذ محمد دراريس جامعة محمد الأول.الجلسة العلمية الثانية:"تقويم اختلالات نصوص مدونة الأسرة (كالولاية الشرعية وحق المحضون)"للأستاذة ديدي حورية محامية بوجدة وعضو مجلس النواب."مراجعة مدونة الأسرة المغربية :مقاربة المجتمع المدني"الأستاذان إرزي زوليخة والمصطفى طايل جامعة محمد الأول"السوسيولوجية في سماع دعوى الزوجية"للأستاذ سعيد بعزيز عضو مجلس النواب.على أن تستأنف أشغال الندوة غدا السبت 2 دجنبر بكلية الحقوق بوجدة بالعروض التالية :*الأستاذة يامنة الفاطمي_جامعة محمد الأول "وجهة نظر في حتمية مراجعة مدونة الأسرة".*الأستاذة زينب تاغيا جامعة محمد الأول"مسطرة الرجوع الى بيت الزوجية بين النص القانوني واشكالات الواقع".*الأستاذة سليمة فرجي هيئة المحامين بوجدة: "مدونة الأسرة بين النص القانوني والعمل القضائي: موجبات التعديل والتجويد".*الأستاذة نوال بنمسعود عدل بمحكمة الاستئنافية بوجدة: "تدبير الأموال المكتسبة بين النص القانوني وعوائق التطبيق".*الأستاذة كريمة الادريسي نائبة وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية ببركان"مكتسبات المرأة في ظل مدونة الأسرة ودور النيابة العامة في حمايتها".الجلسة العلمية الثانية:*الأستاذة أمال الناجي جامعة محمد الأول: "الزمن الأسري في قضايا الطلاق: تكريس للفعالية أم طول المساطر".*الأستاذ مراد المدني مستشار بمحكمة الاستئناف بالناظور: "واقع الوكالة في الطلاق والتطليق في غياب النص القانوني وتطلعات تعديل مدونة الأسرة".الأستاذة ريم عمراني جامعة محمد الأول كلية الطب والصيدلة:"Test paternité du point de vue à médical." Prof jihade laabid Université Mohamed Premier:"la légitimité du concept de l'affiliation l'épreuve de la science: analyse à l'horizon de la prochaine modification du Code de la famille"*الأستاذة صليحة حاجي جامعة محمد الأول" التعدد في الزواج والتطليق للشقاق مقاربة تعكسها المادة 45 من مدونة الأسرة"الأستاذ أحمد العلالي جامعة محمد الأول "الصلح في النزاعات الأسرية بين القانون والواقع".بالإضافة إلى ورشات علمية للطلبة الباحثين.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بجامعة وجدة .. ندوة وطنية في موضوع: "إعادة النظر في مدونة الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والاجتهاد المنفتح"

افتتحت أشغال الندوة الوطنية "إعادة النظر في مدونة الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والاجتهاد المنفتح"، مساء اليوم الجمعة بقاعة الندوات بكلية الطب والصيدلية بوجدة. وذلك بحضور عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة وعدد من أساتذة الحقوق وقضاة ومحامين وطلبة باحثين. وقد أشرف على تنظيم هذه الندوة الوطنية "مختبر العلوم القانونية والاجتماعية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة" و"فريق القانون الجنائي والعلوم الجنائية" بالإضافة إلى ماستر "القضاء والتحكيم الرقمي" وبشراكة مع رئاسة جامعة محمد الأول.جلسة الإفتتاح الدكتور استهلها محمد دراريس أستاذ جامعي والمنسق البيداغوجي لماستر القضاء و التحكيم الرقمي بكلية الحقوق بوجدة، بكلمة أبرز من خلالها أهداف هذه الندوةالعلمية. حيث قال:"نسعى إلى فتح نقاش صريح ودقيق ومسؤول بين مختلف الفاعلين من قضاة ومحامين وممثلين عن المجتمع المدني إضافة إلى باحثين ومختصين، لتقييم أوجه التقدم المحرز عبر تطبيق مدونة الأسرة، وحصر الإشكاليات الأساسية التي أبرزتها تجربة تسعة عشر سنة الأخيرة، بغية الوقوف على أسبابها وبلورة مقترحات وتوصيات لحلها، غايته فتح نقاش علمي حول سبل رفع تحدي التفعيل الأنقع لمدونة الأسرة وإصلاح انحرافات التطبيق التي شابها". من جانبه تطرق عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة الدكتور ادريس ادريوشي إلى المراحل التي عرفتها مدونة الأسرة منذ بدء سريان مقتضياتها مطلع سنة 2014. واعتبر ذلك انجازا تاريخيا للمملكة المغربية، ومثار تنويه العالم المتحضر، مضيفا أن حركية المجتمع المغربي ودينامية مكوناته، في تفاعلها مع التطورات العالمية، وكذا الاختلالات التي كشفت عنها التطبيقات القضائية والعملية خلال عقدين من الزمان، اقتضت طبيعيا، أن تتجه طموحات مكونات المجتمع المغربي إلى إدخال التعديلات اللازمة عن القانون الذي يؤطر الأسرة، على نحو يستجيب المجموعة من تطلعات المجتمع المغربي. وفي هذا الإطار يقول عميد كلية الحقوق" تجسيدا لهذه الطموحات والتطلعات، أعلن جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2022 أن مدونة الأسرة قد أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق، تقف أمام استكمال هذه المسيرة وتحول دون تحقيق أهدافها.. وشدد جلالته على ضرورة تجاوز الاختلالات والسلبيات التي أبانت عنها التجربة،ومراجعة بعض البنود التي تم الانحراف بها عن أهدافها إذا اقتضى الأمر ذلك" مع الحرص على أن يتم ذلك في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي، مع اعتماد الاعتدال والاجتهاد المنفتح والتشاور والحوار، وإشراك جميع المؤسسات والفعاليات المعنية. وهي التوجيهات الملكية التي تم التأكيد عليها في رسالة وجهها جلالته إلى رئيس الحكومة بتاريخ 26 شتنبر 2023 بخصوص إصلاح مدونة الأسرة، حيث عبر فيها عن يقين جلالته في أن إعمال فضيلة الاجتهاد البناء هو السبيل الواجب سلوكه لتحقيق الملاءمة بين المرجعية الإسلامية ومقاصدها المثلى وبين المستجدات الحقوقية المتفق عليها عالميا." وهو ما يقتضي اعتماد فقه واقعي ديناميكي قابل لتأطير الواقع شرعيا، وتخطي مأزق الشقاق ما بين المسلم ومحيطه، بحيث يكون فهم النصوص والاستنباط منها قائما على أساس أن مقاصدها جلب المصالح ودرء المفاسد، كما هو مقرر في فقه المذهب المالكي.وتناول الكلمة أيضا ممثل لجنة التنسيق الدكتور المصطفى طايل، وقال إن الندوة تأتي في إطار التفاعل الإيجابي مع الدعوة الملكية، مشيرا إلى أن كلية الحقوق في جامعة محمد الأول انخرطت بعمق وفعالية في برنامج شمولي، دعما لهذا الورش القانوني والاجتماعي. آملا أن تسهم الندوة في أشغال اللجنة الملكية، المكلفة بتعديل المدونة عبر تقديم عدد من المقترحات تمثل خلاصات الأوراق التي ينتظر أن يعرضها للمناقشة خلال هذا الملتقى مختصون ومعنيون من الباحثين والممارسين. وقدم الدكتور المصطفى الصايل شكره لرئيس الجامعة الأستاذ زغلول على دوره في إنجاح تظاهرات علمية وثقافية وحرصه على دعم الأستاذ والطالب والبحث العلمي.وشهدت الجلسة العلمية الأولى تقديم عدة عروض من بينها :"ميراث المرأة وقضية المساواة."للأستاذ لعشاش عاشور من جامعة محمد الأول بوجدة."حماية الطفل في مدونة الاسرة بين النص والتطبيق.للأستاذة نصيرة جنفي محامية بهيأة وجدة."الحضانة والنسب بين تصور التشريع ورهان التطبيق"للأستاذ فتح الله تيزاوي مستشار بمحكمة الاستئناف بوجدة*"تعدد الزوجات بين النص القانوني والتطبيق القضائي"للأستاذ محمد دراريس جامعة محمد الأول.الجلسة العلمية الثانية:"تقويم اختلالات نصوص مدونة الأسرة (كالولاية الشرعية وحق المحضون)"للأستاذة ديدي حورية محامية بوجدة وعضو مجلس النواب."مراجعة مدونة الأسرة المغربية :مقاربة المجتمع المدني" الأستاذان إرزي زوليخة والمصطفى طايل جامعة محمد الأول"السوسيولوجية في سماع دعوى الزوجية"للأستاذ سعيد بعزيز عضو مجلس النواب. على أن تستأنف أشغال الندوة غدا السبت 2 دجنبر بكلية الحقوق بوجدة بالعروض التالية :*الأستاذة يامنة الفاطمي_جامعة محمد الأول "وجهة نظر في حتمية مراجعة مدونة الأسرة". *الأستاذة زينب تاغيا جامعة محمد الأول "مسطرة الرجوع الى بيت الزوجية بين النص القانوني واشكالات الواقع". *الأستاذة سليمة فرجي هيئة المحامين بوجدة: "مدونة الأسرة بين النص القانوني والعمل القضائي: موجبات التعديل والتجويد". *الأستاذة نوال بنمسعود عدل بمحكمة الاستئنافية بوجدة: "تدبير الأموال المكتسبة بين النص القانوني وعوائق التطبيق". *الأستاذة كريمة الادريسي نائبة وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية ببركان"مكتسبات المرأة في ظل مدونة الأسرة ودور النيابة العامة في حمايتها".الجلسة العلمية الثانية:*الأستاذة أمال الناجي جامعة محمد الأول: "الزمن الأسري في قضايا الطلاق: تكريس للفعالية أم طول المساطر". *الأستاذ مراد المدني مستشار بمحكمة الاستئناف بالناظور: "واقع الوكالة في الطلاق والتطليق في غياب النص القانوني وتطلعات تعديل مدونة الأسرة".الأستاذة ريم عمراني جامعة محمد الأول كلية الطب والصيدلة :"la Test paternité du point de vue médical." Prof jihade laabid Université Mohamed Premier:"la légitimité du concept de l'affiliation à l'épreuve de science: analyse à l'horizon de la prochaine modification du Code de la famille"*الأستاذة صليحة حاجي جامعة محمد الأول" التعدد في الزواج والتطليق للشقاق مقاربة تعكسها المادة 45 من مدونة الأسرة"الأستاذ أحمد العلالي جامعة محمد الأول "الصلح في النزاعات الأسرية بين القانون والواقع".بالإضافات إلى ورشات علمية للطلبة الباحثي

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:50
02/12/2023 - 21544063
NT - sabahagadir.ma

عبد النباوي...الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت 80 جلسة استماع واستغرقت 80 ساعة.

أكد السيد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، امس الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح السيد عبد النباوي، في تصريح صحفي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته، وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد السيد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف السيد عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص السيد عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

تعديل مدونة الأسرة: جلسات الاستماع تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

أكد محمد عبد النباوي، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الجمعة بالرباط، أن جلسات الإنصات والاستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأوضح عبد النباوي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الالتزام والانخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الاقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة.وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الاحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأكد منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أن جميع المشاركين في جلسات الاستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب.وعلاوة على ذلك، لاحظ السيد عبد النباوي أن جلسات الاستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها.وأشار، في هذا السياق، إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة.من جهة أخرى، أكد عبد النباوي أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة.وأبرز أن حصيلة هذه الجلسات كانت "إيجابية جدا"، لأنها مكنت من الاستماع لأكثر من 1500 جمعية، سواء كجمعيات منفردة أو منضوية في إطار تنسيقيات أو تجمعات مهتمة بقضايا الأسرة والمرأة والطفل.كما استمعت الهيئة، يضيف عبد النباوي، إلى 21 حزبا سياسيا وست مؤسسات رسمية، إلى جانب عشر جمعيات مهتمة بحقوق الإنسان، مسجلا، في هذا السياق، أن المشهد الجمعوي في المغرب "واسع جدا"، ومن هنا حرص الهيئة على الاستماع لأكبر عدد ممكن من الجمعيات.وفي هذا الصدد، أكد السيد عبد النباوي أنه حرصا على ضمان مساهمة جميع الأطراف وفعاليات المجتمع التي لم يتسن برمجتها في جلسات الاستماع، لأسباب مختلفة، أعلنت الهيئة خلال الأسبوع الجاري عن وضع عنوان إلكتروني رسمي قصد تلقي المذكرات أو مذكرات إضافية والمساهمات والمقترحات والتصورات بخصوص مراجعة مدونة الأسرة.وبخصوص جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة، أشار إلى أن الهيئة ستواصل الاستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة.وأضاف أنه بعد الانتهاء من مرحلة الاستماع، ستقوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بدراسة الاقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.وخلص عبد النباوي إلى التأكيد على وعي الهيئة التام بجسامة المسؤولية والأمانة التي وضعها جلالة الملك على عاتقها، مؤكدا في هذا السياق، أن جميع مكونات الهيئة يحدوها الأمل في تقديم مقترحات ترقى إلى مستوى آمال وتطلعات صاحب الجلالة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:00
02/12/2023 - 21543174
NT - www.walaw.press

"عبد النباوي" يكشف كواليس جلسات مراجعة المدونة

قال "محمد عبد النباوي"، منسق الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، إن جلسات الإنصات والإستماع التي تنظمها الهيئة تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش.وأكد "عبد النباوي"، في تصريح صحفي، أنه لمس لدى جميع المشاركين في هذا الجلسات إحساسا عاليا بالوعي بأهمية هذا الورش والتحلي بروح المسؤولية واستحضار أهمية وقداسة الأسرة، مشيرا إلى أن هذا الإلتزام والإنخراط يكرسان مساهمة الهيئات والجمعيات المشاركة في تقديم الإقتراحات والتصورات في عملية بلورة المدونة المقبلة. وأضاف أن الجميع حريصون في اقتراحاتهم على ضمان استقرار الأسرة وصلاحها ويسعون إلى تمكينها من قانون يحميها من الأزمات التي قد تنتج عن التفكك، إلى جانب الوصول إلى الإحترام بين طرفي الأسرة الأساسيين وضمان كرامة المرأة والمصلحة الفضلى للأطفال.وأوضح منسق هيئة مراجعة المدونة، أن جميع المشاركين في جلسات الإستماع ينوهون بالمقاربة التشاركية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن مراجعة المدونة، ويثمنون مبادرة جلالته بإطلاق هذا الورش الإصلاحي في الوقت المناسب. وسجل أن جلسات الإستماع أفرزت خصوبة وثراء في الأفكار والمقترحات، وهو ما يعكس الجدية التي يتحلى بها المشاركون فيها. ونوه إلى أن مختلف الجهات المشاركة في الجلسات تقدمت بآراء واقتراحات همت مختلف أبواب مدونة الأسرة وشتى المواضيع المتعلقة بالأسرة، مبرزا أن الجميع يتحدث انطلاقا من أفكاره ومرجعياته ومنطلقاته؛ وهي أفكار تعبر عن واقع جزء من المغاربة. وأكد أن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عقدت إلى غاية اليوم أزيد من 80 جلسة استماع استغرقت حوالي 80 ساعة، معتبرا أن الحصيلة كانت "إيجابية جدا".وستواصل هيئة مراجعة مدونة الأسرة، يضيف المسؤول ذاته، الإستماع إلى باقي الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، وبعض الجمعيات الأخرى، إلى جانب الخبراء والأكاديميين ومهنيي العدالة مثل المحامين والعدول والجهات التي تشتغل في ميدان الأسرة. وبعد الإنتهاء من مرحلة الإستماع، ستقوم الهيئة بدراسة الإقتراحات والتصورات والنقاش والتداول بشأنها، في أفق رفع تقريرها النهائي ومقترحاتها إلى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:14
02/12/2023 - 21544353
NT - www.walaw.press

"البيجيدي" يتشبث بتعدد الزوجات ويركب على تعديلات المدونة

عبر حزب العدالة والتنمية في مذكرة حول مراجعة مدونة الأسرة، اطلعت عليها جريدة "ولو" عن رفضه التام للمساواة في الإرث، مؤكدا تشبثه بنظام الإرث في الإسلام جملة وتفصيلا، كما قرره القرآن والسنة "في نصوص قطعية، باعتباره نظاما متكاملا يؤمن العدل الذي لا تمييز فيه بين الذكورة والأنوثة"، وحذر من مساعي "إدخال الأسرة في منظور مادي أو مقاربة تسليعية تقارب فيها الأموال والأصول والحقوق بمنطق محاسباتي". واعتبر البيجيدي إلى أن ما يتعرض له نظام التعصيب اليوم من "هجوم يأتي ربما من باب عدم العلم بأحكامه الفقهية وبمقاصده الاجتماعية واستغلال بعض الانحرافات السلوكية التي لا يخلو منها مجتمع، والتي منشؤها ضعف الوازع الديني والجشع المادي وليست من التطبيق السليم لأحكام الشريعة". وعبر حزب العدالة والتنمية أيضا، في مذكرته، عن رفضه للمنع التعم لتعدد الزوجات، مشيرا إلى الأصل في تعدد الزوجات هو الإباحة وهو زيادة في المسؤولية والتكليف. وأشار الحزب إلى ما نصت عليه المادة 45 من مدونة الأسرة: "فإذا تمسك الزوج بطلب الإذن بالتعدد، ولم توافق الزوجة المراد التزوج عليها، ولم تطلب التطليق طبقت المحكمة تلقائيا مسطرة الشقاق المنصوص عليها في المادة 94 إلى 97 بعده".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:21
02/12/2023 - 21543743
NT - www.zaiocity.com

العدالة والتنمية يقدم مقترحات لـ"محاصرة تفشي الطلاق" ويتمسك بالتعدد وزواج القاصر والتعصيب

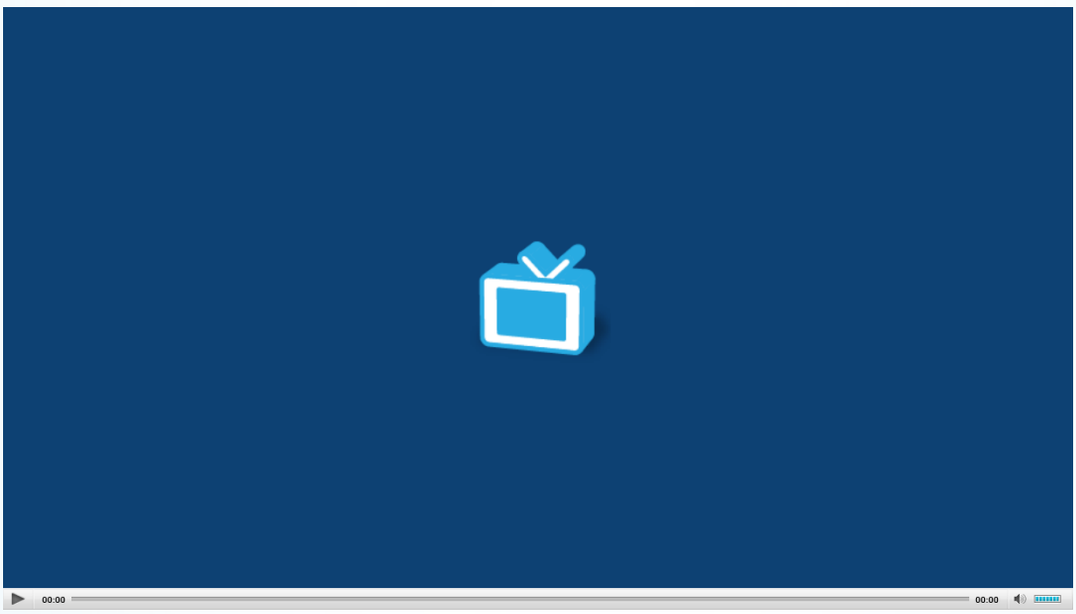
قدم حزب العدالة والتنمية عددا من التعديلات التي يقترحها بخصوص إصلاح مدونة الأسرة، والتي قال إنها يجب أن تصب فقط في معالجة الاختلالات القضائية والقانونية التي كشف عنها تطبيق المدونة خلال عشرين عاما منذ صدورها. وتضمنت مقترحات الحزب، التي كشفت عنها سعاد بوسيف رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية، خلال ندوة صحفية أمس الجمعة، إدراج مادة في الباب التمهيدي للمدونة، تنص على إلزام الجميع بأحكام المدونة وتقيدهم بهدفها الأساس المتمثل في ضمان وحدة الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي واستقرارها والمحافظة عليها. وبهدف تيسير الزواج واستثمار الرقمنة من أجل ذلك، اقترح الحزب حذف الإذن بتوثيق الزواج، على أن يتولى العدلان توثيق عقد الزواج وتسجيله بالمحكمة بعد تحققهما من الوثائق اللازمة، باستثناء الزيجات التي يشترط فيها الحصول على الإذن بالزواج متمثلة في الزواج عن طريق الوكالة، ودون سن 18، وزواج التعدد. أما بخصوص الزواج لأقل من 18 سنة في إطار حالة الاستثناء (زواج القاصر)، فنص مقترح الحزب على عدم منعه، بل فقط تحديد السن الأدنى في 15 سنة، وإلزام القضاة المكلفين بالإذن بالزواج القاصر على مقابلتها بدون حضور أبويها، وإجراء بحث اجتماعي ميداني حول المخطوبة والخاطب قصد التأكد من توفر شرط الباءة وما تستلزمه من أهلية مادية وأخلاقية للقيام بالواجبات والحقوق المتبادلة بين الزوجين. أما بخصوص التعدد، فنص المقترح على حذف اللجوء التلقائي لمسطرة التطليق للشقاق، وجعل سلوك هذه المسطرة بيد المرأة المعنية تمارسها وفق رغبتها، وإلغاء شرط المبرر الموضوعي الاستثنائي في الإذن بالتعدد والاقتصار على القدرة المادية مع مسطرة إشعار الزوجة، وإقران الإذن بالتعدد بتحديد الهوية الكاملة للمعنية بالإذن بالتعدد. أما فيما يخص التعصيب في الإرث فيقترح الحزب الإبقاء عليه على اعتبار ارتباطه بنص قرآني، مع إسناد النظر للقضاء بما لا يسمح بتشريد الأرملة والبنات فيما يخص السكن الرئيسي مع الإحالة على نص تنظيمي لتحديد قيمة هذا السكن. وفيما يخص الحضانة، أكد الحزب على ضرورة الإبقاء على تراتبية الحضانة وجعل تجاوز المبدأ بيد القضاء في حالة الاستثناء، مع اقتراحه رفع شرط استمرار الحضانة لغاية 10 سنوات، وتحويله عوض سبع سنوات المنصوص عليها في القانون حاليا، مع منح الزوج في حالة زواج الحاضنة حق المطالبة بمراجعة مقرر زيارة المحضون بما يراعي الوضعية الجديدة للأم الحاضنة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:45
02/12/2023 - 21544388
TV - 2M

مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



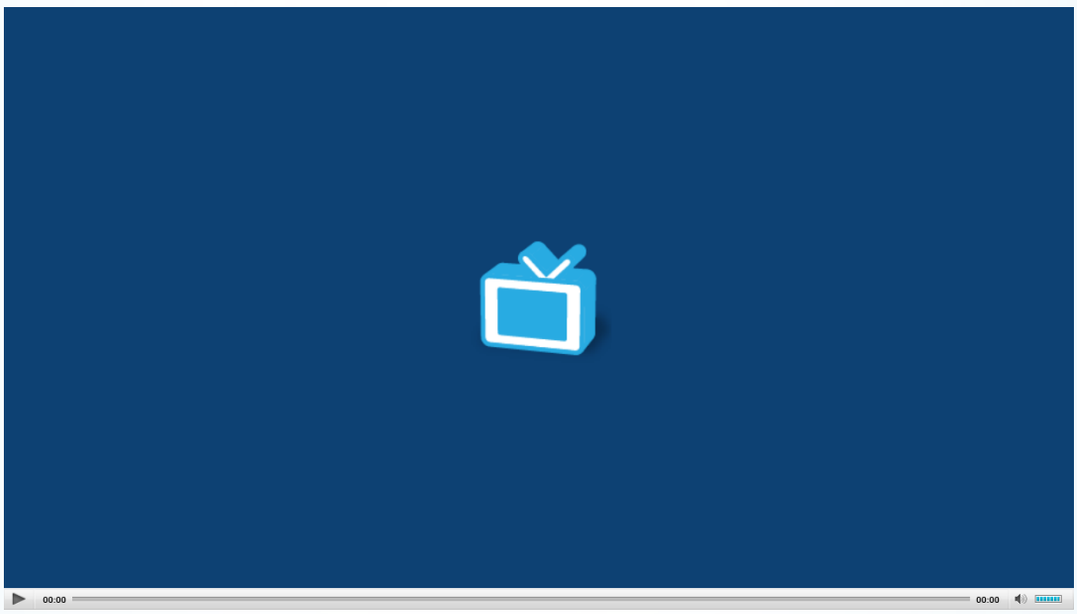
Journaliste : El hannaoui Rahma

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:45
02/12/2023 - 21544390
TV - 2M

لقاء حول مدونة الاسرة بالدار البيضاء

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



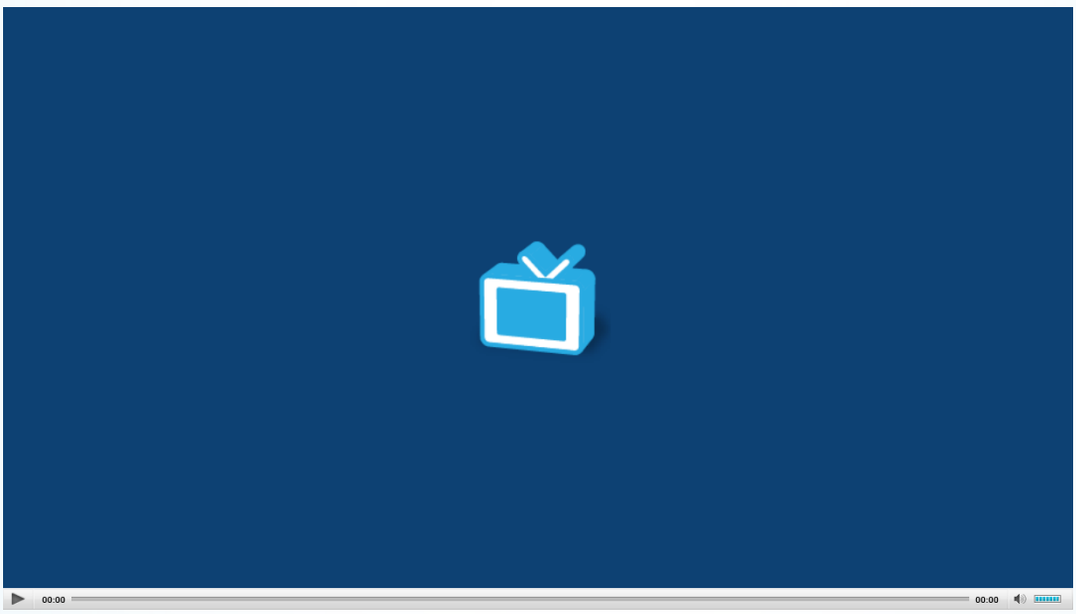
Journaliste : El hannaoui Rahma

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:30
02/12/2023 - 21544935
TV - AL AOULA

حزب العدالة و التنمية : الملتقى الجهوي النسائي بفاس

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



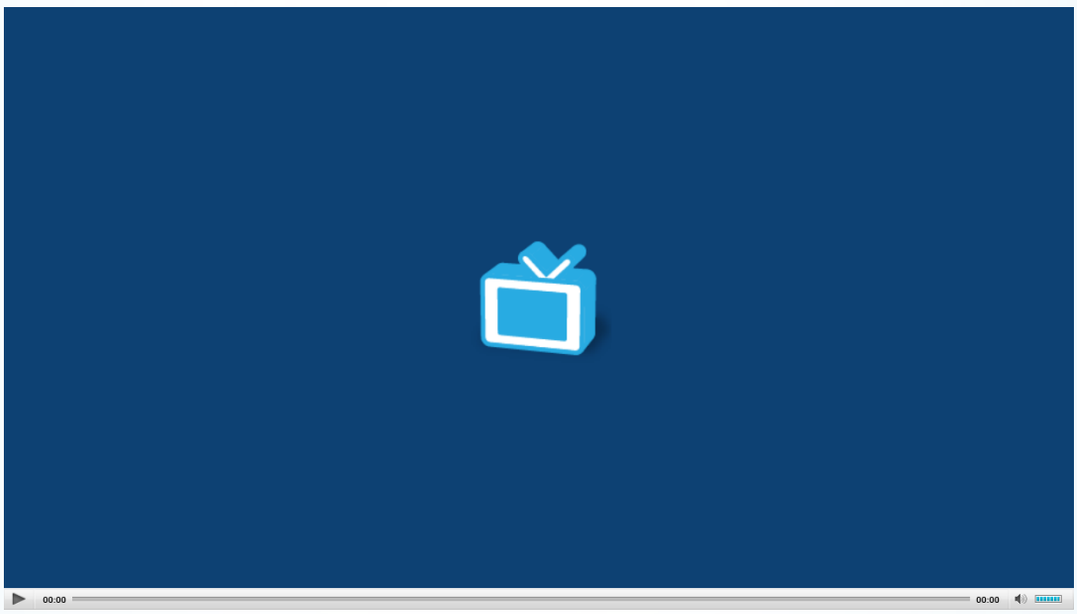
Journaliste : Laabidi Mohamed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00
02/12/2023 - 21544295
TV - M24

مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

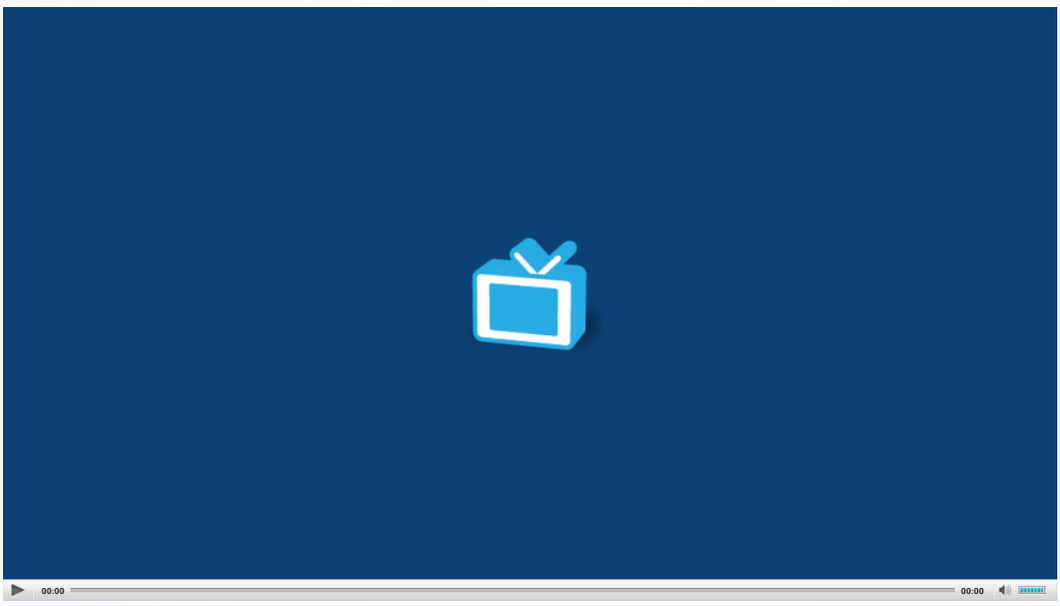


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

01:00
02/12/2023 - 21544397
TV - Télé Maroc

مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:00

02/12/2023 - 21543436
RD - ATLANTIC RADIO

مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

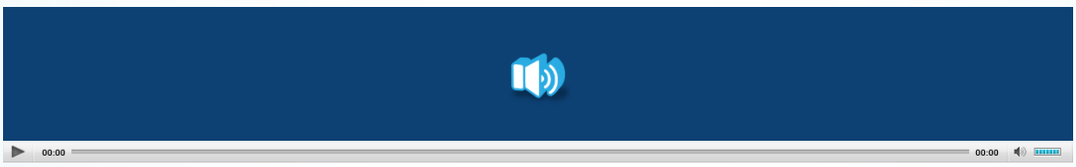


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00
02/12/2023 - 21543410
RD - Radio 2M

مراجعة مدونة الأسرة.. عبد النباوي: جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Journaliste : Amkyoud Safae

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:00

02/12/2023 - 21544376
RD - Radio Nationale

مراجعة مدونة الأسرة.. جلسات الاستماع تمر في أجواء جيدة جدا تعكس وعيا عاليا بأهمية هذا الورش (السيد عبد النباوي)

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:00
02/12/2023 - 21543452
RD - SNRT CASABLANCA

الهيئة المكلفة بتعديل المدونة تضع عنوانا إلكترونيا

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

عبد الرحيم شهيد



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

عنوان الكتروني لاستقبال مقترحات حول مدونة الأسرة

عنوان إلكتروني لاستقبال مقترحات حول مدونة الأسرة

أعلنت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أنها وضعت رهن إشارة المؤسسات والجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابية ومختلف الفعاليات، عنوانها الإلكتروني الرسمي:
instance@moudawana.ma قصد تلقي المذكرات والمساهمات المتضمنة لمقترحاتها ولتصوراتها بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، بما يساهم في تحقيق المرامي التي حددتها الرسالة الملكية السامية.

ويأتي ذلك، حسب بلاغ للهيئة، تفعيلا للمقاربة التشاركية الواسعة، التي دعت إليها الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، بشأن مراجعة مدونة الأسرة، واستكمالا لجلسات الاستماع، التي شرعت في تنظيمها، منذ أسابيع، والتي استمعت خلالها إلى الجمعيات وائتلافات الجمعيات والمؤسسات الدستورية المهتمة والمعنية بقضايا المرأة والأسرة والطفولة، والمشهود لها بالترافع عن القضايا المرتبطة بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

1,3p_l_1dc_qu
1/16

01/12/2023 - 21534823
PR - AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI
Edition : 13611

إدريس لشكر، الكاتب الأول في برنامج «مع الرمضاني» القناة الثانية : تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة



إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد ضيفا على «مع الرمضاني» على دوزيم

تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، وضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة

■ من الصعب إطلاق الوعود من قبل الحكومة دون الوفاء بها وتنفيذ التزاماتها

■ الاتحاد الاشتراكي يستعد لتنظيم يوم دراسي داخل البرلمان يتعلق بالماء

■ ندعو إلى مدونة عصرية تساير العصر والحريات وحقوق الإنسان

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

إدريس لشكر، الكاتب الأول في برنامج «مع الرمضاني» القناة الثانية : تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة

إدريس لشكر، الكاتب الأول في برنامج «مع الرمضاني» القناة الثانية

تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة



الاتحاد الاشتراكي يستعد لتنظيم يوم دراسي داخل البرلمان يتعلق بالماء

قدمنا مقترحات وتصورات بخصوص الورش المفتوح حول تعديل مدونة الأسرة، وبلادنا لها من الكفاءات ما يمكنها من إعادة صياغة هذه المدونة

محتاجون أساسا لمدونة أسرة عادلة ومنصفة تساير العصر والحريات وحقوق الإنسان

■ التازي أنوار

قال الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الأستاذ إدريس لشكر، «هناك هدر للزمن في قطاع التعليم، خاصة بعد الإعلان عن تجميد النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية، فقد طرحنا على الحكومة قبل 15 يوما تجميد النظام الأساسي لموظفي التعليم كخطوة لاستعادة الثقة وفتح باب الحوار مع النقابات وتجاوز حالة الاحتقان.»

وأكد الأستاذ لشكر عند حلوله ضيفا على برنامج «مع الرمضاني» في القناة الثانية مساء الأربعاء 29 نونبر، أن الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة مع النقابات التعليمية يوم الاثنين الماضي، كان من الأفضل أن يكون قبل ذلك الموعد، كخطوة استباقية من قبل الحكومة، خاصة وأنها كانت على علم بخوض رجال ونساء التعليم لسلسلة من الإضرابات المفتوحة، مشيرا إلى أنه كان من اللازم استباق ذلك بعقد اجتماع مع الأحزاب السياسية أو أطراف أخرى كهيئات جمعيات الآباء وأمهات وأولياء التلاميذ.

وشدد لشكر على أن هناك قرارات مهمة يتم اتخاذها ومجهود كبير يتم بذله، لكن دون العمل على توضيح ذلك للمواطنين من قبل الحكومة، مسجلا أنه كان من اللازم قبل إصدار النظام الأساسي في الجريدة الرسمية، فتح الحوار مع النقابات والإنصات لها، الشيء الذي لم يتم ما كرس مبدأ عدم الثقة.

ولم يفت الكاتب الأول للحزب التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات مصاحبة لما أعلنت عنه الحكومة في اجتماعها الأخير مع النقابات، ويحث كل الحلول والإمكانات المتبقية، وتحن على أبواب العطلة المدرسية بالعمل على تأجيل الامتحانات ضمانا لتكافؤ الفرص بين تلاميذ القطاع العام وتلاميذ القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، أكد إدريس لشكر على ضرورة ضمان المدرس لكافة التلاميذ ومراعاة حقهم في التعليم كمبدأ دستوري،



داعيا الشغيلة التعليمية إلى العودة إلى الأقسام وبحث وسائل أخرى للتعبير عن غضبهم واحتجاجهم كعمل الشارة، في انتظار الإفراج الرسمي الذي أعلنت عنه الحكومة، وهو بناير المقبل.

وخلص لشكر إلى أنه من الصعب إطلاق الوعود من قبل الحكومة واغتيبتها دون الوفاء بها وتنفيذ التزاماتها مع المواطنين، خاصة في هذه الظرفية التي تمر منها بلادنا.

من جهة أخرى، سجل الأستاذ لشكر أن بلادنا تطلقت العديد من الأوراش الكبيرة والمهمة بتوجيهات ملكية سامية، والحكومة هي المسؤولة عن تنزيلها باعتبارها آلية للتنفيذ، وهذه الآلية تعرف نوعا من الارتباك والتردد وعدم التواصل في الدفاع عن هذه الأوراش، بخصوص الأستاذ لشكر.

ولم يفت الأستاذ لشكر التأكيد على أن بلادنا تعيش على وقع الجفاف وأثاره السلبية على الفلاحين وكافة المجالات الأخرى، مشيرا إلى التدبير الحكومي الحالي لها، ونحن دولة بوم دراسي داخل البرلمان يتعلق بالماء»، وعلى الحكومة أن تعمل بشكل استباقي على مواجهة الآثار الوخيمة للجفاف.

وبالمقابل، أكد الأستاذ إدريس لشكر، أن الاتحاد الاشتراكي قدم مقترحاته وتصوراته بخصوص الورش المفتوح حول تعديل مدونة الأسرة، مسجلا أن بلادنا لها من الكفاءات ما يمكنها من إعادة صياغة هذه المدونة، وأن حالة الملك كلف لجنة تضم علماء وأساتذة وخبراء وقضاة لمراجعة وتعديل مدونة الأسرة.

وأضاف قائلا: «نحن محتاجون أساسا لمدونة الأسرة عادلة ومنصفة، تتجاوز الفقاص لإضاف النصف الأخر من المجتمع وهي المرأة، ونحن ندعو إلى مدونة عصرية تساير العصر والحريات وحقوق الإنسان».

وعبر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الأستاذ إدريس لشكر، عن قلقه من التدبير الحكومي الحالي للمشاريع والأوراش المعلنة ببلادنا.

وقال الأستاذ لشكر بهذا الخصوص: «نخشى على المشاريع والبرامج والأوراش المعلنة من التدبير الحكومي الحالي لها، ونحن دولة مؤسسات وبالتالي لابد من معالجة الاختلال وإعادة التوازن للمشهد السياسي.»

وشدد الكاتب الأول على «أننا حريصون على تتبع ومراقبة الحكومة في تنفيذ التزاماتها وتنزيل البرامج والمشاريع التي أعلن عنها، خاصة الحماية الاجتماعية وكل المبادرات والإجراءات التي يتم اتخاذها»، مشيرا إلى أنه على الحكومة العمل على تنزيل كل البرامج والأوراش في كل القطاعات «الماء، الطاقة، التغطية الصحية، الدعم الاجتماعي...» وفق التوجيهات الملكية السامية.

واعتبر الأستاذ إدريس لشكر، أن الأوراش المعلنة خاصة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية في إطار الدولة الاجتماعية، هي مشاريع تأدى بها حرب الاتحاد الاشتراكي ودافع عنها، وفق مرجعياته ومواقفه الاشتراكية، متسائلا ما إذا كانت هذه الحكومة تشتغل وفق قناعاتها ومرجعياتها، خاصة أنها حكومة ليبرالية، تتأدى بالدولة الاجتماعية.

وسجل الأستاذ لشكر أن المعارضة الاتحادية داخل البرلمان، تشتغل بكل مسؤولية وتقدمت بالعديد من المقترحات والاقتراحات في كل القطاعات والمجالات، في مقابل عدم تفاعل الحكومة وتعنتها، مسجلا في السياق ذاته، ضعف التواصل الحكومي وغياب رئيس الحكومة عن الإعلام والتواصل مع المواطنين لتقديم توضيحات وإجابات عن قضايا أساسية تشغل الرأي العام.

ولم يفت الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي التأكيد على أن الدستور يعطي صلاحيات للمعارضة ويضمن ممارسة أدوارها، لكن هناك عجزا عن القيام بهذه الأدوار بسبب الهيمنة والتغول الحكومي، مشيرا إلى أن ذلك يظهر جليا بالجهات والأقاليم والمجالس المنتخبة وداخل البرلمان، حيث لا تمتلك المعارضة الحق في تشكيل لجان تقصي الحقائق ولجان المراقبة.

وسجل الكاتب الأول أن جلالة الملك تحدث في خطابه، بمناسبة افتتاح البرلمان، عن الحاجة إلى قانون للمعارضة، للقيام بدورها الرقابي في التتبع والمراقبة والتقييم.

وخلص إدريس لشكر إلى أنه لابد من تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة، وذكر الكاتب الأول في هذا السياق، بالثقة الذي جمعه بالأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية في إطار الانفتاح وبحث أفق للاشتغال والعمل حول القضايا المشتركة.

وفي ما يتعلق بالبيت الداخلي، أكد الأستاذ إدريس لشكر أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دخل مرحلة البناء التنظيمي وتجاوز حالة النشتت، وهناك بداية تنظيمية قوية، حيث عقدت القطاعات المهنية الحزبية مؤتمراتها بكل مسؤولية ونجاح.

وأوضح لشكر أن الحزب حاضر بقوة في كل المجالات وداخل البرلمان عبر الفريق الاشتراكي بمجلسي البرلمان، ومن خلال الإداء الإيجابي والبناء الذي يصم عليه طيلة هذه الولاية، مشيدا بما حققه الحزب على مستوى العلاقات الحزبية الخارجية دفاعا عن مصالح الوطن، مؤكدا أن الاحترام والندية التي أصبحت لبلادنا على مستوى العلاقات الخارجية الدولية، ساعت الحزب كثيرا بالخارج في علاقاته الحزبية.

أعطاب مدونة الأسرة التي تعجل بتعديلها

أعطاب مدونة الأسرة التي تعجل بتعديلها



بغض النظر عن مسار قانون الأحوال الشخصية بالمغرب، **عاد الجدل ليطرح من جديد حول أسباب طلب إعادة النظر في مدونة الأسرة بعد أن مضت على تطبيقها 19 سنة**، هل هي المواد التي تسببت في شقاء وعناء الزوجة أو الزوج ومست حياة ومستقبل الأطفال، أم تطبيق بنودها، أم البطء في الفصل في المنازعات، أم صعوبة تنفيذ الأحكام، أم تضارب الأحكام وتناقضها؟ لدرجة أن **الجمعيات التي تنشط في مجال حقوق المرأة بدأت ترى أن قانون مدونة الأسرة أصبح كارثة على الأسرة برمتها، وسبب شقاء أفرادها**، وأن ما تكابده الأسر يدعو إلى التعجيل بتطويق هذه الأوضاع المزرية التي أفرزها تطبيق المدونة، وإعادة النظر وإصلاح أو تعديل نصوصها لتكون متلائمة مع التوجهات المنشودة. ورفع أضرار التطبيق وما يتبعه من إجراءات ومساطر قضائية تتعلق بالإجراءات وتبليغ الأحكام وتنفيذها.



بقلم:
ذ. عبد الواحد بن مسعود
من هيئة المحامين بالرباط

لا يخلو طرح موضوع مهم من صعوبات وعراقيل، وخلاف في الرأي ووجهات النظر، ومع ذلك، وبفضل التوجيهات الملكية، مرت مدونة الأسرة بالمراحل الدستورية، ونشرت في الجريدة الرسمية عدد 5184 بتاريخ 5 فبراير 2004، وتقبلها المغاربة رجالا ونساء، وشرعت المحاكم في تطبيقها، ومحكمة النقض في مراقبة سلامة التطبيق وتوحيد المفاهيم، واعتبر البعض أن مدونة الأسرة ثورة اجتماعية بيضاء، وأنها استجابت للمطالب وحققت المكاسب، وتفرغ شراح القانون إلى التأليف وبيان ما حملته من مستجدات، وأصدرت وزارة العدل الدليل العملي لمساعدة القضاة على تطبيق مدونة الأسرة، لكن مع مرور الأيام، وخلال تطبيق المدونة لمدة 19 سنة، طفت على السطح سلبيات التطبيق، واختلفت أسبابها ومسبباتها، وتباينت أحكام المحاكم في تطبيق بعض بنودها، تضاف إلى ذلك خصومات الأزواج المغاربة المقيمين في الخارج، والصعوبات التي تعانيها المطلقة الحاضنة، وموضوع الولاية، وموضوع التعدد، والبطء في تنفيذ الأحكام رغم كونها مشمولة بالنفاذ المعجل، وخاصة أحكام النفقة ومشكلة الأطفال المهملين، ومحاولة طرد الحاضنة ومحضونها من السكن الذي كانت تقيم فيه، ومشكل زواج الفتاة القاصر، ومشكل تدبير الأموال المشتركة، ومشكل الطلاق للشقاق الذي ارتفعت نسبته بشكل مهول، وفوق هذا، المشكل العويص؛ مشكل تبليغ الأحكام التي تصدر من محاكم الأسرة، وضعف إمكانيات المرأة المطلقة لمواجهة بعض المصاريف القضائية، كأتعاب مسطرة التبليغ، وتكاليف الخبرة القضائية عند الاقتضاء، والتراخي في تطبيق نصوص إهمال أسرة على المتعسفين الممتنعين من تطبيق أحكام قضاء الأسرة، مع الإشارة إلى أن المحاكم لا تطبق مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 179 مكرر، وجاء فيها؛ ((ريثما يصدر الحكم في دعوى النفقة، للقاضي أن يحكم بنفقة مؤقتة لمستحقيها في ظرف شهر من تاريخ طلبها مع اعتبار صحة الطلب والحجج التي يمكن الاعتماد عليها))، وينفذ هذا الحكم قبل التسجيل وبمجرد الإدلاء بنسخة منه، ولم نعثر على إحصائيات تتعلق بالأحكام التي صدرت بناء على الفقرة المذكورة، كل ذلك انعكس على ما كانت تنشده المرأة المغربية من وراء صدور وتطبيق مدونة الأسرة، وارتفعت الأصوات تطالب بتعديل هذه المدونة، التي أصبحت تشكل هاجسا لمن يضطر لدخول محكمة قضاء الأسرة.

وبمجرد ما شاع طرح موضوع إعادة النظر في مدونة الأسرة، بدأت تظهر آراء واتجاهات، بل وتخوفات من أن يمس التعديل النصوص الإسلامية القطعية، رغم أن الخطاب الملكي جاء فيه؛ ((لن أحل ما حرم الله ولن أحرم ما أحل الله، وأن التعديل لن يكون امتيازا للمرأة أو الرجل، بل تعديلا لصالح جميع أفراد الأسرة))، فما هي المواد التي يجب تعديلها؟ نداء الإصلاح ركز على زواج القاصرين، الولاية، النسب، حقوق مولود من علاقة لم تكتمل لها الشرعية المطلوبة، زواج الحاضنة، تدبير الأموال المشتركة والمكتسبة خلال الحياة الزوجية، الطلاق للشقاق، الطلاق للغيبة، الولاية، والمسألة العويصة؛ المساواة في الإرث، وقد تضاف إلى ذلك مشاكل الجالية المغربية المهاجرة في موضوع تذييل حججها الأجنبية بالصيغة التنفيذية، وكونها غير مخالفة للنظام العام المغربي، وكان لابد أن يظهر المتفائلون بالإصلاح والتعديل، ويظهر المتشائمون والمعارضون لكل تغيير، ومن الطائفة الثانية من جهروا وكتبوا ونشروا آراءهم، ورغم احترامنا لحرية الرأي، فإن الرأي العام كان مبالغا في تشاؤمه، وأحكامه سابقة لأوانها مثل قولهم؛ ((مطالب المساواة في الإرث استعمارية وطرحها في كل مرة دليل على وجود مخطط؛ مطالب تعديل المدونة بين علماء المغرب وأصحاب الفكر الدخيل؛ تطور فقه الأسرة في المغرب من التدوين الفقهي إلى الاستيعاب الوضعي؛ مراجعة المدونة ومراعاة الخلاف؛ نقاش في المذهبية؛ مطلب تقنين العمل المنزلي وتعديل المادة 94 من مدونة الأسرة؛ رؤية فقهية؛ مراجعة مدونة الأسرة بين مرجعيتين فقهية وغربية، هل هي دعوة إلى تحكيم الفقه المالكي، أم للتخلص منه؛ نظام الإرث.. إجماع فقهي وتهافت حدائي؛ موقف رابطة العلماء من مراجعة المدونة؛ منظمة الأمم المتحدة تحكمها تصورات تهمش الأسرة)) (المصدر: جريدة السبيل / عدد 1 أبريل 2023)، «مدونة الأسرة تفتح باب صراع جديد بين الحداثيين المحافظين» (الأسبوع عدد 29 شتنبر 2023)، و«زواج القاصرات بين القاعدة والاستثناء القانوني- ما هو دور العلماء في تعديل مدونة الأسرة؟» المرجع (الأسبوع عدد 12 أكتوبر 2023)، بل ذهب المتطرف إلى حد القول؛ ((... والآن يراد أن تتحول قوانين الأسرة أيضا إلى قوانين علمانية لا علاقة لها بالإسلام، هناك ضغوطات من صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وتيارات علمانية وما إلى ذلك، فالأمر خطير جدا وسيؤدي إلى شيوع الفساد بشكل خطير جدا))، وهذه مبالغة لا مبرر لها، وإقحام موضوع داخلي يتعلق بالأسرة المغربية في السياسة والادعاء بوجود ضغط خارجي وكأن العنصر الأجنبي يتحكم في مصير حياة الأمة المغربية.

هناك عدة عوامل تسببت في التذمر من مدونة الأسرة، من بينها سبب أشار إليه الملك محمد السادس في الخطاب الذي وجهه للأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتربعه على العرش، حيث جاء فيه؛ ((ومن أسباب عدم تطبيقها الصحيح، لأسباب سوسيولوجية متعددة، لا سيما وأن فئة من الموظفين ورجال العدالة مازالوا يعتقدون أن هذه المدونة خاصة بالنساء))، ومع احترامنا للمجهود الذي يبذله القضاة لحل المنازعات المتعلقة بالأسرة وتطبيق مدونة الأسرة رغم وجود دليل علمي يبين طريقة التطبيق، فإنه وقع أحيانا نوع من الاختلاف بين المحاكم في تطبيق بعض مواد مدونة الأسرة، نذكر منها أن بعض المحاكم في موضوع شكل الدعوى، منها ما طبقت مدونة الأسرة ومنها ما طبقت قانون المسطرة المدنية مع أن المدونة تعتبر قانونا خاصا سابقا في التطبيق ولها الأولوية، مثلا؛ صدر عن المحكمة الابتدائية بمراكش حكم عدد 2086 بتاريخ 22 يوليوز 2004 / ملف شرعي رقم 2004/8/1332،

Journaliste : BENMESSAOUD Abdelouahed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

أعطاب مدونة الأسرة التي تعجل بتعديلها

جاء في قاعدته: ((يتنازع مركز النيابة نصان صدرا في نفس التاريخ، المادة 3 من مدونة الأسرة والفصل 9 من قانون المسطرة المدنية، النص المضمن بقانون المسطرة المدنية هو الأولى بالتطبيق، لأنه مضمن بقانون إجرائي بخلاف النص المضمن بمدونة الأسرة، بينما جاء في قاعدة لقرار صدر عن محكمة الاستئناف بمراكش بتاريخ فاتح فبراير 2005 / ملف شرعي رقم 2004/8/3955، أن مدونة الأسرة قانون خاص يقدم في التطبيق على قانون المسطرة المدنية (منشور في كتاب «التطبيق بسبب الشقاق في مدونة الأسرة» سلسلة الدراسات القانونية المعاصرة الصفحة 212 إلى 222))، ويكل تواضع، نقول أنه بمجرد صدور مدونة الأسرة وشرعت المحاكم في تطبيق بنودها، نشرنا دراسات تتعلق بالمدونة، وشاركنا في ندوات وكان من موضوع تدخلاتنا، مداخلة بعنوان «المدونة ومجال التطبيق»، ومداخلة تتعلق بموضوع «الكد والسعاية»، ومداخلة تتعلق بـ«إشكالية سكنى الزوجة الحاضنة بعد الطلاق»، ومداخلة تتعلق بـ«زواج القاصر»، ومداخلة تتعلق بـ«دور النيابة العامة في مدونة الأسرة»، ومداخلة تتعلق بـ«التعدد»، وذكرنا الإيجابيات والسلبيات، ولم نجد من الباحثين آذنا سامعة.

الموضوع الذي هو محل اهتمام، هو موضوع زواج القاصرين، وهو موضوع نصت عليه مدونة الأسرة في المادة 20 و21، والمادة 120 هي بيت القصيد، وقد جاء في سياقها: ((لقاضي الأسرة المكلف بالزواج، أن يأذن بزواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية المنصوص عليه في المادة 19 بمقرر معلل يبين فيه المصلحة والأسباب المبررة لذلك، بعد الاستماع لأبوي القاصر أو نائبه الشرعي والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي . مقرر غير قابل لأي طعن))، ونشير هنا إلى أن التشريعات تطلق على زواج القاصرين «زواج الأطفال»، وأن اليونيسيف أطلقت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في العام 2016، البرنامج العالمي لتسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال في البلدان عالية النسبة أو البلدان ذات العبء العالي ومنها: بنغلاديش، بوركينا فاسو، إثيوبيا، غانا، الهند، الموزمبيق، النيبال، النيجر، سيراليون، أوغندا، اليمن، وزامبيا، ونضيف المغرب حسب الإحصائيات التي سنذكرها.

بالنسبة لسن الرشد، فالمادة 19 تنص على ما يلي: ((تكتمل أهلية الزواج بإتمام الفتى والفتاة المتمتعين بقواهما العقلية ثمانية عشر سنة شمسية))، والفصل 3 من قانون الالتزامات والعقود ينص على أن ((الأهلية المدنية للفرد تخضع لقانون أحواله الشخصية))، ومن شوائب المادة 20 من مدونة الأسرة، أنها متناقضة مع المادة 231 من مدونة الأسرة التي تنص على ما يلي: ((يعتبر ناقص أهلية الأداء: 1) الصغير الذي بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد. 2) السفيه. 3) المعتوه))، وإذا قمنا بتحليل تطبيقات المادة 20، فنجد ما يلي: ((المحاكم لا تشير في حكمها إلى تحقيق المصلحة من زواج القاصرين، وما هي الأسباب التي تسمح بزواج القاصرين، وما هي النتيجة التي تسفر عنها الخبرة الطبية التي تجرى على الفتاة القاصر، ما هي نتيجة البحث الاجتماعي، ولماذا يكون الحكم بزواج القاصر غير قابل للطعن، مع أن المبدأ أن كل حكم حصل منه ضرر يكون محلا للطعن لرفع الضرر؟ لماذا يكون ذلك الحكم نهائيا؟))، والفصل 122 من الدستور ينص على أنه ((يحق لكل من تضرر من خطأ قضائي، الحصول على تعويض تتحمله الدولة)).

نعود لزواج القاصرين في المغرب لنقول أن زواج القاصر هو بمثابة حكم بإعدامها، إعدام مستقبلها، وتعليمها، ووفاتها عند وضع حملها، وتعرضها للعنف المادي والمعنوي، وأن الإحصائيات بالنسبة لزواج القاصر مهولة وكارثية، فقد جاء في الإحصائيات الصادرة عن وزارة العدل خلال الأيام الدراسية التي كانت تنظمها بمناسبة الذكرى السنوية لصدور المدونة:

1) أن زواج القاصرين بهم بالدرجة الأولى الفتيات بنسبة 90 %.

2) أنه آخذ في الارتفاع سنة بعد أخرى حسب رسوم زواج القاصر.

> **بعدما استجابت مدونة الأسرة لسنة 2004، للمطالب وحققت المكاسب.. طفت على السطح سلبيات التطبيق، واختلفت أسبابها ومسبباتها، وتباينت أحكام المحاكم في تطبيق بعض بنودها، تضاف إلى ذلك خصومات الأزواج المغاربة المقيمين بالخارج، والصعوبات التي تعانيها المطلقة الحاضنة، وموضوع الولاية، وموضوع التعدد، والبطء في تنفيذ الأحكام رغم كونها مشمولة بالنفاذ المعجل، وخاصة أحكام النفقة ومشكلة الأطفال المهملين، ومحاولة طرد الحاضنة من السكن الذي تقيم فيه، وزواج الفتاة القاصر، وتدبير الأموال المشتركة، والطلاق للشقاق الذي ارتفعت نسبته بشكل مهول، وفوق هذا، المشكل العويص: مشكل تبليغ الأحكام التي تصدر من محاكم الأسرة.**

ففي سنة 2007، تم تحرير 29.847 رسم تزويج فتاة قاصر، وفي سنة 2008 تم تحرير 30.685 رسم تزويج فتاة قاصر، وسنة 2009، تم تحرير 33.253 رسما لتزويج فتاة قاصر.

وإذا أخذنا بإحصائيات سنة 2009 كمثال، فنجد أن عدد الطلبات المسجلة هو 47.089، وفيما يلي الإحصائية المتعلقة بسن القاصرات:

- **بالنسبة لـ 14 سنة:** عدد الطلبات 359 قبلت منها 129 بنسبة 0.31 %؛
- 15 **سنة:** 3111 طلبا قبلت منها 1204 بنسبة 2.82 % ؛
- 16 **سنة:** 12.407 طلبا قبلت منها 10.896 بنسبة 25.49 % ؛
- 17**سنة:** 31.211 طلبا تم قبول 30.512 بنسبة 71.39 %.

ومن المخجل جدا أن نذكر ما تسفر عنه الخبرة الطبية، حيث تحرر شهادة بأن «الفتاة قابلة للوطء»؟ هذا هو الجو الذي سيخلق لنا سيدات المغرب؟ (المرجع: كتاب «زواج المغتصبة والقاصر بين النصوص والواقع العلمي» / إعداد محكمة الاستئناف بالرباط / العدد الخامس سنة 2012، الصفحة 69 وما بعدها)، وقال الفقه: أن ((عبارة «قابلة للوطء» هي عبارة ذات حمولة مهينة في حق الفتاة وتصبح الشهادة الطبية ذات طابع شكلي فقط ووسيلة لتبرير قرار الإذن بالزواج لا غير)).

وما فائدة أن تنص المادة 20 على مسطرة البحث الاجتماعي إذا لم يكن له دور في إنقاذ الفتاة القاصر من الدخول إلى جهنم، وإذا كان سبب الزواج هو فقر الوالدين وعجزهما عن الإنفاق على طفلتهما، لماذا لا تقترح المساعدة القضائية الحل عن طريق صندوق التكافل الاجتماعي؟

فحسب الإحصائية السابقة، فإن أحكاما صدرت على 30.512 فتاة قاصر بالتعاسة والغرق في ظلمات الجهل، والوفاة عند وضع الحمل وعند القيام بالعمليات القيصرية، ولعل من المفيد التذكير بموقف اليونيسيف الذي جاء فيه: ((لم يكن الزخم والفرص العالميين لإحراز تقدم ملموس في إنهاء زواج الأطفال أكثر مواتاة من اليوم، إذ حثت العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان البلدان على زيادة الاستثمارات في إنهاء هذه الممارسة)).

يعزز البرنامج المشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن توسيع العمل على إنهاء زواج الأطفال، حقوق الفتيات المراهقات في تفادي الزواج والحمل، وتمكينهن من تحقيق طموحاتهن من خلال التعليم والمسارات البديلة، ويدعم البرنامج العالمي المشترك الأسر في إظهار المواقف الإيجابية، وتمكين الفتيات من توجيه مستقبلهن، وتعزيز الخدمات التي تسمح لهن بذلك، كما يعالج البرنامج الظروف الأساسية التي تبقي على ممارسة زواج الأطفال، ويدافع عن القوانين والسياسات التي تحمي حقوق الفتيات مع إبراز أهمية استخدام بيانات لتشر مثل هذه السياسة والتوعية بها.

هذا بعض ما يتعلق بزواج القاصرين والصحيح: زواج الأطفال.

إن من مواد المدونة التي نعتقد أنها جديرة بالمراجعة والإصلاح، إثبات نسب من ولد خلال الخطبة، ونكران الخاطب وتملصه مما جنت يداه، وما يترتب على النسب الافتراضي، من إلزام مرتكب الفعل بأداء تعويض أو إيراد شهري، إلى أن يبلغ ثمرة ذلك الفعل القدرة على الكسب، ومما يجب الانتباه إليه أيضا، موضوع إبرام عقد زواج المغاربة المسلمين المقيمين في الخارج والبحث عن حل وسط لأن عقد الزواج الإداري بواسطة غير مسلم محل نظر، لقول الله تعالى: ((واستشهدوا شهيدين من رجالكم...))، أما عن دعوى سماع الزوجية وإثباتها، فإننا نقترح حذف الفقرة الأخيرة من المادة 16 واستمرار فرصة سماع دعوى الزوجية دون التقيد بمدة معينة، ويبقى الأمر خاضعا للسلطة التقديرية للمحكمة، ونميل إلى الرأي القائل بعدم زواج القاصرين لتتاح لهم فرصة إتمام الدراسة وبناء المستقبل، لا الانشغال بالزوجية وما يتبعها والزوج القاصر في طور المراهقة من جهة والزوجة بنيتها لا تحتمل أعباء الحمل والولادة، وتدبير شؤون البيت، ولا محل لقبول زواج القاصر على وجه الاستثناء، وإذا كان الاستثناء يتعلق بوضع مادي، فإن صندوق التكافل الاجتماعي تأسس لمواجهة مثل هذه الحالات ومواجهة الظروف الاستثنائية، وإذا كان المشرع في مدونة الشغل لا يسمح بتشغيل القاصرين تجنبا لإرهاقهم، فإنه يمكن للمشرع أن يحرم الزواج بقاصر، لأن بنيتها لا تتحمل الإرهاق بسبب العمل المنزلي الشاق.

بتاريخ 8 ماي 2012، عقدت بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف بالرباط ندوة علمية كان موضوعها «زواج المغتصبة والقاصرين بين النصوص القانونية والواقع العلمي» شارك فيها عدد من الفقهاء والقضاة والمحامين، وقدم المتدخلون أبحاثا ومداخلات مهمة تتعلق بموضوع تلك الندوة، نذكر منها، «الحماية القانونية للأطفال القاصرين من خلال جريمة التغرير بقاصر والحالات التي ترد عليها»، «زواج القاصر ممن اختطفها أو غرر بها وضوابطه وآثاره»، زواج الفتاة القاصر بين النص التشريعي والواقع العملي»، «الطب الشرعي وموقعه من زواج القاصر والمغتصبة»، و«زواج القاصر المغتصبة»، وقد صدر كتاب من سلسلة كتب ندوات محكمة الاستئناف بالرباط / العدد الخامس 2012، ويمكن الرجوع إليه للاطلاع على آراء ودراسات واقتراحات مهمة تتعلق بموضوع زواج المغتصبة والقاصر، وقد ركزت المطالبة بإعادة النظر في مدونة الأسرة على المواد المتعلقة بالولاية، والنفقة، والحضانة، وتدبير الأموال المشتركة، والطلاق للشقاق، والطلاق للغيبة، وبعض المواد المتعلقة بالإرث، ويمكن إضافة قضايا تذييل الوثائق الأجنبية بالصيغة التنفيذية، وبالنسبة للطلاق للشقاق، فقد أخذ حيزا مهما في الدراسة والبحث، من ذلك، «التطليق للشقاق في مدونة الأسرة»، كتاب صدر عن سلسلة الدراسات القانونية المعاصرة 11، وملحق خاص بأحكام القضاء ذات الصلة بموضوع التطليق للشقاق.

Journaliste : BENMESSAOUD Abdelouahed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مقترحات الأحزاب تحيي الجدل بين الحداثيين والأصوليين في قضية مدونة الأسرة

مقترحات الأحزاب تحيي الجدل بين الحداثيين والأصوليين في قضية مدونة الأسرة



شرعت اللجنة الملكية الاستشارية المكلفة بتصديل مدونة الأسرة، في جمع مقترحات الأحزاب السياسية ورؤيتها في مشروع تصديل مدونة الأسرة الذي أضحى مشروعا ملكيا، بعدما حددت الرسالة الملكية أعضاء اللجنة والهيئات الاستشارية فيها، وذلك من أجل فتح باب النقاش والحوار مع جميع الهيئات الوطنية السياسية والثقافية والفكرية والمجتمع المدني، والهيئات التي تعنى بشؤون المرأة والطفل والأسرة.

إعداد خالد الغازي

توجه الكثير من الانتقادات للأحزاب السياسية، بسبب مسؤوليتها في فشل مدونة الأسرة السابقة، والتي ترافعت بأطيافها الحداثية والمحافظة لتطويرها لأجل الحفاظ على تماسك الأسرة والمجتمع، من خلال المقترحات والتعديلات التي تقدمت بها، إلا أنه بعد مرور سنوات طويلة، تاكد فشل المدونة وعدم نجاحها في الحفاظ على الأسرة والحد من قضايا الطلاق، وارتفاع ظاهرة زواج القاصرات ومشاكل اجتماعية أخرى متعددة، لتخرج الأحزاب السياسية عن صمتها مطالبة بإجراء تعديل شامل للمدونة يعطي للمرأة امتيازات، مثل الولاية ومراجعة التعصيب، غير أن هناك أحزابا أخرى تفضل الصمت بخصوص المواضيع المثيرة للجدل، مثل الإرث والمساواة بين الزوجين لتفادي حدوث خلافات داخلية، خاصة وأن داخل هذه الأحزاب الليبرالية، هناك برلمانيون ومنتخبون محافظون يرفضون المس بحقوق الرجال التي تؤطرها نصوص دينية في بعض الحالات.

وبالرغم من تشكيل اللجنة الملكية التي تضم مؤسسات القضاء ووزارة العدل ومجلس حقوق الإنسان والمجلس العلمي الأعلى، إلا أن هناك مخاوف كثيرة من تغليب كفة الأحزاب الحداثية على الأحزاب اليمينية المحافظة، خاصة وأن وزير العدل، أحد أقطاب اللجنة الملكية، يميل للفكر الحداثي بحكم انتمائه اليساري السابق، لأنه يقود حزبا سياسيا ليبراليا حداثيا، وسبق أن توعد بالذهاب بعيدا في تعديلات المدونة معتبرا أن تطور المجتمع لا يجب أن يظل مرتبطا بالجانب الشرعي، مما خلف غضبا كبيرا في صفوف المحافظين.

في هذا الإطار، يرى المحلل السياسي رشيد لزرق، أن مشروع مدونة الأسرة يمكن أن يوضح الفرز القيمي داخل المشهد السياسي، لكن الأحزاب في تكتيكاتها لم تستطع أن تترجم على مستوى الفعل والتخندق السياسي، على اعتبار أن انتخابات 8 شتنبر لأول مرة في المغرب تعطينا تجانسا قيميا، من خلال تشكيل حكومة ذات توجه ليبرالي، وبروز معارضة يسارية، غير أنه نتيجة للتكتيكات السياسية لم يتم بالشكل الواضح في المشهد السياسي، موضحا أن الأحزاب المشكلة للحكومة هي أحزاب ليبرالية في توجهاتها، غير أن الليبرالية المحافظة التي يمثلها حزب الاستقلال والتي تجعله حزبا محافظا، عكس الليبرالية التي يمثلها حزبا الأصالة والمعاصرة والأحرار، اللذين يتبنيان مواقف ومقترحات حداثية.

واعتبر نفس المتحدث، أن مشروع مدونة الأسرة والقانون الجنائي يجعلان الأحزاب تصطف وفق تصوراتها الإيديولوجية، وبالتالي، فإن هذا ما أظهر بوادر التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية استعدادا لتبني نفس الموقف في طرح مدونة الأسرة والقانون الجنائي، ومن خلال استقبال اللجنة للأحزاب السياسية وأطروحات هذه الأحزاب، توضح أن المرحلة القادمة ستكون وفق الاصطفاف على الأساس الإيديولوجي، مبرزا أن حزب الاتحاد الاشتراكي هو الذي عمل على خلط الأوراق على مستوى الإيديولوجية، بينما منذ تشكيل الحكومة، كان يعتبر زعيما للمعارضة التي رفضها مفضلا الدخول للحكومة، لكنه لم يكن في الموعد.

وأوضح لزرق أن اصطفاف الاتحاد في المعارضة أسفر عن ميلاد قطب اشتراكي، من خلال تنسيقه مع حزب التقدم والاشتراكية وبقية ممثلي اليسار في البرلمان، حيث كان من شأن هذا التنسيق في الأول أن يبرز المشهد السياسي، وكان يمكن استثماره في ممارسة المعارضة، التي تعطلت في الفترة الأخيرة بفعل تكتيكات كل حزب سياسي بعينه، وظل هناك تخبط، خاصة داخل مكوناتها، لاسيما على مستوى الأحزاب اليسارية الممثلة في البرلمان، والمتمثلة في الاتحاد الاشتراكي وحزب «الكتاب» واليسار الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار، وباقي الأقطاب اليسارية خارج المؤسسة التشريعية، وبالتالي، كان من المفروض أن تتقدم بمقترحات واحدة للجنة من خلال التنسيق فيما بينها، الشيء الذي لم يتم، بينما صنف حزب الحركة الشعبية، المتواجد أيضا في المعارضة، ضمن الأحزاب الليبرالية المحافظة، على غرار حزب الاستقلال والعدالة والتنمية، غير أن الأمين العام الجديد محمد أوزين، لديه ميل إلى الأحزاب الحداثية الليبرالية.

الاتحاد الاشتراكي يؤكد على المساواة بين الجنسين

حملت مذكرة مقترحات حزب الاتحاد الاشتراكي بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، والتي قدمها للجنة، العديد من المعطيات والملاحظات قصد معالجة الاختلالات والإشكاليات المتعلقة بالأسرة والمرأة والأطفال التي تعرفها المدونة السابقة، مؤكدا على ضرورة إعادة تنظيم الزواج وبناء الأسرة، عبر منع تزويج الأطفال، خصوصا القاصرات اللواتي لا يتجاوز عمرهن 18 سنة، لضمان حقوقهن وسلامتهم الجسدية والنفسية، مع فرض عقوبات صارمة على كل من يتسبب في تزويج الأطفال، سواء كان الولي الأب أو الأم، مشددة على توفير الدعم الاجتماعي لضحايا زواج القاصرين، ومنع التعدد لضمان تكافؤ الحقوق بين الزوجين وتجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى التمييز، وثبوت الزواج بالنسبة للراشدين فوق 18 سنة، وتوسيع نطاق توثيق عقد الزواج ليشمل ضباط الحالة المدنية والسلطة الإدارية، ثم تجريم عمليات الطرد من بيت الزوجية لضمان استقرار الأسرة وتعزيز دور المجتمع في مراقبة ومنع هذه الممارسات. ومن أبرز المقترحات التي تقدم بها حزب الاتحاد الاشتراكي: تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي، إنشاء محاكم أسرة مستقلة، توحيد القوانين، تعزيز دور النيابة العامة، وضع إجراءات مسطرية لقضايا الأسرة، منع زواج الأطفال والقاصرات، منع التعدد، حصر أنواع الطلاق، هيكلة الوساطة الأسرية، الاعتراف بالبنوة، الولاية القانونية، والحضانة، ثم تحسين نظام الإرث.

وتضمنت مقترحات الحزب الاحتفاظ بأنواع الطلاق، كالشقاق والاتفاقي، مع إضافة تحسينات في النصوص القانونية لتوضيح الشروط والإجراءات المتبعة في كل نوع مع حذف الأنواع الأخرى للطلاق، والتي أصبحت متجاوزة، مع تنظيم وهيكلة الوساطة المؤسساتية في حل النزاعات الأسرية، وتحقيق

Journaliste : El ghazi Khalid

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مقترحات الأحزاب تحيي الجدل بين الحداثيين والأصوليين في قضية مدونة الأسرة



أحزاب الأحرار والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية في اجتماعاتها مع اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

فصل بين جهات الحكم والجهات المكلفة بالوساطة من خلال تعزيز دور الوساطة غير القضائية وتشجيع استخدامها لحل النزاعات الأسرية مع توفير التدريب والتأهيل للوسطاء المتخصصين، كما طالب بضرورة تعديل مفهوم الولاية ليأخذ الطفل حقوقه في الرعاية والحماية، عبر إلغاء أي مقتضيات قانونية تمييزية تحرم المرأة من حقها في الولاية على أبنائها مثل الأب، إلى جانب جعل النفقة مسؤولية مشتركة للزوجين بناء على الدخل، وتعزيز الحضانة للمرأة وتوفير الدعم القانوني والاجتماعي لها، ثم مراجعة مقتضيات نظام الإرث (التعصيب) لضمان توافقها مع مقاصد الاجتهاد الديني، واعتبار بيت الزوجية حقا للأبناء والزوجة أو الزوج وحذفه من قائمة الميراث للحفاظ على الأسرة ولتعزيز المساواة في توزيع الأموال والممتلكات.

حزب الأحرار يواكب الحداثيين

من جهته، قدم حزب التجمع الوطني للأحرار مقترحاته وتصوراته إلى اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، التي اشتغلت عليها الفيدرالية الوطنية للمرأة التجمعية قصد تجويد النصوص القانونية المتعلقة بالأسرة، وتطوير الترسانة القانونية المتعلقة بالمرأة في المدونة، وتحقيق المناصفة وتعزيز حقوق المرأة، وذلك وفق ما نص عليه الدستور والمفاهيم الدينية وتطور المجتمع، مشددا على ضرورة مراجعة ظاهرة تزويج القاصرات، والوصاية القانونية على الأطفال والحريات العامة، وتحيين الآليات والتشريعات المتعلقة بوضعية النساء.

وأكد الحزب - خلال لقائه مع اللجنة المكلفة - على ضرورة تمكين الفتيات من الدراسة في العالم القروي ودعم آلية التربية والتكوين، وإدماج ثقافة المساواة في المقررات المدرسية، ومحاربة الأمية والهدر المدرسي، وتعزيز الحماية الاجتماعية للنساء والتغطية الصحية، والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، وعدم التجاوز في أشكال العنف ضد المرأة، وبلورة سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع والنهوض بقيم المساواة والمناصفة، ومحاربة الصور النمطية التي تكرس التمييز بين الجنسين على المستوى الإعلامي والعمل على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

أما بالنسبة لأبرز المقترحات التي تقدم بها حزب الحكومة، فقد كانت تساير جل مطالب الأحزاب التقدمية والحداثية بالرغم من كون الحزب ليبرالي، إلا أنه تبنى المواقف التي طرحتها أحزاب في المعارضة، مثل المنع الكامل لإمكانية الزواج قبل بلوغ سن 18 سنة، وتحصين حق الأم في حضانة أبنائها، وتكافؤ الحق بين الزوجين في الولاية الشرعية على الأبناء، ومعالجة اختلالات إثبات الزواج، وإقرار العدل في تدبير الأموال الناشئة أثناء الزواج، وإقرار المساواة والعدل في مساطر الطلاق والتطليق، ثم تسوية إشكاليات النفقة على الأبناء، والتقييد الأشد لتعديد الزوجات.

كما ركز حزب الأحرار في مقترحاته على «هاجس إيجاد التوازن الدقيق بين الحرص على تماسك الأسرة وانسجامها، وضمان حقوق المرأة والمصلحة الفضلى للطفل وحقوق الرجل، باعتبار الإصلاح يهدف لتمكين بلادنا من مدونة عصرية تراعي كل حقوق الأطراف»، مؤكدا على ضرورة اعتماد الخبرة الجينية في إثبات النسب، وإصلاح مؤسسة الصلح، والتخلي عن التعصيب وتوسيع وتحصين مكانة الوصية في الإرث.

الاستقلال يتمسك بالمذهب المالكي

أما بالنسبة لحزب الاستقلال، فهو يعتبر من الأحزاب المحافظة على الصعيد الوطني ويتقاطع مع حزب الإسلاميين في العديد من النقاط والأمور التي تتعلق بمدونة الأسرة، خاصة المستمدة شرعيتها من المذهب المالكي والشريعة الإسلامية، لاسيما وأن مؤسسي الحزب كانوا من الفقهاء، لهذا كانت مقترحات الحزب وملاحظاته متوافقة مع المرجعية الدينية والقيم والتقاليد المغربية، مما جعله يطالب أمام اللجنة المكلفة بتعديل المدونة، بالحفاظ على المادة 400 من مدونة الأسرة، التي تحيل على المذهب المالكي في حالة عدم وجود نص قانوني لمعالجة قضية ما، والتي يتم اللجوء إليها خاصة في قضايا ثبوت الزوجية.

وأوصى الحزب ضمن مقترحاته، بإعادة النظر في الولاية وحضانة المرأة، بالإضافة إلى تجويد شروط تعدد الزوجات ورفع سقف سن زواج القاصرات، وضرورة احترام الخصوصية المغربية، وتعزيز تماسك الأسرة في ظل ارتفاع معدلات الطلاق، وضرورة إرساء آلية الصلح للأسرة وتعزيز حقوق المرأة والطفل ضمان وحماية المصالح الفضلى للأطفال.

في هذا الإطار، أكدت خديجة الزومي، رئيسة المنظمة النسوية الاستقلالية، على ضرورة إبقاء الفصل 400 من مدونة الأسرة، لأن المملكة المغربية تقوم على الشريعة الإسلامية والمذهب المالكي، وإعادة تجويد شروط الحضانة الخاصة بالمرأة مع إعطائها حق الولاية والحضانة معا، مضيفة أن مقترحات الحزب تتضمن مطالب تهم مواضيع «تزويج القاصرات، وتدبير النفقة، والذمة المالية، ورعاية الأطفال، وإثبات النسب، والولاية، والحضانة»، مشيرة إلى أن زواج القاصرات يجب أن يحدد في سن السادسة عشر، حيث لا يمكن تصور زواج طفلة تحت هذا العمر وحرمانها من التمدرس، فيما اعتبرت موضوع تعدد الزوجات يجب تحسينه وتعزيز شروطه والأحكام المتعلقة به لتجنب الطلاق وتحسين جودة المعيشة بين الزوجين، وبالنسبة لموضوع الإرث المثير للجدل، قالت أن هذا الموضوع يتطلب دخول الاجتهاد الفقهي الإسلامي باعتباره صاحب الاختصاص.

الحركة الشعبية يفضل الوسطية

بدوره، يعتبر حزب الحركة الشعبية من الأحزاب الليبرالية المحافظة فهو متمسك بالهوية المغربية مثل حزب الاستقلال، حيث أن مقترحاته التي يتبناها بخصوص مدونة الأسرة، تراعي التوازن بين الثوابت الدينية ومتطلبات الحداثة، ومواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي وضرورة المساواة بين الجنسين، خاصة في ظل مشاركة المرأة في العديد من المجالات، مؤكدا على تعديل الاختلالات التي تعرفها المدونة وفق ما يمليه الدين الإسلامي ومصلحة الأسرة والنساء والأطفال، ويكرس المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، من أجل بناء أسرة متوازنة قائمة على مبادئ المساواة والعدل والإنصاف والمسؤولية المشتركة بين الزوجين.

وحسب مصادر مطلعة، فإن حزب الحركة الشعبية تعتمد على المرجعية الفكرية والسياسية للحزب، المرتكزة على الليبرالية الاجتماعية والديمقراطية، في إطار الحفاظ على الخصوصية المغربية والقيم الأصيلة، والثوابت الجامعة للأمة بغية بناء أسرة متماسكة بقيم التضامن والتآزر والتكافل الاجتماعي، وقد تضمنت ملاحظات ومقترحات الحزب، ظاهرة زواج القاصرات وضرورة معالجة الظاهرة والحد منها، خاصة في البوادي، ثم مسألة الولاية والحضانة، ومعالجة ارتفاع ظاهرة الطلاق، والمساواة بين المرأة والرجل داخل مؤسسة الزواج.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة "مدونة الأسرة" تستمع للتقدم والاشتراكية وجبهة القوى والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار



هيئة "مدونة الأسرة" تستمع للتقدم والاشتراكية وجبهة القوى والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.

من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.

من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.

بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بيان اليوم 1,8p_l_1dc_qu 1/16

01/12/2023 - 21533220
PR - BAYANE AL YAOUME
Edition : 9900

PPS يقدم مذكرة تتضمن 16مقترحا لمراجعة مدونة الأسرة

في لقائه بالهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

PPS يقدم مذكرة تتضمن 16 مقترحا لمراجعة مدونة الأسرة

نبيل بنعبد الله: مقترحات الحزب تروم تجاوز اختلالات مدونة الأسرة الحالية والحفاظ على مكتسبات البلاد في مجال الحريات والحقوق الأساسية



تصوير: رضوان موسى



● محمد حجيوي

قال محمد نبيل بنعبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية إن حزبه تقدم بمقترح يقضي بحذف المادة 400 من مدونة الأسرة الحالية التي تشكل خطرا على الأمن القانوني، وعلى التطبيق السليم للقانون، وتهدد المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال الحريات والحقوق الأساسية.

وأضاف نبيل بنعبد الله عقب اللقاء الذي جمعه، أول أمس، بمعية وفد من الديوان السياسي، بالرباط، بالهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أن حزب التقدم والاشتراكية تقدم بمذكرة «تتضمن 16 مقترحا» تختزل رؤية الحزب بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، في سياق الخطب الملكية السامية التي تدعو إلى الإصلاح، وأيضا انطلاقا من القانون الأسمى للبلاد الذي هو الدستور 2011 الذي ينص في فقرته الأولى من ديباجته على أن المغرب دولة ديمقراطية، ترتكز على المساواة وتكافؤ الفرص والحرية والعدالة الاجتماعية، وعدم التمييز بين المرأة والرجل، مشيرا إلى أن مقترحات الحزب تروم تجاوز الاختلالات الموجودة بالمدونة، سواء تعلق الأمر بالزواج أو الطلاق أو تدبير الممتلكات، والإرث والحضانة والولاية القانونية.

التفاصيل في الصفحة 3

Journaliste : MOUSSA Redouane - HAJJIOUI Mohamed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بيان اليوم
1,2p_l_2dc_qu
3/16

01/12/2023 - 21533220
PR - BAYANE AL YAOUME
Edition : 9900

PPS يقدم مذكرة تتضمن 16مقترحا لمراجعة مدونة الأسرة

PPS يقدم مذكرة تتضمن 16 مقترحا لمراجعة مدونة الأسرة

في لقائه بالهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

نبيل بنعبد الله: مقترحات الحزب تروم تجاوز اختلالات مدونة الأسرة الحالية والحفاظ على مكتسبات البلاد في مجال الحريات والحقوق الأساسية





■ محمد حجيوي

تصوير: رضوان موسى

قال محمد نبيل بنعبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية إن حزبه تقدم بمقترح يقضي بحذف المادة 400 من مدونة الأسرة الحالية التي تشكل خطرا على الأمن القانوني، وعلى التطبيق السليم للقانون، وتهدد المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال الحريات والحقوق الأساسية.

وأضاف نبيل بنعبد الله عقب اللقاء الذي جمعه، اول امس، بمعية وفد من الديوان السياسي، بالرباط، بالهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أن حزب التقدم والاشتراكية تقدم بمذكرة «تتضمن 16 مقترحا» تختزل رؤية الحزب بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، في سياق الخطب الملكية السامية التي تدعو إلى الإصلاح، وأيضا انطلاقا من القانون الأسمى للبلاد الذي هو الدستور 2011 الذي ينص في فقرته الأولى من ديباجته على أن المغرب دولة ديمقراطية، ترتكز على المساواة وتتوافق الفرص والحرية والعدالة الاجتماعية، وعدم التمييز بين المرأة والرجل، مشيرا إلى أن مقترحات الحزب تروم تجاوز الاختلالات الموجودة بالمدونة، سواء تعلق الأمر بالزواج أو الطلاق أو تدبير الممتلكات، والإرث والحضانة والولاية القانونية.

من جانبها، أكدت شرفات أفيلال عضوة الديوان السياسي للحزب والتي كانت ضمن الوفد، على أن من بين أهم النقط التي تم التراجع بشأنها، أمام الهيئة المكلفة بمراجعة المدونة، هي تلك المرتبطة بتدبير الأموال المكتسبة خلال فترة الزواج وكيفية تحصين حقوق النساء بعد فسخ العلاقة الزوجية، انطلاقا من تثمين العمل المنزلي وانطلاقا من إصلاح الخلل القانوني على هذا المستوى.

بالإضافة إلى ذلك تم طرح مسألة الحضانة، بما فيها تقول شرفات أفيلال «ضمان سكن المحضون في بيت الزوجية وحفظ في مبلغ نقلة وفق معايير موضوعية ودقيقة»، مؤكدة على ضرورة تحصين الحق في بيت الزوجية كسكن قار للمحضون على أساس سقوط هذا الحق عند زواج الحاضن أو الحاضنة، وهو ما يقتضي في نظرها إصلاح بعض البنود القانونية التي لازالت تكرس هزالة المبالغ المحكوم بها، سواء فيما يخص السكن أو فيما يتعلق بالنفقة والثغرات القانونية التي تطلب من المرأة إثبات مداخيل الزوج.

وأوضحت أفيلال، في تصريح لبيان اليوم، أن حزب التقدم والاشتراكية يشدد على ضرورة إقرار المساواة بين الزوجين في حضانة الأبناء، لأن المرأة تعاني حيفا كبيرا على هذا المستوى، حيث تجد نفسها مضطرة لأن تختار بين حياة زوجية جديدة أو الاحتفاظ بحضانة أبنائها، في حين أن هذه المسألة لا تطرح بالنسبة للزوج.

بدورها، ذكرت سمية حمجي عضو الديوان السياسي للحزب وواحدة من أعضاء الوفد، ببعض القضايا الأخرى الأساسية التي طرحها وفد حزب الكتاب أمام أعضاء الهيئة، ومن أبرزها موضوع التعصيب في الإرث الذي يحتاج إلى اجتهاد فقهي من أجل إلغائه والسماح للورثة بالحق في الوصية في قضايا الإرث، مشيرة إلى أن حزب التقدم والاشتراكية يقارب قضايا الإرث من حيث المبدأ من منطلق قناعة راسخة بالمساواة التامة بين المرأة والرجل غير أنه وفي الوقت نفسه، بسنحصر الإكراهات المحتملة بالموضوع، من جراء التأويل الجامد لبعض النصوص، دون انفتاح على الاجتهادات المتنورة بهذا الصدد.

وأكدت القيادية في حزب الكتاب، في تصريح لبيان اليوم، على ضرورة فتح نقاش هادئ ورصين جدي ومسؤول حول قضايا الإرث، وفق مبادئ المناصفة والمساواة، بما يستجيب للمتطلبات الواقعية التي أفرزها المجتمع، ويتفاعل إيجابيا مع الاجتهادات المتقدمة في هذا الباب، وذلك في سبيل إحقاق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل.

بدورها أفادت فاطمة الزهراء برصات عضوة الديوان السياسي للحزب، في تصريح مماثل، أن وفد حزب التقدم والاشتراكية، طرح أمام هيئة مراجعة مدونة الأسرة، قضية الإرشاء للهول لحالات الطلاق والتطليق، الشيء الذي يحتم في نظرها ضرورة إصلاح مؤسسة الصلح ومراجعة مستويات التدخل فيها، باعتبارها وسيلة مهمة للحد من مما وصفته بـ« التزيد» وذلك في ظل الاشكالات العملية التي يعرفها تطبيق مسطرة الصلح، التي يتعين أن تكون مستقلة.

وفي السياق ذاته، تضيف فاطمة الزهراء برصات، أن مسطرة الصلح يتعين أن تكون هي المرحلة الأولى التي يتوجه إليها الزوجان، وأنه بات من الضروري التفكير في تأطير الوساطة الأسرية للمساهمة في تعزيز وتشويع صيغ الاستشارة في النزاعات الأسرية، قبل اللجوء إلى تحكيم القضاء، بالإضافة إلى تسهيل مسطرة الصلح ودعاوى الطلاق بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.

ومن ضمن المقتضيات الأخرى التي طرحها وفد حزب التقدم والاشتراكية على الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، إلغاء التمييز على أساس الجنس أو المعتقد في الزواج، واختيار ما يناسبهما قبل عقد الزواج وليس حين عقده، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأطفال الفضلى، وذلك بإرساء ضمانات قانونية قوية، لتكريس الحماية القانونية اللازمة للأبناء، وتعزيز البعد الاجتماعي عبر الارتكاز على الأبحاث الاجتماعية في مجموع القضايا المتعلقة بالأبناء، مع تسهيل وتبسيط مساطر التدخل الناجع والفعال لحماية حقوقهم، وممارسة الطعون بشأن أي سلوك أو قرار أو حكم لم يأخذ بعين الاعتبار مصالحهم الفضلى.

Journaliste : MOUSSA Redouane - HAJJIOUI Mohamed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Anfanews أنفانيوز 09:53
01/12/2023 - 21539502
NT - anfanews.com

تنظيم النسخة الأولى من "الملتقى الدولي للتميز في إفريقيا" ببنجرير

تستعد مؤسسة الدراسات المتقدمة، التابعة لجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ببنجرير لاستضافة النسخة الأولى من "الملتقى الدولي، للتميز في أفريقيا" يومي 6 و7 ديسمبر المقبل، تحت عنوان "بناء المستقبل: التفكير الانتقالي في عالم دائم التغير". و يسعى الملتقى إلى دعم الانتقالات التي شهدتها الثورات التكنولوجية والتغيرات السياسية،.. وذلك من خلال جمع شخصيات بارزة وشباب متميز لتبادل الأفكار والمناقشة في "فضاء آمن" يشجع على محاكاة الأفكار التي تعزز مسارات الانتقال والتحول في عالم مستمر التغير. وجاءت هذه المبادرة تعد استمرارا البرنامج "الملتقى الدولي للتميز" الذي يتلقى دعما منذ عام 2005 من مجموعة من الشخصيات البارزة، بما في ذلك 50 حائزا على جائزة نوبل،.. و12 رئيس دولة وحكومة سابقين،.. و9 رواد فضاء، و6 من كبار الطهاة الذين حازوا على نجمة ميشلان،.. إضافة إلى 1200 محترف من 52 دولة عبر العالم. إقرأ أيضا:الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تطلق عنوانا إلكترونيا رسميا لتلقي المقترحات وتعتزم هذه النسخة استضافة مجموعة من المفكرين الدوليين الذين يعززون السعي المستمر نحو تعزيز المعرفة والعلوم والابتكار والدبلوماسية الاقتصادية. من بين الحضور المتوقعين،.. البروفيسور ريتشارد روبرتس، الحائز على جائزة نوبل في الطب من المملكة المتحدة، ووداد بوشماوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2015 من تونس،.. وكارلوس أومانيا، الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2017 من إسبانيا. وتبرز هذه المبادرة أيضا بمشاركة العديد من المؤسسات العالمية الرفيعة المستوى،.. من بينها فولبرايت وأكاديمية جائزة شارلمان. وتعتبر هذه المبادرة فرصة لتوقيع عدة اتفاقيات بين جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية وعدد من الشركاء المرموقين،.. بما في ذلك الأكاديمية الملكية الأوروبية للأطباء وشبكة القيادات النسائية الإفريقية. وفي هذا السياق،.. نقل البلاغ عن رئيس جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، هشام الهبطي،.. قوله: "نحن سعداء بترحيب القادة البارزين في جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية لمناقشة التحولات الكبيرة بمفهومها الواسع،.. بهدف تعزيز التعاون ومواجهة التحديات في خدمة مجتمعاتنا خلال هذه الفترة التي تشهد تطورات غير مسبوقة".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات عدد من الأحزاب السياسية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، الجمعة بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات عدد من الأحزاب السياسية، حول تعديل مدونة الأسرة.ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية، وحزب الأمل، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب العمل، وحزب الوسط الاجتماعي، والحزب المغربي الحر .وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وقال عضو المكتب السياسي لحزب الإصلاح والتنمية، سعيد الموتشو ، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، إن مقترحات الحزب ركزت على البنود التي يرى أنها تحتاج تعديلا في إطار قيم الشريعة الإسلامية وبما يتماشى مع خصوصية المجتمع المغربي.من جانبه، أكد الأمين العام لحزب الأمل، باني محمد ولد بركة، أن مقترحات الحزب المقدمة للهيئة تنبني على المرجعية الإسلامية وترمي إلى المحافظة على تماسك الأسرة، وتعزيز حقوق جميع أفرادها كي تظل حاضنة للمجتمع، مشيرا إلى أن تصورات الحزب بهذا الخصوص تقوم أيضا على احترام خصوصية المجتمع المغربي .وأعرب الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال، أحمد بلغازي، عن أمل الحزب في أن تساهم كل المقترحات المقدمة في صياغة مدونة ترقى لتطلعات الجميع مشيرا إلى أن التوصيات التي قدمها الحزب أمام الهيئة تهم محاكم الأسرة، وزواج القاصرات، وإحداث صندوق للتكافل العائلي.وأكد الأمين العام لحزب العمل، محمد الدريسي، أن الحزب قدم مقترحات مرتبطة بالزواج، كضرورة إخضاع المقبلين على الزواج لدورات تأهيلية من أجل أن يكونوا ملمين بمقاصده وبحقوقهم وواجباتهم من أجل ضمان استقرار الأسر .وبدوره، قال الأمين العام لحزب الوسط الاجتماعي، لحسن مديح، إن الحزب استقى مقترحاته من خلاصات الندوات التي نظمها على الصعيد الوطني ومن النقاشات التي يعرفها المجتمع المغربي، وهي توصيات تركزت حول ضمان حقوق الزوجة والزوج والأبناء دون إقصاء،والنفقة والسفر مع الحاضنة، وزواج القاصرات، والترتيبات المواكبة للطلاق.وشدد الأمين العام للحزب المغربي الحر ، إسحاق شارية، في تصريح مماثل ، على ضرورة عدم المساس بالمرجعية الإسلامية للمدونة، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تفرضها تغيرات العصر والاتفاقيات الدولية، مشيرا إلى أن مدونة الأسرة يجب أن تضمن التوازن الحقيقي بين الرجل والمرأة ومبادئ العدل والإنصاف من أجل ضمان استقرار الأسر واستمراريتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير ، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الأصالة والمعاصرة تحسم في موعد مؤتمرها الوطني المقبل

بيان المكتب السياسي عقد المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة اجتماعه العادي، برئاسة السيد الأمين العام الأستاذ عبد اللطيف وهبي، يومه الأربعاء 29 نونبر 2023 بالمقر المركزي للحزب بالرباط، خصص للتداول في مستجدات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وفي القضايا التنظيمية الداخلية للحزب؛ وبعد نقاش عميق ومستفيض لمختلف القضايا التي وردت في العرض السياسي للسيد الأمين العام، فإن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة يؤكد ما يلي: أولا: بخصوص الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، فإن المكتب السياسي وهو يقدر عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا، ويستحضر في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية؛ فإن المكتب السياسي يدعو إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن. ثانيا: عمق المكتب السياسي النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ "يتطلع" للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره. ثالثا: يثني المكتب السياسي عاليا على جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ بلادنا، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، طبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى. رابعا: في الشأن التنظيمي للحزب يشيد المكتب السياسي عاليا بجهود ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية الأخير المنعقد الأسبوع الماضي، والذي صادق على جميع الوثائق المقدمة خلال هذا اللقاء، والتي عكست الجهود الجبارة للجنة، رئاسة وأعضاء؛ كما يثمن المكتب السياسي الشروع عمليا في عقد الجموع العامة لانتداب المؤتمرين، إضافة إلى إعداد كل شروط نجاح المؤتمر الوطني الخامس للحزب المقرر عقده أيام 9 و10 و11 بمدينة بوزنيقة. خامسا: في الشأن الخارجي، وبعدما سجل المكتب السياسي بارتياح كبير الهدنة في الأراضي الفلسطينية والتي تسمح بتقديم الحد الأدنى من المساعدات للشعب الفلسطيني، جدد المكتب السياسي إدانته للعدوان الغاشم على قطاع غزة لأزيد من خمسين يوما من التنكيل والاعتداءات الفظيعة والتقتيل في حق الأطفال والنساء والمدنيين، وإحداث دمار شامل بالمنطقة في خرق سافر للمواثيق والقوانين الدولية والعهود الإنسانية. وفي هذا السياق، نثمن عاليا مضمون الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره اليوم الأربعاء إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي أكد فيها جلالة الملك بوضوح تام أن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم. حرر بالرباط، في 29 نونبر 2023 عبداللطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة

Journaliste : Essabbar Nadia

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:15
01/12/2023 - 21541347
NT - www.febrayer.com/

نساء "البام": تعديل مدونة الأسرة يدعم ركائز الدولة الاجتماعية

أكدت رئيسة منظمة نساء حزب الأصالة والمعاصرة، "البام" قلوب فيطح، في مداخلة لها خلال ندوة وطنية تحت عنوان رهانات إصلاح مدونة الأسرة دعامة أساسية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية"، أن الإصلاح الفعلي لمدونة الأسرة من شأنه أن يدعم الدولة الإجتماعية.واعتبرت أن نشر مدونة الأسرة بالجريدة الرسمية بتاريخ 05 فبراير 2004 شكل ثورة مجتمعية آنذاك غايتها إنصاف المرأة المغربية من مظاهر الحيف التي كانت تسم الممارسة القانونية بفعل تقادم مدونة الأحوال الشخصية وعجزها عن مسايرة التطور المجتمعي الحاصل.وسجلت فيطح أنه وبعد عقدين من التطبيق عرف المجتمع المغربي تحولات كبرى بفعل عوامل اقتصادية واجتماعية وقيمية وديمغرافية شديدة التداخل وأصبحت المرأة تلعب أدوار طلائعية وتسهم في التنمية المحلية وفي الناتج الداخلي الخام للبلاد، مما أضحت معه المدونة قاصرة عن مواكبة هذه الدينامية المجتمعية وكان ضروريا مراجعة النص وتجويده وملاءمته مع الواقع بما ينصف المرأة ويصون كرامة الرجل ويجعل المصلحة الفضلى للطفل فوق كل اعتبار.وذكرت رئيسة منظمة نساء البام بأن إسناد الإشراف العلمي على إصلاح مدونة الأسرة لكل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بالإضافة إلى جانب الإشراك الوثيق للمجلس العلمي الأعلى والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع الانفتاح أيضا على الهيئات وفعاليات المجمع المدني والباحثين والمختصين، كل ذلك يجسد التكريس الأمثل والتنزيل السليم للمقاربة التشاركية كما هي منصوص عليها في الفصل الأول من دستور المملكة وقبلها خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتربع عرش أسلافه الميامين بتاريخ 30 يوليوز 2022، وبعدها الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشر بتاريخ 13 أكتوبر 2023.وأبرزت رئيسة المنظمة النسائية أن هذه الخطابات شكلت محطة دستورية هامة عكست الإرادة الملكية السامية على ترصيد المكتسبات الحقوقية والقانونية والاجتماعية للأسرة كنواة للمجتمع؛ بما يتماشى مع المستجدات القانونية والتشريعية والتحولات المجتمعية بما من شأنه تعزيز مكانة المرأة في المجتمع المغربي بعد المكتسبات التي تحققت في مختلف الميادين.وأوضحت فيطح أن هذا الأمر يعكس النقاش المجتمعي الذي أبان عن اهتمام متناهي بقضايا المساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للمرأة والطفل والرجل، خصوصا وأن مقاصد المدونة تروم تعزيز هذه الحقوق لمكونات الأسرة المغربية على قدم المساواة.وأضافت رئيسة منظمة نساء البام، "إن الترصيد التشريعي والحقوقي والمجتمعي على مستوى المساواة وتعزيز حقوق المرأة والطفل يجعل من محطة تعديل المدونة لحظة تاريخية ستظل شاهدة على الذكاء الجماعي للمغاربة وانتصارهم المشترك للقيم المغربية الأصيلة المتعددة الروافد وللقيم الإنسانية الكونية والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب". وتابعت مداخلتها، "كما أنه مناسبة لتعزيز النقاش المؤسساتي والمجتمعي في طبيعة وماهية سقف التعديلات التي ستكون في صلب هذا النقاش ومقاربته من زوايا وأبعاد مختلفة بما يفضي إلى بلورة اقتراحات قادرة على الدفع بمكاسب جديدة للأسرة المغربية وللمرأة وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، وهو انتصار كذلك للمسار الإصلاحي الراسخ الذي كرسته المملكة المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مختلف المجالات وخصوصا المجلات الاجتماعية"واستحضرت فيطح بالمناسبة الأوراش الاجتماعية الكبرى التي باشرتها بلادنا ومنها ورش الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية أو كذلك برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي يشمل جميع الفئات الاجتماعية التي تحتاج إلى المساعدة بما فيها الأطفال في سن التمدرس والأطفال في وضعية إعاقة وحديثي الولادة وجميع الأسر الفقيرة والهشة الفئات.وفي هذا الصدد، أكدت المتحدثة أن تعديل المدونة بما يضمن تعزيز حقوق المرأة والإسهام في صيانة الأسرة والهوية المغربية وتكريس قيم التضامن والتآزر والعدل من شأنه أن يسهم في دعم ركائز الدولة الاجتماعية وأن يفضي إلى تحقيق الأمن الأسري والاستقرار المجتمعي وهذا هو المغزى من عنوان الندوة وشعارها.وخلصت رئيسة منظمة نساء البام إلى التأكيد أن حزب الأصالة والمعاصرة حقق السبق من خلال تنظيم لجنة المساواة وتكافؤ الفرص المنبثقة عن المجلس الوطني في شخص رئيستها السيدة نبيلة بنعمر لمجموعة من الندوات والتي خلصت إلى صياغة الكثير من التوصيات.وفي هذا الإطار، أوضحت فطيح أنه اليوم منظمة نساء الأصالة والمعاصرة وإيمانا منها للمشاركة الفعلية في هذا الورش المجتمعي الهام تعلن انخراطها الجاد والمسؤول في مختلف مراحل التفكير والتشاور الجماعي من أجل صياغة وبلورة اقتراحات ناجعة لتصور إصلاحي عادل من شأنه الإسهام في بناء المؤسسة الأسرية في إطار مدونة عصرية ضامنة لكافة حقوق المنظومة الأسرية وفي انسجام تام مع التحولات المجتمعية بما يضمن تحقيق إصلاح عادل يدعم ويقوي استقرار واستمرار العلاقات الأسرية ويحدد لكل مكونات الأسرة واجباتها والتزاماتها ويضمن لها حقوقها الكاملة.من جانبه قال مستشار وزير العدل عبد الوهاب رفيقي أنه تقدم بمداخلة تحت عنوان "مراجعة مدونة الأسرة بين الثوابت المجتمعية والاجتهاد المنفتح"، قدم خلالها سرداً تاريخياً للإعداد لمدونة الأسرة قبل وبعد الاستعمار، مشيرا إلى النقاش والجدل الدائر حول المدونة والتعديلات المرتقب إدراجها فيها.وتساءل رفيقي إن كانت المرجعية الموجودة اليوم يمكن أن تساعدنا على الموازنة بين عنوان مداخلته، وهل يمكن وضع قانون الأسرة فيه كل المتغيرات وينصر المظلومين مع الحفاظ على الثوابت، مشيرا إلى أن الجدل الموجود اليوم في المجتمع هو أن تتضمن المدونة قوانين تتصادم مع الدين، مذكرا في ذات الوقت بقاعدة الأصوليين أنه "لا اجتهاد مع النص". من جانبها قالت سلامة كريمة عضو المكتب التنفيذي لمنظمة نساء الأصالة والمعاصرة أن تنظيم هذا اللقاء جاء لمسايرة توجيهات الملك محمد السادس وتماشيا مع الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحزبية من أجل تسليط الضوء على رهانات تعديل مدونة الأسرة وكذلك تعزيزا للدولة الإجتماعية.وفيما هو مرتقب من تعديلات قالت أنه من الضروري الوقوف عند جانب العنف ضد النساء خاصة في القضايا التي تتعلق بالولايات وما يخوضه هذا الجزء من صراع بين الزوج والزوجة سيما وأن المدونة تمنحها للزوج وقد تتحول إلى وسيلة للضغط ولي ذراع المرأة التي تفتقد لولايتها على أبنائها.

Journaliste : Dahbi Rawya

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بنيكران لأخنوش: أرجوك أن تسحب النظام الأساسي وتهنينا من الصداع

الرئيسية | آش نيوز إلياس بوخريص01 ديسمبر 2023 - 20:20 ناشد عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، ورئيس الحكومة السابق، عزيز أخنوش، بسحب النظام الأساسي، "ويهنينا من الصداع"، حتى يتمكن الأساتذة من الرجوع إلى أقسامهم، في انتظار حل المشاكل الأخرى العالقة "على تيساع". التجميد ليس حلا وقال عبد الإله بنكيران، في تصريح ل"آش نيوز"، على هامش الندوة التي نظمها حزبه اليوم الجمعة بالرباط لتقديم مذكرة إصلاح مدونة الأسرة، "التجميد ليس حلا. أقول لعزيز أخنوش حبيا بسحب النظام الأساسي والجلوس مع المعنيين على طاولة الحوار ومناقشتهم على أساس أن يحمل إصلاحات وتعديلات بعد ذلك في إطار قانون أساسي جديد". واعتبر عبد الإله بنكيران، أن ما يقع اليوم إشكالية كبيرة يدفع ثمنها التلاميذ، لذلك فسحب النظام الأساسي هو الحل حتى يعود أبناؤنا إلى مقاعد الدراسة ويتوقف الإضراب، مضيفا "هذا هو الحل العاجل. ماشي عيب. أرجوه أن يسحبه لا أن يجمده فقط. الحكومات يمكن تخطئ، لكن ملي تشوف هاد الرفض بهاد الشكل خاصها تسحب. الصلاة عا النبي". التفاصيل في الفيديو التالي:

Journaliste : Boukhriss Ilyass

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"البام" يدعو إلى تكثيف الحوار لعودة التلاميذ إلى الدراسة

دعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن، وذلك على إثر الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية. وقدّر المكتب السياسي لـ"البام"، خلال اجتماعه العادي أمس الأربعاء، برئاسة الأمين العام للحزب، عبد اللطيف وهبي، (قدّر) عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا، مستحضرا في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية؛ وفي سياق آخر، عمّق المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ "يتطلع" للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره. كما أثنى المكتب السياسي عاليا على جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ بلادنا، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، طبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى.

انضم إلينا واحصل على نشراتنا الإخبارية

Anbaetv – بنكيران يترجى أخنوش ويطلب منه سحب النظام الأساسي – سياسة

دعا عبد الاله بنكيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عزيز اخنوش، رئيس الحكومة، الى الغاء العمل بالنظام الأساسي الجديد.وأضاف بنكيران، على هامش ندوة صحفية لتقديم مذكرة الحزب بخصوص اصلاح مدونة الأسرة أن التجميد لا يفيد بشيء،مضيفا أن النظام الأساسي يجب أن يسحب، أو ينسخ بنص جديد، مشددا على أنه ليس من المعقول هدر الزمن المدرسي للتلاميذ.وقال ذات المتحدث في تصريح لـ "الأنباء تيفي" ، "رغم أني أشكل المعارضة في الحكومة الحالية وانا خصم لرئيس الحكومة اليوم أترجى اخنوش، من أجل اسقاط النظام الأساسي بطريقة رسمية كأنه لم يكن." وأضاف بنكيران،يجب التدخل العاجل لسحب النظتم الأساسي الذي أثر سلبا على الوقت الدراسي للتلاميذ، بسبب سلسلة الإضرابات التي نفذها الأساتذة.ووجه الأمين العام لحزب "المصباح" دعوة للأستاذة،من أجل اظهار حسن نية والرجوع الى الأقسام وانقاذ أولاد الناس من ضياع.جدير بالذكر، أن النقابات التعليمية الأربع، اتفقت أمس الاثنين مع اللجنة الوزارية المكلفة، بمقر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، على إلغاء العقوبات التي جاء بها النظام الأساسي الجديد والإبقاء على العقوبات المنصوصعليها في نظام الوظيفة العمومية.وإصدار مذكرة وزارية لأجرأة تجميد النظام الأساسي، وإيقاف العمل بكل مواده ومقتضياته باستثناء مباراة التوظيف.ومناقشة الزيادة في الأجور وإدراج ذلك في ميزانية 2024.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:06
IMAROCPRESS
01/12/2023 - 21541477
NT - imarocpress.com

L'Instance chargée de la révision du Code de la famille مغربك – recueille les propositions de six partis politiques

Il s'agit du Parti de la réforme et du développement, du Parti de l'espoir, du Parti de la Choura et de l'Istiqlal, du Parti de l'action, du Parti du Centre social et du Parti marocain libéral. Cette réunion s'inscrit dans le cadre des consultations et auditions menées par l'Instance avec les différents acteurs concernés, conformément à la Haute teneur de la Lettre Royale adressée au Chef du gouvernement pour la révision du Code de la famille. Dans une déclaration à la presse à l'issue de la réunion, Said Moutchou, membre du bureau politique du Parti de la réforme et du développement, a indiqué que les propositions du parti ont été axées sur les dispositions qui devraient être amendées selon les préceptes de la Charia islamique et en harmonie avec les spécificités de la société marocaine. De son côté, le secrétaire général du Parti de l'espoir, Mohamed Bani Oueld Baraka, a souligné que les propositions soumises à l'instance s'appuient sur le référentiel islamique et visent à préserver la cohésion de la famille en tant que pilier de la société, indiquant que la perception du parti à cet égard repose également sur le respect de la particularité de la société marocaine. Le secrétaire général du Parti de la Choura et de l'Istiqlal, Ahmed Belghazi, a, quant à lui, exprimé le souhait que les propositions du parti contribuent à l'élaboration d'un Code de la famille répondant aux aspirations de tous, notant que les recommandations présentées par le parti concernent les tribunaux de la famille, le mariage des mineures et la création d'un fonds de solidarité familiale. Pour sa part, le secrétaire général du Parti de l'action, Mohamed Drissi, a fait savoir que les propositions du parti se sont focalisées sur le mariage, soulignant la nécessité de faire bénéficier les futurs époux de "sessions de qualification" afin qu'ils soient bien informés de leurs droits et devoirs et garantir ainsi la stabilité des familles. Dans une déclaration similaire, le secrétaire général du Parti du Centre social, Lahcen Madih, a indiqué que le parti s'est inspiré, pour formuler ses propositions, des conclusions des rencontres qu'il a organisées au niveau national et des débats que connaît la société marocaine, précisant que les recommandations faites ont porté sur la protection des droits de l'épouse, de l'époux et des enfants, notamment les questions de la pension alimentaire, du voyage en compagnie de la personne assurant la garde, du mariage des mineures ou encore des procédures de divorce. Le secrétaire général du Parti marocain libéral, Isaac Charia, a quant à lui plaidé pour le maintien du référentiel islamique dans le Code de la famille, tout en tenant compte des exigences de notre époque et des conventions internationales, soulignant que le Code de la famille devrait garantir un véritable équilibre entre l'homme et la femme et respecter les principes de justice et d'équité afin d'assurer la stabilité des familles. Dans la Lettre Royale adressée au Chef du gouvernement, SM le Roi Mohammed VI a affirmé qu'il est nécessaire de réexaminer le Code de la famille, qui a eu l'immense avantage d'impulser une dynamique de changement vertueuse et d'instaurer une conception nouvelle de l'égalité et de l'équilibre familial, ouvrant ainsi la voie à une avancée sociale considérable, afin de corriger les dysfonctionnements et les lacunes que l'expérience de sa mise en œuvre judiciaire a révélés. Le Souverain a souligné que les dispositions du Code de la famille "doivent également être mises en adéquation avec l'évolution de la société marocaine et les besoins du développement durable", notant que "la nouvelle version s'harmonisera ainsi avec la progression de notre législation nationale."

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"البام" يدعو إلى تكثيف الحوار لعودة التلاميذ إلى الدراسة

دعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن، وذلك على إثر الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية.وقدّر المكتب السياسي لـ"البام"، خلال اجتماعه العادي أمس الأربعاء، برئاسة الأمين العام للحزب، عبد اللطيف وهبي، (قدّر) عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا، مستحضرا في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية؛وفي سياق آخر، عمّق المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ "يتطلع "للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره.كما أثنى المكتب السياسي عاليا على جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ بلادنا، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، طبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى. الوسوم

Journaliste : Chellabi Youssef

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Maghress 03:20
01/12/2023 - 21541609
NT - www.maghress.com

إدريس لشكر، الكاتب الأول في برنامج «مع الرمضاني» القناة الثانية : تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة

إدريس لشكر، الكاتب الأول في برنامج «مع الرمضاني» القناة الثانية: تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة التازي أنوار نشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 30 - 11 - 2023قال الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الأستاذ إدريس لشكر، «هناك هدر للزمن في قطاع التعليم، خاصة بعد الإعلان عن تجميد النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية، فقد طرحنا على الحكومة قبل 15 يوما تجميد النظام الأساسي لموظفي التعليم كخطوة لاستعادة الثقة وفتح باب الحوار مع النقابات وتجاوز حالة الاحتقان.» وأكد الأستاذ لشكر عند حلوله ضيفا على برنامج «مع الرمضاني» في القناة الثانية مساء الأربعاء 29 نونبر، أن الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة مع النقابات التعليمية يوم الاثنين الماضي، كان من الأفضل أن يكون قبل ذلك الموعد، كخطوة استباقية من قبل الحكومة، خاصة وأنها كانت على علم بخوض رجال ونساء التعليم لسلسلة من الإضرابات المفتوحة، مشيرا إلى أنه كان من اللازم استباق ذلك بعقد اجتماع مع الأحزاب السياسية أو أطراف أخرى كهيئات جمعيات الآباء وأمهات وأولياء التلاميذ.وشدد لشكر على أن هناك قرارات مهمة يتم اتخاذها، ومجهود كبير يتم بذله، لكن دون العمل على توضيح ذلك للمواطنين من قبل الحكومة، مسجلا أنه كان من اللازم قبل إصدار النظام الأساسي في الجريدة الرسمية، فتح الحوار مع النقابات والإنصات لها، الشيء الذي لم يتم ما كرس مبدأ عدم الثقة.ولم يفت الكاتب الأول للحزب التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات مصاحبة لما أعلنت عنه الحكومة في اجتماعها الأخير مع النقابات، وبحث كل الحلول والإمكانات البديلة، ونحن على أبواب العطلة المدرسية بالعمل على تأجيل الامتحانات ضمانا لتكافؤ الفرص بين تلاميذ القطاع العام وتلاميذ القطاع الخاص.وفي هذا السياق، أكد إدريس لشكر على ضرورة ضمان التمدرس لكافة التلاميذ ومراعاة حقهم في التعليم كمبدأ دستوري، داعيا الشغيلة التعليمية إلى العودة إلى الأقسام وبحث وسائل أخرى للتعبير عن غضبهم واحتجاجهم كحمل الشارة، في انتظار الأفق الزمني الذي أعلنت عنه الحكومة، وهو يناير المقبل.وخلص لشكر إلى أنه من الصعب إطلاق الوعود من قبل الحكومة وأغلبيتها دون الوفاء بها وتنفيذ التزاماتها مع المواطنين، خاصة في هذه الظرفية التي تمر منها بلادنا.من جهة أخرى، سجل الأستاذ لشكر أن بلادنا أطلقت العديد من الأوراش الكبيرة والمهمة بتوجيهات ملكية سامية، والحكومة هي المسؤولة عن تنزيلها باعتبارها آلية للتنفيذ، وهذه الآلية تعرف نوعا من الارتباك والتردد وعدم التواصل في الدفاع عن هذه الأوراش، يضيف الأستاذ لشكر.ولم يفت الأستاذ لشكر التأكيد على أن بلادنا تعيش على وقع الجفاف وآثاره السلبية على الفلاحين وكافة المجالات الأخرى، مشيرا إلى «أننا في الاتحاد الاشتراكي نستعد لتنظيم يوم دراسي داخل البرلمان يتعلق بالماء»، وعلى الحكومة أن تعمل بشكل استباقي على مواجهة الآثار الوخيمة للجفاف.وبالمقابل، أكد الأستاذ إدريس لشكر أن الاتحاد الاشتراكي قدم مقترحاته وتصوراته بخصوص الورش المفتوح حول تعديل مدونة الأسرة، مسجلا أن بلادنا لها من الكفاءات ما يمكنها من إعادة صياغة هذه المدونة، وأن جلالة الملك كلف لجنة تضم علماء وأساتذة وخبراء وقضاة لمراجعة وتعديل مدونة الأسرة.وأضاف قائلا: «نحن محتاجون أساسا لمدونة الأسرة عادلة ومنصفة، تتجاوز النقائص لإنصاف النصف الآخر من المجتمع وهي المرأة، ونحن ندعو إلى مدونة عصرية تساير العصر والحريات وحقوق الإنسان».وعبر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الأستاذ إدريس لشكر، عن قلقه من التدبير الحكومي الحالي للمشاريع والأوراش المعلنة ببلادنا.وقال الأستاذ لشكر بهذا الخصوص: «نخشى على المشاريع والبرامج والأوراش المعلنة من التدبير الحكومي الحالي لها، ونحن دولة مؤسسات وبالتالي لابد من معالجة الاختلال وإعادة التوازن للمشهد السياسي.»وشدد الكاتب الأول على «أننا حريصون على تتبع ومراقبة الحكومة في تنفيذ التزاماتها وتنزيل البرامج والمشاريع التي أعلن عنها، خاصة الحماية الاجتماعية وكل المبادرات والإجراءات التي يتم اتخاذها»، مشيرا إلى أنه على الحكومة العمل على تنزيل كل البرامج والأوراش في كل القطاعات «الماء، الطاقة، التغطية الصحية، الدعم الاجتماعي...» وفق التوجيهات الملكية السامية.واعتبر الأستاذ إدريس لشكر، أن الأوراش المعلنة خاصة الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية في إطار الدولة الاجتماعية، هي مشاريع نادى بها حزب الاتحاد الاشتراكي ودافع عنها، وفق مرجعياته ومواقفه الاشتراكية، متسائلا ما إذا كانت هذه الحكومة تشتغل وفق قناعاتها ومرجعياتها، خاصة أنها حكومة ليبرالية، تنادي بالدولة الاجتماعية.وسجل الأستاذ لشكر أن المعارضة الاتحادية داخل البرلمان، تشتغل بكل مسؤولية وتقدمت بالعديد من المبادرات والاقتراحات في كل القطاعات والمجالات، في مقابل عدم تفاعل الحكومة وتعنتها، مسجلا في السياق ذاته، ضعف التواصل الحكومي وغياب رئيس الحكومة عن الإعلام والتواصل مع المواطنين لتقديم توضيحات وإجابات عن قضايا أساسية تشغل الرأي العام.ولم يفت الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي التأكيد على أن الدستور يعطي صلاحيات للمعارضة ويضمن ممارسة أدوارها، لكن هناك عجزا عن القيام بهذه الأدوار بسبب الهيمنة والتغول الحكومي، مشيرا إلى أن ذلك يظهر جليا بالجهات والأقاليم والمجالس المنتخبة وداخل البرلمان، حيث لا تمتلك المعارضة الحق في تشكيل لجان تقصي الحقائق ولجان المراقبة...وسجل الكاتب الأول أن جلالة الملك تحدث في خطابه، بمناسبة افتتاح البرلمان ، عن الحاجة إلى قانون للمعارضة، للقيام بدورها الرقابي في التتبع والمراقبة والتقييم.وخلص إدريس لشكر إلى أنه لابد من تشكيل جبهة وطنية لإعادة التوازن المؤسساتي، ضد هيمنة الحكومة وأغلبيتها المتغولة. وذكر الكاتب الأول في هذا السياق، باللقاء الذي جمعه بالأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية في إطار الانفتاح وبحث أفق للاشتغال والعمل حول القضايا المشتركة.وفي ما يتعلق بالبيت الداخلي، أكد الأستاذ إدريس لشكر أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية دخل مرحلة البناء التنظيمي وتجاوز حالة التشتت، وهناك دينامية تنظيمية قوية، حيث عقدت القطاعات المهنية الحزبية مؤتمراتها بكل مسؤولية ونجاح.وأوضح لشكر أن الحزب حاضر بقوة في كل المجالات وداخل البرلمان عبر الفريق الاشتراكي بمجلسي البرلمان، ومن خلال الأداء الإيجابي والبناء الذي بصم عليه طيلة هذه الولاية، مشيدا بما حققه الحزب على مستوى العلاقات الحزبية الخارجية دفاعا عن مصالح الوطن، مؤكدا أن الاحترام والندية التي أصبحت لبلادنا على مستوى العلاقات الخارجية الدولية، هي ما يتعلق بعلاقاته الحزبية.انقر هنا لقراءة الخبر من مصدره.

Journaliste : Tazi Anwar

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:58
01/12/2023 - 21541759
NT - www.marrakechalaan.com

"البام" يدعو إلى تكثيف الحوار لعودة التلاميذ إلى الدراسة

دعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن، وذلك على إثر الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية. وقدّر المكتب السياسي لـ"البام"، خلال اجتماعه العادي أمس الأربعاء، برئاسة الأمين العام للحزب، عبد اللطيف وهبي، (قدّر) عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا، مستحضرا في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية؛ وفي سياق آخر، عمّق المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ "يتطلع "للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره. كما أثنى المكتب السياسي عاليا على جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ بلادنا، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، طبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:23
01/12/2023 - 21542324
NT - mehwarpresse.com

لقاء تواصلي لمنظمة المرأة التجمعية لجهة كلميم وادنون

المحور الصحفي // مبارك بوحلبانتنفيذا لبرنامج عملها السنوي برسم سنة 2023 نظمت امس الخميس 30نونبر 2023 منظمة المرأة التجمعية بجهة كلميم وادنون بشراكة مع التنسيقية الإقليمية لحزب التجمع الوطني للأحرار بطانطان وذلك تحت إشراف السيدة النائبة البرلمانية نادية بوعيدا رئيسة المنظمة الجهوية للمرأة التجمعية بجهة كلميم وادنون وبحضور السيد عبداتي أبلاغ الكاتب الإقليمي للحزب بطانطان والسيد المصطفى بوهلال عضو الإتحادية الإقليمية للحزب كل لقاءا تواصليا مع العديد من مناضلات ونساء الحزب بطانطان .وقد شكل هذا اللقاء التواصلي محطة مهمة للإنصات إلى هموم وانشغالات المرأة الطنطانية في جميع المجالات والقطاعات المجتمعية لاسيما أن الحضور النسائي لهذا اللقاء كان نوعيا عبرن فيه نساء الحزب عن رغبتهن في الإنخراط بفعالية في المحطات والبرامج المستقبلية التي ستشرف عليها منظمة المرأة التجمعية بالجهة من تكوينات وتأطير وتقديم يد المساعدة للبحث عن مصادر لتمويل العديد من المشاريع النسائية والمدنية الرائدة بالبحث عن شراكات فاعلة على المستوى المركزي والجهوي والدولي في أفق تحقيق التمكين الإقتصادي وتحقيق الإدماج السوسيو مهني لنساء طانطان داخل المجتمع من أجل الارتقاء بأدوار الأسرة المغربية التي تتطلع إلى تحقيق أسس وركائز الدولة الإجتماعية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره مع الإشارة إلى التوصيات التي قدمها حزب التجمع الوطني للأحرار مركزيا والتي تهم مقترحات الحزب بشأن مراجعة مدونة الأسرة ومواكبة تنزيل العديد من المشاريع والبرامج الحكومية الرائدة كفرصة وأوراش وانطلاقة ومقاولاتي وغيرها.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مدونة الأسرة.. ماء العينين: حزبنا يدعو لإجراءات داعمة للزواج ومُواجِهة لظاهرة الطلاق

قالت أمينة ماء العينين، عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، إن العديد من القوانين تصاغ بشكل جيد لكن لا تواكبها سياسات عمومية وإجراءات قضائية داعمة، مما يؤثر عليها، ومنها ما تعلق بمدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، دعت ماء العينين في كلمة لها خلال ندوة صحفية لحزب العدالة والتنمية، الجمعة فاتح دجنبر 2023 بالرباط، إلى تفعيل المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والتعجيل بإرساء هيكلته وتعيين أعضائه على أساس الكفاءة والخبرة والتخصص والتوازن والتعددية.وبخصوص موضوع تيسير الزواج، ذكرت ماء العينين أن "المصباح" دعا في مذكرته الموجهة للجنة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، إلى إحداث صندوق خاص لتمويل منح الزواج ودعم السكن الرئيسي الأول، كما دعا الدولة إلى توفير مراكز تأهيل المقبلين على الزواج، وإحداث مديرية في وزارة التضامن للإشراف على تكوين المقبلين على الزواج.واسترسلت، إضافة إلى إقرار التكييف المعلوماتي الآلي للوضعيات الشخصية في سجيل الحالة المدنية وعدم تركه لمسؤولية المصرح تسهيلا للإجراءات، واستثمار الرقمنة من أجل تجاوز العوائق الإدارية والتخفيف عن المحاكم وتبسيط ا لمساطر المتعلقة بالزواج.وبخصوص الحد من الطلاق، دعت مذكرة العدالة والتنمية إلى تمكين هيئات المجتمع المدني ومراكز الاستماع ومؤسسات الوساطة الأسرية، الحاصلة على اعتماد خاص تمنحه المؤسسات الرسمية المختصة، من الاشتغال رفقة القاضي الصلح وتحت إشرافه، قصد تيسير مهامه في محاولة الصلح.وأضافت، فضلا عن معالجة العجز عن النفقة على الأبناء خاصة بعد الطلاق، وذلك بعيدا عن التكييفات الجنائية بالإهمال، والذي لا يستفيد منه المحضون.وشددت المتحدثة ذاتها على أهمية توسيع مجال الاستفادة من صندوق التكافل العائلي وباقي خدمات الحماية الاجتماعية، عبر تمكين الزوجات المطلقات والمهملات من مقدار النفقة الأقصى الممنوح من قبل صندوق التكافل العائلي، وتسير استفادة الحاضنات من التعويضات العائلية، وتوسيع صندوق التكافل العائلي ليشمل الأسر الهشة والمهددة بالتفكك.وعلى مستوى التنظيم القضائي، دعت المذكرة إلى تعميم محاكم الأسرة، وتخصيص بنايات مستقلة لأقسام الأسرة خارج المحاكم، وتوسيع العرض القضائي وتنويعه في التمثيلية الدبلوماسية، وضمان تخصص قضاة الأسرة في قضايا الأسرة وحدها وعدم تكليفهم بباقي القضايا الاجتماعية، وتمكين قضاة الأسرة من الإشراف على المساعدة الاجتماعية وتقويتها قانونيا وماليا لتقديم الدعم للقاضي في مجال الأبحاث التي تستلزم مها قراراته.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:23
01/12/2023 - 21539658
NT - www.rissala24.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية

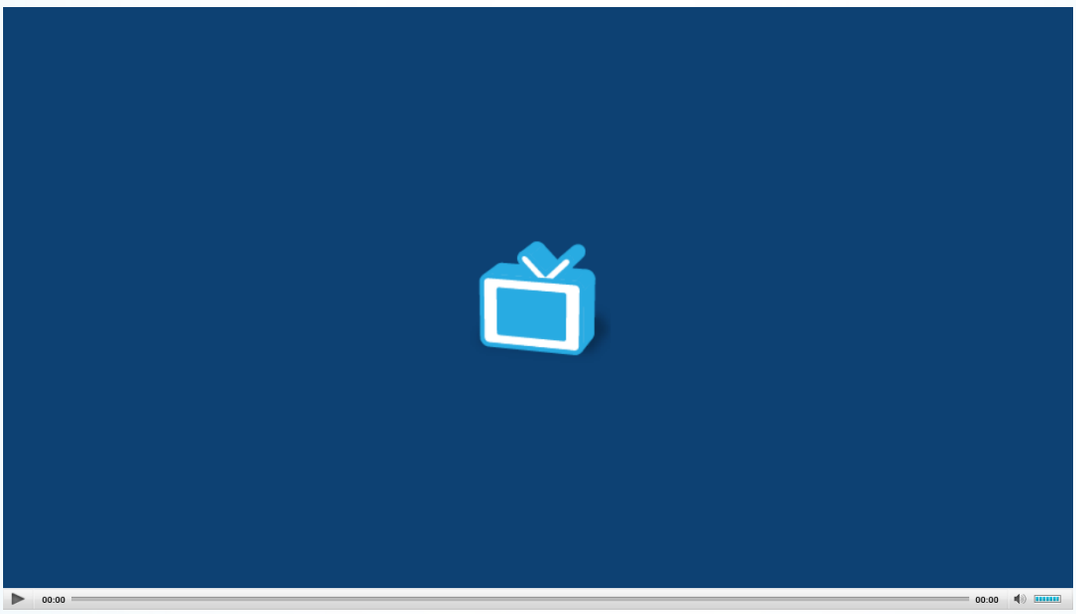
استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الجمعة بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات عدد من الأحزاب السياسية، حول تعديل مدونة الأسرة.ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية، وحزب الأمل، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب العمل، وحزب الوسط الاجتماعي، والحزب المغربي الحر .وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وقال عضو المكتب السياسي لحزب الإصلاح والتنمية، سعيد الموتشو، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، إن مقترحات الحزب ركزت على البنود التي يرى أنها تحتاج تعديلا في إطار قيم الشريعة الإسلامية وبما يتماشى مع خصوصية المجتمع المغربي.من جانبه، أكد الأمين العام لحزب الأمل، باني محمد ولد بركة، أن مقترحات الحزب المقدمة للهيئة تنبني على المرجعية الإسلامية وترمي إلى المحافظة على تماسك الأسرة، وتعزيز حقوق جميع أفرادها كي تظل حاضنة للمجتمع، مشيرا إلى أن تصورات الحزب بهذا الخصوص تقوم أيضا على احترام خصوصية المجتمع المغربي .وأعرب الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال، أحمد بلغازي، عن أمل الحزب في أن تساهم كل المقترحات المقدمة في صياغة مدونة ترقى لتطلعات الجميع مشيرا إلى أن التوصيات التي قدمها الحزب أمام الهيئة تهم محاكم الأسرة، وزواج القاصرات، وإحداث صندوق للتكافل العائلي. وأكد الأمين العام لحزب العمل، محمد الدريسي، أن الحزب قدم مقترحات مرتبطة بالزواج، كضرورة إخضاع المقبلين على الزواج لدورات تأهيلية من أجل أن يكونوا ملمين بمقاصده وبحقوقهم وواجباتهم من أجل ضمان استقرار الأسر .وبدوره، قال الأمين العام لحزب الوسط الاجتماعي، لحسن مديح، إن الحزب استقى مقترحاته من خلاصات الندوات التي نظمها على الصعيد الوطني ومن النقاشات التي يعرفها المجتمع المغربي، وهي توصيات تركزت حول ضمان حقوق الزوجة والزوج والأبناء دون إقصاء،والنفقة والسفر مع الحاضنة، وزواج القاصرات، والترتيبات المواكبة للطلاق.وشدد الأمين العام للحزب المغربي الحر، إسحاق شارية، في تصريح مماثل ، على ضرورة عدم المساس بالمرجعية الإسلامية للمدونة، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تفرضها تغيرات العصر والاتفاقيات الدولية، مشيرا إلى أن مدونة الأسرة يجب أن تضمن التوازن الحقيقي بين الرجل والمرأة ومبادئ العدل والإنصاف من أجل ضمان استقرار الأسر واستمراريتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:45
01/12/2023 - 21541372
TV - 2M

مدونة الأسرة: لجنة مراجعة مدونة الأسرة تكمل جلسات استماعها مع فاعلين بعدة مجالات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



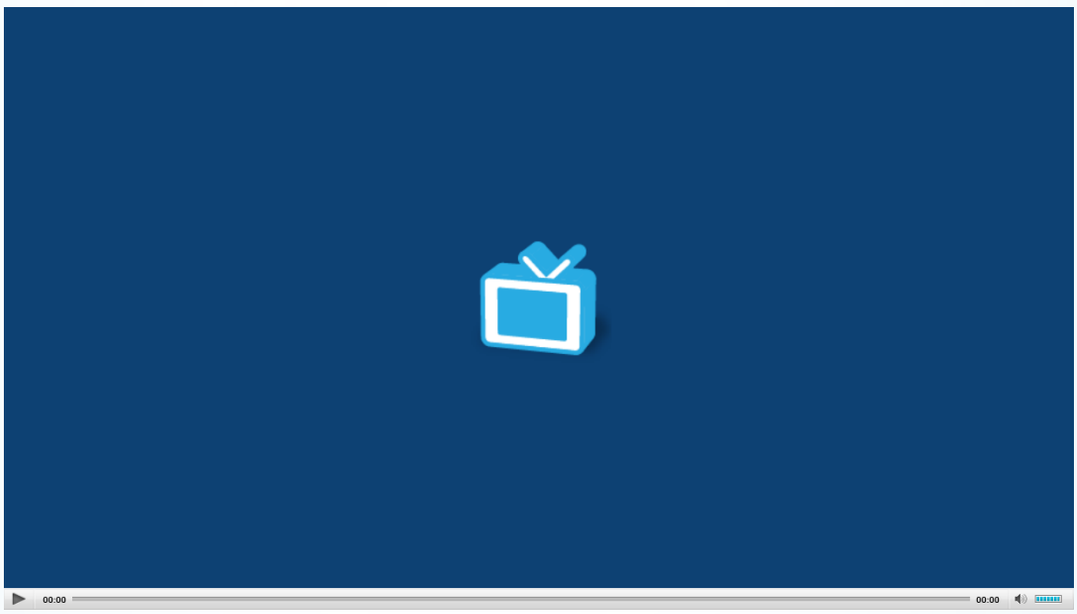
Journaliste : El hannaoui Rahma

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:30
01/12/2023 - 21542036
TV - AL AOULA

مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



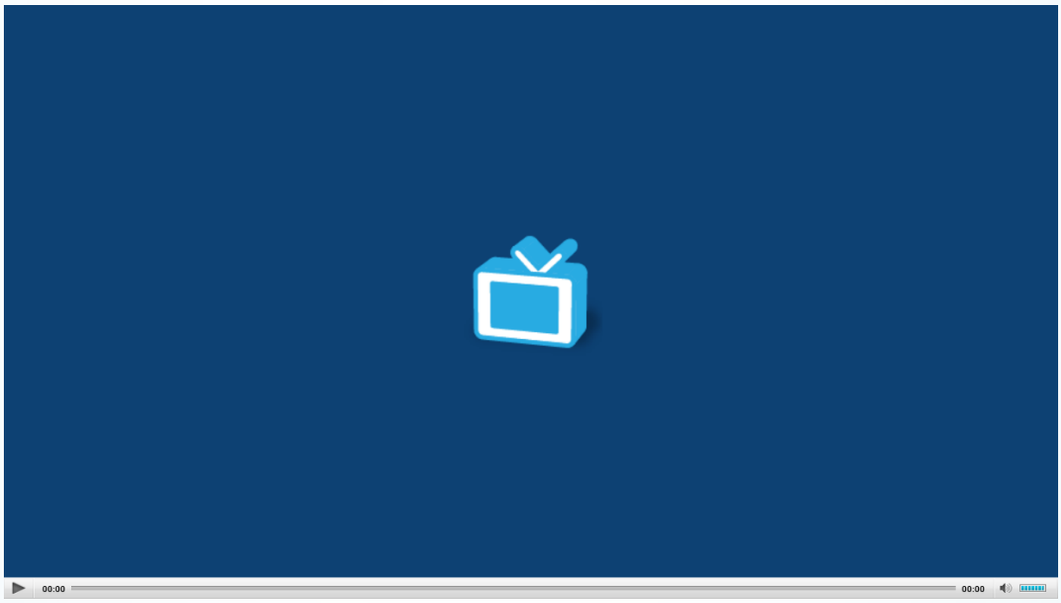
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:00
01/12/2023 - 21541427
TV - M24

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لعدة أحزاب سياسية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:30
01/12/2023 - 21535851
RD - HIT RADIO

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:00

01/12/2023 - 21542090
RD - Radio Nationale

مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00

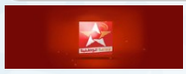
01/12/2023 - 21536018
RD - RADIO PLUS

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

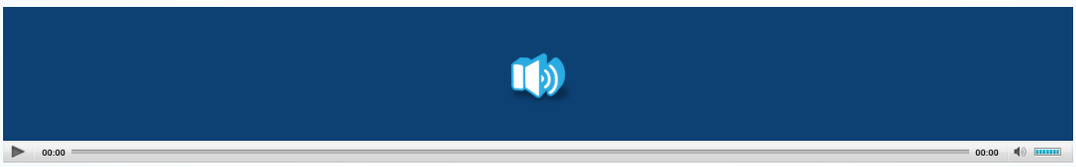


08:00

01/12/2023 - 21536993
RD - SNRT FES

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي المقترحات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الديموقراطية التشاركية.. قراءات ترصد الخلل

سجل عدد من النواب البرلمانيين والفاعلين المدنيين، خلال يوم دراسي نظمه الفريق النيابي الاشتراكي بمجلس النواب، ضعف تفعيل الديمقراطية التشاركية وعدم انفتاح الحكومة والبرلمان على المنظمات والجمعيات المدنية بالقدر الكافي.

أجمعوا على عدم انفتاح الحكومة والبرلمان على الهيئات المدنية بالشكل الكافي

الديموقراطية التشاركية.. قراءات ترصد الخلل

رضوان البلدي/ ت.محمد وراق

كان هناك شبه إجماع على أن الديموقراطية التشاركية تعاني الكثير من مواطن الضعف، ذلك ما سجله عدد من النواب البرلمانيين والفاعلين المدنيين، ذلك ما جاء خلال تنظيم الفريق الاشتراكي بتنسيق مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، أول أمس الثلاثاء، يوما دراسيا حول موضوع "البرلمان المنفتح، رافعة للمساواة الفعلية"، بحضور أساتذة ومختصين ونواب برلمانيين وفعاليات مدنية وجمعوية.

وفي بداية هذا اليوم الدراسي، انتقد رئيس الفريق الاشتراكي، عبد الرحيم شهيد، عدم تفعيل الديمقراطية التشاركية على ضوء دستور 2011، معتبرا أن "الشارع أصبح اليوم حكما ومكانا للاحتجاجات والمطالب".

وقال شهيد، في كلمة له حول "البرلمان المنفتح.. آلية للمساواة الفعلية"، إن "المغرب مازال بعد 12 سنة من دستور 2011 لم يحقق نتائج ملموسة في تفعيل الديمقراطية التشاركية"، معتبرا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها خاصة فيما يتعلق بتفعيل المساواة.

وبخصوص الديمقراطية التشاركية، أوضح شهيد أن "الأصوات الكلاسيكية التي يجب أن يمر منها الاحتجاج والمطالب لم تعد لها شرعية كبيرة، عدنا ليكون الشارع هو الحكم وملاذ الأصوات التي لا تجد مكانا في المؤسسات".

وأشار المتحدث ذاته إلى أن "النوافذ التي خلقها دستور 2011 لم يتم استغلالها على نحو جيد"، مبرزا ضعف الملتمسات وقلة العرائض بالبرلمان، حيث لا تتجاوز، على حد قوله، عريضتين، مؤكدا أن "كل الأصوات ظلت مختنقة في أماكنها إلى أن خرجت للشارع اليوم".



وفي سياق متصل، أكد النائب البرلماني عن الفريق الاشتراكي، سعيد بعزيز، أنه بعد أكثر من خمس سنوات من تبني مبادرة الحكومة المنفتحة، لا يزال هناك العديد من الأهداف المسطرة لم تتحقق خاصة تلك المرتبطة بمجال الشفافية والنزاهة.

وسجل بعزيز ضعف النصوص القانونية المرتبطة بهذه المبادرة من بينها القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وكذا القانون المتعلق بتقديم الملتمسات في مجال التشريع وتقديم العرائض للسلطات العمومية فضلا عن تفعيل المقاربة التشاركية على مستوى الجهات.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن المخطط الوطني الأول للفترة الممتدة من 2018 إلى 2020 المتعلق بالالتزام لم يقدم نتائج ملموسة، فضلا عن مخطط ثان يهم الفترة من 2021 إلى 2023 لتجسيد المبادئ الثلاثة في السياسات العمومية للإدارة المغربية.

وأوضح بعزيز أن الديمقراطية التشاركية تتطلب أن تتواصل وتنصت للجميع في إطار مقاربة تشاركية وبرلمان القرب والرقمنة، مشددا على أن المساواة مبدأ أساسي ومحور هام في كل البرامج، ويجب تمكين النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والسياسية.

من جانبه اعتبر ادريس السنتيسي، رئيس الفريق الحركي، أن ثقافتنا مازالت تسودها العنف ضد النساء، معبرا عن أمله في تعديل جذري لمدونة الأسرة وأن تنصف المرأة المغربية على اعتبار أنها عماد الأسرة، على حد تعبيره.

وشدد السنتيسي على ضرورة أن يعمل مجلس النواب على إيصال أصوات جميع الأطياف وألا يكون البرلمان مجرد غرفة تسجيل باعتباره أسمى مؤسسة للتعبير عن الرأي.

بدورها أكدت خديجة الرباح، عضو الجمعية المغربية لنساء المغرب، أن انعقاد هذا اللقاء المتميز، يأتي في إطار الحملة الدولة والأممية لمناهضة العنف ضد النساء.

وأبرزت رباح في كلمتها «أننا سنعمل مع الفريق الاشتراكي على تطوير المبادرات وأدوات العمل لنجعل من الديموقراطية الاشتراكية والمساواة حقيقة فعلية وليست شعارا فقط».

وسجلت رباح، على أنه يجب بحث رافعة أساسية للقوانين والسياسات تحد من التمييز والعنف ضد النساء ومواصلة نقاش من أجل تطوير خطة البرلمان المنفتح حتى نكون أمام رافعة للقضاء على العنف والتمييز.

كما اعتبرت النائبة البرلمانية، مليكة الزخنيني، أن المساواة غائبة في شتى المجالات والقطاعات الأساسية سواء من حيث غياب المساواة بين الجنسين في الأجور وفي مناصب العمل والمسؤولية والتمكين الاقتصادي والسياسي.

وذكرت الزخنيني أن "المساواة غائبة في الأحزاب السياسية خاصة على مستوى منصب الأمين العام، بحيث لحد الساعة لم نر، على حد قولها، أمينات عامات في قيادة الأحزاب السياسية باستثناء حزب واحد".

واعترفت النائبة البرلمانية، في مداخلتها بعنوان "أثر دعم الديمقراطية التشاركية على فعلية المساواة"، بوجود مجموعة من العراقيل والحواجز حول إعمال الديمقراطية التشاركية وتنزيلها على أرض الواقع.

وسطر مخطط العمل الوطني الأول للحكومة المنفتحة العديد من الالتزامات في مجال المبادئ التي تؤطر عمل هذه الحكومة، من خلال محاور تنوعت ما بين الحصول على المعلومات التي بحوزة الإدارة والنزاهة ومحاربة الفساد وشفافية الميزانية والمشاركة المواطنة والتواصل والتحسيس حول ورش الحكومة المفتوحة.

وجاء في أرضية اليوم الدراسي، «وإذا كان المغرب قد تمكن من الانخراط الرسمي في هذه الشراكة المتعددة الأطراف في أبريل 2018 بعد استيفائه جميع الشروط والمعايير المطلوبة لذلك لاسيما بعد صدور القانون 31.13. المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في 12 مارس 2018، فقد توج هذا المسار من الشراكة المنفتحة بالتحاق مجلس النواب المغربي إلى هذه المبادرة العالمية سنة بعد ذلك، وبالضبط في شهر ماي 2019".

> في بداية هذا اليوم الدراسي، انتقد رئيس الفريق الاشتراكي، عبد الرحيم شهيد، عدم تفعيل الديمقراطية التشاركية على ضوء دستور 2011، معتبرا أن "الشارع أصبح اليوم حكما ومكانا للاحتجاجات والمطالب"

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مواصلة الاستماع للتصورات ومقترحات الأحزاب

مواصلة الاستماع للتصورات ومقترحات الأحزاب

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أمس في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع «تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني».

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

يوم دراس حول البرلمان المنفتح رافعة للمساواة الفعلية

المعارضة الاتحادية

يوم دراس حول «البرلمان المنفتح رافعة للمساواة الفعلية»

■ تفعيل حقيقي لانفتاح الفريق الاشتراكي على القضايا والفعاليات المجتمعية

■ شهيد: نستقبل جمعيات المجتمع المدني للاطلاع على أفكارها قبل عرض مشروع قانون مدونة الأسرة على البرلمان

■ الرباح: ضرورة الوصول إلى صيغة نهائية لمدونة قادرة على القضاء على جميع المظاهر التمييزية



صفحة 04

Journaliste : ERRIHANI Abdelhak

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

1,3p_l_pin_qu
4/12

30/11/2023 - 21525859
PR - AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI
Edition : 13610

يوم دراس حول البرلمان المنفتح رافعة للمساواة الفعلية

قضية البرلمان

الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية بمجلس النواب ينظم يوما دراسيا حول «البرلمان المنفتح رافعة للمساواة الفعلية»

ع. الريحاني

في سياق المبادرات الهادفة الى دعم مبادئ المساواة وانصاف المرأة، وفي إطار مواكبة الاوراش الإصلاحية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، من أجل تطوير البناء المؤسساتي والممارسة الديموقراطية، وفي اطار المبادرة المتعلقة بالبرلمان المنفتح الهادفة إلى تعزيز مبادئ المساواة والتشاركية والشفافية، نظم الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية بمجلس النواب بشراكة مع الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، يوم الثلاثاء الماضي، يوما دراسيا حول "البرلمان المنفتح رافعة للمساواة الفعلية".

وبهذه المناسبة، اوضح عبد الرحيم شهيد، رئيس الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية بمجلس النواب، أن هذا اللقاء نموذج للأنشطة التي يستقبل فيها الفريق فعاليات المجتمع المدني، وتفعيل حقيقي لانفتاح البرلمان على القضايا والفعاليات المجتمعية.

وابرز رئيس الفريق أن هذا اليوم الدراسي، يأتي في اطار تقييم انضمام المغرب وتفعيل البرلمان المغربي، للبرلمان المنفتح وثمرة شراكة تم الاعلان عنها سنة 2011 وانضمام المغرب اليها سنة 2018.



كما يأتي ايضا، في سياق تعديلات مدونة الأسرة، وفي إطار ترصيد وتثمين المبادرات البرلمانية على المستوى التشريعي أو الرقابي أو تقييم السياسات العمومية، في مبادرات مهمة وكبيرة.

وذكر شهيد، أن الفريق الاشتراكي يستقبل جمعيات المجتمع المدني للاطلاع على افكارها قبل عرض مشروع قانون مدونة الاسرة على البرلمان، لنكون على مستوى واحد من التفكير بالمشاكل والصعوبات الموجودة لتسهيل التعديلات المنتظرة.

ومن جانبها، ترافعت رئيسة الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب، خديجة الرباح، على مقترحات جمعيتها لتعديل مدونة الأسرة.

وأكدت الرباح، على ضرورة الوصول إلى صيغة نهائية لمدونة قادرة على القضاء على جميع المظاهر التمييزية التي كانت تعرفها مدونة الاسرة السابقة، وكذا نص قانوني قادر على تحقيق المساواة والعدل في جميع الحالات والوضعيات.

وشددت بنفس المناسبة الرباح على إرادة المجتمع في تحقيق المساواة الفعلية في الواقع، مبرزة في نفس الوقت أن تكون هذه المساواة حاضرة داخل الأسرة المغربية ، وأن تجسد في كل القضايا المشتركة.

واستعرضت الرباح المطالب التي تضمنتها مذكرة جمعيتها لتعديل مدونة الأسرة، والمتمثلة في الولاية القانونية للنساء، منع التعدد، منع زواج الطفلات، تحقيق المسؤولية المشتركة عند إبرام عقد الزواج وعند إنهاءه، مشيرة الى أن جمعيتها تدافع على إلغاء جميع المواد التي أبانت على أنها تعرقل تحقيق المساواة في جميع الحالات والوضعيات.

Journaliste : ERRIHANI Abdelhak

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Journaliste : Derar Tarik

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة "مدونة الأسرة " تستمع لأحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

هيئة "مدونة الأسرة" تستمع لأحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.

من جهته، أكد أدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".

وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.

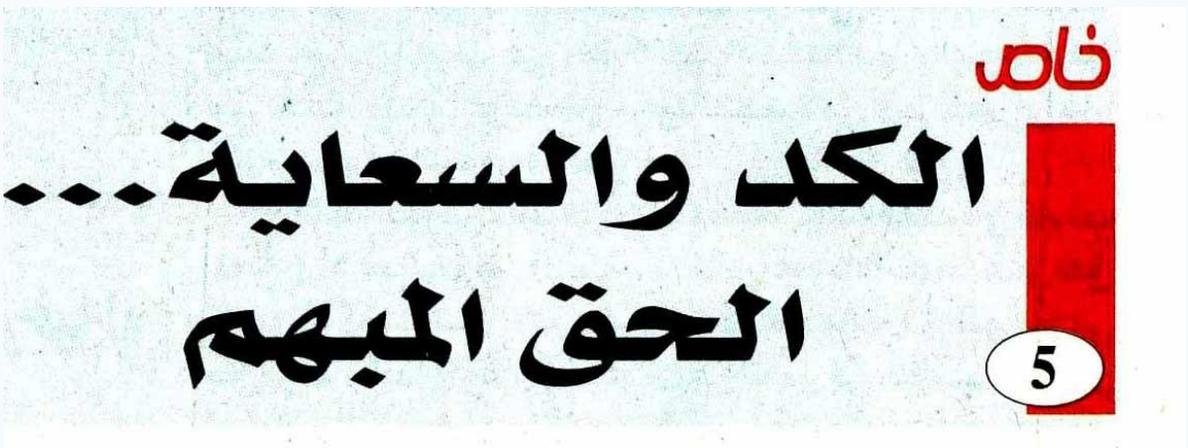
من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".

وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الكد و السعاية... الحق المبهم



Journaliste : Moussalli Karima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الكد و السعاية... الحق المبهم

الكد والسعاية... الحق المبهم

العرف انتصر على القانون ومطالب بإعماله في تعديلات المدونة

إنجاز: كريمة مصلي



تختلف المواقف كثيرا حول مشروعية إعمال مبدأ الكد والسعاية، في تفريد الحقوق الخاصة بالزوجين، على اعتبار أن الأصل هو استقلالية الذمة المالية للزوجين، فبين مؤيد لتلك الفكرة خاصة في حالة عدم وجود ما يثبت الأموال المشتركة بين الزوجين، خلال فترة الزواج والثروة المكتسبة، وبين رافض لذلك باعتبار أن مدونة الأسرة وضحت الأمر بشكل جلي في المادة 49 منها بقاعدتين جوهريتين، تتجلى أولاهما في استقلال الذمة المالية لكل واحد من الزوجين، وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة، والثانية تضمنت مراعاة عمل كل واحد من الزوجين وما قدمه من مجهودات، وما تحمل من أعباء لتنمية أموال الأسرة، وهنا تكمن ضرورة البحث في الأمر بشكل جلي خلال النقاشات الدائرة حول تعديل مدونة الأسرة.

بعود مبدأ "الكد والسعاية" في الفرائض الإسلامي إلى اجتهاد قام به عمر بن الخطاب، عندما جاءته امرأة تدعى حميدة بنت زنيج، تستفتيه في قضية ميراث زوجها عمر بن العبارت، الذي كان فاجر في ما تصنعه وتصلحه هي بيديها من عملها بالتطريز، واكتسب من ذلك مالا وفيرا، وعندما مات ترك مالا وعقارا، وتسلم ورثته الخزائن، لكن عندما نازعتهم في ذلك، ولجؤوا إلى عمر بن الخطاب، قضى للمرأة بنصف المال وبالأرض في النصف الباقي.

صعوبة الاثبات

رغم أن مدونة الأسرة تحدثت بشكل صريح عن ضرورة إحداث عقد بشأن الممتلكات الشخصية لطرفي العقد قبل الزواج، إلا أن العديد من الأشخاص يتفاجؤون فكرة أنه من الصعب الاتفاق بشكل مسبق حول الأموال التي قد تكتسب أثناء الزوجية، لاعتبارات عدة قد تكون مرتبطة بالواقع، أو الدين والأعراف، وأن الزواج يعني تأسيس أسرة أكبر من حساب الأموال والممتلكات، غير أنه غالبا ما تظهر ضرورة اعتماد التوثيق من خلال ما قد ينجم من خلافات بين الأزواج أو بعد وفاة أحدهما، ويجد الآخر نفسه محروما من تلك الأموال المشتركة.

وتعتبر تلك الأصوات أن ضرورة تضمين هذا الاتفاق في وثيقة مستقلة على عقد الزواج يعتبر إدراجا من قبل المشرع إلى الغاية أو الهدف الأساسي من الزواج، باعتباره مؤسسة شرعية تحكمه قواعد الشريعة الإسلامية والمبنية على القيم الإنسانية العليا، في حين أن العلاقات المالية تحكمها قواعد القانون المدني المبنية على الأخذ والعطاء، إذ أنه في حال وجود الاتفاق على كيفية تدبير الأموال المكتسبة بعد الزواج، فإن الأمر يكون سهلا بعض الشيء عند قيام النزاع أو في حالة الطلاق أو الوفاة بالنسبة لتوزيع الأموال المكتسبة بين الزوجين وفقا للاتفاق المبرم بينهما.





قصور في المادة 49

يجد مبدأ الكد والسعاية سنده في نظام "تمازالت" الموجود في العرف الأمازيغي، الذي يقوم على إقرار حق الزوجة في المطالبة بالحصول على نصيبها من الأموال المكتسبة خلال الحياة الزوجية باعتبارها شريكة أصلية في تلك الأموال، استنادا لما قدمته من سعاية في تكوينها وإنمائها والحفاظ عليها، وحسب النظام نفسه فإن الأموال المشاة أثناء قيام العلاقة الزوجية هي أموال مشتركة بين الزوجين.

ويرى البعض أنه إن يظهر ان المادة 49 من المدونة، أخذت مرجعيتها من هذا النظام، فإن صياغة هذا النص خرجت عن فلسفة ومبادئ هذا النظام بل قلبت قواعده بشكل عكسي، الأمر الذي ساهم في تضارب التطبيق القضائي للدعاوى الرامية الى تطبيقه بالشكل الذي ادى الى بلورة توجه عام في أغلب المحاكم يروم «حرمان» النساء من الحصول على نصيبهن من الأموال والممتلكات المشاة أثناء الحياة الزوجية بالتشديد على ضرورة إثبات المساهمة المباشرة في إنشاء وتنمية الممتلكات، من خلال التنصيص على استقلال الذمة المالية للزوجين بدءا في نظام «تمازالت» بافتراض اتحاد الذمة المالية للزوجين، وأن الأصل هو الاشتراك في الأموال والممتلكات المشاة أثناء الحياة الزوجية.

تباين في مواقف محكمة النقض

ذهب اجتهاد محكمة النقض صدر في 2021 إلى أن تقدير الكد والسعاية عند عدم وجود اتفاق بين الطرفين على تدبير الأموال التي تكتسب أثناء قيام الزوجية بينهما لاستثمارها وتوزيعها، يرجع لسلطة محكمة الموضوع في إطار القواعد العامة، مع مراعاة عمل كل واحد منهما وما قدمه من مجهودات وما تحمله من أعباء لتنميتها، واعتبر القرار أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما البت الحكم المستأنف وقضت للطاعنة بمبلغ مالي بعدما ثبت لها من وقائع القضية ومستنداتها كد الطاعنة وسعايتها، واستندت في ما قضت به على ما ورد بتقرير الخبير من تحديد لقيمة العقارات المعنية، وراعت مجهودات الطاعنة، ونسبة مساهمتها في تنمية أموال المطلوب في النقض، وذلك في إطار سلطتها التقديرية، فإنها أقامت قضاءها على أساس، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

وفي قرار آخر ذهبت محكمة النقض إلى القول إن المحكمة لما صارت إلى القواعد العامة للإثبات لعدم وجود اتفاق بين الطرفين حول تدبير الأموال المكتسبة أثناء زوجيتهما، وثبت لها من مستندات الملف كد وسعاية الطاعنة في مال المطلوب خلال حياتهما الزوجية ومساهمتها بمجهودها وعملها في إنمائه اعتبارا لتوفرها على أجر شهري، واستدانتها مبالغ مالية أثناء فترة تشييدهما البناء موضوع النزاع، وعدم إقامته نهائيا على أنها صرفت أموالها وما تحصلت عليه مما ذكر في أمور تخصها بعيدا عن إطار الأسرة، فعوضتها عن مساهمتها في ذلك البناء بمبلغ مالي قدرته استئناسا بتقويم الخبير، مقابلا ومؤازرا لما بذلته من مجهود وتحملته من أعباء في تنمية أموال الأسرة، فإنها أعملت سلطتها التقديرية وأقامت قضاءها على أساس المادة 49 من مدونة الأسرة الواجبة التطبيق على النازلة، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

عمل المنزل في عين القضاء

اختلف قضاء الموضوع، في الأخذ بالكد والسعاية من عدمه في الأحكام التي أصدرها، على امتداد عقدين من عمر مدونة الأسرة، بين من اعتبر أن العمل اليومي للمرأة في البت يدخل في إطار الكد والسعاية كما هو حال في المحكمة الابتدائية الاجتماعية بالمحمدية التي قالت إن العمل اليومي للزوجة داخل البيت هو مساهمة عند التقييم، لأن عقد الزواج للعشرة الزوجية ولا يلزم الزوجة بخدمة البيت، واعتمدت المحكمة على فتوى ابن عرضون حفظ الله في تقسيم الأرث.



العبادي: حق شرعي

خلال جلسات الاستماع في شأن التعديلات التي يراد إدخالها على مدونة الأسرة، دعا أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، إلى ضرورة إعمال مبدأ الكد والسعاية في قضايا الرابطة بالإرث خلال تعديل مدونة الأسرة، مشيرا إلى أن مبدأ الكد والسعاية يمنح كل شخص حقه الشرعي طبقا للجهد الذي بذله في تحصيل هذا الإرث، مضيفا أن هذا المبدأ الذي تبناه الفقيه القاضي أبو العباس أحمد بن الحسن المعروف بابن عرضون حفظ حق المرأة في جهدها المبذول خلال العمل عند تقسيم الإرث.

وأشار الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، أن الكد والسعاية في جزء من مال زوجها الذي شاركت في تكوينه مع الأبناء الذين شاركوا في تكوين ثروة الشرعي الذي نص عليه الدين الإسلامي في كل حالة على حدة وإعمال العدل الذي أمر به الله سبحانه وتعالى.

أحمد عبادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

4 أسئلة

يجب تعويض المرأة عن العمل المنزلي

■■ يثار في النقاشات المصاحبة لتعديل مدونة الأسرة مسألة الذمة المالية للزوجين، أليس الأصل استقلال تلك الذمة؟

● انتصر التشريع المغربي تاريخيا لقواعد الفقه الإسلامي، التي تعتبر أن الأصل هو استقلال الذمة المالية للزوجين، والاستثناء هو تحويل طرفي عقد الزواج الاتفاق مسبقا على تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزوجية واستثمارها وتوزيعها، وفقا لاتفاقهما الناتج عن إرادتهما الحرة وحسب النسبة التي يرتضيانها، لذلك استقر القضاء أن الأصل هو أن لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة، وبالتالي فإن أي مطالبة بمال مشترك بمناسبة الزواج تقع تحت طائلة المادة 49 من مدونة الأسرة، لأن كل زوج «قيمة منابه» في المستفاد خلال فترة الزواج مقابل كده وسعيه.

■■ لكن في حال عدم وجود اتفاق مسبق لتدبير الأموال المكتسبة كيف يمكن تدبير الأمر؟

● تطور التشريع المغربي مع سن مدونة الأسرة، وبالتالي تم الاتفاق ليس فقط إلى ضرورة وجود اتفاق كتابي لإعمال الكد والسعاية وفق الفصل 49 المذكور، وإنما أيضا حتى في عدم وجوده على إمكانية كل طرف وفقا لقواعد العدالة والإنصاف وإذا استقر عليه «العرف الأمازيغي» على إثبات ما قدمه من مجهود لتنمية أموال الأسرة والمطالبة بهذا النصيب قضاء، وهكذا قرر قضاء النقض ما يلي، أن عدم وجود اتفاق مسبق بين الزوجين لتدبير الأموال المكتسبة خلال فترة الزوجية واستثمارها وتوزيعها، يرجع للقواعد العامة للإثبات، مع مراعاة عمل كل واحد من الزوجين وما قدمه من مجهودات وما تحمله من أعباء لتنمية أموال الأسرة،لذلك لا يمنع أحد الزوجين من إثبات ما قدمه من مجهود أو ما تحمله من عبء لتنمية أموال الأسرة، والمطالبة بنصيبه، مما يستوجب من المحكمة أن تجري تحقيقا بشأن وقائع النازلة.

■■ هل يمكن لجوء القضاء لإجراءات التحقيق للتثبت من عمل كل من الزوجين لتنمية أموال الأسرة في حال الخلاف؟

● إن المحكمة لما تبين لها من الحجج المعروضة عليها أن العينة المنتدبة للمطلوبة في النقض مقدمة على عينة الطاعن، وخلصت إلى أن المطلوبة ساهمت في الدار موضوع الدعوى، وبعد الخبرة حددت المحكمة في إطار سلطتها للمطلوبة ثلث العقار، فإنها جعلت لما قضت به أساسا.

وتقدير الكد والسعاية ومدى مساهمة الزوجة في تنمية أموال الأسرة يخضع لسلطة قضاة الموضوع متى كان قضاؤهم معللا وسائغا، والمحكمة قد أجرت بحثا مع الطرفين وقدرت ما قدم أمامها، وأسست قضاءها ليس فقط على التحويل البنكي المتنازع في سببه، وإنما كذلك على إقرار الطالب الصريح المدون بجلسة البحث بأنه توصل من المطلوبة بمبلغ مالي، من أجل اقتناء السكن الجديد.

■■ ماذا تقترحون لإصلاح المادة 49 من مدونة الأسرة؟

● استقر قضاء محكمة الموضوع أن العمل المنزلي لا يدخل ضمن عناصر تقديم قسمة الأموال المشتركة، واعتبر هذا الاتجاه مدنقد لأنه لا يراعي أهمية وطبيعة الجهد المبذول، سيما أنه ماليا، لهذا نطالب بتدخل المشرع لاعتبار عمل المرأة المنزلي يدخل ضمن تقييم عناصر قسمة الأموال المشتركة بعد الزواج، لأن لا يعقل أن تكون مجهودات المرأة غير معتبرة، رغم قيمتها المادية والمعنوية، سواء في ما يخص الأبناء أو الأسرة بشكل عام.



* محامي بهيئة الرباط
- نائب رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان

محمد الهيمي

Journaliste : Moussalli Karima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

116p_l_pin_nb
6/24

30/11/2023 - 21526265
PR - Assahraa Al Maghribia
Edition : 11678

شبكـــــة نســـائية تدعـو إلى مراجعة عميقـــة لمدونـــة الأسرة



عزيزة الغرفاوي

دعت الشبكة الوطنية للفضاءات والمراكز متعددة الوظائف للنساء إلى مراجعة عميقة لمدونة الأسرة، على ضوء ما يعرفه المغرب من تحولات على عدة مستويات، ضمنها «الوضع السوسيو-ديمغرافي، البنية الأسرية، المنظومة التشريعية ...» من جهة، وفي علاقة بما أبانت عنه من خلل أو قصور على مستوى الممارسة القضائية من جهة أخرى، مع استحضار ضرورة إعمال العناية الواجبة للدولة والمصلحة الفضلى للطفل.

وأكدت الشبكة الوطنية، المكونة من عدد من الجمعيات، أن الإصلاح يجب أن يهم في الآن ذاته اللغة والمقتضيات والسياسات المرافقة والآليات المؤسساتية ذات الصلة.

وأعلنت الشبكة الوطنية، في بلاغ لها، إيمانها بحق النساء في الكرامة والمساواة واعتمادها مقاربة النوع والمقاربة الحقوقية في مجال الترافع المرتبط بتتبع التشريعات والسياسات ذات الصلة بحقوق النساء والأطفال.

كما أعلنت الشبكة انخراطها في ورش إصلاح المدونة، من خلال تحليل ومعالجة مكامن الخلل، بالاستناد إلى ما تم رصده من معطيات مرتبطة بالآف الحالات الواردة على الفضاءات المشكلة للشبكة. وجاءت توصيات مكونات الشبكة الوطنية، من منطلق الدور المنوط بها كقوة اقتراحية، وانسجاما مع دستور 2011 الذي ينص على الديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى الأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني، واستنادا على المقتضيات الدستورية الصريحة التي تعزز المناصفة والمساواة وتحظر التمييز من جهة، وعلى قواعد سير العدالة وحقوق المتقاضين، من جهة ثانية، ووعيا منها بأهمية وجود ترسانة قانونية تضمن للنساء الأمن القانوني، وتحميهن وأطفالهن من جميع أشكال التمييز أو العنف.

وأشارت الشبكة الوطنية إلى أنه، في ظل انطلاق ورش الإصلاح مع تخليد العالم للأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء، ستكثف جهودها خلال الأيام البرتقالية للتحسيس بالدور المنوط بالقوانين الأسرية في الحد من العنف والتمييز ضد النساء، داعية كل مكوناتها عبر التراب الوطني إلى الانخراط الفعال في هذه الحملة.

وتعتبر الشبكة الوطنية للفضاءات والمراكز المتعددة الوظائف للنساء، آلية للتنسيق الوطني بين مراكز وفضاءات تتجلى مهمتها في استقبال النساء الناجيات من العنف وأطفالهن، وتقديم سلسلة من الخدمات المتلائمة والمتناسقة لتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا، مع رصد الاختلالات الناجمة عن تطبيق القوانين المرتبطة بحقوقهن. وتتكون الشبكة الوطنية للفضاءات المتعددة الوظائف للنساء من 11 فضاء متعدد الوظائف، موزعة على كافة جهات المغرب.

Journaliste : EL GHARFAOUI Aziza

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

النسخة الأولى من مؤتمر النسوية حول موضوع "ما هو الإصلاح الذي نريده اليوم في مدونة الأسرة؟

يوم سنوي للنقاش وتبادل وجهات النظر حول وضعية حقوق النساء بالمغرب

تنظم "جمعية نشر ثقافة المساواة" النسخة الأولى من مؤتمر النسوية، وذلك يوم 16 دجنبر المقبل بالعاصمة الرباط، من أجل مناقشة: "ما هو الإصلاح الذي نريده اليوم في مدونة الأسرة؟" ، وذلك من خلال تحليل واقع المساواة وخلق مساحات للتفكير والتفاعل ومشاركة التجارب النسوية على المستويين الجهوي والدولي.

وأفاد بلاغ للمنظمين، توصلت بيان اليوم بنسخة منها، أنه بعد مضي نحو عشرين سنة عن إصلاح مدونة الأسرة سنة 2004، ستعرف النسخة الأولى من مؤتمر النسوية حضور ومساهمة جمعيات نسوية ونساء ورجالا متخصصين في مجالات متعددة كالمحاماة والطب وعلم الإسلام والتاريخ، والأنثروبولوجيا والاقتصاد والأدب والفن والإعلام والسياسة، وذلك من أجل مناقشة الرهانات والتحديات المتعلقة بالحركة النسوية في المغرب.

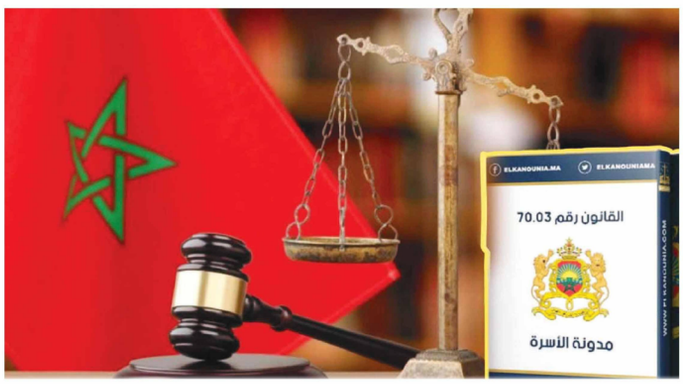
واستحضر البلاغ أن الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2022، تطرق لأنواع الإجحاف الذي تتعرض له الأسر والنساء والأطفال، وذكر جلالة الملك محمد السادس خلال نفس الخطاب بروح وجوهر الإصلاح، حيث قال جلالته :"الأمر هنا، لا يتعلق بمنح المرأة امتيازات مجانية؛ وإنما إعطائها حقوقها القانونية والشرعية. وفي مغرب اليوم، لا يمكن أن تحرم المرأة من حقوقها." (مقتطف من خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2022)، وبتاريخ 26 شتنبر 2023، وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية إلى رئيس الحكومة من أجل إعادة النظر في مدونة الأسرة بشكل توافقي وتشاركي.

وفي ظل هذا التقييم الجديد للوضع، يقول نفس المصدر، أصبح موضوع النسخة الأولى من "مؤتمر النسوية" ذا ملحاحية وأهمية بالغة، لكونه سيمثل فرصة للإجابة عن الكثير من الأسئلة من قبيل: هل ينبغي المطالبة بتعديلات ضمن مدونة الأسرة الحالية؟ أم ينبغي السعي إلى إعادة صياغة شاملة لمدونة أسرة تنبني على المساواة، وبالتالي التوجه نحو دورة فعالة وديناميكية من الإصلاحات التي تشمل مجموع الإطار القانوني؟ أي مدونة أسرة قادرة اليوم على المساهمة بفعالية في تحقيق المساواة والعدالة والكرامة؟

ونظرا لأهمية تشريع الأسرة وانعكاسات أحكامه على المجتمع برمته، يقترح مؤتمر النسوية لسنة 2023، وتقييم الحصيلة، واستعراض وجهات النظر المتعددة، ورفع مقترحات التعديلات التي ستنبثق عن المشاورات التشاركية. وذلك في أفق تحقيق التغيير الفعال حتى تكون المساواة في الحقوق واقعا ملموسا في الحياة اليومية للنساء والأطفال والرجال، من أجل مغرب غني بثقافته المتعددة يسير بخطى ثابتة نحو التطور الذي يواكب القرن الحادي والعشرين.

وسيلتئم خلال هذا اليوم السنوي لجمعية نشر ثقافة المساواة مختلف الجمعيات والمبادرات النسوية القدمية في المغرب، وكذا الشخصيات المعروفة بأعمالها والتزاماتها النسوية، كما سيكون اللقاء فرصة للحديث عن أبرز الأحداث التي شهدتها الحركة النسوية المغربية، والتي كانت دائما ذات نزعة إنسانية شاملة لصالح تنمية البلاد، وتحقيق التقدم الاجتماعي وتحرير النساء وتحليل التغيرات الاجتماعية والديمغرافية والتكنولوجية للأسرة المغربية والمجتمع المغربي.

إلى جانب تقديم الأشكال الجديدة للتعبئة النسوية، وتقديم الأجوبة بشأن كيفية تحقيق المساواة والعدالة والكرامة للنساء وحماية حقوقهن في الأرث.



وسيلة إعلام من أجل نشر المساواة وحقوق النساء

ستشهد النسخة الأولى من مؤتمر النسويات إطلاق المجلة الإلكترونية (Egalitémag)، وهي وسيلة إعلامية جديدة مستقلة ونسوية ملتزمة، سيكون محتواها موجها نحو دعم تمكين النساء والعمل الجاد من أجل تحقيق المساواة وضمان الحرية والكرامة الإنسانية للنساء.

وفي هذا الصدد، قالت عائشة الصحري، مديرة نشر مجلة (Egalitémag) التي تمتلك خبرة تزيد عن 30 سنة في مجال الصحافة النسائية ورئيسة جمعية نشر ثقافة المساواة: "سنداقش على صفحات النشر الإعلامي مختلف المواضيع الجوهرية المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء، مثل سبل محاربة التمييز وإعمال العدل المساواة بين الجنسين، وكيفية التأثير على العقليات والتخلص من الأنماط الذكورية".

في البداية، سيتوصل القراء بنشرة إخبارية من (Egalitémag) مرتين في الشهر عبر البريد الإلكتروني، وستتناول صفحاتها مسارات سيدات ملهمات، وستقدم لقاءات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كما ستسلط الضوء على الأخبار النسوية وتقديم اقتراحات ذات الصلة.

تجدر الإشارة إلى أن جمعية نشر ثقافة المساواة (APCE) التي تأسست سنة 2023، تهدف إلى تعزيز حقوق النساء والمساواة. وتسعى الجمعية من خلال مختلف أنشطتها إلى تعزيز ونشر المساواة بين الجنسين، وتوفير منصة للبحث والتبادل والاجتماعات والتعلم والتكوين وتنظيم الفعاليات. وتعتزم الجمعية تنظيم مؤتمر النسوية سنويا من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، مع العمل على إنتاج محتوى رقمي ونشرات إخبارية بصورة دورية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بيان اليوم
1,4p_l_pin_qu
13/16

30/11/2023 - 21526342
PR - BAYANE AL YAOUME
Edition : 9899

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية



استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، يوم أمس الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.

وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.

وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.

من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.

وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".

وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.

من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".

وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.

وكان جلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

ساعة 24 01:18
30/11/2023 - 21531373
NT - www.24saa.ma

يعرض في قاعات الدار البيضاء.. فيلم "مطلقات الدار البيضاء" يكشف معاناة النساء وهفوات مدونة الأسرة

24ساعة-متابعة عرضت مختلف القاعات السينمائية العرض الأول للفيلم السينمائي المغربي "مطلقات الدار البيضاء" لمخرجه محمد عهد بنسودة. وذلك بحضور ألمع الأسماء الفنية. الفيلم نال جائزتي الإخراج وأحسن إدارة ممثل في المهرجان الدولي للفنون والسينما الذي أقيم بمدينة أثينا اليونانية. وتدور أحداث هذا العمل السينمائي حول أربع نساء مطلقات ينتمين إلى مختلف الأوساط الإجتماعية. ويرفع الستار عن واقع هاته النسوة والتحديات الاجتماعية والنفسية التي يواجهنها بعد الطلاق، كما يرصد نظرة المجتمع إليهن في قالب درامي مشوق. كما يعالج الفيلم، ظاهرة الطلاق في المجتمع المغربي ومدونة الأسرة والهفوات التي تقع في حالات الطلاق. وكيف يتعين على النساء المطلقات، مواجهة التغييرات في حياتهن، والبحث عن القوة والثبات في مواجهة الصعاب. إذ ظهرت بطلات الفيلم وهن يكافحن من أجل تربية أبنائهن، ويدافعن عن حريتهن، في مجتمع ينتقص من المرأة المطلقة. وقد شارك في تجسيد أدوار هذا الشريط السينمائي ثلة من النجوم المغاربة مثل زينب عبيد، مونية لمكيمل، بشرى أهريش، نادية العلمي، محمد الشوبي، نبيل عاطف، عبد اللطيف شوقي، يونس لهري، أمين بنجلون، جميلة المصلوحي وصونيا عكاشة وأسماء أخرى، إضافة إلى الفنانة سعيدة شرف التي تعتبر هذه أول تجربة سينمائية لها. يذكر أن المخرج عهد بنسودة شرع في عرض فيلمه السينمائي "مطلقات الدار البيضاء" في تظاهرات فنية عدة، قبل أن تحتضنه القاعات السينمائية المغربية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:19
30/11/2023 - 21537311
NT - www.2m.ma

"مراجعة مدونة الأسرة.. ورش ملكي جديد يكرس الدينامية الديمقراطية للمغرب (كاتبة)"

أكدت الكاتبة المغربية والمناضلة في مجال حقوق المرأة، غيثة الخياط، أمس الأربعاء، أن ورش مراجعة مدونة الأسرة، الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يكرس الدينامية الديمقراطية للمغرب. وأضافت السيدة الخياط، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، بمناسبة تتويجها بروما بالجائزة العالمية للمرأة المتميزة، أنه "وفقا للرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، تشكل مراجعة مدونة الأسرة ورشا مفتوحا وتفاعليا وشاملا، ينخرط فيه مختلف الفاعلين في المجتمع المغربي". وقالت إن المؤسسات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ملتزمة بهذا الإصلاح، مما يعكس مرة أخرى الديناميكية الديمقراطية التي تعيشها المملكة تحت القيادة المستنيرة لجلالة الملك، مشيدة ب"الحوار البناء حول هذا المنعطف الكبير الجديد في مجال تعزيز حقوق المرأة في المغرب، أحد البلدان العربية الرائدة في هذا المجال". وأكدت أنه "بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك، شهدت حقوق المرأة المغربية تقدما مطردا"، مسجلة تمكين وإشعاع المرأة المغربية على المستوين الوطني والدولي. وأشارت الكاتبة إلى أن "الملوك المغاربة لطالما أولوا عناية خاصة بالمرأة، مما جعلها فاعلا رائدا في المجتمع"، مؤكدة أن "تاريخ المملكة حافل بنساء نموذجيات، تميزن بملاحمهن وعلمهن وشجاعتهن وارتباطهن الراسخ بالوطن، كما حملن عاليا صورة المملكة في جميع أنحاء العالم". وختمت السيدة الخياط بالقول "يجب على الجيل الجديد، وخاصة النساء، مواصلة هذا الزخم والاحتفاء بالإنجازات التي حققتها الأجيال السابقة".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة "مدونة الأسرة" تستمع للتقدم والاشتراكية وجبهة القوى والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:26
30/11/2023 - 21531683
NT - www.agendatouristique.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

المذكرة السياحيةاستمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أمس الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:56 30/11/2023 - 21528851
NT - aldar.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".المصدر: الدار- وم ع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

المغربي almaghribi.ma 08:34
30/11/2023 - 21529060
NT - almaghribi.ma

بنكيران يغيب عن لقاء تقديم مذكرة حزبه حول اصلاح مدونة الأسرة

بدا لافتا يوم أمس الأربعاء غياب عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عن لقاء تقديم مذكرة حزبه حول إصلاح مدونة الأسرة أمام أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة الأمر الذي أثار تساؤلات حول هذا الغياب. وعاينت أحد الجرائد الإلكترونية أعضاء الوفد الممثل لحزب العدالة والتنمية الذين حلوا بمقر أكاديمية المملكة في العاصمة المغربية الرباط، الذي يستقبل فيه أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ممثلي الجمعيات والأحزاب، ولم يكن ضمن ممثلي الحزب الأمين العام السيد عبد الإله بنكيران، ليتسائل الكثير عن سبب غياب بنكيران، في حين هناك من اعتبره غياب عاديا.في المقابل، يعتقد بعض المتابعين أن حضور وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي، في الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ربما يكون السبب الرئيسي في عدم حضور بنكيران اللقاء خصوصا أن العلاقة بين بنكيران ووهبي تعرف "توترا حادا منذ أشهر"؛ وذلك على خلفية التصريحات المضادة بخصوص عدد من القضايا المتعلقة بالهوية والقيم، كالعلاقات خارج إطار الزواج وسن الزواج والتعدد والإرث وغيرها من الملفات والمواضيع التي تتعارض فيها وجهات النظر بين الطرفين، وعلى الرغم من أن الموضوع يحظى بأهمية كبيرة لدى الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الذي أبدى في الكثير من الخرجات استماتة في الدفاع عن المرجعية الإسلامية ومعارضة أية إصلاحات تتعارض معها في إصلاح وتعديل مدونة الأسرة، الا انه لم يحضر للقاء. ويُذكر أن رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، السيد إدريس الأزمي الإدريسي، ترأس الوفد الذي استقبلته الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، وحضر بجانبه كل من عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية بمجلس النواب، ومصطفى الخلفي وأمينة ماء العينين وعبد العزيز العمري، أعضاء الأمانة العامة، وسعادة بوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:12
30/11/2023 - 21532454
NT - anwarpress.com

لشكر.. إصلاح المدونة يلزمه القرار وتعديلات منصفة تستجيب لروح العصر...

أكد الكاتب الأول لحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية في حوار تلفزيوني على القناة الثانية، على أن وجود تعديلات منصفة تستجيب لروح العصر، وإصلاح مدونة الأسرة والثقة في نصف المجتمع هو السبيل لمجتمع متوازن. وأكد القيادي الإتحادي الذي حل ضيفا ببرنامج "مع الرمضاني"، على أن المملكة تزخر بكفاءات وبنية تقنية تُمكِّنها من إعادة صياغة المدونة، وأن اللجنة المكلفة بالمراجعة التي اختارها جلالة الملك محمد السادس، انفتحت على العلماء والقضاة بتجربتهم، والنيابة العامة لمعرفتها بما تعانيه المرأة ونصف المجتمع، كما تضم أساتذة ومهنيين. وأشار المتحدث إلى أن التحدي لا يكمُن في كيفية تداول أو صياغة فقرة من عدمها، قائلا:" إن إصلاح المدونة يلزمه القرار، وهو القرار الواضح في خطاب جلالة الملك، إذ أن نصف المجتمع معطل، والحاجة بالأساس إلى مدونة عادلة ومنصفة تعايش العصر ومن الصعب أن نجد مجموعة من المصطلحات الكلمات موجودة بالمدونة العلاقة لها بالعصر". وأضاف إدريس لشكر قائلا :" يوم أصبح للمرأة إمكانية كتابة العدل تصورنا أشياء غير كثير وعندما اخترنا في القوانين أن لا نقطع يد السارق وأن لا نرجم الزاني والزانية، كان هنالك من يحدثنا عن التوابث وقتها.. ولكننا سايرنا العصر وحقوق الإنسان والحريات.. اليوم نحن مع التوابث وجلالة الملك كان واضحا في هذا الأمر، نحن ندعوا إلى مدونة عصرية تساير العصر ولا تبقى مدونة القرون الوسطى بدعوى المحافظة التي نبحث لها عن كل الأسباب". تابعوا آخر الأخبار من أنوار بريس على واتساب تابعوا آخر الأخبار من أنوار بريس على فايسبوك

Journaliste : Siraj eddine Youssra

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

30/11/2023 - 21531827
NT - assafir.ma
12:50

البام يدعو لحوار بناء يعيد التلاميذ للأقسام ويشيد بمكانة الأساتذة في المغرب

الخميس30نوفمبر 2023 - 13:45دعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، إلى إلى تكثيف الحوار البناء حول الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي في استحضار تام للمصلحة العامة وتعزيزا لثقة الفاعلين والمواطنين في المنظومة التربوية، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن.وأشاد المكتب السياسي لحزب البام في اجتماعه الذي ترأسه الأمين العام للحزب عبد اللطيف وهبي، أمس الأربعاء، بـ"الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا".في نفس السياق، استحضر البلاغ الذي توصلت به"العمق"، "الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيطبها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي".في سياق آخر، أشار البلاغ إلى أن المكتب السياسي عمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب.وأكد أن الحزب يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ "يتطلع" للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره.وأثنى المكتب السياسي ضمن البلاغ ذاته، على "جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل".كما أشاد بـ"جهود ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية الأخير المنعقد الأسبوع الماضي، والذي صادق على جميع الوثائق المقدمة خلال هذا اللقاء، والتي عكست الجهود الجبارة للجنة، رئاسة وأعضاء؛ كما يثمن المكتب السياسي الشروع عمليا في عقد الجموع العامة لانتداب المؤتمرين،إضافة إلى إعداد كل شروط نجاح المؤتمر الوطني الخامس للحزب المقرر عقده أيام 9 و10 و11 بمدينة بوزنيقة".في الشأن الخارجي، وبعدما سجل المكتب السياسي بارتياح كبير الهدنة في الأراضي الفلسطينية والتي تسمح بتقديم الحد الأدنى من المساعدات للشعب الفلسطيني، جدد إدانته للعدوان الغاشم على قطاع غزة لأزيد من خمسين يوما من التنكيل والاعتداءاتالفظيعةوالتقتيل في حق الأطفال والنساء والمدنيين،وإحداث دمار شامل بالمنطقة في خرق سافر للمواثيق والقوانين الدولية والعهود

الإنسانية.وثمن عاليا مضمون الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس أمس الأربعاء إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي أكد فيها الملك بوضوح تام أن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:03
30/11/2023 - 21531912
NT - assafir.ma

وهبي يدعو لتكثيف الحوار وإيجاد حلول لأزمة النظام الأساسي لإعادة التلاميذ للدراسة

الخميس30نوفمبر2023 - 15:00قال المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، بخصوص الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي، إنه "يقدر عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل المجتمع المغربي، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل البلاد"، مستحضرا في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها المملكة "على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، بالاستناد على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي".ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في المنظومة التربوية الوطنية، دعا حزب الجرار، عقب اجتماع مكتبه السياسي العادي، أمس الأربعاء، بالمقر المركزي للحزب بالرباط، والذي ترأسه الأمين العام الحالي عبد اللطيف وهبي، في بلاغ توصلت جريدة "مدار 21" به، إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن.وبحسب المصدر ذاته، أكد المكتب السياسي للجرار، أنه يعمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، مبرزا أن الأصالة والمعاصرة يتطلع عبر الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره.وسجل المكتب السياسي للأصالة والمعاصرة "بارتياح كبير" الهدنة في الأراضي الفلسطينية والتي تسمح بتقديم الحد الأدنى من المساعدات للشعب الفلسطيني، مجددا إدانته "للعدوان الغاشم على قطاع غزة لأزيد من خمسين يوما من التنكيل والاعتداءات الفظيعة والتقتيل في حق الأطفال والنساء والمدنيين، وإحداث دمار شامل بالمنطقة في خرق سافر للمواثيق والقوانين الدولية والعهود الإنسانية".وفي هذا السياق، ثمن البام مضمون الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس، أمس الأربعاء، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، معتبرا أن العاهل المغربي أكد فيها "بوضوح تام أن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم".من جهة أخرى، أثنى المكتب السياسي للجرار على جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، "في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ البلاد، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، طبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:39
30/11/2023 - 21534713
NT - assafir.ma

"البام" ينادي بالحوار البناء أمام "أزمة الأساتذة"

الخميس30نوفمبر 2023 - 20:28قال المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة إنه عقد، الأربعاء بالمقر المركزي للحزب بالرباط، اجتماعه العادي برئاسة عبد اللطيف وهبي، الأمين العام للحزب، خصص للتداول في مستجدات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وفي القضايا التنظيمية الداخلية للحزب. وأوضح المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في ما يخص الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، أنه "يقدر عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل المجتمع، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل المغرب، ويستحضر في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قام بها المغرب على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في المنظومة التربوية الوطنية. ودعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في بلاغ له، إلى "تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن". وأشار البلاغ إلى أن "المكتب السياسي عمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ (يتطلع) للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره". وأثنى المكتب السياسي عاليا على "جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ المغرب، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، وطبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى". وفي الشأن التنظيمي للحزب، أشاد المكتب السياسي عاليا بـ"جهود ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية الأخير المنعقد الأسبوع الماضي، والذي صادق على جميع الوثائق المقدمة خلال هذا اللقاء، والتي عكست الجهود الجبارة للجنة، رئاسة وأعضاء"؛ كما يثمن المكتب السياسي "الشروع عمليا في عقد الجموع العامة لانتداب المؤتمرين، إضافة إلى إعداد كل شروط نجاح المؤتمر الوطني الخامس للحزب المقرر عقده أيام 9 و10 و11 بمدينة بوزنيقة". وفي الشأن الخارجي، وبعدما سجل المكتب السياسي بارتياح كبير "الهدنة في الأراضي الفلسطينية والتي تسمح بتقديم الحد الأدنى من المساعدات للشعب الفلسطيني"، جدد المكتب السياسي "إدانته للعدوان الغاشم على قطاع غزة لأزيد من خمسين يوما من التنكيل والاعتداءات الفظيعة والتقتيل في حق الأطفال والنساء والمدنيين، وإحداث دمار شامل بالمنطقة في خرق سافر للمواثيق والقوانين الدولية والعهود الإنسانية". وفي هذا السياق، ثمن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة مضمون الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس، اليوم الأربعاء، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي أكد فيها الملك بوضوح تام أن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

التحدي 12:23
30/11/2023 - 21531795
NT - attahadi.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات الفاعلين المعنيين

أعلنت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أنها تضع رهن إشارة المؤسسات والجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابية ومختلف الفعاليات عنوانا إلكترونيا رسميا، تفعيلا للمقاربة التشاركية الواسعة، التي دعت إليها الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، بشأن مراجعة مدونة الأسرة. وأفادت الهيئة، في بلاغ، أن وضع العنوان الإلكتروني سيساهم في توسيع مطاق استماعها عن طريقه والذي جاء كالتالي )،قصد تلقي المذكرات (أو مذكرات إضافية) والمساهمات المتضمنة لمقترحاتها وتصوراتها بخصوص مراجعة مدونة الأسرة بما يساهم في تحقيق المرامي التي حددتها الرسالة الملكية السامية بهذا الخصوص. وإضافة إلى جلسات الاستماع التي شرعت في تنظيمها، منذ أسابيع، والتي استمعت خلالها إلى الجمعيات وائتلافات الجمعيات والمؤسسات الدستورية المهتمة والمعنية بقضايا المرأة والأسرة والطفولة، والمشهود لها بالترافع عن القضايا المرتبطة بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة. وابرز المصدر ذاته على أن الهيئة تعول كثيرا على المساهمات المكتوبة، التي ستتوصل بها، بما ستحمله من قوة اقتراحية هامة، والتي ستشكل، إلى جانب المذكرات التي توصلت بها خلال جلسات الاستماع، وكذا المقترحات التي تم التعبير عنها خلالها، الرصيد الوثائقي الذي سيتم الاشتغال عليه. وأضاف البلاغ أن الهيئة، إذ تضع هذه الأداة التواصلية رهن إشارة المعنيين، فإنها تأمل في أن تتمكن من توسيع دائرة المساهمين في هذا المشروع المجتمعي الذي يهم جميع المغاربة، لتشمل الذين تحول أسباب موضوعية دون الاستماع إليهم مباشرة، سواء كانت أسبابا تتعلق بهم، أو بالحيز الزمني المخصص من قبل الهيئة لهذه المرحلة من عملها. ومن المرتقب ، وفق البلاغ ذاته ، أن تضع الهيئة في القريب العاجل، رهن إشارة العموم موقعا إلكترونيا يتضمن المعطيات والوثائق والصور والبلاغات الصادرة عنها، بما يتيح مواكبة عملها ومتابعته بشكل منتظم، في هذه اللحظة الإصلاحية الكبرى التي تعرفها المملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:48
30/11/2023 - 21528761
NT - www.dabapress.com

منهم البيجيدي:مراجعة مدونة الأسرة ..الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات 3 أحزاب

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.

Journaliste : DABA Ahmed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:05
30/11/2023 - 21530982
NT - www.febrayer.com/

لجنة مدونة الأسرة تطلق منصة إلكترونية لاسقبال المقترحات

أعلنت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أنها وضعت رهن إشارة المؤسسات والجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابية ومختلف الفعاليات، عنوانها الإلكتروني الرسمي: instance@moudawana.ma قصد تلقي المذكرات والمساهمات المتضمنة لمقترحاتها ولتصوراتها بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، بما يساهم في تحقيق المرامي التي حددتها الرسالة الملكية السامية. ويأتي ذلك، حسب بلاغ للهيئة، تفعيلا للمقاربة التشاركية الواسعة، التي دعت إليها الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، بشأن مراجعة مدونة الأسرة، واستكمالا لجلسات الاستماع، التي شرعت في تنظيمها، منذ أسابيع، والتي استمعت خلالها إلى الجمعيات وائتلافات الجمعيات والمؤسسات الدستورية المهتمة والمعنية بقضايا المرأة والأسرة والطفولة، والمشهود لها بالترافع عن القضايا المرتبطة بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة. وأبرزت الهيئة، في بلاغها، أنها تُعول كثيرا على المساهمات المكتوبة، التي ستتوصل بها، "بما ستحمله من قوة اقتراحية هامة، والتي ستشكل، إلى جانب المذكرات التي توصلت بها خلال جلسات الاستماع، وكذا المقترحات التي تم التعبير عنها خلالها، الرصيد الوثائقي الذي سيتم الاشتغال عليه". وأعربت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة عن أملها في التمكن من توسيع دائرة المساهمين في هذا المشروع المجتمعي الذي يهم جميع المغاربة، الذين تحول أسباب موضوعية دون الاستماع إليهم مباشرة، وذلك إما لأسباب تتعلق بهم، أو بالحيز الزمني المخصص من قبل الهيئة لهذه المرحلة من عملها. وأكدت أنها ستضع، في القريب العاجل، رهن إشارة العموم، موقعا إلكترونيا يتضمن المعطيات والوثائق والصور والبلاغات الصادرة عنها، "بما يتيح مواكبة عملها ومتابعته بشكل منتظم، في هذه اللحظة الإصلاحية الكبرى التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس". هذا وتدخل مراجعة مدونة الأسرة، في المغرب مرحلة حاسمة في الأيام القادمة بعد إسناد مهمة الإشراف العملي على إعداد الإصلاحات لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، في مهمة تواجه امتحان التوفيق بين الخصوصيات المحلية والمرجعيات العالمية. وفيما عقدت اللجنة جلساتها سابقا، كان لافتا تحديد العاهل المغربي الملك محمد السادس، في رسالة وجهها إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش، حدود المراجعة بـ "إصلاح الاختلالات التي أظهرها تطبيقها قضائيا نحو عشرين سنة، وتعديل المقتضيات التي تجاوزت فعلا تطور المجتمع والقوانين الوطنية".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"الاتحاد الدستوري" ينادي بفتح "نوافذ الاجتهاد" من خلال مراجعة التعصيب في الإرث

هسبريسمجتمع"الاتحاد الدستوري" ينادي بفتح "نوافذ الاجتهاد" من خلال مراجعة التعصيب في الإرث"الاتحاد الدستوري" ينادي بفتح "نوافذ الاجتهاد" من خلال مراجعة التعصيب في الإرثصور: حزب الاتحاد الدستوريهسبريس - عبد الله التجانيالخميس 30 نونبر 2023 - 01:00لم تعد المطالبة بمراجعة أحكام الإرث في إصلاح مدونة الأسرة حكرا على الأحزاب والمنظمات ذات التوجه اليساري والحداثي فقطبالمغرب؛ فقد عبر حزب الاتحاد الدستوري، في اللقاء الذي جمعه بالهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة الأربعاء، عن مطالبته بفتح الباب أمام الاجتهاد في الوصية رغم وجود نص قطعي فيها.وقال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، الذي ترأس وفد حزبه أمام الهيئة سالفة الذكر، إن "الاتحاد الدستوري ينشد تحقيق مدونة جديدة تلبي طموحات الشعب المغربي"، مؤكدا أن مقترحات الحزب شملت أبوابا عديدة، في الطلاق والتطليق.وأضاف جودار، في تصريح لهسبريس عقب اللقاء، أن نقطة واحدة "شغلت حيزا كبيرا من النقاش مع الهيئة، وهي فتح بعض نوافذ الاجتهاد في الإرث.. وبدا لنا أنه يمكن أن نسير فيها، خاصة في الوصية".وفي السياق ذاته، أوضح توفيق الميموني، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الدستوري، بخصوص تناول المواد المتعلقة بالوصية، أن النقاش "كان متعلقا بواقعة تثير نقاشا مجتمعيا داخل الأسر المغربية، وهي واقعة وفاة الأب الذي يترك بنتا أو ابنتين فما فوق، ويضطر العاصب حسب النص القرآني الشرعي إلى أن يعصب المتبقي من الإرث بعد أخذ نصيب الفروض".وسجل الميموني أن "هذا الأمر يطرح إشكالا أحيانا، ويقع تعسف وظلم في حق الوريثات"، مبرزا أنه إذا كان "إرث قليل أو كثير يتم استغلال ضعفهم أو حشمتهم ويتدخل معهم المعصب، وأحيانا يستولي على ما تبقى من التركة وأحيانا يأخذ حتى من نصيبهم"، مشددا على أن هذا الأمر "نقاش مجتمعي وواقع عملي، وتتم المناداة بمراجعة النصوص المتعلقة بالتعصيب".واستدرك عضو المكتب السياسي لحزب "الحصان" قائلا: "النصوص فيها نص قطعي؛ لكن حاولنا، بعد تفكير عميق، أن نتناول هذه المسألة من جانب الوصية، والمادة 282 تقول لا وصية لوارث إلا إذا أجازها باقي الورثة"، مبرزا أن مقترح الحزب "حافظنا على الأصل وقدمنا استثناء فيه، والاستثناء لا يفسد للأصل قضية"، وأضفنا "تصح الوصية دون إجازة باقي الورثة إذا خصصت لذوات الفرض من الفروع، وهن البنت أو البنات من دون ذكر عاصب".وزاد مبينا: "من خلال هذا الجانب، حاولنا تجاوز الإشكال الذي يطرح في التعصيب للأسر المغربية أحيانا، حفاظا على استقرار الأسرة وحماية الوريثات من تعسف بعض العصبة الذين يستولون على أموال البنات ذوات الفروض من دون ذكر يعصب باقي التركة".محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، تمنى تضافر الجهود بين جميع الهيئات والمجتمع من أجل الوصول إلى "مدونة للأسرة متوازنة ومتماسكة؛ لأن الهدف هو الحفاظ على تماسك الأسرة، وهي نواة المجتمع ونكون عند حسن ظن صاحب الجلالة الذي أمر بتجويد هذه المدونة"، متعهدا أن يقدم حزبه في البرلمان تعديلات في هذا الاتجاه الذي قدمنا فيه توصياتنا.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة مراجعة مدونة الأسرة ترحب بالاقتراحات

هسبريسمجتمعهيئة مراجعة مدونة الأسرة ترحب بالاقتراحاتهيئة مراجعة مدونة الأسرة ترحب بالاقتراحاتصورة: و.م.عهسبريس من الرباطالخميس 30 نونبر 2023 - 11:12قالت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة إنها تضع رهن إشارة المؤسسات والجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابية، ومختلف الفعاليات، عنوانها البريدي الإلكتروني الرسمي instance@moudawana.ma قصد تلقي المذكرات (أو مذكرات إضافية)، والمساهمات المتضمنة لمقترحاتها ولتصوراتها بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، "بما يساهم في تحقيق المرامي التي حددتها الرسالة الملكية السامية". وأكدت الهيئة ذاتها، في بلاغ لها، أنها تُعول كثيرا على المساهمات المكتوبة التي ستتوصل بها، "بما ستحمله من قوة اقتراحية هامة، ستشكل، إلى جانب المذكرات التي توصلت بها خلال جلسات الاستماع، وكذا المقترحات التي تم التعبير عنها خلالها، الرصيد الوثائقي الذي سيتم الاشتغال عليه". وأضاف البلاغ أن "الهيئة إذ تضع هذه الأداة التواصلية رهن إشارة المعنيين فإنها تأمل أن تتمكن من توسيع دائرة المساهمين في هذا المشروع المجتمعي الذي يهم جميع المغاربة، الذين تحول أسباب موضوعية دون الاستماع إليهم مباشرة، وذلك إما لأسباب تتعلق بهم، أو بالحيز الزمني المخصص من قبل الهيئة لهذه المرحلة من عملها". وأعلنت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أنها ستضع في القريب العاجل رهن إشارة العموم موقعا إلكترونيا يتضمن المعطيات والوثائق والصور والبلاغات الصادرة عنها، بما يتيح مواكبة عملها ومتابعته بشكل منتظم، "في هذه اللحظة الإصلاحية الكبرى التي يعرفها المغرب، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس". وذكّرت الهيئة ذاتها، في بلاغها، بتفعيل المقاربة التشاركية الواسعة التي دعت إليها الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، بشأن مراجعة مدونة الأسرة، وبـ"جلسات الاستماع التي شرعت في تنظيمها، منذ أسابيع، واستمعت خلالها إلى الجمعيات وائتلافات الجمعيات والمؤسسات الدستورية المهتمة والمعنية بقضايا المرأة والأسرة والطفولة، والمشهود لها بالترافع عن القضايا المرتبطة بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"البام" يدعو إلى تكثيف الحوار لحل أزمة التعليم

الرئيسية | آش نيوز حنان الزيتوني30 نوفمبر 2023 - 14:02 بعد التصريحات المثيرة للجدل التي جاء بها عبد اللطيف وهبي، وزير العدل الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، حول موضوع أزمة التعليم، دعا المكتب السياسي للحزب إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك أزمة التعليم، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن. مهام نبيلة ووفق بلاغ للمكتب السياسي للحزب، يتوفر "آش نيوز" على نسخة منه، فإن المكتب، عبر يوم أمس الأربعاء 28 نونبر 2023، في اجتماعه العادي بالرباط، والذي انعقد للنقاش حول مستجدات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وفي القضايا التنظيمية الداخلية للحزب، عن تقديره للأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل المجتمع، وكذلك المكانة المتميزة التي يحظون بها داخل البلاد. واستحضر المكتب خلال اجتماعه، الجهود التي قام بها المغرب على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، استنادا على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة التعليم، هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي. تعديل المدونة ومن جهة أخرى، كشف البلاغ، أن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، قد عمق النقاش حول مضمون مذكرته التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب. وأضاف البلاغ، أن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، أكد تطلعه أيضا للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره. تضامن ملكي وأعلن المكتب في بلاغه، تثمينه عاليا لمضمون الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس، يوم أمس الأربعاء، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي أكد فيها الملك بوضوح تام أن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

Journaliste : Zitouni Hanane

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مدونة الأسرة: الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب "PPS" و"FFD" و"PSU" و"FGD"

اقتصادكم استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أمس الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال مصطفى بن علي، الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد جمال العسري، الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت فاطمة التامني، عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"تنازع الوالدَين" يشغل وزارة التربية الوطنية

تفاعلا مع ما تثيره مشاكل تنقيل التلاميذ من المؤسسات التعليمية، ومن له الأحقية في تسلم شهادة المغادرة في ظل وجود نزاع بين الأبوين، كشف شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، عددا من الإجراءات التي تقوم بها الوزارة في هذا الإطار، مشددا على ضرورة التنسيق مع النيابة العامة في هذه الحالات. وقال بنموسى، ضمن جواب عن سؤال برلماني كتابي تقدم به الفريق النيابي الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، تتوفر هسبريس على نسخة منه، إن "هذا الإشكال مرتبط أساسا بالتفسيرات المقدمة لبعض الأحكام القانونية الجاري بها العمل"، مبرزا أن "هناك من يعتبر أن هذه العملية تندرج ضمن مجال الحقوق المالية أو أعمال إدارة أموال القاصر، في حين أن هناك من يرى أن تسليم شهادة المغادرة يندرج ضمن نطاق الحضانة التي يمارسها الأبوان معا خلال قيام العلاقة الزوجية باعتبارها واجبا عليهما وحقا لهما، ولا يمكن تقييدها إلا بمقرر قضائي". ولحل هذا الإشكال، أشار بنموسى إلى أحكام المادة 54 من مدونة الأسرة التي تنص على أن حق التعليم والتكوين من الحقوق الواجبة على الآباء تجاه أطفالهم، وتسهر النيابة العامة على تنفيذه، مبرزا أن "المؤسسات التعليمية تتولى ربط الاتصال بالنيابة العامة قصد تعيين من له صلاحية تسلم شهادة المغادرة والانتقال من مؤسسة تعليمية إلى أخرى". ومن أجل إيجاد حل نهائي لهذا الموضوع، قامت الوزارة بتضمين مشروع قانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي مقتضيات دقيقة تؤطر هذه الحالة، حيث تم التنصيص على ضرورة مراعاة المصلحة الفضلى للطفل في متابعة دراسته بصفة منتظمة، وفي حالة وجود نزاع بين الأب والأم يتعين التنسيق مع النيابة العامة المختصة في هذا الأمر. وسجل الفريق النيابي المعارض في هذا الإطار، بأسف، "مواجهة المرأة الحاضنة لأبناء، عند توجهها إلى إدارة المؤسسة التعليمية، برفض الموافقة على تنقيل أبنائها بدعوى إصدار تعليمات من النيابة العامة، والحال أنها أم تعمل على حماية وصيانة فلذات أكبادها مثلها مثل الأب"، مضيفا أنه "يتعين إعمال مبدأ المساواة بين الأب والأم، مع استحضار أن كل شخص سيئ النية سيتابع على ذمة ذلك". وأكد الدستور في فصله 32 على أن الدولة تسعى لتوفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية، وأن التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة. القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ينص في مادته 19 على أنه "يعتبر الولوج إلى التعليم المدرسي من قبل جميع الأطفال، إناثا وذكورا، والبالغين سن التمدرس، إلزاميا يقع على عاتق الدولة والأسرة أو أي شخص مسؤول عن رعاية الطفل قانونا". وطبقا لأحكام الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.63.071 كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 04.00 فإن التعليم الأساسي حق وواجب لجميع الأطفال المغاربة ذكورا وإناثا البالغين ست سنوات، تلتزم الدولة بتوفيره لهم مجانا في أقرب مؤسسة تعليمية لمكان إقامتهم، ويلتزم الآباء والأولياء بتنفيذه.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

IMAROCPRESS 01:39
30/11/2023 - 21531390
NT - imarocpress.com

"البـــام" يدعو إلى تكثيف الحوار البناء بين الحكومة والأساتذة

هبة بريس – الرباط دعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة إلى تكثيف الحوار البناء بين الحكومة ونساء ورجال التعليم بخصوص الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن. وعبر المكتب السياسي في بلاغ صدر عقب اجتماعه، عن تقديره العالي للأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل المجتمع، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا، مستحضرا في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية. وفي سياق آخر، أكد المكتب السياسي في بلاغه أنه قد عمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية، للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

IMAROCPRESS 02:09
30/11/2023 - 21533892
NT - imarocpress.com

Adresse électronique pour recueillir les propositions des مغربك – acteurs concernés

L'Instance chargée de la révision du Code de la famille a annoncé la mise à la disposition des institutions, associations et organisations politiques et syndicales, ainsi que des différents acteurs, l'adresse électronique officielle: , pour recevoir leurs propositions et leurs visions au sujet de la réforme du Code de la famille, de manière à contribuer à la réalisation des objectifs fixés par la Lettre Royale à ce propos. La mise en place de cette adresse électronique intervient dans le cadre de l'approche participative à large échelle prônée par la Lettre Royale adressée au chef du gouvernement au sujet de la révision du Code de la famille, aux côtés des séances d'audition organisées depuis plusieurs semaines, pendant lesquelles, l'Instance a auditionné les associations, les groupements associatifs, les instituions constitutionnelles concernées par les questions de la femme, la famille et l'enfance, reconnues par leur défense des questions ayant trait à l'application des dispositions du Code de la famille, a souligné l'Instance dans un communiqué. L'Instance accorde une grande importance aux contributions écrites qu'elle compte recevoir en tant que force de proposition importante et qui vont constituer, aux côtés des notes reçues lors des séances d'audition et des suggestions présentées, le fond documentaire sur la base duquel elle va travailler, a précisé la même source. Mettant cet outil de communication à la disposition des acteurs concernées, l'Instance entend élargir la sphère des participants à ce projet sociétal qui concerne l'ensemble des Marocains pour englober ceux d'entre eux qui ne peuvent pas être auditionnés directement pour des raisons objectives les concernant ou celles liées au délai consacré par l'Instance à cette phase de son travail. L'instance, ajoute la même source, mettra à la disposition du public un site électronique comprenant les données, documents, photos et communiqués qu'elle a publiés, de façon à permettre le suivi régulier de son travail lors de cette grande échéance de réforme que vit le Royaume sous la conduite éclairée du Roi Mohammed VI. لقراءة الخبر من المصدر

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

– Le PPS, la FFD, le PSU et la FGD font leurs propositions

مغربك

L'Instance chargée de la révision du Code de la famille a recueilli, mercredi à Rabat lors de séances d'audition distinctes, les propositions et visions du Parti du progrès et du socialisme (PPS), du Front des forces démocratiques (FFD), du Parti socialiste unifié (PSU) et de la Fédération de la gauche démocratique (FGD) au sujet de cette réforme. Cette réunion s'inscrit dans le cadre des consultations et auditions menées par l'Instance avec les différents acteurs concernés, conformément à la Haute teneur de la Lettre Royale adressée au Chef du gouvernement pour la révision du Code de la famille. Le secrétaire général du PPS, Mohammed Nabil Benabdellah a indiqué que son parti a présenté une série de propositions portant sur divers aspects de la révision du Code de la famille en se basant sur les dispositions de la Constitution, mettant l'accent, dans ce sens, sur la nécessité d'amender ce texte. De son côté, le secrétaire général du FFD, Mustapha Benali, a relevé que cette séance d'audition a été l'occasion pour le parti d'exposer sa vision pour l'amendement de ce texte au service de la famille et de sa stabilité, tout en préservant la dignité des femmes et les droits des enfants. « Le chantier de la révision du Code de la famille représente une étape cruciale pour le Royaume », a souligné, pour sa part, le secrétaire général du PSU, Jamal El Asri, ajoutant que son parti a dévoilé ses perspectives et propositions relatives à l'amendement de ce texte. Prenant la parole à son tour, Fatima Tamni, membre du bureau politique de la FGD, a indiqué que son parti a soumis à l'Instance un ensemble de recommandations au sujet de la révision du Code de la famille, conformément au cadre juridique national, dans le but de transcender les dysfonctionnements du texte en vigueur. Dans la Lettre Royale adressée au Chef du gouvernement, le Roi Mohammed VI a affirmé qu'il est nécessaire de réexaminer le Code de la famille, qui a eu l'immense avantage d'impulser une dynamique de changement vertueuse et d'instaurer une conception nouvelle de l'égalité et de l'équilibre familial, ouvrant ainsi la voie à une avancée sociale considérable, afin de corriger les dysfonctionnements et les lacunes que l'expérience de sa mise en œuvre judiciaire a révélés. Le Souverain a souligné que les dispositions du Code de la famille « doivent également être mises en adéquation avec l'évolution de la société marocaine et les besoins du développement durable », notant que « la nouvelle version s'harmonisera ainsi avec la progression de notre .« législation nationale

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

IMAROCPRESS 08:00
30/11/2023 - 21534730
NT - imarocpress.com

"البام" ينادي بالحوار البناء أمام "أزمة الأساتذة"

قال المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة إنه عقد، الأربعاء بالمقر المركزي للحزب بالرباط، اجتماعه العادي برئاسة عبد اللطيف وهبي، الأمين العام للحزب، خصص للتداول في مستجدات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وفي القضايا التنظيمية الداخلية للحزب. وأوضح المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في ما يخص الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، أنه "يقدر عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل المجتمع، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل المغرب، ويستحضر في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قام بها المغرب على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في المنظومة التربوية الوطنية. ودعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في بلاغ له، إلى "تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن". وأشار البلاغ إلى أن "المكتب السياسي عمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ (يتطلع) للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره". وأثنى المكتب السياسي عاليا على "جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ المغرب، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، وطبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى". وفي الشأن التنظيمي للحزب، أشاد المكتب السياسي عاليا بـ"جهود ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية الأخير المنعقد الأسبوع الماضي، والذي صادق على جميع الوثائق المقدمة خلال هذا اللقاء، والتي عكست الجهود الجبارة للجنة، رئاسة وأعضاء"؛ كما يثمن المكتب السياسي "الشروع عمليا في عقد الجموع العامة لانتداب المؤتمرين، إضافة إلى إعداد كل شروط نجاح المؤتمر الوطني الخامس للحزب المقرر عقده أيام 9 و10 و11 بمدينة بوزنيقة". وفي الشأن الخارجي، وبعدما سجل المكتب السياسي بارتياح كبير "الهدنة في الأراضي الفلسطينية والتي تسمح بتقديم الحد الأدنى من المساعدات للشعب الفلسطيني"، جدد المكتب السياسي "إدانته للعدوان الغاشم على قطاع غزة لأزيد من خمسين يوما من التنكيل والاعتداءات الفظيعة والتقتيل في حق الأطفال والنساء والمدنيين، وإحداث دمار شامل بالمنطقة في خرق سافر للمواثيق والقوانين الدولية والعهود الإنسانية". وفي هذا السياق، ثمن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة مضمون الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس، اليوم الأربعاء، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي أكد فيها الملك بوضوح تام أن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

01:35
30/11/2023 - 21531418
NT - inews.ma

"البـــام" يدعو إلى تكثيف الحوار البناء بين الحكومة والأساتذة

هبة بريس - الرباط دعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة إلى تكثيف الحوار البناء بين الحكومة ونساء ورجال التعليم بخصوص الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن. وعبر المكتب السياسي في بلاغ صدر عقب اجتماعه، عن تقديره العالي للأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل المجتمع، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا، مستحضرا في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية. وفي سياق آخر، أكد المكتب السياسي في بلاغه أنه قد عمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية، للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره. تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على Google News تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على WhatsApp ...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:20
30/11/2023 - 21534554
NT - inews.ma

"البام" يدعم الحكومة في قضية "النظام الأساسي" ويطالب بالحوار البناء والحلول الشاملة

عقد المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة اجتماعه العادي، برئاسة الأمين العام عبد اللطيف وهبي، يومه الأربعاء 29 نونبر الجاري، بالمقر المركزي للحزب بالرباط، خصص للتداول في مستجدات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وفي القضايا التنظيمية الداخلية للحزب. وخصص البام في اجتماعه الحديث على أزمة "النظام الأساسي" لموظفي قطاع التربية الوطنية، مشددا على المكتب السياسي يقدر عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا. واستحضر البام في بلاغه والذي توصل به "بلبريس"، الجهود الجبارة التي قامت بها البلاد على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي. ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية؛ دعا المكتب السياسي إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن. وبخصوص النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، أعلن حزب الأصالة والمعاصرة أنه يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛. كما "يتطلع" للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره. ...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بعد زوبعة "ليّ ذراع الدولة".. قيادة "البام" تدعو إلى حوار بناء مع الأساتذة المضربين

خففت قيادة "البام" لهجتها تجاه الأساتذة المضربين، بعد الضجة التي أثارتها تصريحات عبد اللطيف وهبي، الأمين العام للحزب حول "لي ذراع الحكومة"، وردود الفعل الغاضبة التي فجرتها في أوساط الأساتذة المضربين. ودعت قيادة الحزب، خلال انعقاد اجتماع مكتبه السياسي، إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن. وقال المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة في بلاغ له عقب إجتماعه الأربعاء، إنه "يقدر عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل بلادنا، ويستحضر في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية". في السياق نفسه، أشار البلاغ إلى ان المكتب السياسي لحزب "البام" "عمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، مؤكدا أن هذا الأخير يتطلع عبر الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ " للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:49 30/11/2023 - 21531720
NT - www.mapamazighe.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

وأفادت الهيئة، في بلاغ، أن وضع العنوان الإلكتروني يأتي تفعيلا للمقاربة التشاركية الواسعة، التي دعت إليها الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، بشأن مراجعة مدونة الأسرة، وإضافة إلى جلسات الاستماع التي شرعت في تنظيمها، منذ أسابيع، والتي استمعت خلالها إلى الجمعيات وائتلافات الجمعيات والمؤسسات الدستورية المهتمة والمعنية بقضايا المرأة والأسرة والطفولة، والمشهود لها بالترافع عن القضايا المرتبطة بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة.

وشدد المصدر ذاته على أن الهيئة تعول كثيرا على المساهمات المكتوبة، التي ستتوصل بها، بما ستحمله من قوة اقتراحية هامة، والتي ستشكل، إلى جانب المذكرات التي توصلت بها خلال جلسات الاستماع، وكذا المقترحات التي تم التعبير عنها خلالها، الرصيد الوثائقي الذي سيتم الاشتغال عليه. وأضاف البلاغ أن الهيئة، إذ تضع هذه الأداة التواصلية رهن إشارة المعنيين، فإنها تأمل في أن تتمكن من توسيع دائرة المساهمين في هذا المشروع المجتمعي الذي يهم جميع المغاربة، لتشمل الذين تحول أسباب موضوعية دون الاستماع إليهم مباشرة، سواء كانت أسبابا تتعلق بهم، أو بالحيز الزمني المخصص من قبل الهيئة لهذه المرحلة من عملها. ومن المرتقب ، وفق المصدر ذاته ، أن تضع الهيئة في القريب العاجل، رهن إشارة العموم موقعا إلكترونيا يتضمن المعطيات والوثائق والصور والبلاغات الصادرة عنها، بما يتيح مواكبة عملها ومتابعته بشكل منتظم، في هذه اللحظة الإصلاحية الكبرى التي تعرفها المملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:07
30/11/2023 - 21532347
NT - www.soussplus.com

قيادات حزبية تطالب بتضييق الحلقة على "طلاق الشقاق"

يفضل المغاربة، حسب الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط، طلاق الشقاق عوضا عن إلزامية القيام بمحاولة الصلح بين الزوجين في جميع قضايا الطلاق، التي نصت عليها المدونة سنة 2004.وحسب ذات تقرير المندوبية، فطلاق الشقاق يعد أكثر أنواع الطلاق إقبالا من قبل الأزواج، بنسبة 99 بالمائة، بمجموع 60592 قضية، وترجع المندوبية أسباب ذلك إلى تفضيل الأزواج للمسطرة لسهولتها.وقد طالبت قيادات حزبية، خلال جلستها مع الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، أمس الأربعاء، إعادة النظر في كيفية التعاطي مع مسطرة الطلاق خاصة من ناحية الشقاق، مع مراجعة إشكالية النفقة، والتضييق على الطلاق وجعلها مسطرة تصالحية، قصد الحفاظ على استقرار العلاقات الزوجية، إضافة إلى عدم البث في دعاوى الشقاق، إلا بناء على الإثبات القوي الدال على وجود نزاعات يصعب من خلالها القيام بالصلح، من بينها العنف الزوجي.جميلة أكضيض

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:11
30/11/2023 - 21529933
NT - www.walaw.press

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات الفاعلين المعنيين

أعلنت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أنها تضع رهن إشارة المؤسسات والجمعيات والتنظيمات السياسية والنقابية ومختلف الفعاليات عنوانا إلكترونيا رسميا (instance@moudawana.ma)، قصد تلقي المذكرات (أو مذكرات إضافية) والمساهمات المتضمنة لمقترحاتها وتصوراتها بخصوص مراجعة مدونة الأسرة بما يساهم في تحقيق المرامي التي حددتها الرسالة الملكية السامية بهذا الخصوص. وأفادت الهيئة، في بلاغ توصلت "ولو" بنسخة منه، أن وضع العنوان الإلكتروني يأتي تفعيلا للمقاربة التشاركية الواسعة، التي دعت إليها الرسالة الملكية السامية، الموجهة إلى رئيس الحكومة، بشأن مراجعة مدونة الأسرة، وإضافة إلى جلسات الاستماع التي شرعت في تنظيمها، منذ أسابيع، والتي استمعت خلالها إلى الجمعيات وائتلافات الجمعيات والمؤسسات الدستورية المهتمة والمعنية بقضايا المرأة والأسرة والطفولة، والمشهود لها بالترافع عن القضايا المرتبطة بتطبيق مقتضيات مدونة الأسرة. وشدد المصدر ذاته على أن الهيئة تعول كثيرا على المساهمات المكتوبة، التي ستتوصل بها، بما ستحمله من قوة اقتراحية هامة، والتي ستشكل، إلى جانب المذكرات التي توصلت بها خلال جلسات الاستماع، وكذا المقترحات التي تم التعبير عنها خلالها، الرصيد الوثائقي الذي سيتم الاشتغال عليه. وأضاف البلاغ أن الهيئة، إذ تضع هذه الأداة التواصلية رهن إشارة المعنيين، فإنها تأمل في أن تتمكن من توسيع دائرة المساهمين في هذا المشروع المجتمعي الذي يهم جميع المغاربة، لتشمل الذين تحول أسباب موضوعية دون الاستماع إليهم مباشرة، سواء كانت أسبابا تتعلق بهم، أو بالحيز الزمني المخصص من قبل الهيئة لهذه المرحلة من عملها.

Journaliste : Boukhairi Walid

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

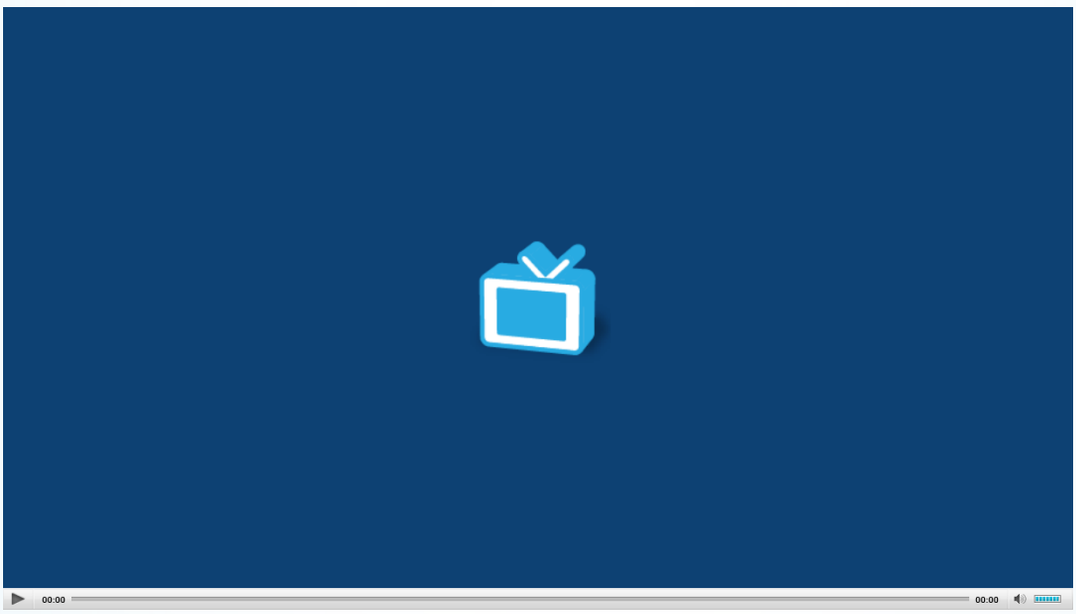
"البام" ينادي بالحوار البناء أمام "أزمة الأساتذة"

قال المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة إنه عقد، الأربعاء بالمقر المركزي للحزب بالرباط، اجتماعه العادي برئاسة عبد اللطيف وهبي، الأمين العام للحزب، خصص للتداول في مستجدات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وفي القضايا التنظيمية الداخلية للحزب.وأوضح المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في ما يخص الأزمة المرتبطة بالنظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، أنه "يقدر عاليا الأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل المجتمع، والمكانة المتميزة التي يحظون بها داخل المغرب، ويستحضر في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قام بها المغرب على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، ويستند كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في المنظومة التربوية الوطنية.ودعا المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة، في بلاغ له، إلى "تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن".وأشار البلاغ إلى أن "المكتب السياسي عمق النقاش حول مضمون مذكرة الحزب التي سترفع إلى الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، منطلقا من مرجعية الثوابت الوطنية، ومن المبادئ والقيم الأصيلة والحداثية داخل الحزب، هذا الأخير الذي يتطلع عبر هذه الدراسة العلمية والبحوث الدقيقة حول الكثير من القضايا الأسرية، وكذلك عبر تعديلات دقيقة على نصوص المدونة الحالية؛ (يتطلع) للإسهام بكل مسؤولية في الأجوبة على الكثير من الإشكالات والاختلالات التي أظهرها تطبيق المدونة طيلة العشرين سنة الماضية، ومن ثم المشاركة الفعلية في هذا الإصلاح العميق لمكون الأسرة، باعتبارها نواة المجتمع وأساس تقدمه وتطوره".وأثنى المكتب السياسي عاليا على "جهود فريق الحزب بالغرفة الأولى وحضوره المتميز أثناء أطوار مناقشة القانون المالي، ومواقفه السياسية المسؤولة المعبر عنها، في احترام تام لمضمون ميثاق الأغلبية، وهو نفس التوجه الذي لمسه المكتب السياسي في فريق الحزب بمجلس المستشارين، بهدف تجويد مشروع القانون المالي المقبل باعتباره محطة مفصلية في تاريخ المغرب، من خلال مواصلة تنزيل الحماية الصحية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، وتكريس الدولة الاجتماعية عبر القرارين التاريخيين المرتبطين بالدعم الاجتماعي المباشر وبالدعم المباشر في مجال السكن، وطبعا في ظل التقدم في تنفيذ مضمون البرنامج الحكومي، وكذا الاستمرار في تنزيل الإصلاحات والأوراش المهيكلة الكبرى".وفي الشأن التنظيمي للحزب، أشاد المكتب السياسي عاليا بـ"جهود ومخرجات اجتماع اللجنة التحضيرية الأخير المنعقد الأسبوع الماضي، والذي صادق على جميع الوثائق المقدمة خلال هذا اللقاء، والتي عكست الجهود الجبارة للجنة، رئاسة وأعضاء"؛ كما يثمن المكتب السياسي "الشروع عمليا في عقد الجموع العامة لانتداب المؤتمرين، إضافة إلى إعداد كل شروط نجاح المؤتمر الوطني الخامس للحزب المقرر عقده أيام 9 و10 و11 بمدينة بوزنيقة".وفي الشأن الخارجي، وبعدما سجل المكتب السياسي بارتياح كبير "الهدنة في الأراضي الفلسطينية والتي تسمح بتقديم الحد الأدنى من المساعدات للشعب الفلسطيني"، جدد المكتب السياسي "إدانته للعدوان الغاشم على قطاع غزة لأزيد من خمسين يوما من التنكيل والاعتداءات الفظيعة والتقتيل في حق الأطفال والنساء والمدنيين، وإحداث دمار شامل بالمنطقة في خرق سافر للمواثيق والقوانين الدولية والعهود الإنسانية".وفي هذا السياق، ثمن المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة مضمون الرسالة السامية التي وجهها الملك محمد السادس، اليوم الأربعاء، إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي أكد فيها الملك بوضوح تام أن تفاقم الكارثة الإنسانية في غزة، والتمادي في استهداف المدنيين، يسائل ضمير المجتمع الدولي، وخاصة القوى الفاعلة، ومجلس الأمن باعتباره الآلية الأممية المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار والسلام في العالم.The post "البام" ينادي بالحوار البناء أمام "أزمة الأساتذة" appeared first on Hespress – هسبريس جريدة إلكترونية مغربية.

12:45
30/11/2023 - 21532638
TV - 2M

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



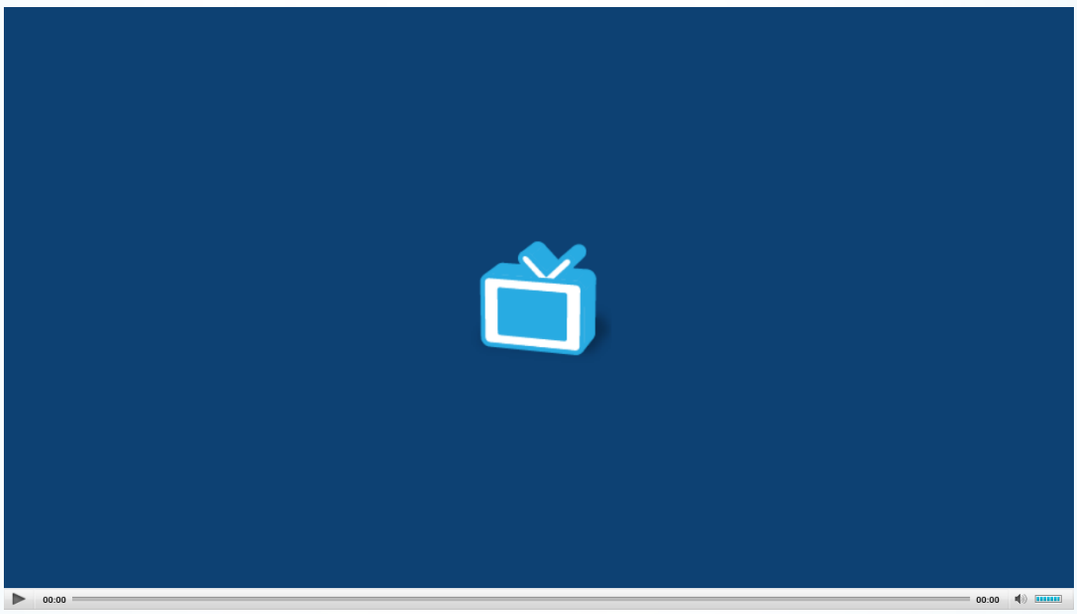
Journaliste : Ait ihl Zahra

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:45
30/11/2023 - 21532640
TV - 2M

تواصل جلسات هيئة تعديل المدونة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



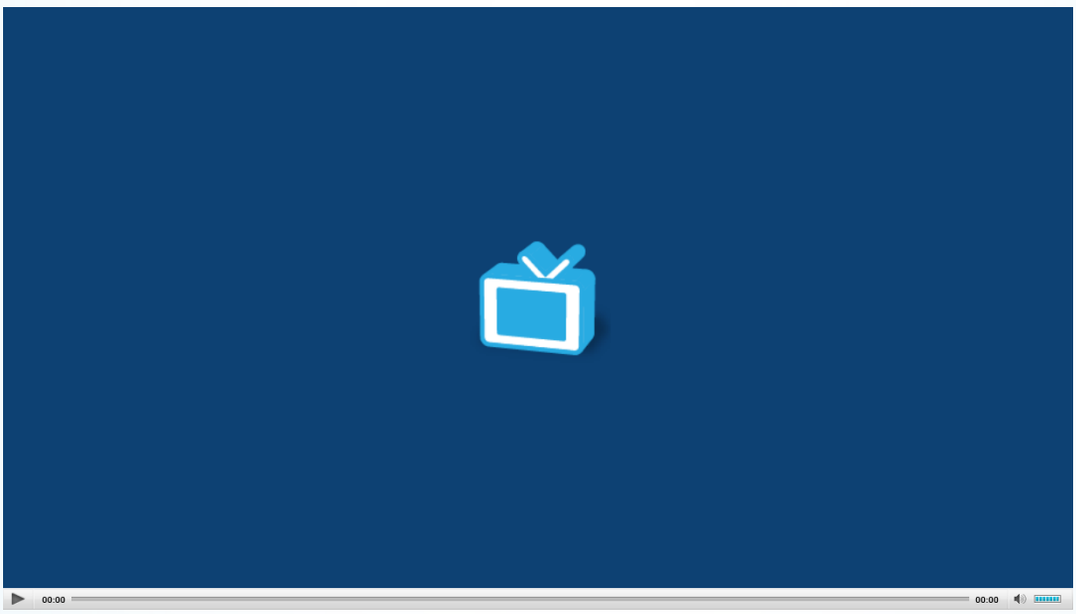
Journaliste : Ait ihl Zahra

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:50
30/11/2023 - 21533464
TV - 2M

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

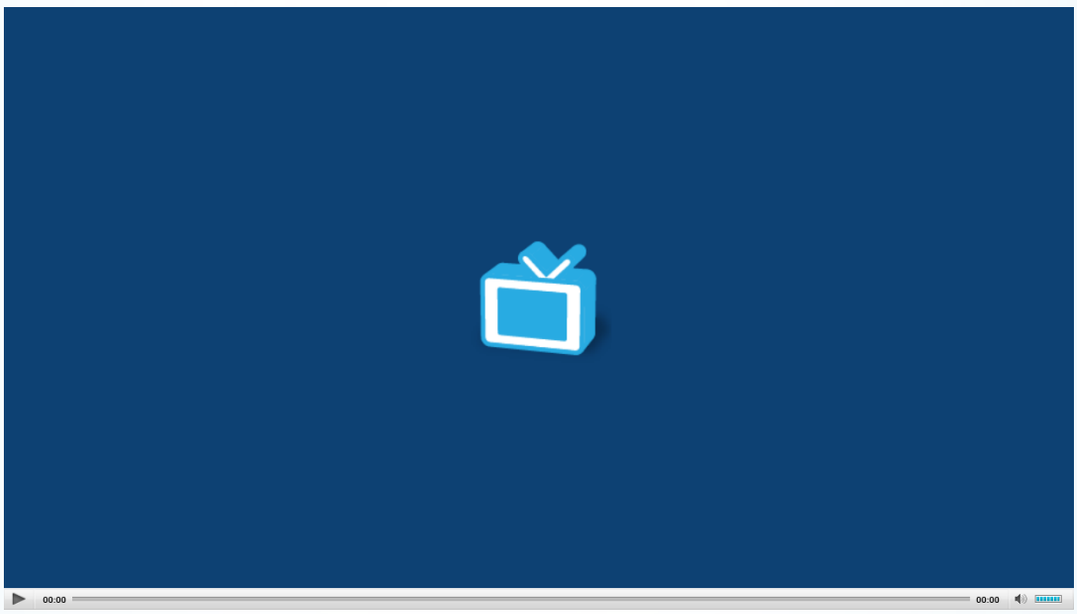


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:45
30/11/2023 - 21535470
TV - AL AOULA

مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



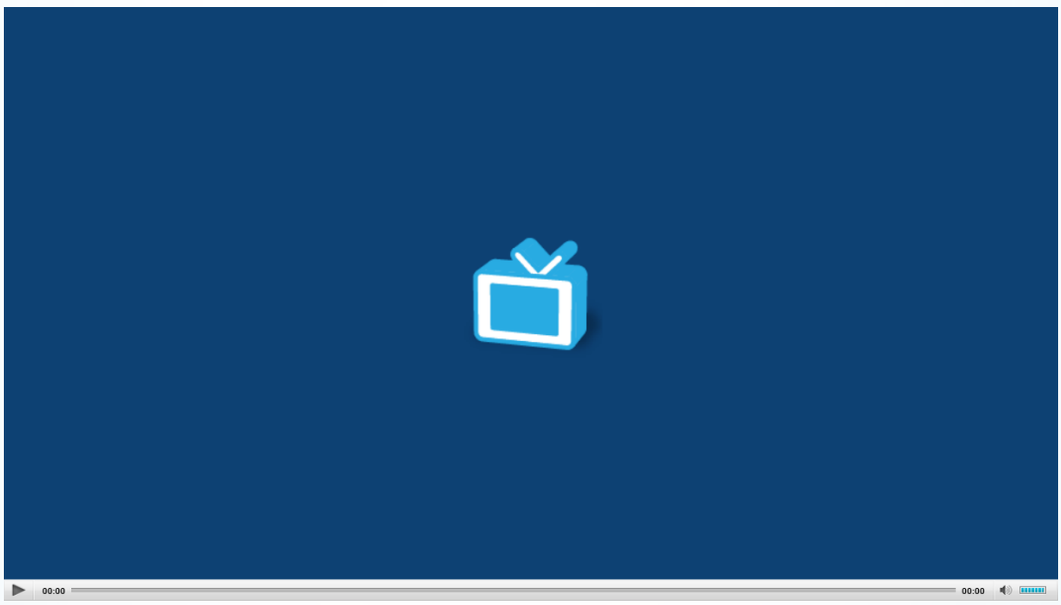
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:00
30/11/2023 - 21529987
TV - Télé Maroc

مراجعة مدونة الأسرة.. الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



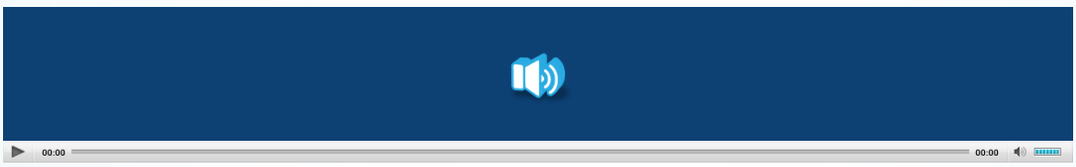
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:00

30/11/2023 - 21530112
RD - ASWAT

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



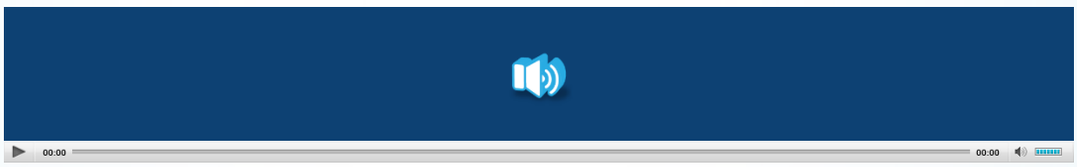
Journaliste : Mohammadi Siham

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:30
30/11/2023 - 21532921
RD - ASWAT

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



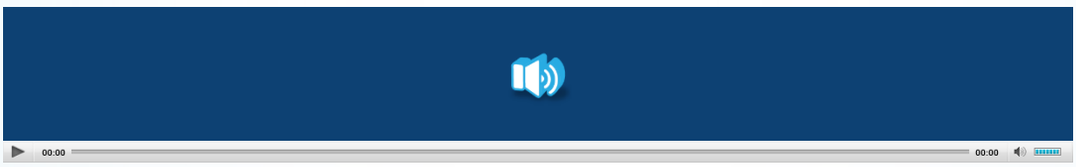
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:00

30/11/2023 - 21533757
RD - ATLANTIC RADIO

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2022

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

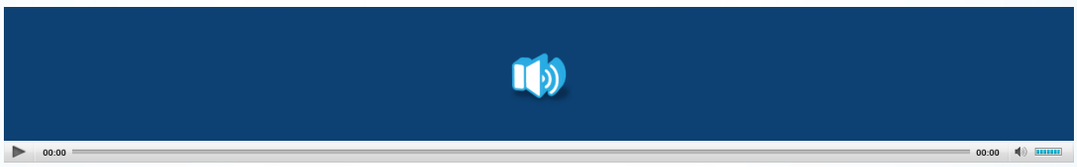


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:00
30/11/2023 - 21533758
RD - ATLANTIC RADIO

هيئة مراجعة مدونة الأسرة : عقد جلسات الإنصات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

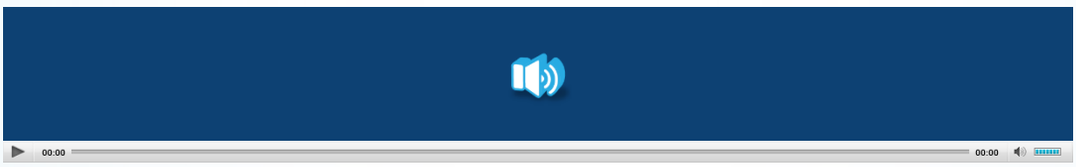


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

LUXE RADIO 11:30
30/11/2023 - 21530119
RD - LUXE RADIO

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Journaliste : Zouhir Zineb

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:00
30/11/2023 - 21529122
RD - Medi1 radio

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

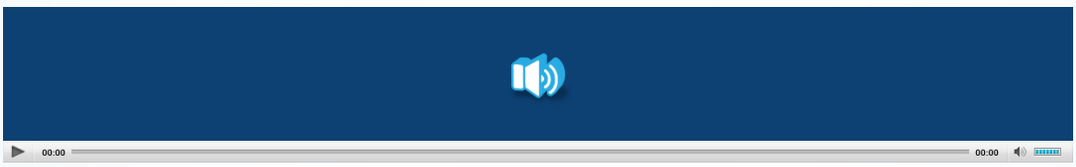


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:00
30/11/2023 - 21531976
RD - Medi1 radio

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي المقترحات

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:00

30/11/2023 - 21529749
RD - Radio 2M

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



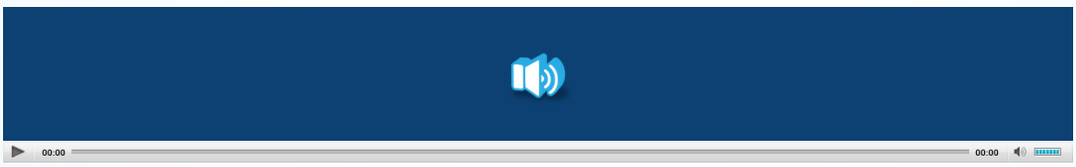
Journaliste : Amkyoud Safae

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00
30/11/2023 - 21532862
RD - Radio 2M

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Journaliste : Ouchen Ikram

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

03:00
30/11/2023 - 21532923
RD - Radio 2M

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تضع عنوانا إلكترونيا لتلقي مقترحات وتصورات الفاعلين المعنيين

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

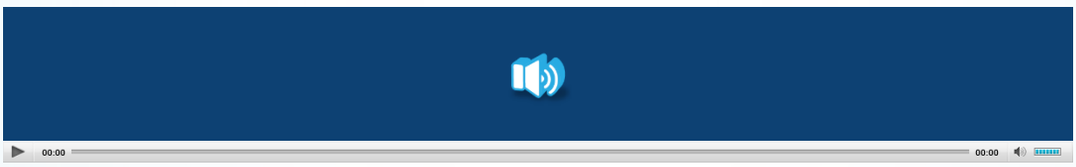


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:00
30/11/2023 - 21531461
RD - RADIO MARS

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00

30/11/2023 - 21531454
RD - Radio Nationale

مراجعة مدونة الأسرة.. الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

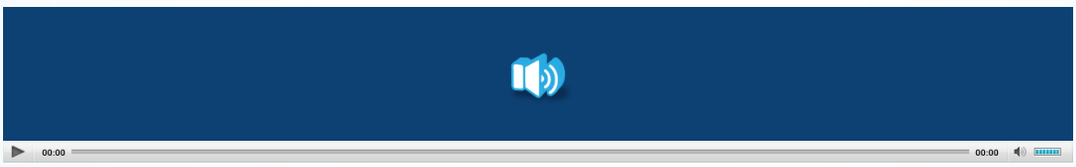


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00
30/11/2023 - 21528992
RD - RADIO PLUS

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00

30/11/2023 - 21533211
RD - RADIO PLUS

هيئة مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

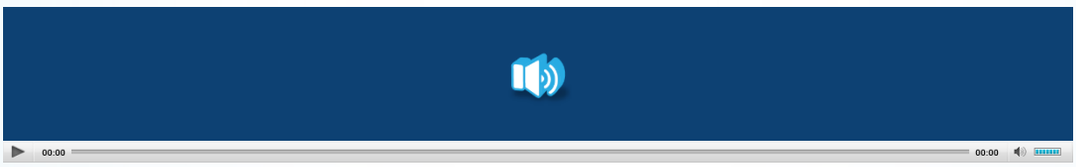


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00
30/11/2023 - 21531120
RD - RIM Radio

مدونة الأسرة: الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب "PPS" و"FFD" و"PSU" و"FGD"

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الأحداث المغربية
1,6p_l_pin_nb
4/16

29/11/2023 - 21518948
PR - AL AHDAT AL MAGHRIBIA
Edition : 8049

شبكة جمعوية تنخرط في إصلاح مدونة الأسرة

تضم حوالي 11 فضاء متعدد الوظائف ينشط في قضايا النساء

شبكة جمعوية تنخرط في إصلاح مدونة الأسرة

حسن معتيق

أعلنت الشبكة الوطنية للفضاءات المتعددة الوظائف للنساء والمكونة من 11 فضاء متعدد الوظائف موزعين على كافة جهات المغرب، في بيان لها، انخراطها في المساهمة في مراجعة مدونة الأسرة على ضوء ما عرفه المغرب من تحولات على مستويات عدة من بينها على سبيل المثال لا الحصر الوضع السوسيو- ديمغرافي، البنية الأسرية، المنظومة التشريعية، من جهة، وفي علاقة بما أبانت عنه من خلل أو قصور على مستوى الممارسة القضائية من جهة أخرى، مع استحضار ضرورة إعمال العناية الواجبة للدولة والمصلحة الفضلى للطفل، مؤكدة أن الإصلاح يجب أن يطال في الآن ذاته اللغة والمقتضيات والسياسات المرافقة والآليات المؤسساتية ذات الصلة.

وأوضحت أنه بالتزامن مع انطلاق ورش الإصلاح مع تخليد العالم للأيام



الأممية لمناهضة العنف ضد النساء، فإن الشبكة ستكثف جهودها خلال الأيام البرتقالية للتحسيس بالدور المنوط بالقوانين الأسرية في الحد من العنف والتمييز ضد النساء، داعية كل مكوناتها عبر التراب الوطني إلى الانخراط الفعال في هذه الحملة التي تحمل شعار «مدونة عادلة ومنصفة من أجل أسرة مستقرة ومتوازنة».

وجاءت مبادرة الشبكة في إطار برنامج «نساء ضحايا العنف وحقوق الإنسان» الذي تشرف على تنفيذه الجمعية المغربية للتضامن والتنمية، وبدعوة من هاته الأخيرة وجمعية دعم المركب الاجتماعي ابتسامة بالصويرة، انعقد يوم الخميس 16 نونبر 2023 اجتماعا للشبكة الوطنية للفضاءات والمراكز المتعددة الوظائف للنساء لمناقشة سبل مساهمة هذه الأخيرة في ورش تعديل مدونة الأسرة.

وأكدت مكونات الشبكة الوطنية، عقب الاجتماع السالف الذكر، انخراطها في ورش إصلاح المدونة من خلال تحليل ومعالجة مكامن الخلل باستناد إلى ما تم رصده من معطيات مرتبطة بآلاف الحالات الواردة على الفضاءات المشكلة للشبكة، وذلك من منطلق الدور المنوط بها كقوة اقتراحية، وانسجاما مع دستور 2011 الذي ينص على الديمقراطية المواطنة التشاركية وعلى الأدوار التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني، واستنادا إلى المقتضيات الدستورية الصريحة التي تعزز المناصفة والمساواة وتحظر التمييز، من جهة، وعلى قواعد سير العدالة وحقوق المتقاضين، من جهة أخرى، ووعيا منها بأهمية وجود ترسانة قانونية تضمن للنساء الأمن القانوني، وتحميهن وأطفالهن من جميع أشكال التمييز أو العنف، إيمانا منها بحق النساء في الكرامة والمساواة، واعتمادها مقاربة النوع والمقاربة الحقوقية في مجال الترافع المرتبط بتتبع التشريعات والسياسات ذات الصلة بحقوق النساء والأطفال.

وتعد الشبكة الوطنية للفضاءات والمراكز المتعددة الوظائف للنساء آلية للتنسيق الوطني بين مراكز وفضاءات تتجلى مهمتها في استقبال النساء الناجيات من العنف وأطفالهن، وتقديم سلسلة من الخدمات المتلائمة والمتناسقة لتمكينهن اقتصاديا واجتماعيا، مع رصد الاختلالات الناجمة عن تطبيق القوانين المرتبطة بحقوقهن.

Journaliste : MOAATIQ Lahcen

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

3 ملايين مغربي ضمن لائحة الفقراء

3 ملايين مغربي ضمن لائحة الفقراء

رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى معظم القطاعات التي فقدت نشاطها بسبب جائحة كورونا، إلا أن ملايين المغاربة أضيفوا إلى لائحة الفقر والهشاشة، وفق ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لـ 2022.

وكشف التقرير السنوي للمجلس، أنه على الصعيد الاجتماعي، وبعد مضي أزيد من سنتين على اندلاع الأزمة الصحية، ما زالت الأسر المغربية تعاني تداعياتها، التي تفاقمت بسبب موجة التضخم وما رافقها من تدهور للقدرة الشرائية للمواطنين وتدني مستواهم المعيشي.

وأشار التقرير إلى أن تلك الظروف، ساهمت في انتقال نحو 2.3 مليون شخص إضافي إلى وضعية الفقر أو الهشاشة، منهم 1.15 مليون شخص أضيفوا إلى لائحة الفقراء، و2.05 مليون شخص أصبحوا يعانون الهشاشة، وهو ما يقترب من المستويات المسجلة في 2014.

وأوضح التقرير أنه في ظل هذه الوضعية، ضاعفت السلطات العمومية جهودها خلال السنة الماضية، سيما من خلال تسريع وتيرة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في إطار ورش الإصلاح الشامل لمنظومة الحماية الاجتماعية، واستكمال إصلاح المنظومة الصحية الوطنية.

وأضاف التقرير أنه جرى اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات المهمة في إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين، خاصة في ما يتعلق بإعطاء الانطلاقة لخارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026، وإعداد المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030.

وفي ما يخص الوضعية الاجتماعية للنساء، يقول التقرير إنه لم يلاحظ حدوث تغيير واضح خلال 2022، سيما في ما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، مما يبقي المغرب في الرتب الأخيرة في التصنيف العالمي المتعلق بالفجوة بين الجنسين.

وإضافة إلى استمرار عدم تثمين الكفاءات النسائية بالقدر الكافي في سوق الشغل، لا تزال هناك أشكال متعددة من التمييز التي ينبغي التصدي لها من خلال مراجعة مدونة الأسرة، يضيف التقرير، مبرزا أنه في هذا الصدد، وانسجاما مع الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لسنة 2022، يتعين مراجعة بعض بنود مدونة الأسرة، بما يحافظ على التوازن، سواء تعلق الأمر بأحكام الولاية على الأطفال، أو زواج الطفلات، أو مسألة تدبير الأموال المكتسبة من لدن الزوجين خلال فترة الزواج أو آجال الفصل في دعوى طلب التطليق.

عصام الناصيري



أحمد رضا الشامي (أرشيف)

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بيان اليوم
1,4p_h_pin_qu
9/16

29/11/2023 - 21519163
PR - BAYANE AL YAOUME
Edition : 9898

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات جمعيات حقوقية

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات جمعيات حقوقية



قدمت جمعيات حقوقية، مؤخرا بالرباط، في اجتماعات منفصلة مع الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تصوراتها بخصوص مراجعة مقتضيات المدونة، ويتعلق الأمر بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية عدالة من أجل محاكمة عادلة، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، ومنتدى المواطنة.

وقال رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الإدريسي الحسن، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع مع الهيئة، إن ورش تعديل مدونة الأسرة يشكل لحظة تاريخية بالنسبة للمنظمة التي تعتبر مدونة الأسرة "مدونة مجتمعية".

وأضاف أن المنظمة اعتمدت في تصوراتها المقدمة أمام الهيئة على دستور 2011، والاتفاقيات الدولية والتحولات التي عرفها المجتمع المغربي على مدى عقدين منذ تنزيل مدونة الأسرة، و"التي أبانت خلال هذه الفترة عن مجموعة من الثغرات الواجب إصلاحها".

من جانبه، أكد رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، عادل تشيكيطو، أن التصورات المقدمة انبثقت من خلاصات اجتماعات أجهزة العصبة ولقاءاتها الدراسية، معربا عن أمله في أن يأخذ تعديل مدونة الأسرة بعين الاعتبار تطلعات المجتمع المغربي والمنظمات الحقوقية الوطنية.

وأفادت رئيسة جمعية عدالة من أجل محاكمة عادلة، جميلة السيوري، من جهتها، بأن ورش تعديل مدونة الأسرة بات ضروريا من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي، مؤكدة أن هذا التعديل يعد فرصة لتعزيز الأمن القانوني والقضائي للمواطنين وحماية حقوقهم.

وشددت على أن الأسرة تشكل لبنة أساسية للمجتمع، مضيفة أن الجمعية قدمت أمام الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة توصياتها بخصوص مختلف القضايا التي تهم الأسرة، بناء على ما راكمته المنظمات الحقوقية من خلاصات".

أما نائبة رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، سميرة أوطالب، فاعتبرت أن ورش تعديل المدونة في مجمله "يطبق الديمقراطية التشاركية ويراعي وضعيات وآراء جميع المغاربة" من خلال إشراكه لمختلف الفعاليات والجمعيات الحقوقية والمدنية.

وأبرزت أن المنتدى اعتمد في تصوراته المقدمة على جلسات عمل ويوم دراسي مع متخصصين وممارسين في المجال، والتي من شأنها تجويد مدونة الأسرة والحفاظ على مقومات الأسرة المغربية.

وفي تصريح مماثل، أكد منسق برامج منتدى المواطنة، عبد العالي مستور، أن تعديل مدونة الأسرة من شأنه أن يحدد بشكل أوضح حقوق الأسرة وواجباتها وشروط حمايتها اقتصاديا واجتماعيا من أجل الحفاظ على استقرارها. ونبه إلى ضرورة مواكبة المدونة بسياسة وطنية للأسرة لتقوية أدوارها وحماية مكوناتها، معتبرا "أن الثغرات المسجلة على مستوى تنزيل مدونة 2004 تعزى بالأساس، إلى ضعف السياسات والمواكبة العمومية والمجتمعية". وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

01:13
29/11/2023 - 21530809
NT - www.2m.ma

"الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي"

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:11
29/11/2023 - 21530874
NT - www.2m.ma

"منظمة النساء الاتحاديات: مراجعة القانون الجنائي ضرورة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات "

يخلد المدافعون عن حقوق الإنسان، ومناصرو حقوق النساء بصفة خاصة الأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات لمدة 16 يوما، في الفترة المتراوحة ما بين 25 نونبر و10 دجنبر والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، عن طريق إقامة حملات توعوية وترافعية وتضامنية. على المستوى الوطني، أكدت منظمة النساء الاتحاديات أننا في حاجة "للعمل معا من أجل مجتمع مغربي يرفض التسامح مع العنف ضد النساء والفتيات"، مشيرة إلى أن الكثير من حالات الإفلات من العقاب المرتبطة بجرائم عنف بسبب التمييز ضد النساء، أو بسبب أعراف مجتمعية ذكورية "تستفيد من ضعف الأطر القانونية الكفيلة بالقضاء على هذه الظواهر، وتستفيد كذلك من حالات التساهل غير المقبولة داخل المجتمع، وللأسف حتى من طرف الضحايا وعائلاتهن أحيانا". وشددت المنظمة في بلاغ لها على أن استمرار أشكال العنف ضد النساء والفتيات "والتي تتخذ صيغا مختلفة (الاعتداءات الجنسية، العنف الرقمي، الوصم الاجتماعي، التمييز بسبب النوع الاجتماعي ،،،) يتطلب منا اليوم دعم كل التشريعات التي تهدف لسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب هذه الجرائم"، مضيفة: "ولكن تتطلب كذلك دعم السياسات والقوانين التي تهدف للتمكين الاقتصادي والثقافي والسياسي للنساء، فكلما ارتفت مساهمة النساء ومشاركتهن في الشأن العام المجتمعي بمستوياته المختلفة، إلا وتراجعت الأفكار القائمة على التمييز ضد النساء". وأشارت المنظمة إلى أن الأرقام التي تقدمها التقارير الوطنية في الموضوع سواء الصادرة عن مؤسسات رسمية، أو منظمات غير حكومية "كلها تجمع على استمرار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وبوتائر مقلقة، وبأشكال جديدة كذلك مرتبطة بالعنف الرقمي، مع استمرار الأشكال الكلاسيكية لممارسة العنف"، مطالبة بتجويد المدونات القانونية للمساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، باعتبار التمييز شكلا من أشكال العنف ضدهن. في هذا الإطار، اعتبرت المنظمة أن إصلاح القانون الجنائي "يجب أن يتضمن عقوبات رادعة لكل الممارسات التي تدخل في خانة العنف ضد النساء والفتيات، فقد أبانت التجربة عن قصور مواد القانون الجنائي الحالي عن محاصرة هذه الظاهرة، بل إن ضبابية بعض مواده ساهمت في إنتاج أحكام قضائية تساهم في الإفلات من العقاب". هذا وابرزت المنظمة أن التطورات الرقمية تساهم في بروز أشكال جديدة من العنف، كما تسهل إعادة إنتاج أشكال العنف الكلاسيكية الموروثة بسبب النوع الاجتماعي، وهو ما جعل الكثير من مواد القانون الجنائي الحالي عاجزة عن مواكبة هذه التطورات. واعتبرت المنظمة أن كل مواد القانون المغربي "يجب أن تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، انسجاما مع أحكام الدستور المغربي، ومع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي هي بهذه الصفة جزء من التشريع الوطني، ولذلك فإن القانون الجنائي بعد إصلاحه المرتقب يلزم أن يستحضر هذا المعطى" واعربت المنظمة عن أملها أن تكون التعديلات التي ستطال مدونة الأسرة "منتبهة لخطورة العنف الأسري، خصوصا ذاك الذي تكون ضحاياه من النساء سواء كن زوجات أو أخوات، أو حتى العنف ضد الأصول من النساء، وكذلك العنف ضد الفتيات سواء كن من الأبناء أو الأخوات". وخلصت المنظمة إلى غن العنف ضد النساء والفتيات "مكلف اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا وصحيا، ويساهم في كبح تقدم المجتمع ورقيه، ولذلك فإن القانون يجب أن يكون فعالا في محاربته وتطويقه".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00
29/11/2023 - 21530922
NT - www.2m.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00
29/11/2023 - 21530932
NT - www.2m.ma

فيديو...مواصلة الاستماع للأحزاب في موضوع مدونة الأسرة

تواصل الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة جلسات استماعها للأحزاب السياسية التفاصيل في الفيديو...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

2M 12:00
29/11/2023 - 21531526
NT - www.2m.ma

منظمة النساء الاتحاديات: مراجعة القانون الجنائي ضرورة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات

يخلد المدافعون عن حقوق الإنسان، ومناصرو حقوق النساء بصفة خاصة الأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات لمدة 16 يوما، في الفترة المتراوحة ما بين 25 نونبر و10 دجنبر والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، عن طريق إقامة حملات توعوية وترافعية وتضامنية. على المستوى الوطني، أكدت منظمة النساء الاتحاديات أننا في حاجة "للعمل معا من أجل مجتمع مغربي يرفض التسامح مع العنف ضد النساء والفتيات"، مشيرة إلى أن الكثير من حالات الإفلات من العقاب المرتبطة بجرائم عنف بسبب التمييز ضد النساء، أو بسبب أعراف مجتمعية ذكورية "تستفيد من ضعف الأطر القانونية الكفيلة بالقضاء على هذه الظواهر، وتستفيد كذلك من حالات التساهل غير المقبولة داخل المجتمع، وللأسف حتى من طرف الضحايا وعائلاتهن أحيانا". وشددت المنظمة في بلاغ لها على أن استمرار أشكال العنف ضد النساء والفتيات "والتي تتخذ صيغا مختلفة (الاعتداءات الجنسية، العنف الرقمي، الوصم الاجتماعي، التمييز بسبب النوع الاجتماعي ،،،) يتطلب منا اليوم دعم كل التشريعات التي تهدف لسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب هذه الجرائم"، مضيفة: "ولكن تتطلب كذلك دعم السياسات والقوانين التي تهدف للتمكين الاقتصادي والثقافي والسياسي للنساء، فكلما ارتقت مساهمة النساء ومشاركتهن في الشأن العام المجتمعي بمستوياته المختلفة، إلا وتراجعت الأفكار القائمة على التمييز ضد النساء". وأشارت المنظمة إلى أن الأرقام التي تقدمها التقارير الوطنية في الموضوع سواء الصادرة عن مؤسسات رسمية، أو منظمات غير حكومية "كلها تجمع على استمرار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وبوتائر مقلقة، وبأشكال جديدة كذلك مرتبطة بالعنف الرقمي، مع استمرار الأشكال الكلاسيكية لممارسة العنف"، مطالبة بتجويد المدونات القانونية للمساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، باعتبار التمييز شكلا من أشكال العنف ضدهن. في هذا الإطار، اعتبرت المنظمة أن إصلاح القانون الجنائي "يجب أن يتضمن عقوبات رادعة لكل الممارسات التي تدخل في خانة العنف ضد النساء والفتيات، فقد أبانت التجربة عن قصور مواد القانون الجنائي الحالي عن محاصرة هذه الظاهرة، بل إن ضبابية بعض مواده ساهمت في إنتاج أحكام قضائية تساهم في الإفلات من العقاب". هذا وابرزت المنظمة أن التطورات الرقمية تساهم في بروز أشكال جديدة من العنف، كما تسهل إعادة إنتاج أشكال العنف الكلاسيكية الموروثة بسبب النوع الاجتماعي، وهو ما جعل الكثير من مواد القانون الجنائي الحالي عاجزة عن مواكبة هذه التطورات. واعتبرت المنظمة أن كل مواد القانون المغربي "يجب أن تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، انسجاما مع أحكام الدستور المغربي، ومع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي هي بهذه الصفة جزء من التشريع الوطني، ولذلك فإن القانون الجنائي بعد إصلاحه المرتقب يلزم أن يستحضر هذا المعطى" واعربت المنظمة عن أملها أن تكون التعديلات التي ستطال مدونة الأسرة "منتبهة لخطورة العنف الأسري، خصوصا ذاك الذي تكون ضحاياه من النساء سواء كن زوجات أو أخوات، أو حتى العنف ضد الأصول من النساء، وكذلك العنف ضد الفتيات سواء كن من الأبناء أو الأخوات". وخلصت المنظمة إلى غن العنف ضد النساء والفتيات "مكلف اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا وصحيا، ويساهم في كبح تقدم المجتمع ورقيه، ولذلك فإن القانون يجب أن يكون فعالا في محاربته وتطويقه".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.



05:47
29/11/2023 - 21527355
NT - ache24.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

(آش24):استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Journaliste : Chaoui Mehdi

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

03:13
29/11/2023 - 21527302
NT - www.africa4press.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات ثلاثة أحزاب

قامت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة يومه الأربعاء، بعقد جلسات منفصلة للاستماع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وفي تصريح للصحافة، أوضح "محمد جودار" الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، أن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها، مبرزا أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال، مشددا على أن الأسرة هي محور المجتمع برمته، كما عبر عن أمله في إخراج مدونة جديدة تتماشى وتطلعات المغاربة. وفي تصريح مماثل، أكد "ادريس الأزمي الإدريسي" رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم الزواج والتطليق والنفقة والحضانة، مشيرا إلى أنه يتعين أن تستند التعديلات المرتقبة إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية وذلك المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". فمقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، لمعالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال "عبد الصمد عرشان" الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". مؤكدا أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية، كما أنها تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تواصل استماعها لتصورات ومقترحات عدة أحزاب سياسية

متابعة مديرة الموقع: زينب أنوار استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:57
29/11/2023 - 21526706
NT - agadirtoday.info

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة

تاستمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". مرتبط

Journaliste : Fatih Abdelhadi

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

أكادير اليوم agadirtoday 04:05
29/11/2023 - 21526748
NT - agadirtoday.info

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". مرتبط

Journaliste : Fatih Abdelhadi

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:37
29/11/2023 - 21527335
NT - www.akhbarmeknes24.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

أخبار مكناس 24/ هيئة التحرير استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". المصدر و.مع

Journaliste : Nabih Abdellatif

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

تنسيق بين الاتحاد والتقدم والاشتراكية لتوحيد اليسار المغربي

طرح اللقاء الذي جمع بين الزعيمين اليساريين في المغرب نبيل بن عبدالله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، وإدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إمكانية تحالف سياسي بعدما اتفق الطرفان، الخميس، على تشكيل لجنة مشتركة بين المكتبين السياسيين للحزبين، قصد تقديم تصور عام حول محاور وبرنامج عملهما المشترك. وأشار بيان صادر بعد اللقاء، إلى أن الاجتماع بين الزعيمين كان "فرصة لمناقشة وتدارس مختلف المواضيع المرتبطة بالوضع العام بالمغرب وبأوجه العمل المشترك بين الحزبين وسبل تقويته". وأكد مصدر من داخل حزب الاتحاد الاشتراكي أن "اللقاء في حد ذاته مبادرة في الطريق الصحيح لتوحيد الرؤى وتجاوز كل الصعوبات التي كانت سببا في مقاطعة دامت لفترة طويلة". وأكد أن "قيادة الحزبين واعية بالتحديات التي تواجه البلد ولهذا لا تريد ترك الساحة خالية من معارضة بنفس يساري تعيد التوازن للمشهد السياسي". وأوضح بن عبدالله في تصريحات صحفية أن اللجنة التي تم تكليفها بتحديد المواضيع ذات الأولوية، ستبدأ عملها الأسبوع المقبل، لكون السياق السياسي والوضع القائم لا يحتاجان إلى المزيد من التأخر، مع إبقاء الباب مفتوحا أمام الأطراف التي نشترك معها في نفس المسار والرؤى والأرضية والهوية اليسارية. وسبق لحزب الاتحاد الاشتراكي أن تفاعل مع رسالة وجهها إليه المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، في مايو الماضي، وأوفد أعضاء من مكتبه السياسي التقوا قيادات التقدم والاشتراكية. وقال مصدر من الاتحاد الاشتراكي إن "القيادة تحاول ترميم العلاقة بين الحزبين التي ليست في أفضل أحوالها، وإن هناك خلافات واضحة بين قيادة الحزبين منعت حدوث لقاء بن عبدالله ولشكر في السابق، رغم أن كلا الحزبين يعبران عن عدم رضاهما على مستوى التنسيق سابقا الذي كان ضعيفا إلى منعدم"، مبرزا أن "التقارب بين الحزبين يبقى مطلبا وضرورة". وشدد عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي على أن الاتحاد يعتبر أن التنسيق بين الحزبين ينبغي أن يشمل جوانب أوسع ويسهم في تقوية العلاقات الثنائية بينهما، مشيرا إلى أن الحزبين منذ مدة طويلة لم يلتقيا معا في المعارضة، وهو الأمر الذي يؤكد تباينا وخلافا في الرؤى بينهما. وأكد أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية رشيد لزرق، أن "هذا التنسيق بين الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية بادرة جيدة ومن المنتظر أن تنضم إليه باقي قوى اليسار، رغم تأخره بفعل تطلع الاتحاد الاشتراكي إلى الدخول للحكومة، إذ كان من المفروض تطوير إستراتيجية لمواجهة حكومة ليبرالية وخلق توازن بينها وبين قطب يساري يدافع عن العدالة الاجتماعية". رشيد لزرق: مبادرة الحزبين تصب في دعم مستقبل اليسار المغربي وقال في تصريح له إن "هذا التنسيق بين الحزبين اليساريين جاء كاستجابة لطبيعة المواضيع التي ستطرح والتي تفرض نفسها بقوة مثل مدونة القانون الجنائي ومدونة الأسرة، والتي تستوجب تكتل القوى اليسارية لتفعيل الحقوق الدستورية للمعارضة وتمكينها من القيام بمهامها، على الوجه الأكمل، في العمل البرلماني والحياة السياسية". ولفت رشيد لزرق إلى أن "مبادرة الحزبين تصب في دعم مستقبل اليسار المغربي الذي يظل مرتبطا ببروز قيادات شابة متحررة من عقدة الماضي، وهوس الحاضر، متشبعة بالأمل والواقعية، ومرتبطة بقضايا الجماهير، قد تعيد لليسار الإشعاع، عبر إسقاط القيادات الشعبوية، وتطهير الفضاء الداخلي من الانتهازية". ويتطلع حزب التقدم والاشتراكية إلى توحيد اليسار المغربي لتصدر المشهد السياسي المغربي من جديد، حيث ذكر بن عبدالله في الندوة التي نظمها حزبه في الحادي عشر من نوفمبر الجاري، أن عودة اليسار ضرورة لتقوية العمل السياسي وتعزيز المشهد الوطني ومن أجل الدفاع عن مشروع اقتصادي متجدد مع دولة مبادرة. ويطمح الحزبان معا إلى دعم المشروع الاقتصادي الوطني ودعم الشركات المغربية المواطنة والقادرة على إحداث شروط التنافس الشريف وعلى إحداث فضاء جديد لشفافية المعاملات في المجال الاقتصادي والنضال الحقيقي ضد الفساد والرشوة والريع في إطار العدالة الاجتماعية. ويؤكد نبيل بن عبدالله أن الحل في بلورة هذه الأمور وغيرها يكمن في إعادة اليسار إلى الاضطلاع بدوره والدفاع عن شعاراته وتوجهاته وأن يعيد النظر في علاقته بالشراكة، وفي علاقاته مع الكثير من الفضاءات التي يستوجب عليه اقتحامها بما في ذلك الحركات الاجتماعية والتواجد في قلب المجتمع. واعتبر أنه من غير الممكن لليسار أن يقبل اليوم بأن يأتي البعض للسطو على شعاراته وعلى مطلب العدالة الاجتماعية وأن يتفرج على هذا الأمر، داعيا إلى حمل هذا الشعار قولا وفعلا وأن يعود اليسار لحمل شعار الدفاع عن المدرسة العمومية ذات الجودة وتساوي الحظوظ، فضلا عن شعار المستشفى العمومي القوي وضمان الولوج إلى العلاج وقضايا أخرى أساسية. وأكد عبدالواحد سهيل، عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، أن "هناك قوتين في اليسار انتهجتا خيار النضال الديمقراطي، هما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، وهذا اللقاء مقدمة لتقريب وجهات النظر والاشتغال على القواسم المشتركة التي توجد وسط عائلة اليسار مع الحاجة إلى نقد ذاتي، خصوصا وأننا نملك في التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي نقاطا مشتركة في تجربة التدبير الحكومي والبلدي والتصور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي". معجب بهذه:إعجاب تحميل...

Journaliste : Majdi Fatima zahra

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

استماع الهيئة المكلفة لتعديل مدونة الأسرة لتصورات حزب الاتحاد الاشتراكي

استماع الهيئة المكلفة لتعديل مدونة الأسرة استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة اليوم الجمعة 24 نوفمبر 2023 في العاصمة الرباط إلى تصورات حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بشأن تعديل مدونة الأسرة. وفي تصريح للصحافة بعد الاجتماع، أعرب إدريس لشكر، الكاتب الأول للحزب، عن رؤية الحزب بأن التعديلات التي ستُجرى على مدونة الأسرة يجب أن تكون "مستجيبة لروح العصر ومنصفة"، وأكد على أهمية مراعاة دور المرأة ومصلحة الطفل كأساس لبناء مجتمع متوازن. تأتي هذه الاجتماعات ضمن سلسلة استشارات وجلسات استماع تعقدها الهيئة مع مختلف الأطراف المعنية، وذلك تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي رسالته، أكد الملك محمد السادس على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي ساهمت في خلق تغيير إيجابي من خلال رؤيتها للمساواة والتوازن الأسري والتقدم الاجتماعي الكبير الذي أحدثته، بهدف تجاوز بعض النقائص والاختلالات التي ظهرت أثناء تطبيقها في القضاء. وأشار الملك إلى ضرورة أن تتوافق مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة وتحقيق التناغم مع التقدم الذي نحققه في التشريع المغربي". مواضيع ذات صلة استماع الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة الى تصورات المجلس الأعلى للسلطة القضائيةالقوات المسلحة الملكية تنشر موارد بشرية ولوجستيكية لتقديم الدعم اللازم للمناطق المتضررة من الزلزال

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:43
29/11/2023 - 21526582
NT - www.alaoual.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

03:09
29/11/2023 - 21526743
NT - aldar.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترتكز على "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".المصدر : الدار – و م ع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".المصدر : الدار – و م ع الوسوم الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات تحالف ربيع الكرامة

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:17
29/11/2023 - 21526727
NT - alhadat.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترتكز على "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

03:23
29/11/2023 - 21527365
NT - www.alhayat24.ma

3 أحزاب تدلي بتصاوراتها ومقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"التوحيد والإصلاح" تنظم ندوة صحفية لتقديم مذكرتها المتعلقة بتعديل مدونة الأسرة

تنظم حركة التوحيد والإصلاح يوم الأربعاء 29 نونبر 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، ندوة صحفية بالمقر المركزي للحركة بالرباط للإعلان عن المذكرة، التي عرضت فيها مقترحاتها المقدمة إلى الهيئة المكلفة بالإشراف على تعديل مدونة الأسرة. وكانت الهيئة استقبلت وفد حركة التوحيد والإصلاح في رحاب أكاديمية المملكة المغربية بالرباط يوم 16 نوفمبر 2023، واستمعت الهيئة إلى مقترحاتها وتوصياتها بشأن إصلاح مدونة الأسرة تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وضم وفد حركة التوحيد والإصلاح رئيسها الدكتور أوس رمال ونائبه الأول والثاني الأستاذ رشيد العدوني والدكتورة حنان الإدريسي، وأعضاء من المكتب التنفيذي؛ المهندس عبد الرحم شيخي، والدكتور الحسين الموس، والدكتور محمد البراهمي، والأستاذة إيمان نعاينعة. موقع الإصلاح

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:33
29/11/2023 - 21527370
NT - aljarida24.ma

المعارضة تراهن على مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترمي "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

10:13
29/11/2023 - 21528236
NT - aljarida24.ma

قيادات حزبية تطالب بالتضييق على الطلاق ومعالجة النفقة

لا زالت المدونة الحالية التي لم تتغير منذ سنة 2004، تنص على إلزامية القيام بمحاولة الصلح بين الزوجين في جميع قضايا الطلاق، غير أن عدد من المغاربة يفضلون طلاق الشقاق، وفق الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط. وأكدت المندوبية في تقريرها الأخير، أن طلاق الشقاق يعد أكثر أنواع الطلاق إقبالا من قبل الأزواج، بنسبة 99 بالمائة، بمجموع 60592 قضية. وفسرت المندوبية، تفضيل الكثير من الأزواج اللجوء إلى مسطرة الشقاق، نظرا لسهولتها عكس المساطر الأخرى. وفي هذا الصدد، طالبت قيادات حزبية، اليوم الأربعاء، خلال جلستها مع الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، بإعادة النظر في كيفية التعاطي مع مسطرة الطلاق خاصة من ناحية الشقاق، مع مراجعة إشكالية النفقة. وطالبت قيادات حزبية، خلال أشغال الجلسة، بالتضييق على الطلاق، وجعلها مسطرة تصالحية، قصد الحفاظ على استقرار العلاقات الزوجية. وأكدت المصادر ذاتها، على ضرورة عدم البث في دعاوى الشقاق، إلا بناء على الإثبات القوي الدال على وجود نزاعات يصعب من خلالها القيام بالصلح، من بينها العنف الزوجي. من جهته، قال ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريحات صحفية على هامش أشغال الجلسة، أنه تم التطرق لمختلف الإشكاليات، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأضاف الأزمي، أن حزبه اقترح معالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، مع التضييق على الطلاق. وأبرز القيادي الحزبي، أن التعديلات المرتقبة يجب أن تجعل مدونة الأسرة تساهم في التماسك الأسري، بعيدا عن النزاعات.

Journaliste : Charid Anas

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:34
29/11/2023 - 21526719
NT - almaghrebeljadid.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

المغرب الجديد:استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Journaliste : Hasni Najat

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات أحزاب الاتحاد الدستوري و"البيجيدي" والحركة الديمقراطية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

المراكشي/و م ع

Journaliste : El hazim Mohamed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

70 في المائة من المغاربة ينكرون تعرض النساء إلى "العنف المنزلي"

– توفيق بوفرتيح بمناسبة اليوم العالمي لمواجهة العنف ضد النساء الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة، كشفت نتائج استطلاع حديث نشرته شبكة "أفروبارومتر" أن مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي تأتي في المرتبة الثانية ضمن سلم الأولويات التي يرى المغاربة أنه يتعين على الحكومة والمجتمع معالجتها، فيما جاءت مسألة غياب المساواة بين الجنسين في الولوج إلى الوظائف والأجور على رأس هرم أولويات المواطنين المغاربة. وكشفت بيانات الاستطلاع ذاته أن حوالي 70 في المائة من المغاربة يعتبرون أن العنف المنزلي ضد النساء غير شائع تماما داخل المجتمع، فيما أكد 31 في المائة منهم عكس ذلك، في حين أكد 76 في المائة أن هذا النوع من العنف غير مبرر، فيما تربعت النساء على عرش الرافضين له بنسبة 84 في المائة مقابل 67 في المائة من الرجال؛ بينما أكد 21 في المائة من المواطنين أن العنف المنزلي "قد يجد له مبررات في بعض الأحيان". في السياق ذاته، كشفت بيانات استطلاع "أفروبارومتر" أن ساكنة المجال الحضري في المغرب أكثر رفضا للجوء إلى العنف ضد الزوجات بنسبة 78 في المائة مقارنة بساكنة المجال القروي بنسبة 70 في المائة؛ فيما تربع المغاربة الذين يبلغ مستواهم التعليمي ما فوق المرحلة الثانوية على عرش الرافضين لهذا النوع من العنف ضد المرأة بنسبة 86 في المائة. في سياق مماثل، أكد أكثر من نصف المغاربة المستطلعة آراؤهم أن النساء اللواتي يبلغن عن العنف الذي تعرضن له من طرف أزواجهم إلى السلطات المختصة سيتعرضن للانتقاد والمضايقة من طرف المجتمع، فيما اعتبر 83 في المائة منهم أن السلطات المغربية تأخذ أي إبلاغ أو شكاية تتوجه بها المرأة في هذا الصدد على محمل الجد. على صعيد آخر، اعتبر حوالي 52 في المائة من المغاربة أن العنف المنزلي يبقى مسألة خاصة تجب معالجتها في إطار الأسرة نفسها، وهو ما يتفق معه حوالي 61 في المائة من الرجال و40 في المائة فقط من النساء؛ فيما يرى 48 في المائة من المغاربة أن العنف المنزلي مسألة ذات طابع جُرمي تجب معالجتها من طرف السلطات المختصة، وهو ما تؤيده 59 في المائة من النساء و37 في المائة فقط من الرجال. وأشارت شبكة "أفروبارومتر" إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، حيث اعتبر "العنف القائم على النوع الاجتماعي انتهاكا مروعا لحقوق الإنسان، وعقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة"، مسجلة أن "المندوبية السامية للتخطيط كانت قد كشفت خلال مسح لها في 2019 أن 57 في المائة من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف"؛ فيما اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن انتشار الصور النمطية عبر وسائل الإعلام يساهم في تطبيع المجتمع مع العنف ضد المرأة. ولفت المصدر ذاته إلى اعتماد المغرب مجموعة من التدابير المؤسساتية والقانونية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء وإدخال مجموعة من الإصلاحات على القانون الجنائي وقانون الشغل ومدونة الأسرة، غير أن "بعض النشطاء يرون أن هذه الإجراءات لا ترقى إلى المعايير الدولية في هذا الشأن، وتستمر في ترك النساء عرضة للعنف الجسدي والاستغلال الجنسي والاغتصاب الزوجي وغيره من أشكال العنف".

Journaliste : Boufartih Taoufiq

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

السفير 02:23
29/11/2023 - 21525190
NT - assafir.ma

تعديل مدونة الأسرة: هيئة المراجعة تستمع لمقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية

الأربعاء29نوفمبر 2023 - 15:13استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار ، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".و م ع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:15
29/11/2023 - 21526587
NT - assafir.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

الأربعاء29نوفمبر2023 - 20:47استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".و م ع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:36
29/11/2023 - 21526622
NT - assafir.ma

"مراجعة مدونة الأسرة"..عدد من الأحزاب تبسط تصوراتها ومقترحاتها

الأربعاء29نوفمبر2023 - 20:26استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

السفير 03:48
29/11/2023 - 21526707
NT - assafir.ma

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة

الأربعاء29نوفمبر2023 - 16:16استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

29/11/2023 - 21527305
NT - assafir.ma
05:46

"العدالة والتنمية" يقترح "التضييق" على الطلاق ويرفض المساواة في الإرث

الأربعاء29نوفمبر2023 - 18:00واصلت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، استقبال الأحزاب السياسية والإنصات لمقترحاتهم بخصوص الإصلاح الجاري التشاور بشأنه، حيث قدم حزب العدالة والتنمية مقترحاته لتعديل المدونة أمام اللجنة في غياب أمينه العام عبد الإله بنكيران. إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس برلمان حزب العدالة والتنمية الذي ترأس وفد الحزب في الاجتماع، قال إن حزبه عبر عن رفضه القاطع أمام اللجنة "المساواة في الإرث أو حذف التعصيب، أو الزواج من غير المسلم، وعدد من الأمور التي تتعارض مع النص القطعي". وأضاف الأزمي الإدريسي، في تصريح لهسبريس عقب اللقاء: "نبهنا إلى بعض الأمور، وسمعنا نقاشا لا يرتبط فقط بمدونة الأسرة؛ من قبيل رفع التجريم عن مايسمى العلاقات الرضائية الزنا، وإباحة الإجهاض على عواهنه بدعوى التصرف في الجسد"، مشددا على أن هذه الأمور وإن كان "لا علاقة لها بالأسرة إلا أنها تتأثر وتؤثر في الأسرة ونرفضها". وأكد المتحدث أن الحزب تقدم بمقترحات تهم أساسا تيسير الزواج، مبرزا أنه تم الوقوف عند "بعض الإجراءات الإدارية والقضائية التي ليست من التيسير، وقلنا ينبغي وضع مجموعة من الفصول في المدونة لتيسير الزواج". وأوضح القيادي الحزبي أن "العدالة والتنمية اقترح في مذكرته مجموعة من الفصول للتضييق على الطلاق، باعتبار أن نسبه مهولة والتفكك الأسري مهول؛ وهذا يؤثر على المجتمع"، لافتا إلى أن مذكرة الحزب اشتملت على مقترحات تتعلق بالنفقة من حيث "تيسيرها حتى لا تضيع العائلات، ومايتعلق بالحضانة". وزاد مبينا أن حزب "المصباح" نبّه إلى عدم الاقتصار على النظر في مدونة الأسرة، و"نرى السياسات العمومية والعمل والتنظيم القضائيين وقدمنا فيهم مقترحات". وأفاد الأزمي بأن مايقترحه حزبه في الموضوع له هدف واحد هو أن "نكون داخل المرجعية الإسلامية والدستورية والملكية والمجتمعية، وأن تكون هذه المقترحات في خدمة الأسرة وأن تراعي شعور وقناعات الشعب المغربي المسلم". واعتبر أن الدستور واضح ويؤكد أن "الإسلام دين الدولة والمغرب دولة إسلامية، والهوية المغربية يتبوأ فيها الدين الإسلامي مكانة رئيسية، ولن يحجر علينا أحد في الكلام عن المرجعية الإسلامية"، لافتا إلى أن إمارة المؤمنين في النهاية هي "التي ستحسم في الموضوع؛ ولكن الإسلام هو دين المغاربة المشترك، ولا ينبغي أن نسكت عنه أو نتكلم عليه". وأشار الأزمي إلى أن الدستور "أطّر الانفتاح والمرجعية الإسلامية هي الأساس"، مستدركا: "هذا لا يعني أننا لسنا منفتحين، هذا الانفتاح مؤطر بالدستور الذي قال فيما يتعلق بالاتفاقيات والمواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب ثم في إطار الثوابت الجامعة للأمة المغربية وفي إطار الدستور وقوانينه". وسجل الأزمي أن التوجيهات التي جاءت في خطابات الملك محمد السادس باعتباره أمير المؤمنين و"قوله غير مامرة لا أحل حراما ولا أحرم حلالا ينبغي على الجميع أن ينضبط له، واعتباره أن الأسرة ليست المرأة وحدها، بل هي مكونات هناك الرجل والأطفال والحفاظ على حقوق هؤلاء كلهم".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

السفير 01:44
29/11/2023 - 21527334
NT - assafir.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

الأربعاء29نوفمبر2023 - 14:30الرباط-متابعةاستمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار ، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"التوحيد والإصلاح" تنادي باعتماد مؤسسة الوساطة الأسرية في المدونة الجديدة

الأربعاء29نوفمبر 2023 - 20:00دعت حركة التوحيد والإصلاح إلى اعتماد مؤسسة مؤهلة يصدر قانون بتنظيمها وتكوينها، تناط بها مهمة "القيام بمساعي الصلح والوساطة الأسرية"، تتكون من "حكماء يحظون بحسن التقدير والاحترام والإنصات لقولهم، من ذوي الخبرة العلمية والتجربة العلمية"، وتتمثل مهمتها في "النظر في طلبات حل ميثاق الزوجية قبل عرضها على المحكمة، حيث تجتمع بطرفي النزاع وتسعى إلى تحقيق الصلح والوفاق، فإن حصل حفظت الملف، وإلا رفعت محضرا بشأنه إلى المحكمة قصد البت فيه وإصدار الحكم المناسب". جاءت هذه الدعوة في مذكرة للتنظيم الدعوي سالف الذكر حول مراجعة مدونة الأسرة، كُشفت مضامينها في ندوة صحافية، استقبلها، اليوم الأربعاء، مقرها بالرباط. وتأتي هذه المذكرة بعد دعوة الملك وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة إلى "إعداد هذا الإصلاح المهم (مدونة الأسرة)، بشكل جماعي ومشترك"، عناية بـ"قضايا المرأة والأسرة بشكل عام"، بتشارك "بشكل وثيق" مع المجلس العلمي الأعلى والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والسلطة الحكومية المكلفة بالإدماج الاجتماعي والأسرة، وبانفتاح على هيئات المجتمع المدني والباحثين والمختصين. وحول "طلاق الشقاق" الذي استحوذ على غالبية حالات الطلاق بالمغرب، نادت المذكرة بـ"ضبط مفهوم الشقاق، وتدقيق مسطرته لئلا يصبح وسيلة مَن لا وسيلة له في هدم الأسرة". كما دعت إلى "حسن تنزيله بتحويل الشقاق حسب المتسبب فيه إلى ما يناسبه من خلع أو طلاق رجعي"، وتوحيد إجراءاته وباقي إجراءات الطلاق الأخرى. وبخصوص مسألة النسب في الأبناء الناتجين عن العلاقات خارج إطار الزواج، قالت الحركة: "النسب لُحمة شرعية بين الأب وابنه، وله تعلق بمسائل متعددة في مدونة الأسرة، وسدا لذريعة الفساد وزيادة عدد أبناء الزنا، ينبغي تضييق دائرة إعمال الخبرة في إمكانية إعطاء النسب إلى أبعد الحدود بما يتوافق مع مواد المدونة من حيث أسباب ثبوت النسب"، مع "تحميل الزاني جزءا من مسؤولية جبر الضرر اللاحق بالمجتمع". واقترحت أيضا "إحداث صندوق للمساعدة الاجتماعية والتكافل الأسري، يوسع من مهام صندوق دعم الأرامل والمطلقات، ويصبح من مهامه الإضافية أداء دعم خاص للولد غير الشرعي إلى أن يستغني بالكسب. على أن توسع موارده لتشمل بعض رسوم التقاضي، وغيرها". ولم تترَ حركة التوحيد والإصلاح مانعا من "النظر في بعض أحكام الإرث الخلافية في إطار المرجعية الإسلامية بما يحقق العدل، ويحفظ الحقوق"، مع تأكيدها على عدم جواز "التطاول على أحكام الإرث القطعية، ولا الانجرار مع بعض الدعوات الغريبة عن قيمنا الجامعة، خاصة ما يأتي من الضغوطات الأجنبية المطالِبة بالمساواة الميكانيكية بين الرجل والمرأة، دون النظر إلى مصلحة الأسرة، ولا إلى تحقيق التوازن الذي يحفظ استقرارها". وتابعت المذكرة: "النظر الشرعي قادر على تقديم مقترحات وخيارات تروم إيجاد حلول لبعض الحالات الاستثنائية المرتبطة بالتعصيب، من قبيل حالة شخص له زوجة وبنات صغيرات وليس له ولد ذكر، وقُدر أن ما يُخلفه لا يفي بحوائجهم عند اقتسام تركته". ومع ذكر مذكرة التوحيد والإصلاح أن "الرشد يسهم في الاستقرار الأسري"، سجلت أن "تحصين الشباب وإبعادهم عن الرذيلة مما دعت إليه الشريعة وحثت عليه"؛ ولأجل ذلك "ترى الحركة ضرورة الإبقاء على إمكانية الإذن بزواج من اقترب (ت) من السن القانوني للزواج (18 سنة شمسية) التي يكون الزواج فيها مصلحة واقعة وراجحة، يقدرها القضاء المختص مع الأولياء الشرعيين. ولأجل ذلك تركت جل قوانين الأسرة في العالم إمكانية الإذن بهذا الزواج بعد التحقق من بعض الشروط". كما ذكّرت بسعي الشريعة الإسلامية إلى "تصحيح أنْكِحَة الناس بأقل شبهة، حفظا للأنساب والأعراض وتضييقا لدائرة السفاح والفساد، وارتقاء بالعلاقة إلى دائرة المشروعية والمسؤولية". واقترحت، بالتالي، "الإبقاء على سماع دعوى الزوجية"؛ نظرا لـ"وجود إشكالات مجتمعية مازالت تُسهم في وجود طلبات ثبوت الزوجية، وهي قليلة ولا تؤثر على استقرار الأسرة. ومن ثم، فإن مصلحة الإبقاء على مشروعية سماع الدعوى الزوجية واعتمادها تبقى قائمة. كما أن إلغاءها قد يسهم في مفاسد متعددة؛ منها ما يضر بالمتزوجين، وأشدها ما يلحق الأطفال من أضرار وهدر لحقوقهم في الأسرة والتربية وغيرها من الحقوق اللاحقة كالإرث". ونادت الحركة بتجويد مادة "سماع دعوى الزوجية" دون إلغائها، عن طريق "فرض غرامة مالية على من يثبت تماطله في توثيق زواجه دون سبب استثنائي وجيه"، على سبيل المثال لا الحصر. أما تعديد الزوجات، فقالت المذكرة بالإبقاء على إباحته، مع مراعاة القيود القانونية الموضوعة لحفظ حقوق الزوجات والأطفال، نظرا لتحقيقه "مصالح متعددة للمجتمع؛ ومن بينها إيجاد حلول لمشكلة العنوسة عند النساء"، وتخفيف قيود أخرى قد تسبب "العنت للأفراد، وتدفع إلى ممارسة التعدد غير الموثق الذي يضر بالأسرة والمجتمع"، علما أن عدد الأذونات بالتعدد لم تشكل إلا 0.5 في المائة من مجموع طلبات الإذن بالزواج في السنوات الخمس الأخيرة. واقترحت حركة التوحيد والإصلاح "تحديد آجال معقولة لمنح الإذن بالزواج (...) الخاص بالعسكريين وأفراد القوات المساعدة وأفراد الدرك الملكي وموظفي المديرية العامة للأمن الوطني". وأكدت المذكرة أن "ورش حفظ الأسرة" يحتاج مقاربة شاملة، و"تنويع المداخل الحافظة للأسرة، وتوفير شروط نجاح المقتضيات القانونية"؛ مما يعني أن مراجعة مدونة الأسرة الحالية لا بد أن توازيه "مبادرات وسياسات تربوية وثقافية واجتماعية واقتصادية وقانونية وإعلامية في إطار مقاربة متنوعة المداخل ومتكاملة الأهداف والمقاصد، تلتقي في خدمة الأسرة وحماية أسسها وقيمها وتفعيل أدوارها، باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع والمنطلق الأساس للتنمية والنهوض والاستقرار".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:30
29/11/2023 - 21526689
NT - www.almaghribia.ma

مراجعة مدونة الأسرة .. الهيئة المكلفة تستمع لتصورات ومقترحات 3 أحزاب

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:43
29/11/2023 - 21527363
NT - www.attahaddi.com

مدونة الأسرة..الهيئة المكلفة بالمراجعة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بديل حرية واستقلالية
04:00
29/11/2023 - 21526629
NT - www.badil.info

لجنة مراجعة المدونة تستمع للأحزاب

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء 29 نونبر الجاري، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.- إشهار - وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان الملك محمد السادس قد أكد، في رسالة سابقة، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"هيئة مراجعة مدونة" تستمع لمقترحات أحزاب "الحصان" و"المصباح" و"النخلة"

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترمي "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الاتحاد الدستوري تعطي مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية تعطي مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أعطت اليوم الأربعاء 29 نونبر الجاري أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة في جلسات منفصلة، حول تعديل مدونة الأسرة. وتدخل هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة، وفي هذا السياق، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جانبه، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. من جانب آخر، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. جدير بالذكر أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، كان قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:58
29/11/2023 - 21526725
NT - www.clubdepress.com

هيئة "مدونة الأسرة" تستمع لأحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترمو "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".شارك هذا الموضوع:فيس بوكX

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:16
29/11/2023 - 21526584
NT - www.hadatcom.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".ح/م

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:39
29/11/2023 - 21526712
NT - www.hadatcom.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00
29/11/2023 - 21524607
NT - www.hespress.com

دراسة تكشف نواقص قانون العنف ضد النساء

هسبريسمجتمعدراسة تكشف نواقص قانون العنف ضد النساءدراسة تكشف نواقص قانون العنف ضد النساءصور: هسبريسهسبريس - عبد الإله شبلالأربعاء 29 نونبر 2023 - 10:31وضعت دراسة حول القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بعد مرور خمس سنوات على تطبيقه، الأصبع على مكامن الخلل، من خلال استعراض أهم النواقص التي باتت تتطلب إصلاحها من طرف المشرع المغربي.ووفق الدراسة التي تم تقديمها من طرف جمعية التحدي للمساواة والمواطنةفإن الناجيات من العنف يواجهن تحديات إجرائية في الوصول إلى المحاكم، مثل عدم وضوح النصوص القانونية، وعدم سهولة الحصول على المساعدة القضائية، وبالأخص الحق في الدفاع، وإشكالية عبء الإثبات، فضلا عن زمن وكلفة التقاضي، وهو ما يجعل عددا منهن يحجمن عن تتبع قضاياهن أمام المحاكم، أو ممارسة الطعون بالاستئناف أو بالنقض.وبحسب المصدر نفسه فإن معاناة النساء والفتيات من العنف الجسدي والجنسي والنفسي والاقتصادي لا تتوقف عند هذا الحد، بل يواجهن عنفا قانونيا تعتبر مدونة الأسرة مجالا خصبا لممارسته، نتيجة مظاهر التمييز بين الجنسين، خاصة في قضايا النيابة القانونية، موردا أن الثغرات الواردة في هذا القانون تسهم في تأزيم المركز القانوني للمرأة والفتاة، وهو ما يبدو في قضايا النسب وتزويج الطفلات والنفقة والطلاق والتطليق.وأوضحت الدراسة، التي قدمتها مديرة الجمعية بشرى عبدو أمام عدد من الفعاليات النسائية والحقوقية ونساء ورجال العدالة، ضمن توصياتها إلى السلطة التشريعية، ضرورة تعديل القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، ليضمن الوقاية والحماية وجبر الضرر مع عدم الإفلات من العقاب، مع العمل على تعريف العنف الرقمي ضمن التعريف الوارد بالقانون المذكور؛ كما شددت على ضرورة عمل المشرع على تعريف التحرش الجنسي وحذف شرط الإمعان، مع العمل على توسيع نطاق خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف لتشمل أيضا قطاع الشغل.وأكدت الدراسة نفسها أن العنف الرقمي سائر في الانتشار في مختلف الأوساط، مايستوجب التنصيص على مقتضيات تتعلق بالوقاية منه، وخاصة التزام المتدخلين في المجال الرقمي باتخاذ كافة التدابير الفعالة لحماية النساء من العنف الرقمي، واعتماد برامج للذكاء الاصطناعي تكافح التنمر الرقمي ضد النساء، ونشر الصور النمطية للتمييز أو التحريض على ذلك، وكذا التأكيد على واجب السلطات المكلفة بإنفاذ القانون في تحمل عبء الإثبات في جرائم العنف الرقمي، ومسؤوليتها في إجراء تقييم سريع للمخاطر والتطبيق الفوري لتدابير الحماية.وحثت الدراسة أيضا على التنصيص على آجال طويلة لتقادم جرائم العنف الرقمي، استحضارا للعوامل التي تجعل بعض الضحايا يتأخرون في التبليغ عنه، مع تجريم التنمر في الفضاء الرقمي، وتجريم سرقة الحسابات الشخصية، واعتبار وجود علاقة زوجية أو صداقة أو خطبة أو سلطة أو تبعية بين الطرفين ظرفا مشددا في ارتكابها.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بنكيران يغيب عن لقاء "هيئة مراجعة المدونة"

بدا لافتا غياب عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عن لقاء تقديم مذكرة حزبه حول إصلاح مدونة الأسرة أمام أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة اليوم الأربعاء؛ الأمر الذي أثار تساؤلات حول هذا الغياب. وعاينت جريدة هسبريس الإلكترونية أعضاء الوفد الممثل لحزب العدالة والتنمية الذين حلوا بمقر أكاديمية المملكة في العاصمة الرباط، الذي يستقبل فيه أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ممثلي الجمعيات والأحزاب، ولم يكن ضمن ممثلي الحزب أمينهم العام عبد الإله بنكيران. مصادر من حزب "المصباح"، تواصلت معها الجريدة، رفضت تقديم أية "تفسيرات لأسباب غياب بنكيران، واعتبرته عاديا". في المقابل، يعتقد بعض المتابعين أن حضور عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، في الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ربما يكون السبب الرئيس في عدم حضور بنكيران اللقاء، على الرغم من أن الموضوع يحظى بأهمية كبيرة لدى الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الذي أبدى في الكثير من الخرجات استماتة في الدفاع عن المرجعية الإسلامية ومعارضة أية إصلاحات تتعارض معها في إصلاح وتعديل مدونة الأسرة. يُشار إلى أن العلاقة بين بنكيران ووهبي تعرف "توترا حادا منذ أشهر"؛ وذلك على خلفية التصريحات والتصريحات المضادة بخصوص عدد من القضايا المتعلقة بالهوية والقيم، كالعلاقات خارج إطار الزواج وسن الزواج والتعدد والإرث وغيرها من الملفات والمواضيع التي تتعارض فيها وجهات النظر بين الطرفين. يُذكر أن إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، ترأس الوفد الذي استقبلته الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، وحضر بجانبه كل من عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية بمجلس النواب، ومصطفى الخلفي وعبد العزيز العمري وأمينة ماء العينين، أعضاء الأمانة العامة، وسعادة بوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هبة بريس 05:50
29/11/2023 - 21526700
NT - ar.hibapress.com

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة

هبة بريس استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Journaliste : Abrouk Loubna

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

3 أحزاب تدلي بتصاوراتها و مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

هومبريس – متابعة إستمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، يومه الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات و مقترحات أحزاب الإتحاد الدستوري، و العدالة و التنمية، و الحركة الديمقراطية الإجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الإجتماعات في إطار الإستشارات و جلسات الإستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلًا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الإتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، و كذا إقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية و الدستورية، و بالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفاً أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة و يهدف إلى الحفاظ على تماسكها و توازنها، و العناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة و التنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة و الذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، و من وجود إختلالات وزإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج و التطليق و النفقة و الحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية و المقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي بإعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، و التوجيهات الملكية، و كذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، و معالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة و الحضانة، في إرتباط بالسياسات العمومية و العمل القضائي، و ذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها" وأكد أن مقترحات الحزب إرتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، و الخطب الملكية السامية مضيفاً أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية و الحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة و التوازن الأسري و ما أتاحته من تقدم إجتماعي كبير، و ذلك بهدف تجاوز بعض العيوب و الإختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي و متطلبات التنمية المستدامة، و تأمين إنسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:51
29/11/2023 - 21527367
NT - homepress.ma

3 أحزاب تدلي بتصاوراتها و مقترحاتها للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة

هومبريس – متابعة إستمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، يومه الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات و مقترحات أحزاب الإتحاد الدستوري، و العدالة و التنمية، و الحركة الديمقراطية الإجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الإجتماعات في إطار الإستشارات و جلسات الإستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلًا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الإتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، و كذا إقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية و الدستورية، و بالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفاً أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة و يهدف إلى الحفاظ على تماسكها و توازنها، و العناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة و التنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة و الذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، و من وجود إختلالات وزإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج و التطليق و النفقة و الحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية و المقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي بإعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، و التوجيهات الملكية، و كذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و "التضييق" على الطلاق، و معالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة و الحضانة، في إرتباط بالسياسات العمومية و العمل القضائي، و ذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها" وأكد أن مقترحات الحزب إرتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، و الخطب الملكية السامية مضيفاً أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية و الحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة و التوازن الأسري و ما أتاحته من تقدم إجتماعي كبير، و ذلك بهدف تجاوز بعض العيوب و الإختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي و متطلبات التنمية المستدامة، و تأمين إنسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

IMAROCPRESS 11:33
29/11/2023 - 21525661
NT - imarocpress.com

Le CESE pour la valorisation du travail domestique des femmes مغربك – au foyer

Le Conseil conomique, Social et Environnemental (CESE) recommande d'engager une réflexion visant à valoriser le travail domestique des femmes au foyer en vue de renforcer leur autonomie économique. Pour ce faire, des mesures doivent être envisagées telles qu'un revenu minimal ou des sources de financement adaptées à la situation des femmes au foyer, la préservation des droits économiques des femmes et leur protection contre toutes discriminations, dans le cadre de la révision du code de la famille, estime le CESE dans son 12ème rapport annuel qui dévoile un certain nombre de points de vigilance, relatifs notamment à la faible activité de la Femme. Le CESE a également appelé à alléger les responsabilités pesant sur les femmes en termes de charges familiales, notamment en garantissant la disponibilité de services de garde de qualité pour les enfants en bas-âge dans les administrations et les entreprises, réduire les écarts de salaires hommes-femmes dans le secteur privé et lutter contre les pratiques discriminatoires de promotion de carrière, et à renforcer la qualité des transports publics dans le but de sécuriser le trajet des femmes vers leur lieu du travail. Parmi les recommandations figurent aussi la facilitation de l'accès des femmes au financement de leurs activités et à leur accès au foncier, ainsi que la promotion et la valorisation de l'entrepreneuriat des femmes au Maroc. Selon le CESE, le taux d'activité des femmes est caractérisé par une baisse structurelle depuis plusieurs années et s'est situé à 19,8% en 2022 contre 22% en 2019. Le rapport a aussi évoqué l'emploi non-rémunéré et l'inégalité en termes de rémunération, estimant que 64% des femmes actives ont un emploi rémunéré contre 91% pour les hommes, avec des écarts salariaux significatifs, dans la quasi-totalité des branches, de l'ordre de 30% en défaveur des femmes. Ces écarts sont encore plus prononcés au niveau du secteur industriel où l'indice de parité affiche 2,45.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:15
IMAROCPRESS
29/11/2023 - 21526588
NT - imarocpress.com

هيئة "مدونة الأسرة" تستمع للتقدم والاشتراكية وجبهة القوى والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة مراجعةمدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري "والبيجيدي" والحركة الديمقراطية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

المصدر : وكالات

انضم إلينا واحصل على نشراتنا الإخبارية

هيئة مراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات 3 أحزاب جديدة

هبة بريس استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:24
29/11/2023 - 21527318
NT - imarocpress.com

بنكيران يغيب عن لقاء "هيئة مراجعة المدونة"

بدا لافتا غياب عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عن لقاء تقديم مذكرة حزبه حول إصلاح مدونة الأسرة أمام أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة اليوم الأربعاء؛ الأمر الذي أثار تساؤلات حول هذا الغياب. وعاينت جريدة هسبريس الإلكترونية أعضاء الوفد الممثل لحزب العدالة والتنمية الذين حلوا بمقر أكاديمية المملكة في العاصمة الرباط، الذي يستقبل فيه أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ممثلي الجمعيات والأحزاب، ولم يكن ضمن ممثلي الحزب أمينهم العام عبد الإله بنكيران. مصادر من حزب "المصباح"، تواصلت معها الجريدة، رفضت تقديم أية "تفسيرات لأسباب غياب بنكيران، واعتبرته عاديا". في المقابل، يعتقد بعض المتابعين أن حضور عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، في الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ربما يكون السبب الرئيس في عدم حضور بنكيران اللقاء، على الرغم من أن الموضوع يحظى بأهمية كبيرة لدى الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الذي أبدى في الكثير من الخرجات استماتة في الدفاع عن المرجعية الإسلامية ومعارضة أية إصلاحات تتعارض معها في إصلاح وتعديل مدونة الأسرة. يُشار إلى أن العلاقة بين بنكيران ووهبي تعرف "توترا حادا منذ أشهر"؛ وذلك على خلفية التصريحات والتصريحات المضادة بخصوص عدد من القضايا المتعلقة بالهوية والقيم، كالعلاقات خارج إطار الزواج وسن الزواج والتعدد والإرث وغيرها من الملفات والمواضيع التي تتعارض فيها وجهات النظر بين الطرفين. يُذكر أن إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، ترأس الوفد الذي استقبلته الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، وحضر بجانبه كل من عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية بمجلس النواب، ومصطفى الخلفي وعبد العزيز العمري وأمينة ماء العينين، أعضاء الأمانة العامة، وسعادة بوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات هذه الأحزاب

استمعت المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترتكز على "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

المعارضة تراهن على مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:27
IMAROCPRESS
29/11/2023 - 21533964
NT - imarocpress.com

Révision du Code de la famille : les propositions du PPS, FFD, مغربك – PSU et de la FGD recueillies

Par LeSiteinfo avec MAP L'Instance chargée de la révision du Code de la famille a recueilli, mercredi à Rabat lors de séances d'audition distinctes, les propositions et visions du Parti du progrès et du socialisme (PPS), du Front des forces démocratiques (FFD), du Parti socialiste unifié (PSU) et de la Fédération de la gauche démocratique (FGD) au sujet de cette réforme. Cette réunion s'inscrit dans le cadre des consultations et auditions menées par l'Instance avec les différents acteurs concernés, conformément à la Haute teneur de la Lettre Royale adressée au Chef du gouvernement pour la révision du Code de la famille. Dans une déclaration à la MAP à l'issue de cette réunion, le secrétaire général du PPS, Mohammed Nabil Benabdellah a indiqué que son parti a présenté une série de propositions portant sur divers aspects de la révision du Code de la famille en se basant sur les dispositions de la Constitution, mettant l'accent, dans ce sens, sur la nécessité d'amender ce texte. De son côté, le secrétaire général du FFD, Mustapha Benali, a relevé que cette séance d'audition a été l'occasion pour le parti d'exposer sa vision pour l'amendement de ce texte au service de la famille et de sa stabilité, tout en préservant la dignité des femmes et les droits des enfants. « Le chantier de la révision du Code de la famille représente une étape cruciale pour le Royaume », a souligné, pour sa part, le secrétaire général du PSU, Jamal El Asri, ajoutant que son parti a dévoilé ses perspectives et propositions relatives à l'amendement de ce texte. Prenant la parole à son tour, Fatima Tamni, membre du bureau politique de la FGD, a indiqué que son parti a soumis à l'Instance un ensemble de recommandations au sujet de la révision du Code de la famille, conformément au cadre juridique national, dans le but de transcender les dysfonctionnements du texte en vigueur. Dans la Lettre Royale adressée au Chef du gouvernement, SM le Roi Mohammed VI a affirmé qu'il est nécessaire de réexaminer le Code de la famille, qui a eu l'immense avantage d'impulser une dynamique de changement vertueuse et d'instaurer une conception nouvelle de l'égalité et de l'équilibre familial, ouvrant ainsi la voie à une avancée sociale considérable, afin de corriger les dysfonctionnements et les lacunes que l'expérience de sa mise en œuvre judiciaire a révélés. Le Souverain a souligné que les dispositions du Code de la famille « doivent également être mises en adéquation avec l'évolution de la société marocaine et les besoins du développement durable », notant que « la nouvelle version s'harmonisera ainsi avec la progression de notre .« législation nationale

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:17
29/11/2023 - 21526583
NT - inews.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني"....

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:38
29/11/2023 - 21526618
NT - inews.ma

"مراجعة مدونة الأسرة"..عدد من الأحزاب تبسط تصوراتها ومقترحاتها

هبة بريس _ الرباط استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على Google News تابعوا آخر الأخبار من هبة بريس على WhatsApp ...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:37
29/11/2023 - 21527364
NT - inews.ma

نبيل بنعبدالله: الغاية الأسمى من طرح حزب التقدم والاشتراكية لموضوع المساواة للنقاش هو إعطاء الرجل والمرأة دورا حقيقيا في المجتمع على قدم المساواة

أكد محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، على أن موضوع المساواة، هو أكبر بكثير من ما هو مطروح الآن، بمناسبة النقاش الدائر حول ورش إصلاح مدونة الأسرة، وأن مسألة المساواة تعتبر، بحسبه، من الجينات المكونة لحزب التقدميين المغاربة منذ تأسيسه إلى اليوم. وفي رسالة موجهة إلى من يهمهم (...)...

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:40
29/11/2023 - 21527333
NT - insafpress.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:23
29/11/2023 - 21527331
NT - jisrattawasol.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

Arrayالرباط– استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". المصدر

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تواصل استماعها لتصورات ومقترحات عدة أحزاب سياسية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على أكد تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب أتاحته الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

03:45
29/11/2023 - 21527360
NT - le12.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات هذه الأحزاب

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Journaliste : Harrouchi Mostapha

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:52
29/11/2023 - 21526675
NT - www.lesiteinfo.com

هيئة مراجعةمدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري "والبيجيدي" والحركة الديمقراطية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترمي "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

المصدر : وكالات الوسوم

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:02
29/11/2023 - 21526608
NT - www.ma5tv.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات عدد من الأحزاب السياسية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز ديناميةتغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

القاعات السينمائية تستقبل "مطلقات الدار البيضاء"

احتضنت قاعة "ميغارما" بمدينة الدار البيضاء، مساء أمس الثلاثاء، العرض ما قبل الأول للفيلم السينمائي "مطلقات الدار البيضاء" لمخرجه عهد بنسودة. ويحكي هذا الفيلم، وهو أول تجربة للفنانة سعيدة شرف في عالم التمثيل، قصص خمس نساء مع الطلاق، إذ ينقل مشاكلهن مع الرجل والمحيط ومعانتهن في تربية الأطفال في ظل وضعهن الاجتماعي، كما يرصد نظرة المجتمع إليهن في قالب درامي تشويقي. اقرأ أيضا...ويعالج فيلم "مطلقات الدار البيضاء" موضوعا يتعلق بظاهرة الطلاق، إذ يرصد وضعية المرأة المطلقة مع مدونة الأسرة، ومشكلة الحضانة، بالإضافة إلى الهفوات التي تقع في حالات الطلاق. ويشارك في الفيلم السينمائي "مطلقات الدار البيضاء"، كل من مونية لمكيمل، وزينب عبيد، وبشرى أهريش، ونبيل عاطف، ومحمد الشوبي، وسعيدة شرف. ويذكر أن فيلم "مطلقات الدار البيضاء" سبق أن توج بجائزة الإخراج وبجائزة أحسن إدارة ممثل في المهرجان الدولي للفنون بمدينة أثينا اليونانية، كما حاز على جائزة أحسن فيلم إفريقي في المسابقة الدولية لمهرجان السينما المستقلة ببرشلونة الإسبانية. المصدر : https://machahid24.com/?p=408990

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعيةالدارنشر في الدار يوم 29 - 11 - 2023استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". المصدر : الدار – و م عانقر هنالقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:27
29/11/2023 - 21526714
NT - www.maghress.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسيةرسالة الأمةنشر في رسالة الأمة يوم 29 - 11 - 2023استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار ، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير ، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".انقر هنالقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Maghress 10:48
29/11/2023 - 21527376
NT - www.maghress.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات جمعيات حقوقية

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات جمعيات حقوقيةبيان اليومنشر في بيان اليوم يوم 28 - 11 - 2023قدمت جمعيات حقوقية، مؤخرا بالرباط، في اجتماعات منفصلة مع الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تصوراتها بخصوص مراجعة مقتضيات المدونة، ويتعلق الأمر بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية عدالة من أجل محاكمة عادلة، ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، ومنتدى المواطنة. وقال رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الإدريسي الحسن، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع مع الهيئة، إن ورش تعديل مدونة الأسرة يشكل لحظة تاريخية بالنسبة للمنظمة التي تعتبر مدونة الأسرة "مدونة مجتمعية". وأضاف أن المنظمة اعتمدت في تصوراتها المقدمة أمام الهيئة على دستور 2011، والاتفاقيات الدولية والتحولات التي عرفها المجتمع المغربي على مدى عقدين منذ تنزيل مدونة الأسرة، و"التي أبانت خلال هذه الفترة عن مجموعة من الثغرات الواجب إصلاحها". من جانبه، أكد رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، عادل تشيكيطو، أن التصورات المقدمة انبثقت من خلاصات اجتماعات أجهزة العصبة ولقاءاتها الدراسية، معربا عن أمله في أن يأخذ تعديل مدونة الأسرة بعين الاعتبار تطلعات المجتمع المغربي والمنظمات الحقوقية الوطنية. وأفادت رئيسة جمعية عدالة من أجل محاكمة عادلة، جميلة السيوري، من جهتها، بأن ورش تعديل مدونة الأسرة بات ضروريا من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي، مؤكدة أن هذا التعديل يعد فرصة لتعزيز الأمن القانوني والقضائي للمواطنين وحماية حقوقهم. وشددت على أن الأسرة تشكل لبنة أساسية للمجتمع، مضيفة أن الجمعية قدمت أمام الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة توصياتها بخصوص مختلف القضايا التي تهم الأسرة، بناء على ما راكمته المنظمات الحقوقية من خلاصات". أما نائبة رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، سميرة أوطالب، فاعتبرت أن ورش تعديل المدونة في مجمله "يطبق الديمقراطية التشاركية ويراعي وضعيات وآراء جميع المغاربة" من خلال إشراكه لمختلف الفعاليات والجمعيات الحقوقية والمدنية. وأبرزت أن المنتدى اعتمد في تصوراته المقدمة على جلسات عمل ويوم دراسي مع متخصصين وممارسين في المجال، والتي من شأنها تجويد مدونة الأسرة والحفاظ على مقومات الأسرة المغربية. وفي تصريح مماثل، أكد منسق برامج منتدى المواطنة، عبد العالي مستور، أن تعديل مدونة الأسرة من شأنه أن يحدد بشكل أوضح حقوق الأسرة وواجباتها وشروط حمايتها اقتصاديا واجتماعيا من أجل الحفاظ على استقرارها. ونبه إلى ضرورة مواكبة المدونة بسياسة وطنية للأسرة لتقوية أدوارها وحماية مكوناتها، معتبرا "أن الثغرات المسجلة على مستوى تنزيل مدونة 2004 تعزى بالأساس، إلى ضعف السياسات والمواكبة العمومية والمجتمعية". وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".انقر هنالقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

01:42
29/11/2023 - 21528743
NT - www.maghress.com

أحزاب اليسار تعترض على التعصيب وتدعو لتجريم التعدد وزواج القاصرات (فيديو)

أحزاب اليسار تعترض على التعصيب وتدعو لتجريم التعدد وزواج القاصرات (فيديو)محمد الصديقينشر في العمق المغربي يوم 29 - 11 - 2023بدى جليا خلال الجلسات الإستشارية التي عقدتها الهيئة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة مع الأحزاب اليسارية بالمغرب، اليوم الأربعاء، مدى تقارب طروحات كل حزب بشأن القضايا الإشكالية في المدونة. ففيما ذهب حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، وحزب التقدم والاشتراكية، إلى المطالبة بمنع تجريم زواج من هم دون سن ال18، اقترحت عضوة المكتب السياسي لحزب الاشتراكي الموحد، نبيلة منيب، إلغاء هذا النوع من الزوج وتقييد الاستثناءات الواردة فيه إلى أقصى حد.وبخصوص موضوع الإرث ومسألة التعصيب بالخصوص فالتصورات التي قدمتها الأحزاب الثلاث، فقد بدت متطابقة من خلال مطالبتها بالمساواة في الإرث، مع دعوة كل من الأمين العام لحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، ونائبته نبيلة منيب، إلى إعمال الاجتهاد في إطار إحقاق المساواة.جاء ذلك في

تصريحات لجريدة "العمق" أدلى بها كل من الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نبيل بنعبد الله، والأمين العام لحزب الاشتراكي الموحد جمال العسري، ونائبته نبيلة منيب، وعضوة المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار، فاطمة التامني.وبشأن تعدد الزوجات، دعت فاطمة التامني إلى إقرار التجريم الواضح للظاهرة "لما أبان عنه تطبيقها من تحايل"، فيما اعتبرت منيب أن التعدد "أكبر حيف وظلم يمارس بحق المرأة المغربية"، بينما دعا بنبيل بنعبد الله إلى منعه.بنعبد الله كشف أيضا أن الحزب تقدم ب16 مقترحا للهيئة، من ضمنها ضرورة اقتسام الأموال المكتسبة من بيت الزوجية، والاعتماد على الخبرة الجينية لإثبات النسب، وحذف التعصيب، حذف الفصل 400 قصد الاحتفاظ للمجلس العلمي الأعلى بصلاحياته بدل ترك صلاحيات واسعة للقاضي في تأويل القانون.انقر هنالقراءة الخبر من مصدره.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:00
29/11/2023 - 21527317
NT - www.mamlakatona.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

الرباط – استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". مساحة اعلانية

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

01:15
29/11/2023 - 21527362
NT - www.mapamazighe.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

و.م.عالرباط – استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:52
29/11/2023 - 21526592
NT - www.maroc24.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية والاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها.من جهته، قال الأمين العام لحزب جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن كرامة المرأة وحقوق الأطفال.من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تقديم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة.بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب قدم مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد، في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري، وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".و م ع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:24
29/11/2023 - 21527357
NT - www.maroc24.com

تعديل مدونة الأسرة: هيئة المراجعة تستمع لمقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب ترمي "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".و م ع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

المغرب ميديا Marocmedias 03:13
29/11/2023 - 21526638
NT - www.marocmedias.com

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تواصل استماعها لتصورات ومقترحات عدة أحزاب سياسية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد الملك عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين للمساواة الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

الوسومأحزاب سياسية الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تم نسخ الرابط

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

2 استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Journaliste : El ouaqifi Ahmed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:42
29/11/2023 - 21526724
NT - www.nichanealane.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

نيشان الآناستمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة.وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها.وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال.وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة.وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير "الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".نيشان الآن

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

حزب العدالة والتنمية يقدم مذكرته للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة.

حزب العدالة والتنمية يقدم مذكرته للهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:30
29/11/2023 - 21527225
NT - possible.ma

الاتحاد الدستوري يقدم تصوره بخصوص مدونة الأسرة

بمقر أكاديمية المملكة بالرباط، ترأس السيد محمد جودار الامين العام لحزب الاتحاد الدستوري وفدا من اعضاء المكتب السياسي واطر الحزب ؛ وذلك في إطار جلسات الانصات المنظمة من طرف الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بغية تقديم مذكرة الاتحاد الدستوري الخاصة بمراجعة مدونة الاسرة . وجاء هذا الاجتماع في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار ، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وشدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.

Journaliste : Belmkadem Abdelatif

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

حزب التقدم والاشتراكية يستعرض رؤيتة ومقترحاته بخصوص مراجعة مدونة الأسرة

استقبلت، يومه الأربعاء 29 نونبر 2023، بمقر أكاديمية المملكة بالرباط، الهيئةُ المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة وفدًا عن حزب التقدم والاشتراكية ترأسه الرفيق محمد نبيل بنعبد الله الأمين العام للحزب. وقد استمعت الهيئةُ، في هذا اللقاء، إلى ترافعات أعضاء وفد الحزب الذين استعرضوا رؤية ومقترحات حزب التقدم والاشتراكية بخصوص مراجعة مدونة الأسرة، بما يمَكِّنُ من إفراز مدونة حديثة تتلاءم مع مقتضيات ومرجعيات دستور 2011، ومع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادقت عليها بلادنا، وتستجيب للتحولات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب سياسية

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

SABK.ma 05:28
29/11/2023 - 21527315
NT - sabk.ma

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

الرباط – استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:17
29/11/2023 - 21528216
NT - saharamediamaroc.net

أحزاب تقدم تصوراتها للجنة مراجعة مدونة الأسرة

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، الأربعاء بالرباط، في جلسات منفصلة، لتصورات أحزاب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الديمقراطية، والاشتراكي الموحد، وفيدرالية اليسار الديمقراطي، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وقال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بنعبد الله، في تصريح للصحافة عقب الاجتماع، بأن الحزب تقدم بمجموعة من المقترحات تهم مختلف الجوانب بخصوص تعديل مدونة الأسرة استنادا إلى مقتضيات الدستور، مؤكدا على ضرورة إصلاح المدونة وتجاوز الاختلالات الموجودة بها. من جهته، قال الأمين العام لحزب تقديم جبهة القوى الديمقراطية، مصطفى بن علي، إن الاجتماع شكل فرصة لتقديم تصورات الحزب من أجل إخراج نص قانوني يخدم الأسرة واستقرارها، ويضمن قدم كرامة المرأة وحقوق الأطفال. من جانبه، أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، جمال العسري، أن المغرب أمام محطة أساسية، مشيرا إلى أنه تم تصورات الحزب بخصوص مراجعة مدونة الاسرة. بدورها، أكدت عضو المكتب السياسي لحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحزب مجموعة من التوصيات تتعلق بمدونة الأسرة في اتساق وملاءمة مع المنظومة القانونية الوطنية بما يرفع الاختلالات التي تتضمنها مدونة الأسرة الحالية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

09:41
29/11/2023 - 21529552
NT - satv.ma

الأستاذ عبد العزيز البعلي يتناول"الأخبار الزائفة في ضوء التشريع والعمل القضائي والصحفي دراسة مقارنة"

صوت العدالة / هيئة التحرير ينتظر أن تتعزز المكتبة العلمية بكتاب تحت عنوان "الأخبار الزائفة في ضوء التشريع والعمل القضائي والصحفي دراسة مقارنة"للأستاذ عبد العزيز البعلي وكيل الملك لدى ابتدائية ابي الجعد، ضمن "سلسلة فقه القضاء للدراسات والأبحاث". يحاول العدد الأول من سلسلة فقه القضاء للأبحاث والدراسات الإجابة على مجموعة من الأسئلة أهمها :ما هو تعريف الخبراء والمختصين للأخبار الزائفة وماهي صورها وانواعها،وتداعياتها السلبية سواء على الفرد أو المجتمع أو المؤسسات؟كيف عالج المشرع المغربي هذه الآفة الإعلامية الخطيرة؟ وهل الاقتصار على الغرامات المالية فقط يشكل توجها تشريعيا سليما؟ وما هو موقف التشريعات المقارنة في هذا الباب؟كيف تصدى القضاء المغربي للأخبار الزائفة؟ وماهي الإشكالات القانونيةوالعملية المثارة؟هل يكفي التقيد بمضامين ميثاق مهنة الصحافة للحد من انتشار الشائعات في ظل ممارسة المهنة من قبل اشخاص لا علاقة لهم بها، لديهم فقط، مهارات تقنية مرتبطة بعالم الرقمنة دون أية مرجعيات معيارية اخلاقية أو مهنية غايتهم الأساسية تحقيق منافع شخصية ومادية صرفه ولو على حساب سمعة واعتبار الأشخاص أو المؤسسات؟وفي ظل هذا الواقع ما هو دور المجلس الوطني للصحافة في تنزيل الميثاق المذكور وفي صيانة مبادئ وقيم وتقاليد مهنة الصحافة العريقة ؟كيف تعاملت بعض المنظمات الدولية والمؤسسات الإعلامية الرائدة مع الاخبار الزائفة؟ وهل استطاعت أن تكرس بعض الممارسات الصحفية والإعلامية الفضلى في ظل التطور التكنولوجي الجارف ؟هل يمكن الحديث عن بداية تأسيس منظومة جديدة لأخلاقيات مهنة الصحافة، في خضم الخطر الرقمي الذي أضحى بشكل تهديدا حقيقيا لمهنة الصحافة وأخلاقياتها بتحويلها من وسيلة للتثقيف المواطن والرفع من منسوب الوعي لديه إلى فضاء لتسلية والسخرية والمس بالحياة الخاصة والتشهير. الم يحن التفكير في وضع دليل الأخلاقيات مهنة الصحافة بالمغرب في العصر الرقمي على غرار بعض التجارب المقارنة ؟الم يحن الوقت كذلك لتقنين الفضاء الرقمي وتنظيم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والشبكات المفتوحة وباقي الشبكات المماثلة بما يكفل حرية الصحافة والإعلام ويضمن شفافية ونزاهة وحيادية واستقلالية المؤسسة الصحفية والإعلامية،واحترام القانون وسمعة الأشخاص والمؤسسات ؟هذه الأسئلة وغيرها تناولها الكتاب بالدراسة والتحليل في ضوء التشريع والعمل القضائي والصحفي المغربي والمقارنـ ،و بالإعتماد على مجموعة من الدراسات و تجارب أبرزها:" المواثيق الأخلاقيات في العصر الرقمي تجربة اليونسكو والاتحاد الأوروبي و تجارب "فايسبوك"، "واتساب"، "تويتر" و"غوغل" و كذا تجارب قنوات نيويورك تايمز ب ب س "الجزيرة يشار أن للمؤلف عدة كتب فقهية وقضائية منها على سبيل المثال فقط :النيابة العامة بين نصوص مدونة الأسرة والعمل القضائي المخدرات والمؤثرات العقلية بين القصور التشريعي والاجتهاد القضائي الدفوع الشكلية في جرائم الصحافة والنشر قضاء محكمة النقض في قوانين المخدرات والتبغ والجمار كوقد لقيت هذه المؤلفات اقبالا كبيرا لكونها تشكل ترجمة للممارسة القضائية والمهنية وتجيب على الاشكالات القانونية والعملية الراهنة .

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

02:22
29/11/2023 - 21527359
NT - teleplus.ma/

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات حزب العدالة والتنمية وآخرين

استمعت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، اليوم الأربعاء، في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري، والعدالة والتنمية، والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حول تعديل مدونة الأسرة. وتأتي هذه الاجتماعات في إطار الاستشارات وجلسات الاستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. وفي هذا الصدد، قال محمد جودار، الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري، في تصريح للصحافة، إن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. وأبرز السيد جودار أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية، مضيفا أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وبعدما شدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، عبر السيد جودار عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة. من جهته، أكد السيد ادريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، في تصريح مماثل، أنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. وأشار الأزمي في معرض تناوله للمرتكزات التي يتعين أن تستند إليها التعديلات المرتقبة، إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع". وأشار إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة. من جانبه، قال عبد الصمد عرشان، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، إن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها". وأكد أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها. وكان صاحب الجلالة الملك محمد السادس قد أكد في رسالته السامية، على ضرورة إعادة النظر في مدونة الأسرة، التي مكنت من إفراز دينامية تغيير إيجابي، من خلال منظورها للمساواة والتوازن الأسري وما أتاحته من تقدم اجتماعي كبير، وذلك بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات، التي ظهرت عند تطبيقها القضائي. وأشار جلالة الملك إلى ضرورة أن تتواءم مقتضيات مدونة الأسرة مع "تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة، وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني". ومع

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

TELQUEL عربي 10:49
29/11/2023 - 21523030
NT - ar.telquel.ma/

أمام لجنة مدونة الأسرة.. حنان رحاب تستعرض منطلقات ومقترحات النساء الاتحاديات

قالت حنان رحاب، رئيسة منظمة النساء الاتحاديات، إن "المنظمة والتي هي جزء من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وبالتالي فإننا نمتح من مرجعية واضحة، واضحة في أفقها التقدمي الحداثي، وواضحة في بعدها الاجتماعي الديموقراطي، وواضحة في إيمانها بالإنسية المغربية التي اغتنت طوال مسارها التاريخي، بروافد ثقافية عديدة، جعلتنا ما نحن عليه اليوم، وانطلاقا من كل ذلك، فإننا نشدد فيما يخص التعديلات المرتقبة على مدونة الأسرة على مجموعة من المنطلقات"."لا حيث أحد يمتلك حق الحديث باسم الدين"وأضافت في كلمتها أمام أمام اللجنة المكلفة باعادة النظر في مدونة الاسرة يومه الجمعة 23 نونبر 2023، أن المنطلق محظوظون الأول، يتمثل في "خصوصية مدونة الأسرة في بلد مثل المغرب، تنبع من التماس مع العديد من النصوص الشرعية، ومن الأحكام الفقهية، فالنصوص من حراما، ولن الدلالة تتراوح بين القطعي والظني، أما الأحكام الفقهية فهي برغم ثرائها تظل جهدا بشريا في ترجمة النص إلى قواعد قانونية، ولذلك فإننا نعتبر أننا الحديث باسم بوجود مؤسسة إمارة المؤمنين، التي نعتبرها ضمانة في حفظ أحكام الدين ومقاصد الشرع، ولا نجد أبلغ من قول الملك محمد السادس: إني لن أحل أو نقترحه، وما أحرم حلالا، وبالتالي فإن الاختلاف فيما قد يكون موضع تماس مع النصوص الدينية، يجب أن نرده إلى هذه المؤسسة، وعليه فلا أحد يمتلك حق أساسيات الدولة الدين، أو الادعاء أنه سيدافع عنه في وجه من يتوهم أو يوهم المجتمع أنهم يحملون أجندات معادية له، ومن هذا المنطلق فإن ما يمكن أن نقوله هو أسمى قانون يمكن أن يقوله أو يقترحه تيار أو حساسية ما، يظل في المحصلة الأخيرة نسبيا".الإنسجاموأوضحت أن "المنطلق الثاني، هو نعتقد أن من بين الاتفاقيات الكونية الحديثة هو انسجام قوانينها، وبالتالي لا يجب أن يتمتع أي نص أو مدونة قانونيين بأي شكل من أشكال الاستثناء، وعليه فإننا نعتبر أن الدستور الثالث: إن بالبلد، وعليه فإنه يجب مواءمة كل نصوص المدونة وأبوابها، وحتى الصيغ اللغوية المعتمدة فيها مع أحكام الدستور ومبادئه، وبالتبعية كذلك مع لحقوق الإنسان التي صادق عليها، التي هي بموجب الدستور تعتبر جزء لا يتجزأ من القانون الوطني الملزم".صراع وهميوذكرت أن "المنطلق التعديلات المرتقبة، والنقاشات والمقترحات بخصوصها يجب أن تبتعد عن أي شكل من أشكال الاستقطاب، سواء الإيديولوجي كما حدث للأسف أثناء عرض الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، أو على أساس صراع وهمي بين الرجال والنساء، إذ إن الأفق الذي نطمح له، هو مدونة في صالح الأسرة المغربية، بمختلف تعبيراتها، والتي يجب أن تساهم في الاستقرار والتوازن الأسريين.المنطلق البيداغوجيوأشار إلى أن المنطلق الرابع، هو منطلق نعتبره مغيبا في كثير من نقاشاتنا، وهو المنطلق البيداغوجي، ونقصد به أن القانون لا يجب أن يعكس مستوى وعي المجتمع، بل أن يساعد هذا المجتمع على التطور والتحرر، فلا يمكن أن نقبل باستمرار بعض المظاهر المنافية لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء والأطفال، بمبرر أنها أعراف اجتماعية، فإذا كانت بعض مناطق البلاد على سبيل المثال تشرعن زواج القاصرات، وتعتبره موروثا، رغم ما ينجم عنه من مآس، فإن قانونا يمنع زواج القاصرات، ويجرمه، ويوقع عقوبات صارمة على من يسهل، سيساعد مع مرور الوقت على تغيير العقليات التي كانت تقبل به".صياغة واضحةوأبرزت أن "المنطلق الخامس: إن من بين العيوب التي رافقت المدونة الحالية، هو وجود أحكام قضائية متناقضة لنفس النازلة، والأمر لا يرتبط في رأينا بنزاهة القضاة من عدمها، بل بما تتيحه الكثير من مواد المدونة من إمكانات تأويلية كثيرة، الأمر الذي أدى إلى توسع السلطة التقديرية للقضاة، وفي النهاية أصبح الحكم رهين قناعات القاضي الشخصية الفلسفية والفكرية والفقهية، وعليه فإن التعديلات المرتقبة يجب أن تكون صياغتها واضحة تقلص من سلطة التأويل لصالح سلطة النص في دلالته المباشرة الأولية الواضحة".إثبات النسبوسردت أنه "من بين القضايا الملحة تلك المتعلقة بإثبات النسب، فلم يعد مقبولا في بلد يعتبر الإسلام دينا رسميا للدولة، أن يستمر اعتبار الخبرة الجينية للاستئناس فقط، فالإسلام دين العقل، وهو كذلك دين العدل، ولا نرى أي وسيلة أضمن لعدم اختلاط الأنساب كما تصطلح على ذلك المدونة الفقهية من الخبرة الجينية، وبالتالي يجب اعتمادها مصدرا وحيدا لإثبات النسب، إلى جانب إقرار الأب المفترض بالبنوة".وتابعت: "يجب أن يترتب على ذلك اعتبار الأبناء المزدادين من علاقة خارج إطار الزواج الشرعي، يتمتعون بكل حقوق الأبناء المزدادين في إطار مؤسسة الزواج، انطلاقا من القاعدة الربانية الكبرى: لا تزر وازرة وزر أخرى، وأن يتم بحكم هذا المقتضى حذف أي إجراءات تمييزية قد تلحق ضررا نفسيا أو قانونيا أو ماديا بهؤلاء الأبناء".النفقةمشتركةوشددت على أنه "لا يمكن كذلك القبول باستمرار عدم تثمين العمل المنزلي عند احتساب الممتلكات المتحصلة أثناء الزواج، وعليه فإذا كانت مسؤولية رعاية الأبناء مسؤولية مشتركة بين الأب والأم، فإننا نرى أنه حتى مسؤولية الإنفاق يجب أن تكون مشتركة إذا كان كلا الطرفين لهما مداخيل شخصية، وهو ما يجب أن ينسحب حتى على النفقة بعد إيقاع الطلاق، بحيث يجب تقدير النفقة على حسب احتياجات الأبناء وإمكانات كل من الأب والأم، لأننا في منظمة النساء الاتحاديات نرفض هذا التناقض بين رفع مطالب حقوقية تنبع من قيمة المساواة، وفي الآن نفسه القبول بمقتضيات أخرى لا علاقة لها بهذه القيمة".واقترحت أن "يكون أداء النفقة يمر حصريا عبر صندوق يحدث لهذا الغرض، بحيث يستلم الحاضن مستحقاته من خلاله عبر بطاقة سحب، وهذا الصندوق نقترح أن يكون تمويله مما يودعه من استحق النفقة عليهم، وكذلك من تمويل من طرف الدولة، بحيث إذا عجز من عليه النفقة الأداء لسبب من الأسباب، يستطيع الحاضن الاستمرار في الحصول على النفقة لمدة ثلاثة اشهر، على أن يسوي دافع النفقة ما استحق عليه لاحقا، وبهذا نضمن انسيابية النفقة من جهة، ونقلل من القضايا المرفوعة أمام المحاكم بخصوص النفقة".ولاية الأم على الأبناءوعلاقة بما سبق، أثارت موضوع "الولاية على الأبناء بعد الطلاق، إذ لم يعد مقبولا أن تبقى حصرا بيد الأب، فقد أبانت التجربة أن الأبناء يكونون ضحايا هذا الإجراء، وبالتالي يجب أن تكون الولاية مشتركة بين الأم والأب، بل إنه لا يجب حرمان الحاضن منها، لأنه الحاضن والحاضنة هو الذي يقوم عادة بالإجراءات المتعلقة بدراسة الأبناء، أو وثائقهم الإدارية وغيرها من المعاملات، ولا يجب أن تسقط الولاية إلا بحكم قضائي يستند على الإخلال بمقتضياتها وواجباتها".مسطرة الصلحولفتت إلى أنه "إذا كانت المدونة الحالية قد أنصفت النساء جزئيا فيما يخص الطلاق، الذي كان في زمن مدونة الأحوال الشخصية [illegible] بدون علم الزوجة، فإن لقاءاتنا على هامش جلسات الإنصات والتعارف بخصوص إصلاح المدونة، قد كشفت لنا أنه

Journaliste : Faraan Mohammed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

TELQUEL عربي 10:49
29/11/2023 - 21523030
NT - ar.telquel.ma/
Suite : 1

في العديد من الحالات لا يكون هناك تفعيل حقيقي لمسطرة الصلح، مما يجعل كثيرا من حالات الطلاق تكون لأسباب كان بالإمكان التحكم فيها، ونظرا لارتفاع معدلات الطلاق بشكل مخيف، ينعكس سلبا على مصلحة الأبناء، وعلى ضرورة بناء مجتمع صلب ومتضامن ومتماسك، فإننا نقترح تحويل مسطرة الصلح إلى مؤسسة قائمة بذاتها- بحيث تحدث خلايا في كل المحاكم الاجتماعية، ويتم توظيف مختصين نفسانيين واجتماعيين ومرشدين دينيين، وتكون مهمة اللجنة والخلايا دراسة طلبات الطلاق المقدمة من طرف القضاة، ومحاولة إجراء عمليات الصلح، ومرافقة الأزواج إذا نجح الصلح، ولا يتم إيقاع الطلاق إلا إذا كان الضرر جسيما، أو بتقرير من الخلية يثبت استحالة الصلح". وأكدت أن "هذا المطلب يجد مبرره في الأرقام المتصاعدة لحالات الطلاق، الناجمة في أحيان كثيرة عن تحول مسطرة الصلح إلى إجراء شكلي فقط، وكثيرة هي الحالات التي تم الاستجابة فيها لطلبات الطلاق، في حين كان بالإمكان إنقاذ العلاقة الزوجية والأسرية، بسبب أن المشكل كان عابرا". الأم الحاضن وبيت الزوجية وأشارت إلى أنه "مما يجب الحسم فيه بوضوح تام، لا يجوز تحت أي ظرف كان طرد أو إخلاء الأم الحاضن من بيت الزوجية، ذلك البيت الذي يجب أن يتم التنصيص على أنه من حق الأبناء حتى يصلوا سن الرشد، أما إذا كانوا في وضعية إعاقة، فإن أولوية الإقامة فيه لهم". الإرث في قضايا الإرث، اعتبرت أن "بعض أحكامه لا تستند على نصوص دينية قطعية الثبوت، وقطعية الدلالة، بل هي من الظنيات، وهي اجتهادات بشرية اكتسبت بمرور الزمن رغم تغير السياقات ما يشبه الإطلاقية، ولذلك ينبغي إعادة النظر في بعضها بما ينسجم مع روح الإسلام وسياقات العصر وغايات الإنصاف، وعلى رأس تلك الأحكام ما ارتبط بالتعصيب، والتي تنطوي على ظلم في حق زوجة المتوفى وبناته في حال لم يكن لهن له ولد، وهو ظلم لا يمكن قبوله بمسوغ ديني ضعيف، ولا بمنطق حقوقي، ولا حتى بمبادئ الأخلاق والفضيلة والمروءة". الفصل 400 ولم تنس التذكير بضرورة "إلغاء الفصل 400 من المدونة الحالية، الذي يسمح في النوازل التي ليس لها نص في المدونة، بإعمال ما يقتضيه الفقه المالكي إجمالا ودون تقييد، وإذا كنا نعتبر أن المذهب المالكي هو واحد من مكونات التدين المغربي، وبأن به من المرونة في أصوله الفكرية ما يسمح باجتهادات تراعي السياقات زمانا ومكانا، فإن المدونة الفقهية أيا كانت مرجعيتها المذهبية تظل فعلا بشريا مشروطا بالظروف التي أنتجته، وهو ما ينطبق كذلك على الفقه المالكي الذي نجد في بعض اجتهادات فقهائه المبثوثة في المراجع المعتمدة عند المالكية ما يتعارض مع روح المدونة والغاية منها، بل ما يتعارض مع الرؤية الوسطية الاعتدالية لإمارة المؤمنين، ولذلك نفصل بين أصول الفقه المالكي، وما اغتنت به من مدرسة المقاصد الشرعية، وبين أحكام الفقه المالكي التي تحتاج الكثير منها للمراجعة على ضوء الأصول والمقاصد، وللأسف، فإن الممارسة أثبتت أن هذا الفصل أصبح بمثابة مدونة مستقلة عن المدونة الأصلية، إذ يتم اللجوء إليه لتبرير أحكام تسمح بإعادة إنتاج أعراف لا تقبلها غايات الإنصاف والعدل".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

TELQUEL عربي 04:52
29/11/2023 - 21527384
NT - ar.telquel.ma/

"كلينيك القانون" تضع فوق طاولة "التتشريح" إصلاح مدونة الأسرة

انطلقت، صباح اليوم الأربعاء، يومين دراسيين حول "تأملات في إصلاح مدونة الأسرة في المغرب"، المنظم من طرف العيادة القانونية، وجامعة محمد الخامس وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بمقر الكلية.في هذا الصدد، قالت الهام الحمضي، مديرة العيادة القانونية، والأستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال: "منذ السنة الدراسية الماضية وفي إطار سلسلة مؤتمرات، بدأتها العيادة القانونية لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال التابعة لجامعة محمد الخامس وبدعم من شريكها الوفي صندوق الأمم المتحدة للسكان على مدى يومين، مواصلة التبادل والنقاش حول إصلاح مدونة الأسرة".وأكدت عضوة مجلس إدارة مركز دراسات القانون والعدالة في المجتمعات العربية بباريس، أن "العيادة القانونية مستمرة في عقد المؤتمرات التي صممت ونظمت لمرافقة العملية التي أطلقها الملك محمد السادس من أجل الوصول إلى إصلاح يضمن من جهة العدالة، ومن جهة أخرى يكفل استقرار الإطار الأسري، الذي يُمكّن من تحقيق النماء للجميع داخل الأسرة وخاصة الأطفال".وشدّدت على أن "الاهتمام بقانون الأسرة، ثابت في النقاش الوطني منذ الاستقلال. وهناك دائما آراء متنوعة، وأحيانًا متعارضة حول بعض الجوانب. مع ذلك، تنجح مؤسساتنا دائمًا بتوجيه الاختلافات بشكل سلمي وهادئ للوصول إلى حلول متوازنة قادرة على ضمان التقدم الضروري والحفاظ على جوهر ما يتعلق بالهوية الوطنية لبلدنا".وذكرت أن "إصلاح مدونة الأسرة مطلب يتم الترافع عنه باستمرار، ويحظى بدعم من شرائح مستنيرة من القوى الحية للأمة".وجاء في البلاغ الصحفي حول اليومين الدراسيين، أن "النهوض بحقوق المرأة ومكانتها في المجتمع المغربي تعتبر في صلب اهتمامات الملك محمد السادس، وقد اتخذ الملك خطوات هامة من خلال الإصلاحات التشريعية والدستورية، بما في ذلك اعتماد عدة قوانين من بينها قانون الشغل، ومدونة الأسرة، دستور سنة 2011 فضلا عن القانون 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء".وذكر المصدر ذاته، أن اليومين الدراسيين يأتيان في سياق "بلاغ الديوان الملكي الصادر بتاريخ 26 شتنبر 2023 حول إصلاح مدونة الإسرة، وتماشيا مع سلسلة المؤتمرات التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكدال بهدف تقييم العشرين سنة الأخيرة من تطبيق مدونة الأسرة من خلال مساءلة ونقد أحكامها القانونية والممارسة القضائية من خلال صياغة مقترحات ملهمة للمشرع".وتهدفُ "التظاهرة إلى فتح النقاش، وتبادل الآراء بين مختلف الفاعلين المهتمين بهذا الموضوع بما في ذلك الجامعات المغربية العمومية والخاصة، ومتخصصين في المجال القانوني وقانون الأسرة، ممثلين عن المجتمع المدني الطالبات والطلاب الباحثين والباحثات، والإدلاء بمقترحات بخصوص الموضوعات ذات الأولوية مثل الحقوق الشخصية و الاقتصادية داخل الأسرة".

Journaliste : Farnan Mohammed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:30
29/11/2023 - 21524155
NT - www.walaw.press

هيئة مراجعة المدونة تواصل الإستماع لباقي الأحزاب

واصلت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، يومه الأربعاء 29 نونبر الجاري، الإستماع في جلسات منفصلة، لتصورات ومقترحات أحزاب "الإتحاد الدستوري"، و"العدالة والتنمية"، و"الحركة الديمقراطية الإجتماعية"، حول تعديل المدونة.وفي تصريح للصحافة، أكد "محمد جودار"، الأمين العام لحزب "الإتحاد الدستوري"، أن اللقاء مع الهيئة شكل مناسبة لتقديم تصورات الحزب حول مدونة الأسرة، وكذا اقتراح مجموعة من التعديلات التي يمكن إدخالها على نصوصها. مبرزا أن هذه المقترحات مؤطرة بالمرجعيتين الدينية والدستورية، وبالمقاربة الملكية لموضوع الأسرة كما جاءت في الخطب الملكية السامية.وأضاف زعيم "الحصان"، أن التصور الذي يتبناه الحزب يرتكز حول الأسرة ويهدف إلى الحفاظ على تماسكها وتوازنها، والعناية بالمصالح الفضلى للأطفال. وشدد على أن الأسرة تعتبر محور المجتمع برمته، معبرا عن الأمل في إخراج مدونة جديدة في مستوى تطلعات جميع المغاربة.من جهته، قال "إدريس الأزمي الإدريسي"، رئيس المجلس الوطني لحزب "العدالة والتنمية"، إنه جرى خلال هذا اللقاء تقديم منظور الحزب لإصلاح مدونة الأسرة والذي ينطلق من كونها مكتسبا لجميع المغاربة، ومن وجود اختلالات وإشكاليات حقيقية تهم، على الخصوص، الزواج والتطليق والنفقة والحضانة. مشيرا إلى المرجعية الإسلامية والمقتضيات الدستورية المؤطرة للأسرة المبنية على الزواج الشرعي باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، والتوجيهات الملكية، وكذا "قناعات المجتمع".ولفت القيادي بـ"البيجيدي"، إلى أن مقترحات الحزب تروم "تيسير" الزواج و"التضييق" على الطلاق، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بالنفقة والحضانة، في ارتباط بالسياسات العمومية والعمل القضائي، وذلك بهدف معالجة الإشكاليات التي تطرحها مدونة الأسرة.أما "عبد الصمد عرشان"، الأمين العام لحزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية، فصرح بأن الحزب قدم مقترحاته الخاصة بتعديل مدونة الأسرة بعد عشرين سنة على تطبيقها، أي بعد أن "طرأت عدة متغيرات مجتمعية فرضت إعادة النظر في بنودها".وأكد أمين عام "النخلة"، أن مقترحات الحزب ارتكزت على مرجعية الدين الإسلامي، والخطب الملكية السامية مضيفا أن هذه المقترحات تهدف إلى صون الأسرة المغربية والحفاظ على تلاحم مكوناتها.وتأتي هذه الإجتماعات في إطار الإستشارات وجلسات الإستماع التي تعقدها الهيئة مع مختلف الفاعلين المعنيين، تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:08
29/11/2023 - 21522009
NT - www.zaiocity.com

"النساء الاتحاديات "يطالبن بالمساواة في النفقة بين الرجل والمرأة بعد الطلاق

ترى منظمة النساء الاتحاديات أن مسؤولية الإنفاق على الأولاد يجب أن تكون مشتركة إذا كان لكل من الأب والأم مداخيل شخصية.وطالبت المنظمة، بأن تطال هذه المسؤولية "النفقة بعد انحلال ميثاق الزوجية أي بعد حدوث طلاق بين الزوجين"، مشيرة إلى أنه "يجب تقدير النفقة على حسب احتياجات الأولاد بحسب الإمكانات المادية لكل من الأب والأم".وأوضحت الكاتبة الوطنية للمنظمة، حنان رحاب خلال تقديمها مذكرة أمام لجنة مراجعة مدونة الأسرة نهاية الأسبوع الجاري، بأن منظمتها "ترفض هذا التناقض بين رفع مطالب حقوقية تنبع من قيمة المساواة، وفي الآن نفسه القبول بمُقتضيات أخرى لا علاقة لها بهذه القيمة".واقترحت أن يمر أداء النفقة بشكل حصري عبر صندوق يحدث لهذا الغرض، بحيث يستلم الحاضن مستحقاته من خلاله عبر بطاقة سحب.وأوصت بأن يتم تمويل هذا الصندوق مما يودعه من استحقت النفقة عليهم، وكذلك من تمويل من قبل الدولة في حالة عجز من عليه النفقة على أدائها لسبب من الأسباب.وأشارت إلى أن من شأن ذلك تمكين الحاضن من الاستمرار في الحصول على النفقة لمدة ثلاثة أشهر، على أن يسوي دافع النفقة ما استحق عليه لاحقا، "وبهذا يتم ضمان انسيابية النفقة والتقليل من القضايا المرفوعة أمام المحاكم بسبب عدم التوصل بها".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

70 في المائة من المغاربة ينكرون تعرض النساء إلى "العنف المنزلي"

– توفيق بوفرتيح بمناسبة اليوم العالمي لمواجهة العنف ضد النساء الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة، كشفت نتائج استطلاع حديث نشرته شبكة "أفروبارومتر" أن مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي تأتي في المرتبة الثانية ضمن سلم الأولويات التي يرى المغاربة أنه يتعين على الحكومة والمجتمع معالجتها، فيما جاءت مسألة غياب المساواة بين الجنسين في الولوج إلى الوظائف والأجور على رأس هرم أولويات المواطنين المغاربة. وكشفت بيانات الاستطلاع ذاته أن حوالي 70 في المائة من المغاربة يعتبرون أن العنف المنزلي ضد النساء غير شائع تماما داخل المجتمع، فيما أكد 31 في المائة منهم عكس ذلك، في حين أكد 76 في المائة أن هذا النوع من العنف غير مبرر، فيما تربعت النساء على عرش الرافضين له بنسبة 84 في المائة مقابل 67 في المائة من الرجال؛ بينما أكد 21 في المائة من المواطنين أن العنف المنزلي "قد يجد له مبررات في بعض الأحيان". في السياق ذاته، كشفت بيانات استطلاع "أفروبارومتر" أن ساكنة المجال الحضري في المغرب أكثر رفضا للجوء إلى العنف ضد الزوجات بنسبة 78 في المائة مقارنة بساكنة المجال القروي بنسبة 70 في المائة؛ فيما تربع المغاربة الذين يبلغ مستواهم التعليمي ما فوق المرحلة الثانوية على عرش الرافضين لهذا النوع من العنف ضد المرأة بنسبة 86 في المائة. في سياق مماثل، أكد أكثر من نصف المغاربة المستطلعة آراؤهم أن النساء اللواتي يبلغن عن العنف الذي تعرضن له من طرف أزواجهم إلى السلطات المختصة سيتعرضن للانتقاد والمضايقة من طرف المجتمع، فيما اعتبر 83 في المائة منهم أن السلطات المغربية تأخذ أي إبلاغ أو شكاية تتوجه بها المرأة في هذا الصدد على محمل الجد. على صعيد آخر، اعتبر حوالي 52 في المائة من المغاربة أن العنف المنزلي يبقى مسألة خاصة تجب معالجتها في إطار الأسرة نفسها، وهو ما يتفق معه حوالي 61 في المائة من الرجال و40 في المائة فقط من النساء؛ فيما يرى 48 في المائة من المغاربة أن العنف المنزلي مسألة ذات طابع جُرمي تجب معالجتها من طرف السلطات المختصة، وهو ما تؤيده 59 في المائة من النساء و37 في المائة فقط من الرجال. وأشارت شبكة "أفروبارومتر" إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، حيث اعتبر "العنف القائم على النوع الاجتماعي انتهاكا مروعا لحقوق الإنسان، وعقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة"، مسجلة أن "المندوبية السامية للتخطيط كانت قد كشفت خلال مسح لها في 2019 أن 57 في المائة من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف"؛ فيما اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن انتشار الصور النمطية عبر وسائل الإعلام يساهم في تطبيع المجتمع مع العنف ضد المرأة. ولفت المصدر ذاته إلى اعتماد المغرب مجموعة من التدابير المؤسساتية والقانونية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء وإدخال مجموعة من الإصلاحات على القانون الجنائي وقانون الشغل ومدونة الأسرة، غير أن "بعض النشطاء يرون أن هذه الإجراءات لا ترقى إلى المعايير الدولية في هذا الشأن، وتستمر في ترك النساء عرضة للعنف الجسدي والاستغلال الجنسي والاغتصاب الزوجي وغيره من أشكال العنف". The post 70 في المائة من المغاربة ينكرون تعرض النساء إلى "العنف المنزلي" appeared first on أريفينو.نت.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بنكيران يغيب عن لقاء "هيئة مراجعة المدونة"

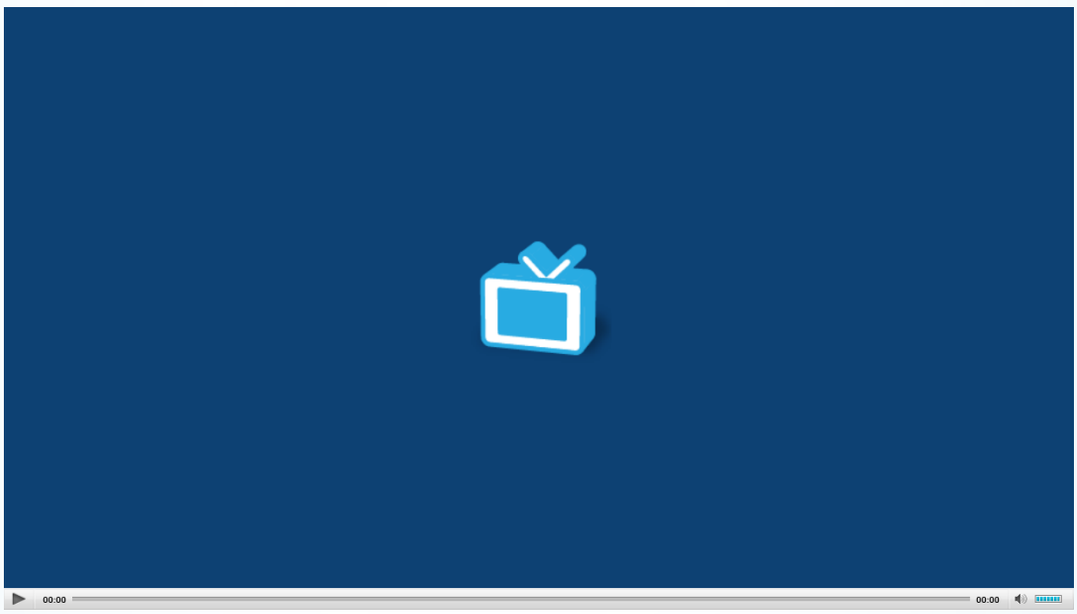
بدا لافتا غياب عبد الإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عن لقاء تقديم مذكرة حزبه حول إصلاح مدونة الأسرة أمام أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة اليوم الأربعاء؛ الأمر الذي أثار تساؤلات حول هذا الغياب.وعاينت جريدة هسبريس الإلكترونية أعضاء الوفد الممثل لحزب العدالة والتنمية الذين حلوا بمقر أكاديمية المملكة في العاصمة الرباط، الذي يستقبل فيه أعضاء الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ممثلي الجمعيات والأحزاب، ولم يكن ضمن ممثلي الحزب أمينهم العام عبد الإله بنكيران.مصادر من حزب "المصباح"، تواصلت معها الجريدة، رفضت تقديم أية "تفسيرات لأسباب غياب بنكيران، واعتبرته عاديا".في المقابل، يعتقد بعض المتابعين أن حضور عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، في الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة ربما يكون السبب الرئيس في عدم حضور بنكيران اللقاء، على الرغم من أن الموضوع يحظى بأهمية كبيرة لدى الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الذي أبدى في الكثير من الخرجات استماتة في الدفاع عن المرجعية الإسلامية ومعارضة أية إصلاحات تتعارض معها في إصلاح وتعديل مدونة الأسرة.يُشار إلى أن العلاقة بين بنكيران ووهبي تعرف "توترا حادا منذ أشهر"؛ وذلك على خلفية التصريحات والتصريحات المضادة بخصوص عدد من القضايا المتعلقة بالهوية والقيم، كالعلاقات خارج إطار الزواج وسن الزواج والتعدد والإرث وغيرها من الملفات والمواضيع التي تتعارض فيها وجهات النظر بين الطرفين.يُذكر أن إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، ترأس الوفد الذي استقبلته الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، وحضر بجانبه كل من عبد الله بووانو، رئيس المجموعة النيابية بمجلس النواب، ومصطفى الخلفي وعبد العزيز العمري وأمينة ماء العينين، أعضاء الأمانة العامة، وسعادة بوسيف، رئيسة منظمة نساء العدالة والتنمية.The post بنكيران يغيب عن لقاء "هيئة مراجعة المدونة" appeared first on Hespress – هسبريس جريدة إلكترونية مغربية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:45
29/11/2023 - 21528310
TV - 2M

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



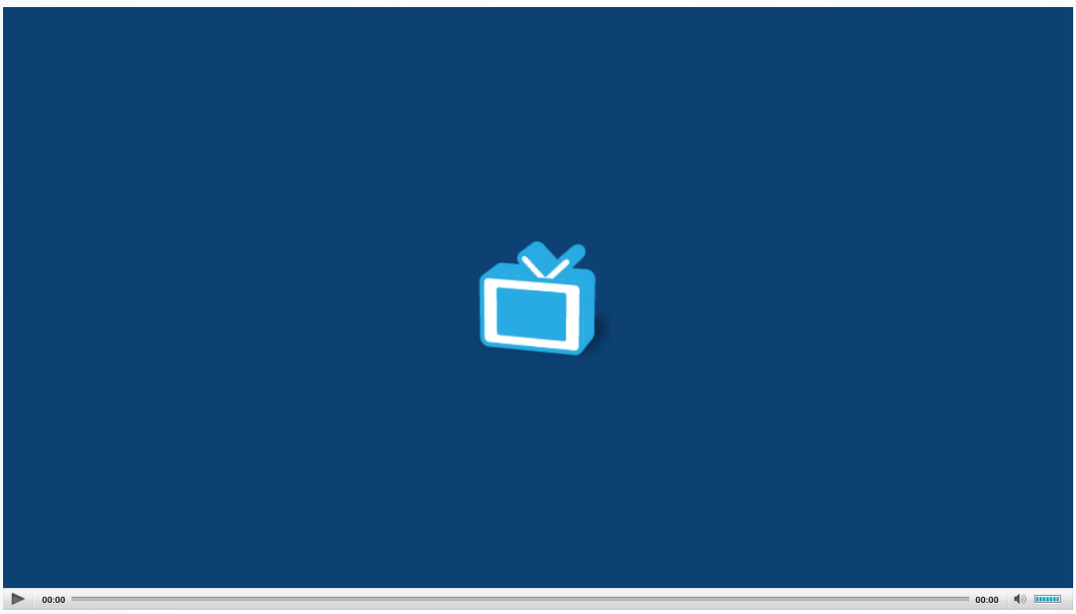
Journaliste : Raif Bouchra

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:30
29/11/2023 - 21526091
TV - AL AOULA

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

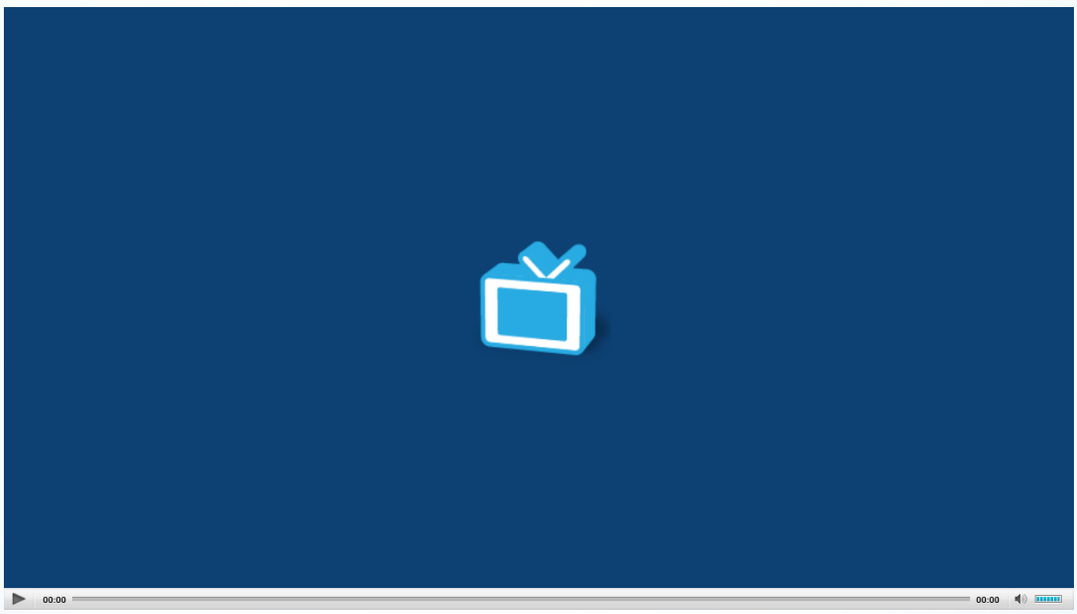


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:00
29/11/2023 - 21528105
TV - M24

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

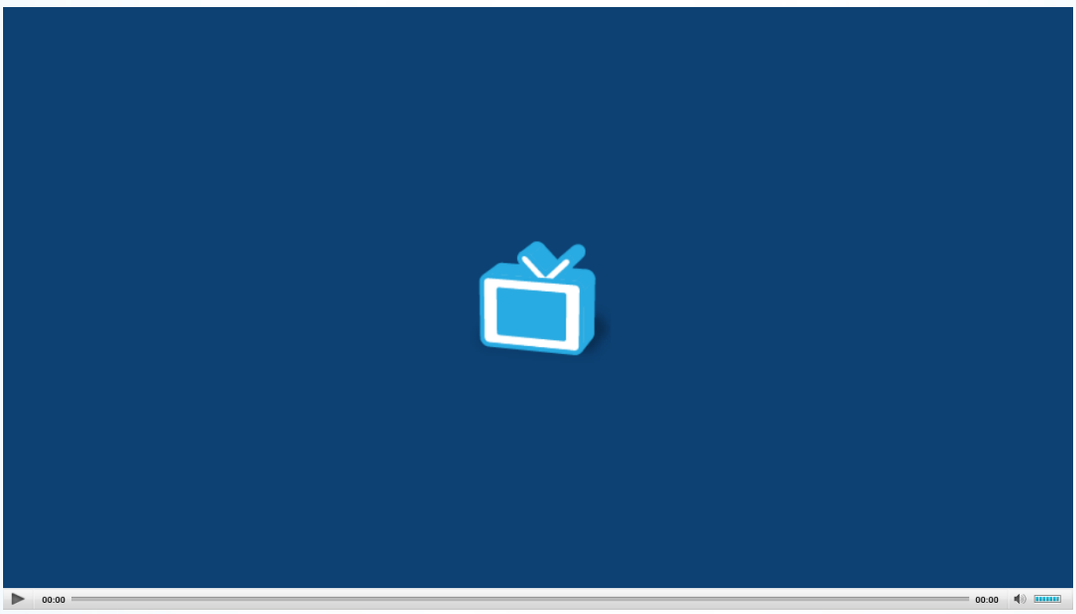


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:00
29/11/2023 - 21528099
TV - MEDI 1 TV

عواطف حيار تبرز مستجدات الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

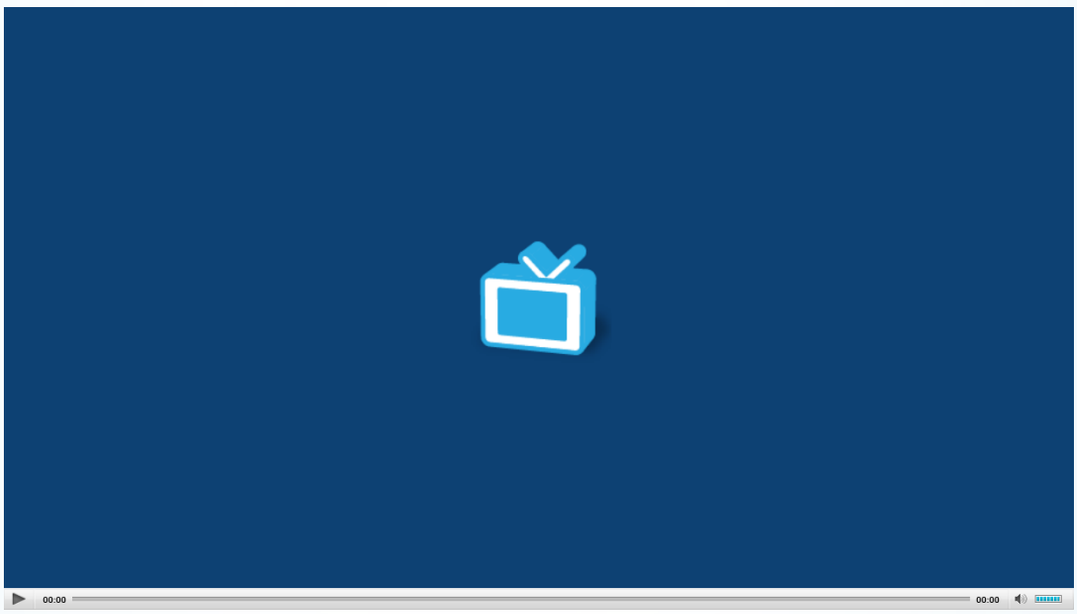


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:30
29/11/2023 - 21528101
TV - MEDI 1 TV

ضيف التحرير : منال سرحان تسلط الضوء على
أهمية التحسيس بوقف العنف ضد النساء

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



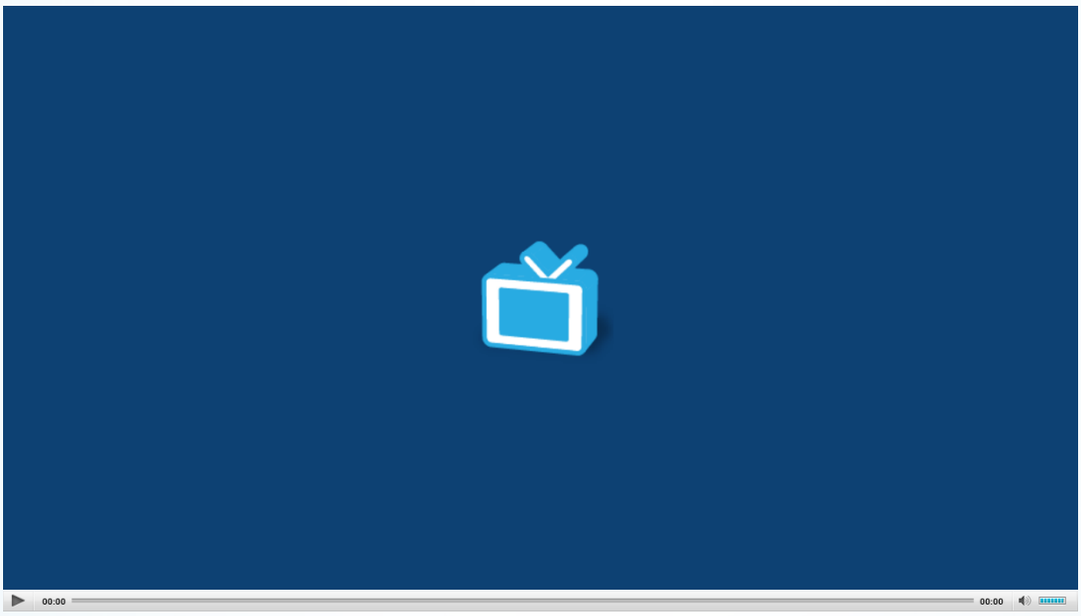
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:00

29/11/2023 - 21528229
TV - Télé Maroc

مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

04:00
29/11/2023 - 21525780
RD - Radio Nationale

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:00

29/11/2023 - 21525851
RD - Radio Nationale

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

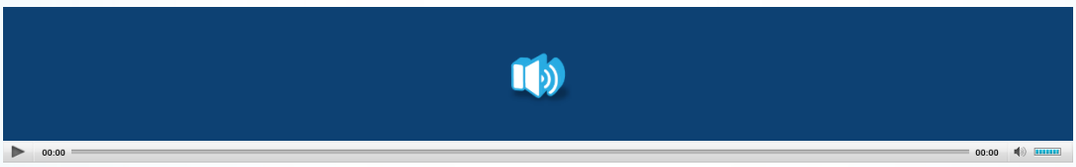


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:00
29/11/2023 - 21525919
RD - Radio Nationale

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لتصورات ومقترحات أحزاب الاتحاد الدستوري والعدالة والتنمية والحركة الديمقراطية الاجتماعية

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

07:00

29/11/2023 - 21528072
RD - RADIO PLUS

مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الأحداث المغربية
1,6p_l_1dc_nb
1/16

28/11/2023 - 21512951
PR - AL AHDAT AL MAGHRIBIA
Edition : 8048

المســـــاواة لـــــيا وليـــــك!

حملة وطنية لوقف التمييز ضد النساء

المســـــاواة لـــــيا وليـــــك!

هدى الأندلسي

«المساواة ليا وليك» هو الشعار الذي اختاره اتحاد العمل النسائي وجمعية عايدة الإسبانية لحملة تواصلية موسعة للتوعية والتحسيس بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين من خلال رفع الوعي المجتمعي بأهمية وضع حد للتمييز المبني على النوع الاجتماعي والقطع مع الصور النمطية، التي يتم الترويج لها.

وأجمع المشاركون في الندوة، التي تم تنظيمها بالبيضاء للإعلان عن إطلاق الحملة، على ضرورة تشجيع تغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية وأهمية تعزيز الجهود بغرض ترسيخ حقوق المرأة وتعبئة المجتمع ورفع الوعي العام حول خطورة التمييز والصور النمطية وضرورة تجاوزها نحو مزيد من الإقرار بدور وفعالية المرأة داخل المجتمع.

وتميزت الحملة بمشاركة فعالة لأسماء من عالم الفن والذين ساهموا من خلال كبسولات فيديو ملهمة عبروا من خلالها عن قناعاتهم والتزامهم تجاه حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وفي هذا السياق قالت الفنانة نادية العلمي إنها مازالت تتذكر بمرارة كيف أنها وقبل سنوات طويلة كانت ملزمة بتقديم وثيقة موافقة من زوجها أو والدها من أجل الحصول على ترخيص لفتح مقاولة خاصة بها. كما أنها كانت أيضا ملزمة بتقديم إذن من زوجها من أجل السماح لها بالسفر رفقة أطفالها لزيارة والدهم الذي كان يقيم بالخارج، معتبرة أن مثل هذه الإجراءات التمييزية ضد النساء ليست سوى نوع من «الحكرة» التي لا يمكن قبولها. ومن جانبها قالت آمال عيوش إن التغيير الذي يبحث عنه الجميع الآن يجب أن يبدأ منذ الصغر وعند تنشئة الأطفال في البيوت وفي المدرسة لزرع قيم المساواة والاحترام المتبادل، مشددة أيضا على الدور الذي يلعبه الفن والاعلام إما في تكريس أو محاربة صور نمطية مجحفة في حق النساء.

ومن جانبها اعتبرت عائشة الحيان رئيسة اتحاد العمل النسائي إنه حان الوقت من أجل القطع مع جميع مظاهر العنف والتمييز ضد النساء وتمكين المرأة من كافة حقوقها الدستورية وكذا تلك المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية اعتمادا على المساواة باعتبار أن المغرب يحتاج إلى انخراط النساء والرجال جنبا إلى جنب، منبهة إلى ضرورة الانتباه لدور وسائل التواصل الاجتماعي واستعمالها بشكل صحيح حتى لا تتحول إلى منصة لنشر المغالطات كما يحدث حاليا مع إصلاحات مدونة الأسرة.



وشددت حيان على أن الهجوم، الذي تلقاه الاقتراحات الإصلاحية للجمعيات والحقوقيين يعد أقل مما كان عليه الحال سابقا مع مدونة الأحوال الشخصية. ودعت حيان إلى ضرورة الاستجابة إلى التغيرات والتحولات التي يعرفها المجتمع. وهو نفس ما ذهبت إلى عائشة لخماس، التي دعت إلى ضرورة تجاوز الصورة النمطية للمرأة «غير المنتجة الجالسة في البيت» باعتبارها صورة مغلوطة لا تعكس أبدا الواقع لا قديما ولا حديثا حيث كانت النساء يشتغلن في البيت وفي الحقول وفي المناجم ويساهمن في إنتاج الثروة.

وتندرج هذه الحملة التواصلية ضمن مشروع موسع يهدف أساسا إلى تقوية قدرات مجموعة من الفاعلين على مستوى الكليات والجمعيات ووسائل الإعلام وإشراكهم في تبني نشر ثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية ومظاهر التمييز.

وتتزامن هذه المبادرة أيضا مع الحملة الدولية لمحاربة العنف ضد النساء، التي تنطلق سنويا من 25 نونبر وتمتد إلى غاية العاشر من دجنبر، وتهدف إلى إلغاء كل مظاهر التمييز والعنف القائمين على أساس النوع الاجتماعي، ونشر قيم حقوق المرأة والمساواة.

Journaliste : El Andaloussi Houda

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

آخر الأخبار

آخر الأخبار

علمت «الأخبار»، من مصادرها، أن عددا من قادة الأحزاب السياسية عبروا للجنة مدونة الأسرة عن استيائهم من دعوتهم المتأخرة لتقديم مقترحاتهم بشأن التعديلات التي ستعرفها المدونة. وأضافت المصادر ذاتها أن عددا من قادة الأحزاب الذين استقبلتهم اللجنة، الأسبوع الماضي، عبروا عن عدم موافقتهم على تأخير استقبالهم إلى ما بعد استقبال 1400 جمعية وطنية ومحلية، وهو ما اعتبره بعض قادة الأحزاب بأنه تهميش للأحزاب التي من المفترض أن يتم استقبالها خلال جلسات الاستماع الأولى التي نظمتها اللجنة. فيما أكدت المصادر نفسها أن اللجنة سبق لها، قبل شهر، استدعاء الأحزاب، لكنها لم تكن بعد قد أعدت مقترحاتها.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مطالب النساء الاتحاديات لمراجعة مدونة الأسرة



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مطالب النساء الاتحاديات لمراجعة مدونة الأسرة

مقترحات المرأة الاتحادية لمراجعة شاملة لمدونة الأسرة



قدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تصوره حول تعديل مدونة الأسرة أمام الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، بوفد ترأسه إدريس لشكر الكاتب الأول للحزب، حيث أكد على المطالبة برصد اختلالات تفعيل المدونة الحالية، وتقديم إجابات عن كل الإشكالات المطروحة، بما يحقق مصلحة الوطن والمصلحة الفضلى للأسرة في الإطار العام للمرجعية الدستورية، تقوية الهوية الوطنية، تعزيز الانفتاح على القيم الكونية، وصيانة الكرامة الإنسانية، وهو ما جعلنا، يقول الكاتب الأول، في الحزب وفي تنظيمه النسائي، لنخرط بقوة في الدينامية التي أطلقها جلالة الملك، من خلال تقديم التصور السياسي الذي لطالما ترافع عنه الاتحاد الاشتراكي من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة، ومن أجل إنصاف الأسرة والمرأة والطفل"، ننشر هنا مقترحات المرأة الاتحادية :

I أحكام عامة:

إعادة صياغة مدونة الأسرة:

1 حذف الصيغ والمواد المبنية على التشتيت والدونية والتمييز القانوني بناءً على الجنس والدين.

2 تحقيق صياغة قانونية واضحة ومحررة لكرامة المرأة.

3 توحيد القوانين الخاصة بالأسرة على مستوى وطني لتحقيق التوحيد والانسجام.

– تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي:

4 جعل القانون متناسقا ومتناغما لضمان استقرار الأسر والمجتمع

5 تعزيز المساواة بين الزوجين في الحقوق والرعاية والمسؤوليات.

– توحيد القوانين:

6 إغلاق الباب امام الأعراف التي تؤدي إلى الدونية وتمييز القانوني للمرأة عموما والقاصرات على وجه الخصوص.

7 عدم التنصيص على اي استثناء بصفة قانونية لتحقيق وحدة القانون وسوسيوية المواطنين.

– حقوق النساء المغربيات في الخارج:

8 تسهيل المساطر والإجراءات لحماية حقوق النساء المغربيات المقيمات في الخارج.

9 مراجعة الاتفاقيات الثنائية المتعارضة مع حقوق الإنسان للنساء.

– إنشاء محاكم أسرة مستقلة:

10 تمكين محاكم الأسرة من الموارد المالية واللوجستية اللازمة لأداء مهامها بشكل فعال.

– تأهيل الموارد البشرية:

11 توفير موارد بشرية مؤهلة وكافية للقضايا الأسرية.

12 ضمان التدريب والتأهيل المستمر للقضاة والموظفين في منظومة العدالة بما يضمن عدالة منفتحة وميسرة.

– إجراءات مسطرية للقضايا الأسرية:

13 تحديد إجراءات مسطرية خاصة لتسهيل التعامل مع القضايا الأسرية.

– تعزيز دور النيابة العامة:

14 تعزيز دور النيابة العامة كطرف أصلي في القضايا المعروضة على قضاء الأسرة.

15 تعزيز دور النيابة العامة في اتخاذ إجراءات لحماية حقوق والمصلحة الفضلى للأطفال فيما يتعلق بالحضانة، والرعاية، والتربية.

– عدالة مجانية منفتحة:

16 تعميم مبدأ المجانية لتسهيل وصول المرأة للعدالة في قضايا الأسرة

17 توفير المساعدة القانونية بموجب القانون في كل المساطر.

II الزواج:

– منع تزويج الأطفال:

18 منع تزويج الأطفال الذين لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة كاملة، لضمان حقوقهم وسلامتهم الجسدية والنفسية.

19 تحديد عقوبات زجرية صارمة ضد كل من يتسبب في تزويج الأطفال، سواء كان الولي أو الأب أو الأم أو حتى الزوج. هذا يسهم في ردع هذه الممارسات الضارة.

20 تعزيز الرقابة والتفتيش لمكاتب من تنفيذ القوانين بشكل صحيح وبجب فرض عقوبات فورية على المخالفين.

21 توفير دعم اجتماعي للضحايا وتشجيعهم على الإبلاغ عن مثل هذه الحالات. مع ضمان حمايتهم وتوفير الدعم النفسي والقانوني لهم.

– منع التعدد:

22 إدراج نص يحظر التعدد في الزواج لضمان تكافؤ الحقوق بين الزوجين وتجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى الظلم والتمييز.

– ثبوت الزواج للراشدين:

23 حصر ثبوت الزواج على الأشخاص الراشدين (18 سنة فما فوق)، وتوسيع نطاق توثيق عقد الزواج ليشمل ضباط الحالة المدنية والسلطة الإدارية، مع فرض عقوبات زجرية على المتاجرين والمتحايلين.

– تجريم الطرد من بيت الزوجية:

24 تجريم عمليات الطرد من بيت الزوجية لضمان استقرار الأسرة وتجنب الحاق الأذى النفسي والاجتماعي بالطرف المتأثر.

25 تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة ومنع مثل هذه الممارسات. وتشجيعهم على تبني قيم تسهم في حماية حقوق الأطفال والنساء.

III انحلال ميثاق الزوجية وآثاره:

– حصر أنواع الطلاق:

26 الاحتفاظ بأنواع الطلاق كالشقاق والاتفاقي لكن يمكن إجراء تحسينات في النصوص القانونية لتوضيح الشروط والإجراءات المتبعة في كل نوع مع حذف الأنواع الأخرى للطلاق والتي أصبحت متجاوزة في الممارسة العملية.

– إحالة التبليغ والأحكام للنيابة العامة:

27 إحالة تبليغ الاستدعاء والأحكام القضائية إلى النيابة العامة لتكون المسؤولة عن تنفيذها في إطار شرطة الأسرة، مع توفير الإمكانيات لترصد وتتابع التنفيذ بشكل أكثر فعالية.

28 تحسين وتفعيل عمليات التبليغ باستخدام وسائل الاتصال الحديثة مثل الرسائل النصية والبريد الإلكتروني لتسهيل عمليات الإشعار.

– هيكلة وساطة أسرية مختصة:

29 تنظيم هيكلة فعالة للوساطة المؤسساتية في حل النزاعات الأسرية، مع توفير التدريب والدعم لوسطاء متخصصين.

30 تحقيق تعاون بين جهات الحكم والجهات المكلفة بالوساطة من خلال تعزيز دور الوساطة غير القضائية وتشجيع على استخدامها كوسيلة فعالة لحل النزاعات.

31 تعزيز استخدام الوساطة غير القضائية كأداة فعالة في حل النزاعات الأسرية، مع توفير التدريب والتأهيل للوسطاء.

32 جعل الوساطة متاحة مجانا للأفراد في قضايا النزاعات الأسرية، وتوفير أقسام متخصصة تضمن تقديم الدعم اللازم للأطراف وتنظيمهم.

33 تحقيق تكامل فعال بين الوساطة والنظام القضائي لتحقيق تجربة قانونية شاملة وفعالة للأفراد المعنيين.

IV الولادة ونتائجها:

– المساواة الكاملة بين الأطفال:

34 ينبغي إنهاء اي تمييز بين البنوة والنسب فيما يتعلق بالنفقة والإرث، وتعزيز المساواة في عين الجانبين.

– حق الطفل في النسب والبنوة:

35 إقرار حق الطفل في النسب والبنوة بغض النظر عن الوضعية العائلية لأبويه البيولوجيين، مما يحقق حقوق الطفل في الحصول على الرعاية والدعم.

36 اعتبار الخبرة الجينية سببًا لإحقاق النسب، مثل الإقرار وعقد الزواج، لتحديد النسب بشكل دقيق وعادل.

37 اعتماد الخبرة الجينية في قضايا إثبات النسب، وتحميل الخزينة العامة صائر إجراء هذه الخبرة عند تعذر دفعها.

– حذف اللعان واستبداله بالخبرة الجينية:

38 حذف مسطرة اللعان واستبدالها بمقتضيات حديثة مثل الخبرة الجينية لتحقيق دقة اكبر في تحديد النسب.

– إلغاء المقتضيات المميزة للمرأة في الولاية القانونية:

39 إلغاء اي مقتضيات تمييزية لتحرم المرأة من حقها في الولاية القانونية على ابنائها.

– الحضانة:

40 تعزيز وتحصين حق المرأة في الحضانة وتوفير الدعم القانوني والاجتماعي لتحقيق هذا الحق.

41 بناء المقتضيات المتعلقة بالحضانة على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل، مع التأكيد على أهمية تحديد الظروف التي تعود بالفائدة القصوى للطفل.

42 توفير إمكانية اتفاق الأبوين بعد الطلاق على الحضانة المشتركة، بشرط أن تتوافق هذه الاتفاقية مع مصلحة الطفل.

43 اعتماد مبدأ المساواة بين النساء والرجال في الاحتفاظ بالحضانة بعد الطلاق، دون تأثير الزواج مرة أخرى.

44 وضع معايير موضوعية وواضحة لتقدير وتحديد واجبات الحضانة، مع مراعاة مصلحة الطفل في المقام الأول.

– النفقة:

45 جعل النفقة مسؤولية مشتركة للزوجين بناء على الدخل، مع اعتبار العمل المنزلي ورعاية الأبناء وإدارة أمور الأسرة مساهمة في النفقة.

46 إنشاء صندوق وطني خاص بالنفقة يضع فيها المكلف بها المبلغ المحكوم به أو المتفق عليه، وتسحب منه الحاضن بواسطة بطاقة أداء مستحقاتها، وفي حالة مرور الزوج بحالة عسر عن الأداء لفترة معينة لسبب من الأسباب، تستمر الحاضن في استخلاص المستحقات إلى حين إيداع الزوج ما تراكم عليه من مستحقات، في أجل ينبغي ألا يتعدى ثلاثة أشهر. وتقترح تطوير صندوق التكافل الاجتماعي ليشمل هذه الخدمة.

47 التأكيد على حق الإبقاء في السكن الدائق، وضمان توفير الظروف الملائمة لسكوهم وتطورهم.

– حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

48 مراعاة حقوق الشخص في وضعية إعاقة وإرادته واقتضاياته، وأن تكون مجردة من تضارب المصالح ومن التأثير الذي لا مسوغ له وذلك من أجل ضمان ملاءمة هذه المادة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة المادة 5 والمادة 12

V الأهلية والنيابة الشرعية:

– إسناد الولاية القانونية:

49 تعديل مفهوم الولاية ليكون أكثر تكاملاً وباخذ في اعتباره مصلحة الطفل

50 إسناد الولاية القانونية على الإبناء لحاضنهم/ة حاضنتهم دون فصل بينهما، مع تأكيد أن الحكم يجب أن يتم بناءً على مصلحة الطفل وحقوقه في الرعاية والحماية.

51 تعزيز مبدأ مصلحة الطفل في جميع القرارات المتعلقة بالولاية القانونية والإرث، مع التأكيد على أهمية اعتبار الطفل في مركز اهتمام القرار.

52 تعزيز مشاركة الأطفال الذين هم في سن قرارية في عمليات تحديد الوآية القانونية وتوزيع الميراث، وذلك وفقا للمبادئ التي تحترم حقوقهم وتسمح لهم بالتعبير عن آرائهم

VI المواريث:

– تحسين نظام الإرث:

53 مراجعة مقتضيات نظام الإرث لضمان توافقها مع مقاصد الاجتهاد الديني في إقرار مبادئ العدل والمساواة.

54 اعتبار بيت الزوجية حسب الأحوال المعيشية للعائلة حقا للأبناء والزوجة أو الزوج، ويُقترح حذفه من قائمة الميراث لتعزيز المساواة في توزيع الأموال والممتلكات.

55 توضيح مبادئ العدالة والمساواة في مقتضيات نظام الإرث لضمان تطبيقها بشكل أكثر دقة وشفافية.

VII تغيير المصطلحات والتعابير التمييزية

56 حذف عبارتي أجرة الحضانة وأجرة الرضاعة، واعتبارهما جزء من النفقة التي يتحملها الزوجان معا، اتجاه اسرتهما وأبنائهما كل حسب إمكانياته، وحسب توزيع المسؤوليات بينهما.

57 تغيير مصطلح نفقة المتعة وتعويضها بعبارة التعويض عن جبر الضرر

58 إلغاء مصطلح النشوز وتعويضه بعبارته لإدراء العلاقة الزوجية.

59 تغيير مصطلحي الهجر والإيلاء وتعويضهما بعبارة انقطاع التواصل و انقطاع العشرة الزوجية واللذان يمكن أن يصبرا عن كلا الزوجين.

60 إقرار نظام قانوني شامل ومتكامل للإحاطة بكل التفاصيل والحالات الخاصة بتدبير ممتلكات المكتسبة أثناء الزوجية.

61 جعل وثيقة القسام الممتلكات من الوثائق الضرورية في ملف الزواج وفي حالة عدم تعيينها من طرف الزوجين يتم صياغة عقد رسمي بعدم الاتفاق على توزيع الأموال واقتسامها عن طريق عدل موثق.

62 ضرورة إقرار جزاءات على خلق العبر لإلزامهم بإشعار الزوجين بإمكانية الاتفاق على تدبير الممتلكات المكتسبة أثناء قيام الزوجية وتضمين رد الزوجين على ذلك في عقد الزواج.

– تطبيق الابتكار التكنولوجي:

63 إنشاء منصة إلكترونية تكون مركزًا متكاملًا للتعامل مع جميع القضايا القانونية المتعلقة بالأسرة. يجب أن تشمل هذه المنصة تقديم الوثائق القانونية، وتسجيل الحالات، والتحقق من هويات الأفراد.

64 تطبيق نظام للإشعارات القانونية الإلكترونية لتسريع عمليات الإعلام بالقرارات والجلسات القضائية.

65 تحسين استخدام تقنيات التوقيع الإلكتروني لتسهيل عمليات التوقيع على الوثائق القانونية وتحقيق الأمان والموثوقية.

66 تقديم تلقائي دفع إلكتروني لتسهيل تسديد الرسوم والتكاليف المتعلقة بالقضايا الأسرية.

67 تكثيف جهود حماية البيانات وتشفير المعلومات لضمان سرية وأمان المعلومات الشخصية.

68 تعديل القوانين للسماح بتوقيع العقود الزواج والاتفاقيات الأسرية الأخرى إلكترونيا.

69 إنشاء لجنة رقمية تتخذ من مهمتها متابعة تقنيات التحسين وتطبيق الأفكار المبتكرة في ميدان الرقمنة

هيئة نقابية تدعو إلى توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة ووضع حد لآفة العنف والتحرش في بيئة العمل

علي لطيفي: رغم المجهودات التي بذلت على المستوى التشريعي والتوعية والتحسيس فلا زالت ظاهرة التحرش تتفاقم بشكل ملحوظ في أماكن العمل

هيئة نقابية تدعو إلى توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة ووضع حد لآفة العنف والتحرش في بيئة العمل

فاطمة ياسين

دعت المنظمة الديمقراطية للشغل بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يتزامن مع 25 نونبر من كل سنة، إلى توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة ووضع حد لآفة العنف والتحرش في بيئة العمل من خلال تفعيل مضامين وبنود اتفاقية منظمة العمل الدولية وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي ومواءمة القوانين الوطنية.

Journaliste : YASSINE Fatima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

هيئة نقابية تدعو إلى توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة ووضع حد لآفة العنف والتحرش في بيئة العمل

علي لطفي: رغم المجهودات التي بذلت على المستوى التشريعي والتوعية والتحسيس
فلا زالت ظاهرة التحرش تتفاقم بشكل ملحوظ في أماكن العمل

هيئة نقابية تدعو إلى توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة ووضع حد لآفة العنف والتحرش في بيئة العمل

فاطمة ياسين

دعت المنظمة الديمقراطية للشغل بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، الذي يتزامن مع 25 نونبر من كل سنة، إلى توفير الحماية القانونية للمرأة العاملة ووضع حد لآفة العنف والتحرش في بيئة العمل من خلال تفعيل مضامين وبنود اتفاقية منظمة العمل الدولية وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي ومواءمة القوانين الوطنية.

وأكدت المنظمة أن «العنف ضد المرأة في بيئة العمل، يشكل انتهاكا شديدا وتحديا صريحا لحقوقها الشغلية والإنسانية، وانتهاكا واضحا لحقوق الإنسان، ذلك وفقا للأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية الحقوقية التابعة».

وفي هذا السياق، قال علي لطفي، الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، إنه «رغم المجهودات التي بذلت على المستوى التشريعي والتوعية والتحسيس التي تقوم بها الجمعيات النسائية والمجتمع المدني والنقابات العمالية، فلا زالت هذه الآفة تتفاقم بشكل ملحوظ في أماكن العمل بالمغرب».

وأضاف لطفي أنه «ما تزال المرأة العاملة تعاني من بعض مظاهر المعاناة الاجتماعية، في ظل ارتفاع معدلات البطالة في صفوف النساء والهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي وارتفاع معدلات الطلاق، وعجز العاملات المضطهدات عن التبليغ والإشعار بما يلاقونه من عنف جسدي أو نفسي أو تحرش جنسي خوفا من الطرد والاستغناء عن خدماتهن».

وأشار الكاتب العام للمنظمة إلى أنه لأجل حماية حقوق المرأة، كرس الدستور مبدأ المساواة بين الجنسين، والسلامة الجسدية والمعنوية للأشخاص، كما نص القانون 103.13 على مكافحة العنف ضد النساء، وشدد العقوبات في حق مرتكبي العنف ضد النساء، ونصت مدونة الشغل الوطنية القانون رقم 65.99 على عدة إجراءات لحماية حقوق المرأة ضد التمييز والتحرش.

واسترسل النقابي ذاته، قائلا «المغرب لم يتمكن من تحسين المؤشرات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة رغم المكتسبات الحقوقية للمرأة المغربية خلال مدونة الأسرة».

وكشف لطفي أن مؤشر الفوارق المبنية على النوع يضع بلادنا في المرتبة 144 على الصعيد العالمي.

وفي هذا الإطار، يقول لطفي، رصدت المندوبية السامية للتخطيط، حول الوضعية النسائية بالمغرب، تفشي ظاهرة العنف ضد النساء بالمغرب، سواء في الوسط العائلي أو فضاء العمل والدراسة والفضاء العام، ذلك أن نسبة العنف في فضاء العمل بلغت 15,4 في المائة، والتمييز في الأجور بين الرجال والنساء تتجاوز 40 في المائة في القطاع الخاص، حيث تقل نسبة مشاركة النساء في سوق العمل مقارنة مع الرجال، إذ تصل إلى 29,7 في المائة فقط وتصل لدى النساء حاملات الشهادات العليا إلى 44 في المائة، وغالبا ما يشتغلن في القطاعات الأكثر هشاشة خاصة في الاقتصاد غير المهيكل.

ولفت إلى أن الصورة النمطية المعروفة تظل تتحكم في تحمل المسؤولية والتعيين في المناصب العليا، حيث تثبت الإحصاءات الرسمية أن معدل تأنيث المناصب العليا لا يتجاوز 18 في المائة.

بهذه المناسبة تدعو المنظمة الديمقراطية للشغل، إلى تعزيز آليات الحوار الاجتماعي ومواءمة القوانين الوطنية والحقوق الأساسية في السياسات العمومية الأساسية مع الاتفاقيات وإقامة عقد اجتماعي جديد قائم على سياسات شاملة وتحويلية لتحقيق المساواة بين الجنسين، والمساواة في الأجور وأوقات متساوية والتعيين في مناصب المسؤولية.

ودعت المنظمة الديمقراطية للشغل وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات ونقابة أرباب العمل، لتكثيف المراقبة والتتبع لتوفير العمل اللائق والأجر الآمن للنساء الأجيرات واشتغالهن في ظروف آمنة وعادلة ضامنة للحقوق والكرامة الإنسانية، وتحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي ومحاربة كافة أشكال التمييز والعنف ضد النساء الأجيرات ومحاربة الصور النمطية للنهوض بحقوق النساء عامة والنساء الأجيرات ومحاربة كل أشكال التمييز.

Journaliste : YASSINE Fatima

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

نســـاء الاتحـــاد الاشتراكـــي يطالبن بسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب جرائـــم العنـــف ضـــد النســـاء

تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان

نســـاء الاتحـــاد الاشتراكـــي يطالبن بسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب جرائـــم العنـــف ضـــد النســـاء

ح. السمونـــي

اعتبرت نساء الاتحاد الاشتراكي أن استمرار أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي تتخذ صيغا مختلفة، في مقدمتها الاعتداءات الجنسية، إضافة إلى العنف الرقمي، والوصم الاجتماعي، والتمييز بسبب النوع الاجتماعي، يتطلب تعديل القوانين، خصوصا القانون الجنائي، بهدف سن قوانين جديدة تكون رادعة للمتورطين في ارتكاب هذه الجرائم.

وسجلت منظمة النساء الاتحاديات، في بيان لها بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن العنف ضد النساء والفتيات بات «مكلفا، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا وصحيا، ويساهم في كبح تقدم المجتمع ورقيه، ولذلك فإن القانون يجب أن يكون فعالا في محاربته وتطويقه»، مطالبة بمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في كل القوانين الوطنية، انسجاما مع أحكام الدستور، ومع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

Journaliste : SEMMOUNI Hamid

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الصحراء المغربية
116p_h_pg3_nb
3/20

28/11/2023 - 21512995
PR - Assahraa Al Maghribia
Edition : 11676

نساء الاتحاد الاشتراكي يطالبن بسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب جرائم العنف ضد النساء

تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان

نساء الاتحاد الاشتراكي يطالبن بسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب جرائم العنف ضد النساء

د. السموني

اعتبرت نساء الاتحاد الاشتراكي أن استمرار أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي تتخذ صيغا مختلفة، في مقدمتها الاعتداءات الجنسية، إضافة إلى العنف الرقمي، والوصم الاجتماعي، والتمييز بسبب النوع الاجتماعي، يتطلب تعديل القوانين، خصوصا القانون الجنائي، بهدف سن قوانين جديدة تكون رادعة للمتورطين في ارتكاب هذه الجرائم.

وسجلت منظمة النساء الاتحاديات، في بيان لها بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن العنف ضد النساء والفتيات بات «مكلفا، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا وصحيا، ويساهم في كبح تقدم المجتمع ورقيه، ولذلك فإن القانون يجب أن يكون فعالا في محاربته وتطويقه»، مطالبة بمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في كل القوانين الوطنية، انسجاما مع أحكام الدستور، ومع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وبمراجعة مدونة القانون الجنائي لمناهضة العنف، خصوصا ضد النساء والفتيات، معللة قيامها بحملة وطنية للتحسيس بحقوقهن طيلة الأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في الفترة المتراوحة ما بين 25 نونبر الجاري إلى 10 دجنبر المقبل الذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وشددت نساء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على الحاجة الوطنية للعمل على دفع المجتمع إلى رفض التسامح مع العنف ضد النساء والفتيات. وعبرن عن الأسف لوجود «حالات الإفلات من العقاب المرتبطة بجرائم عنف بسبب التمييز ضد النساء، أو بسبب أعراف مجتمعية ذكورية، تستفيد من ضعف الأطر القانونية الكفيلة بالقضاء على هذه الظواهر، وتستفيد كذلك من حالات التساهل غير المقبولة داخل المجتمع، وللأسف حتى من طرف الضحايا وعائلاتهن أحيانا»، مشيرة إلى أن مناهضة العنف ضد المرأة يتطلب دعم السياسات والقوانين التي تهدف للتمكين الاقتصادي والثقافي والسياسي للنساء. وأكد البيان ذاته أنه «كلما ارتفت مساهمة النساء ومشاركتهن في الشأن العام المجتمعي بمستوياته المختلفة، إلا وتراجعت الأفكار القائمة على التمييز ضد النساء»، مستحضرا الأرقام التي تقدمها التقارير الوطنية في الموضوع، سواء الصادرة عن مؤسسات رسمية، أو منظمات غير حكومية، حيث كلها تجمع على استمرار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وبوتيرة مقلقة، وبأشكال جديدة غالبا ما تكون مرتبطة بالعنف الرقمي، مع استمرار الأشكال الكلاسيكية لممارسة العنف.

وترى منظمة النساء الاتحاديات أن تجويد القوانين يساهم في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، باعتبار «التمييز» شكلا من أشكال العنف ضدهن، وتعتبر أن إصلاح القانون الجنائي يجب أن يتضمن عقوبات رادعة لكل الممارسات التي تدخل في خانة العنف ضد النساء والفتيات، والحد من إعادة إنتاج أشكال العنف الكلاسيكية الموروثة بسبب النوع الاجتماعي، متطلعة أن تجرى مراجعة لمدونة الأسرة لمعالجة العنف الأسري، خصوصا ذاك الذي تكون ضحاياه من النساء سواء كن زوجات أو أخوات، أو حتى العنف ضد الأصول من النساء.

Journaliste : SEMMOUNI Hamid

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

بيان اليوم
1,6p_l_1dc_qu
1/16

28/11/2023 - 21512475
PR - BAYANE AL YAOUME
Edition : 9897

دعوة إلى جعل الأسرة المغربية فضاء للمساواة والإدماج والتضامن

ضمن ندوة جمعية أوال حول إصلاح مدونة الأسرة

دعوة إلى جعل الأسرة المغربية فضاء للمساواة والإدماج والتضامن

● سميرة الشناوي

تحت شعار «من أجل أسر مغربية فضاءات للمساواة والإدماج والأمن والتضامن»، نظمت جمعية «أوال حريات»، يوم الجمعة الماضي بالدار البيضاء، لقاء وطنيا حول موضوع «تعدد الأسر في صلب إصلاح مدونة الأسرة»، بحضور ممثلات وممثلي عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني. وعرف اللقاء مشاركة مهمة لعدد من الفاعلين والخبراء والباحثين في المجالات القانونية والحقوقية ارتباطا بقضايا المرأة والطفل.

وفي كلمة بالمناسبة، شددت نزهة الصقلي على أن التحولات التي شهدها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة تؤكد على ضرورة إعادة النظر في جميع القوانين المؤطرة للعلاقات بين النساء والرجال، خاصة داخل فضاء الأسرة التي أصبحت تتسم بنوويتها وتنوع أنماطها خلافا لما كان عليه الأمر في الأسرة التقليدية، حيث كانت هاته الأخيرة «تعرف نوعا من الهيمنة الذكورية وخضوعا للمرأة ينتج عنهما الكثير من العنف والحيف والتمييز بحق النساء والأطفال» على وجه الخصوص.

ودعت نزهة الصقلي إلى جعل الأسرة بالمقابل فضاء «تنبني فيه العلاقات على القيم الإنسانية ويمارس فيه الذكور رجولة إيجابية ويكفل للنساء حقوقهن»، وهو الأمر الذي يستدعي بالتالي، تقول الصقلي، وجود قوانين تستحضر أهمية إعمال مبادئ المساواة والمناصفة، وملاءمة التشريعات مع مقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومناهضة العنف والتمييز، وتحفيز المشاركة النسائية في جميع المجالات. وإذ أكدت على مطلب جمعية أوال بجعل مدونة الأسرة «قانونا حداثيا مستجيبا للتطورات المجتمع ولمفاهيم حقوق الإنسان»، نوهت بالمقاربة التشاركية «غير المسبوقة» التي اتخذتها لجنة تعديل مدونة الأسرة كمنهجية لها، بما يسمح للمجتمع المدني بتفعيل دوره «كشريك حقيقي في هذا الإصلاح».

وأكدت رشيدة الطاهري، الكاتبة العامة لجمعية أوال، بدورها على ضرورة «أنسنة» مدونة الأسرة من خلال «إصلاح شامل لمقتضياتها مع العمل على إصلاح وسن تشريعات أخرى ضامنة للمساواة والكرامة»، وكذا وضع آليات تمكن من ضمان تفعيل القوانين.

وأستعرضت الطاهري، ضمن مداخلتها خلال الندوة، خلاصات مناقشة المذكرة الترافعية حول إصلاح القوانين من أجل أسرة ضامنة للمساواة والأمن والتضامن لجميع أفرادها، وهي المذكرة التي كانت قد أعدتها الجمعية بناء على أبحاث واستشارات ميدانية قامت بها على مدى سنتين في 8 جهات عبر التراب الوطني، والتي أفضت إلى صياغة حوالي 100 توصية شملت الجانب القانوني وأساسا إصلاح مدونة الأسرة والقانون الجنائي، مع توحيد النصوص والمساطر فيما يتعلق بالزواج والطلاق والحضانة والإرث والإجهاض..إلخ، في احترام لمبدإ المصلحة الفضلى للطفل، وتعزيز المساواة ومكافحة التمييز والعنف ضد النساء (المساواة في الحقوق والواجبات داخل الأسرة، والمساواة في الحقوق المالية وفي الولاية القانونية، ومنع التعدد وتزويج القاصرات)، وجانب السياسات العمومية من خلال اعتماد مقاربة النوع في الدراسات حول الأسر وفي مختلف البرامج الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها برامج الحماية الاجتماعية، فضلا عن تعزيز جهود وآليات التحسيس والتوعية، وتكريس ثقافة المساواة ومحاربة الصور النمطية والإقصاء.

باقي المداخلات والعروض خلال الندوة تمركزت حول عدة مواضيع من بينها: «إصلاح مدونة الأسرة وسؤال المرجعية»، «مرتكزات مطلب تغيير جذري وشامل للمدونة»، «المصلحة الفضلى للطفل ضمن مدونة الأسرة»، «المعطيات الإحصائية حول أسرة مغربية في تحول»، و«الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في علاقة مع مشروع إصلاح المدونة».



Journaliste : CHENNAOUI Samira

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

خطير جدا ... نسبة الفقر تحطم كل المقاييس وهذه نسبتها بالمغرب في عهد حكومة أخنوش

دق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ناقوس خطر تدحرج أكثر من 3 ملايين إضافية من المغاربة تحت عتبة الفقر والهشاشة، مؤكدا أنه بعد مضي أزيد من سنتين على اندلاع الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد 19، "مازالت الأسر المغربية تعاني من تداعياتها التي تفاقمت بسبب موجة التضخم وما رافقها من تدهور للقدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتدني مستواهم المعيشي". وفي ظل هذه الظروف، كشف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضمن تقرير حديث له، عن انتقال نحو 3.2 ملايين شخص إضافي إلى وضعية الفقر 1.15 مليون شخص أو الهشاشة 2.05 مليون شخص، وهو ما يقترب من المستويات المسجلة سنة 2014. وسجل المجلس الاقتصادي أن التضخم المستمر ومتعدد الأسباب الذي ينجم عنه تصاعد في أسعار المواد الغذائية، يمارس ضغطًا على القدرة الشرائية، خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود والطبقة الوسطى، ويؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية. وفي إطار تقريره السنوي الثاني عشر، وفي ضوء تحليله للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمملكة، سلط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الضوء على مجموعة من نقاط اليقظة ذات الطبيعة الظرفية والهيكلية، المتعلقة أساسا باستمرار التضخم في أسعار المواد الغذائية، وضعف معدل نشاط المرأة، ونجاعة الاستثمار، والنقص في الأطر الطبية. وتميزت سنة 2022، حسب تقرير المجلس الاقتصادي الذي يتوفر "مدار"21 على نسخة منه، بظرفية "صعبة للغاية بالنسبة لمعظم اقتصاديات البلدان المتقدمة والصاعدة" وذلك جراء تضافر العديد من الصدمات الكبرى، وفي هذا السياق، سجل النمو العالمي تباطؤاً معمماً، حيث تراجعت وتيرته من 6.3 في المئة إلى 3.4 في المئة. كما سجلت معدلات التضخم، وفق المصدر ذاته، ارتفاعا قويا بلغت نسبته 8.7 في المئة، مقارنة بنسبة 4.7 في المئة خلال سنة 2021، وذلك على وجه الخصوص بسبب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار المواد الأولية والمنتجات الغذائية. ومن ناحية أخرى، تظل الآفاق المستقبلية مشوبة بدرجة عالية من عدم اليقين، حيث تشير التوقعات إلى استمرار التباطؤ الاقتصادي خلال سنة 2023، مع احتمال تراجع معدلات التضخم غير أنها ستظل على الأرجح فوق مستويات ما قبل الأزمة. وعلى غرار العديد من البلدان، سجل تقرير "مجلس الشامي" أن الاقتصاد الوطني شهد تراجعا في وتيرة النمو من 8 في المئة سنة 2021 إلى 1.3 في المئة خلال سنة 2022، وهو ما يؤكد الطابع الظرفي للانتعاش الذي شهده الاقتصاد المغربي في 2021. ويمكن أن تعزى هذه الوضعية، وفق المجلس، إلى تراكم وتزامن تداعيات عدة صدامات، تتعلق بالتقلبات التي سجلت على الصعيدين الدولي والداخلي، كانعكاسات موجات الجفاف المستمرة والحادة تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 12.9 في المئة)، والآثار المتبقية من أزمة كوفيد-19 على النسيج المقاولاتي وعلى الطلب الداخلي بصفة عامة. وقد كانت للظرفية الاقتصادية غير المواتية خلال سنة 2022 انعكاسات سلبية على العديد من القيم الإجمالية والمؤشرات الاقتصادية، حيث سجل تفاقم في العجز التجاري مع ارتفاع معدل التضخم من 1.4 في المئة إلى 6.6 في المئة، ومَرَدُّه بالأساس، وفق "مجلس الشامي"، إلى الارتفاع العام في أسعار المواد الغذائية الذي يلقي بثقله على القدرة الشرائية للأسر الأكثر هشاشة. وفي هذا الصدد، أوصى المجلس الذي يرأسه أحمد رضا الشامي، ضمن تقريره السنوي برسم 2022، بتعزيز عمليات مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة مع تطبيق عقوبات رادعة بما يكفي، والإسراع بإصلاح أسواق الجملة، فضلًا عن دعم المدخلات الفلاحية. وعلاوة على ذلك، أوضح التقرير أنه على الرغم من الانخفاض الطفيف جدا في معدل البطالة من 12.3 في المئة سنة 2021 إلى 11.8 في المئة خلال سنة 2022، فقد سجلت هذه الأخيرة فقدان عدد صاف من مناصب الشغل يبلغ 24 ألف منصب شغل. وفيما يتعلق بنشاط النساء، أكد المجلس الاقتصادي أنه على الرغم من المبادرات المتعددة التي تم إطلاقها، يظل معدل نشاط النساء يتسم بانخفاض بنيوي منذ عدة سنوات، وهو ما من شأنه أن يكرس الهشاشة الاقتصادية للنساء ويحد من مساهمتهن في التنمية الاقتصادية للبلاد. وفي هذا الصدد، دعا المجلس إلى إطلاق مسلسل تفكير ونقاش حول سبل تثمين عمل النساء ربات البيوت، وذلك من أجل تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية، من خلال تدابير من قبيل توفير دخل أدنى، أو مصادر تمويل ملائمة لوضعيتهن، والحرص على أن تضمن مراجعة مدونة الأسرة صون حقوق النساء الاقتصادية وحمايتهن من كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص. هذا، ويتضمن التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أيضًا موضوعا خاصا بتدبير العجز المائي، بالإضافة إلى تقرير يهم أنشطة المجلس والخطوط العريضة لبرنامج عمله للعام الموالي، وأكد التقرير أنه رغم هذه الظرفية الصعبة وتواتر الصدمات جراء الانعكاسات البعدية لجائحة كوفيد-19، إلا أن الاقتصاد الوطني أبان عن قدرة على الصمود. وخلال سنة 2022، سجلت بعض القطاعات تطورات واعدة، حيث عرف قطاع السياحة انتعاشاً ملحوظاً في مداخيل الأسفار (166 في المئة)، لتبلغ مستوى أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة. كما سجلت تحويلات مغاربة العالم أداء جيداً، حيث عرفت نموا بنسبة 16.5 في المئة. وبالموازاة مع ذلك، استقرت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عند نسبة تقارب 3 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى الرغم مما أبان عنه الاقتصاد الوطني عموما من قدرة على الصمود وكذا التقدم المحرز في بعض القطاعات كالسياحة، سجل المجلس الاقتصادي، أن استمرار بعض العوامل ذات الطابع البنيوي لا يزال يؤثر على الأداء الاقتصادي وتتجلى هذه العوامل على الخصوص في التباطؤ شبه المستمر لإنتاجية العمل منذ أزمة سنة 2008، إضافة إلى المنحى التنازلي لمحتوى الشغل في النمو، لا سيما إحداث فرص الشغل بالنسبة للنساء والشباب.
أحمد رضا الشامي التضخم الفقر والهشاشة القدرة الشرائية المجلس الاقتصادي

Journaliste : EL KHEBAZ Hassan

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

وهبي يؤكد عزمه على إصلاح منظومة العدالة وتعزيز دولة القانون

أكد عبد اللطيف وهبي وزير العدل أمس الإثنين أن وزارته عازمة بكل ثقة على مواصلة إنجاح الورش الإصلاحي الكبير وتنزيل الإصلاحات الهيكلية، لاسيما من خلال استكمال إصلاح منظومة العدالة لتعزيز دولة الحق و القانون وضمان الأمن القانوني و القضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، وكذا تفعيل التعليمات الملكية السامية القاضية بمراجعة مدونة الأسرة، وكذا القانون رقم 62.06 المتعلق بالجنسية المغربية، و القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين جاء ذلك خلال عرضه أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك برسم السنة المالية 2024.وخلال اللقاء أشار وهبي أن الوزارة ستواصل السنة المقبلة تحديث وتطوير المنظومة القانونية، من خلال إعداد مجموعة من مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية، المدرجة بالمخطط التشريعي برسم الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026)، وذلك استكمالا لورش إصلاح منظومة العدالة، الذي يتقاطع في غاياته مع توجيهات الملك محمد السادس.وأوضح المسؤول الحكومي، أن وزارة العدل بادرت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لحماية الحقوق والحريات، أهمها تحديث المنظومة القانونية عن طريق تعديل قانون المسطرة الجنائية، باعتباره من أهم الأوراش التشريعية والمحرك الأساسي لمنظومة العدالة الجنائية، لارتباطه الوثيق بمجال حماية الحقوق والحريات ومكافحة الجريمة وتحقيق أمن الأفراد والجماعات، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية المعاصرة، وكذلك إعداد مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة باعتباره ثورة تشريعية لصيانة الحقوق والحريات.وفيما يتعلق بالمادة الجنائية، كشف الوزير، عن المشاريع المتعلقة بها والمتمثلة أساسا في مشروع إحداث البنك الوطني للبصمات الجينية ومشروع قانون قضاة الاتصال، ومشروع تحديث ومركزة السجل العدلي، إلى جانب مشروع مرسوم بشأن إحداث مراكز للأشخاص الخاضعين لتدبير العلاج على الإدمان على المخدرات وشروط تنفيذه.وعلى مستوى تعزيز البنية التحتية للمحاكم، أبرز الوزير أن الوزارة ستعمل على تعزيزها، من خلال توفير التجهيزات اللازمة لسيرها، والنهوض بالأرشفة وحفظ الرصيد الوثائقي القضائي وتعميم أقسام قضاء الأسرة، إضافة إلى مشاريع أخرى في طور الدراسة والإنجاز، مبرزا أن عدد المشاريع التي تشرف عليها الوزارة برسم سنة 2023 يبلغ ما مجموعه 132 مشروعا، منها 3 مشاريع تم تدشينها سنة 2023، فيما هناك 17 مشروعا جاهزا للتدشين و55 مشروعا في طور الإنجاز و57 مشروعا في طور الدراسة.وبخصوص تسهيل الولوج إلى العدالة ورقمنة الإدارة القضائية، قال "إن الوزارة عملت على تسطير رؤية إستراتيجية للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، تهدف إلى رقمنة كاملة لمسار المواطن والمقاولة، وذلك من خلال توحيد وتبسيط ورقمنة مسارات الإدارة القضائية، وتحسين العلاقة مع المواطن وتوفير خدمات مؤمنة وذات جودة عالية وفي آجال معقولة، إلى جانب تعزيز التواصل الالكتروني مع منتسبي العدالة ومختلف الشركاء، وضمان حكامة المعطيات التي تنتجها الإدارة القضائية وتسهيل الولوج إليها".أما في الجانب المتعلق بتعزيز علاقات التعاون الدولي، كشف وهبي أنه سيتم تعزيز هذه الشراكات مع الشركاء الدوليين الأوروبيين والأمريكيين والأفارقة والعرب ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تعميق التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والجهوية من أجل تثمين برامج التعاون القائمة والبحث عن آفاق جديدة لها، بما يعزز مكانة عدالة بلادنا في الساحة الدولية.كما أشار وهبي إلى أن الوزارة، وفيما يخص تخليق منظومة العدالة، قامت بمجموعة من المجهودات من خلال المفتشية العامة، مؤكدا أن تخليق منظومة العدالة من المداخل الأساسية لتحصينها من مختلف مظاهر الفساد والانحراف، لما لذلك من أثر على تعزيز ثقة المواطن فيها وتكريس دورها في تخليق الحياة العامة.

Journaliste : Dahbi Rawya

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"الأغلبية" تدعو المضربين في قطاع التعليم للعودة إلى الأقسام

الطريقة التي تفاعل بها الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، في اجتماع قادى الأغلبية الحكومية، مساء يوم أمس الإثنين، مع احتجاجات الأساتذة الذين دخلوا في إضراب جديد لثلاثة أيام، زادت في ترسيخ أجواء الاحتقان في القطاع، في وقت كان فيه المتتبعون ينتظرون من زعماء الأغلبية الحكومية خرجات من شأنها أن تساهم في عودة أجواء الثقة بين جميع الفاعلين في المنظومة. فقد قال وهبي في رده على الاحتجاجا، إنه "لا يمكن أن نسمح لأحد بلي ذراع الدولة"،

واستخف بحجم المشاركين في إنزال الرباط، موردا أن 40 ألف أستاذا فقط هم من شاركوا في هذه المسيرة، بينما هناك 240 ألف أستاذا يريدون الحوار، بحسب تعبيره. الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عبر، في السياق ذاته، عن دعمه للوزير بنموسى، والذي يواجه انتقادات عارمة من قبل الشغيلة والتي تطالبه بإلغاء النظام الأساسي. واعتبر الكثير من الرافضين لهذه التصريحات على أنها لا تخرج عن نطاق الضجة التي تثيرها تصريحاته باستمرار، ومنها تصريحات مرتبطة بالحريات الفردية، ومدونة الأسرة، وشراء العقوبات السجنية، وقبل ذلك تصريحات مرتبطة بأزمة اختلالات امتحان الأهلية لولوج مهنة المحاماة. ولم تخرج مقاربة قادة الأغلبية، عن عمق ماذهب إليه الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة. فقد أشادت الأغلبية بسعي الحكومة منذ تنصيبها لوضع المدرسة العمومية على سكة الإصلاح الحقيقي، لتعزز الارتقاء الاجتماعي والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء المغاربة، وذلك من خلال مقاربة تشاركية مع النقابات الأكثر تمثيلية، التي عملت الحكومة معهم بكل جدية ومسؤولية، على إخراج نظام أساسي جديد، لم يتم تغييره منذ أزيد من 20 سنة. وثمنت سير الحكومة على نفس نهج الحوار والانفتاح الذي سار فيه السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، كما نوهت بقرار رئيس الحكومة تشكيل لجنة تضم كلا من وزير التربية الوطنية، ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات، والوزير المنتدب المكلف بالميزانية، للجلوس مع النقابات على طاولة الحوار لمناقشة الإشكاليات المطروحة والنقاط الخلافية بخصوص النظام الأساسي بهدف تجويده، وهو ما يؤكد الإرادة الكبيرة للحكومة وحسن نيتها في تجاوز الخلافات، مبرزة أن الهاجس الأول لدى الحكومة في التعاطي مع الإصلاح الجديد، هو ضمان المساواة بين جميع أطر التدريس، من خلال تخويلهم نفس الحقوق والواجبات، إضافة إلى تجاوز النقائص والاختلالات، التي كان يعرفها النظام السابق (2003)، لاسيما من خلال تكريسه لنظام الفئوية، وعدم ضمانه لمسار مهني محفز. وأكدت الانخراط القوي للحكومة في مسار إصلاح المدرسة العمومية، باعتبارها الدعامة الأهم لتجويد التعلمات والقضاء على الهدر المدرسي، وشددت على ضرورة المضي قدما في مسار الإصلاح، وهو ما يستدعي، حسب تعبير البلاغ، استئناف الدراسة بشكل سريع، واستكمال مسار الحوار والتفاوض مع النقابات التعليمية. الطريقة التي تفاعل بها الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، في اجتماع قادى الأغلبية الحكومية، مساء يوم أمس الإثنين، مع احتجاجات الأساتذة الذين دخلوا في إضراب جديد لثلاثة أيام، زادت في ترسيخ أجواء الاحتقان في القطاع، في وقت كان فيه المتتبعون ينتظرون من زعماء الأغلبية الحكومية خرجات من شأنها أن تساهم في عودة أجواء الثقة بين جميع الفاعلين في المنظومة. فقد قال وهبي في رده على الاحتجاجا، إنه "لا يمكن أن نسمح لأحد بلي ذراع الدولة"، واستخف بحجم المشاركين في إنزال الرباط، موردا أن 40 ألف أستاذا فقط هم من شاركوا في هذه المسيرة، بينما هناك 240 ألف أستاذا يريدون الحوار، بحسب تعبيره. الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عبر، في السياق ذاته، عن دعمه للوزير بنموسى، والذي يواجه انتقادات عارمة من قبل الشغيلة والتي تطالبه بإلغاء النظام الأساسي. واعتبر الكثير من الرافضين لهذه التصريحات على أنها لا تخرج عن نطاق الضجة التي تثيرها تصريحاته باستمرار، ومنها تصريحات مرتبطة بالحريات الفردية، ومدونة الأسرة، وشراء العقوبات السجنية، وقبل ذلك تصريحات مرتبطة بأزمة اختلالات امتحان الأهلية لولوج مهنة المحاماة. ولم تخرج مقاربة قادة الأغلبية، عن عمق ماذهب إليه الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة. فقد أشادت الأغلبية بسعي الحكومة منذ تنصيبها لوضع المدرسة العمومية على سكة الإصلاح الحقيقي، لتعزز الارتقاء الاجتماعي والإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء المغاربة، وذلك من خلال مقاربة تشاركية مع النقابات الأكثر تمثيلية، التي عملت الحكومة معهم بكل جدية ومسؤولية، على إخراج نظام أساسي جديد، لم يتم تغييره منذ أزيد من 20 سنة. وثمنت سير الحكومة على نفس نهج الحوار والانفتاح الذي سار فيه السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، كما نوهت بقرار رئيس الحكومة تشكيل لجنة تضم كلا من وزير التربية الوطنية، ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والشغل والكفاءات، والوزير المنتدب المكلف بالميزانية، للجلوس مع النقابات على طاولة الحوار لمناقشة الإشكاليات المطروحة والنقاط الخلافية بخصوص النظام الأساسي بهدف تجويده، وهو ما يؤكد الإرادة الكبيرة للحكومة وحسن نيتها في تجاوز الخلافات، مبرزة أن الهاجس الأول لدى الحكومة في التعاطي مع الإصلاح الجديد، هو ضمان المساواة بين جميع أطر التدريس، من خلال تخويلهم نفس الحقوق والواجبات، إضافة إلى تجاوز النقائص والاختلالات، التي كان يعرفها النظام السابق (2003)، لاسيما من خلال تكريسه لنظام الفئوية، وعدم ضمانه لمسار مهني محفز. وأكدت الانخراط القوي للحكومة في مسار إصلاح المدرسة العمومية، باعتبارها الدعامة الأهم لتجويد التعلمات والقضاء على الهدر المدرسي، وشددت على ضرورة المضي قدما في مسار الإصلاح، وهو ما يستدعي، حسب تعبير البلاغ، استئناف الدراسة بشكل سريع، واستكمال مسار الحوار والتفاوض مع النقابات التعليمية.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

تقرير رسمي: استمرار التضخم يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية في المغرب

هسبريساقتصادتقرير رسمي: استمرار التضخم يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية في المغربتقرير رسمي: استمرار التضخم يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية في المغربهسبريس-يوسف يعكوبيالثلاثاء 28 نونبر 2023 - 15:00في تقريره السنوي الثاني عشر، قارب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مجموعة من "نقاط اليقظة ذات الطبيعة الظرفية والهيكلية"، حاصراً أبرزَها في أربعة مواضيع أساسية: "استمرار التضخم في أسعار المواد الغذائية، وضُعف معدل نشاط المرأة وتمكينها الاقتصادي، ونجاعة الاستثمار، ثم النقص في الأطر الطبية"، فضلا عن موضوع خاص أفرده للعجز المائي."آفاق مَشوبة بعدم اليقين""تميزت سنة 2022 بظرفية صعبة للغاية بالنسبة لمعظم اقتصاديات البلدان المتقدمة والصاعدة، جرّاء تضافر العديد من الصدمات الكبرى"، يورد تقرير المجلس، لافتاً إلى "آفاق مستقبلية مَشُوبَةً بدرجة عالية من عدم اليقين"، ومرتقباً "استمرار التباطؤ الاقتصادي خلال سنة 2023 مع احتمال تراجع معدلات التضخم، غير أنها ستظل على الأرجح فوق مستويات ما قبل الأزمة".واستدل الـ"CESE" بـ"تراجع وتيرة النمو بالمغرب من 8 في المائة سنة 2021 إلى 1,3 في المائة سنة 2022؛ وهو ما يؤكد الطابع الظرفي للانتعاش للاقتصاد المغربي في 2021، وفقه.التضخم.. "الطبقة الوسطى أكبر المتضررين"التقرير، الذي توصلت جريدة هسبريس بنسخته الكاملة، سطَّر على ملاحَظة المجلس أنه "بالنسبة للمنحى التصاعدي لأسعار المواد الغذائية فإن هذا التضخم المستمر ومتعدد الأسباب يمارس ضغطًا على القدرة الشرائية – خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود والطبقة الوسطى"، خالصاً إلى أنه "يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية".أوصى المجلس، الذي يرأسه أحمد رضى الشامي، بـ"تعزيز عمليات مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، مع تطبيق عقوبات رادِعة بما يكفي، والإسراع بإصلاح أسواق الجملة، فضلًا عن دعم المُدخَلات الفلاحية".ولم تخطئ عيون خبراء المجلس أن "المنحى التصاعدي لارتفاع الأسعار بالمغرب، لاسيما أسعار المنتجات الغذائية، يؤثر بشكل أقوى على الأسر ذات الدخل المحدود، نظراً لكون هذه المنتجات تحتل مكانة أكبر في سلّة استهلاكها"، قارِعِينَ جرس الإنذار لكون "الطبقة الوسطى أكثر تأثراً بالتضخم، نظرا لافتقارها إلى ما يكفي من القدرة المالية وهامش المناورة لمواجهة صدمات تضخمية مهمة".وحذرت الوثيقة الرسمية من "ممارسات محتَمَلة منافية لقواعد المنافسة، وكذا اختلالات في مسارات التسويق، دون إغفال احتمال ظهور وتطور ممارسات لبعض المنتجين تتعلق بهامش الربح، في ما تعرف بظاهرة الجشع التضخمي Greedflation".التمكين الاقتصادي للنساء.."دون تغيير "نشاط النساء وتمكينهن الاقتصادي كان مثار اهتمام المجلس الاجتماعي، مشيرا إلى أنه "رغم المبادرات المتعددة التي تم إطلاقها يظل معدل نشاط النساء يتسم بانخفاض بنيوي منذ عدة سنوات (إذ لم يتجاوز في 2022 نسبة 19.8 % مقابل 22 % سنة 2019، محذرا من "تكريس الهشاشة الاقتصادية للنساء والحدّ من مساهمتهن في التنمية الاقتصادية للمملكة".ويتعين في هذا المضمار، حسب المجلس، "إطلاق مسلسل تفكير ونقاش حول سبل تثمين عمل النساء ربّات البيوت، وذلك من أجل تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية"، مقترحاً تدابير من قبيل "توفير دخل أدنى، أو مصادر تمويل ملائمة لوضعيتهن، والحرص على أن تضمن مراجعة مدونة الأسرة صون حقوق النساء الاقتصادية وحمايتهن من كل أشكال التمييز، وتقليص الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص".نجاعة الاستثمار في ما يتعلق بنجاعة الاستثمار، سجل "مجلس الشامي" بإيجابية ثمار "المجهود الاستثماري الذي يبذله المغرب، ما مكّنه من تحقيق معدل الاستثمار من بين أعلى معدلات الاستثمار على الصعيد العالمي (أكثر من 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي)، قبل أن يستدرك: "إلّا أن مردودية الاستثمار تظل منخفضة من حيث أثرها على النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل في المغرب".وفي أفق تفعيل تدابير الميثاق الجديد للاستثمار بعد دخولها حيز التنفيذ، أوصى المجلس، في مرحلة أولى، بـ"العمل على إرساء تتبع صارم للإجراءات المنصوص عليها، على جميع المستويات حتى أدنى مستوى ترابي، والحرص على خلق التجانس والتضافر بين أهداف وآليات ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار".خصاص" مهنيّي الصحةنقطة يقظة أخرى تطرق إليها تقرير المجلس في تقريره هي "الخصاص المسجل في مهنيّي الصحة في المغرب"، مشيرا إلى أن "هذا النقص، الذي يتفاقم بسبب هجرة الأطباء، قد يشكل تهديدا لجودة الرعاية الصحية والولوج إلى الخدمات الصحية من المواطنين".تبعاً لذلك، أوصى المجلس بـ"وضع مجموعة من التدابير الاستباقية والمبتكرة"، أبرزها "تعزيز إمكانيات التناوب والحركية المهنية في صفوف مهنيي الصحة بالمجالات الترابية التي تعاني الخصاص في الموارد البشرية الصحية، وإرساء نظام أجور محفِّز لمهنيي الصحة، وتعزيزه بتعويضات مرتبطة بالأداء، وتعزيز قدرات ومهارات المهنيين الممارسين".تدبير العجز المائيلم ينْسَ التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقييم الوضعية البيئية، أيضا، مشددا على موضوع "تدبير العجز المائي".من بين التوصيات التي يقترحها المجلس في هذا الصدد "وضع مخطط وطني للجفاف، مرتكز على نظام للإنذار المبكر، يحدد، بناءً على معطيات آنية حول ظروف الأرصاد الجوية الفلاحية والظروف للتحكيم الهيدرولوجية التدابيرَ الواجبِ اتخاذها بالنسبة لكل مستوى إنذار، وكذا الهيئات المسؤولة عن التنفيذ"، وزاد: "وينبغي العمل على تنزيل هذه التدابير على دامج المستوى الترابي، من خلال توفير مجموعة من الإجراءات الملائمة المتعلقة بتوفير المياه والنجاعة المائية".كما أوصى المجلس بـ"وضع آلية مؤسساتية المجلس والتنسيق في فترات الجفاف، تكون قائمة على التشاور الموسع، وإشراك مختلف الفاعلين على المستويين المركزي والترابي، وتكون غايتها القيام بتحكيم «الصحة ومُنصِف بين مختلف أوجه استعمال الموارد المائية، مع ضمان الحفاظ على الرصيد الفلاحي والأمن الغذائي والمائي ومناصب الشغل".حصيلة أنشطةكما أنجز الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2022 كشفت إنجاز "دراستين اثنتين في إطار إحالتين واردتين من: رئيس الحكومة، من أجل إعداد دراسة حول السياسات العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب»؛ ومجلس المستشارين، من أجل إعداد دراسة حول "نجاعة البرامج الموجهة للشباب ما بين 2016-2021".للوضعية المجلس، في إطار إحالات ذاتية، ثمانية آراء تناولت مواضيع متنوعة.يشار إلى أن المجلس، الذي يعدّ مؤسسة عمومية مؤطَّرة دستورياً بمهمة "تقييم العمومية وتقديم اقتراحات وتوصيات"، وضَع تقريره السنوي الذي ضم عناصر التشخيص ثم "توصيات مقترحة" في كل موضوع، "في ضوء تحليله

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00
28/11/2023 - 21524386
NT - www.hespress.com
Suite : 1

الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

"أكملت لكم دينكم".. "الطلاق" و"الزواج" في حفل تسليم وهبي معهد القضاة لعبد النباوي

قال وزير العدل عبد اللطيف وهبي، إن "إخراج القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، كان في إطار نقاش مع الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، محمد عبد النباوي في اليوم الثاني لما عينت وزيرا للعدل". وأضاف الوزير اليوم الاثنين بالرباط، خلال حفل تسليم سلطة الإشراف على المعهد العالي للقضاء، إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية محمد عبد النباوي، "كان النقاش حول وجود معهدين، وتم الاتفاق على المعهد العالي للقضاء، وآخر لمعهد المهن القضائية". وتابع: "حينما قررت الدولة استقلال للسلطة القضائية والنيابة العامة، فذلك يجب أن يكون بشكل شامل، ليس هناك منزلة بين المنزلتين في الاستقلالية،بما أنه اختيار للدولة، سوف نسير في هذا المسار، بغض النظر عن القناعات". وذكر أنه "اتخذت مجموعة من القرارات لإثبات هذه الاستقلالية منها". الاستقلالية ونبه وزير العدل إلى أنه "طبعا، لم نصل إلى الشاطئ، الآن ستولد لنا مشاكل جديدة عن هذه الاستقلالية. لأن هناك نقاط تماس في المحاكم بين كتابة الضبط والإدارة القضائية، ولا يجب أن تضيع سلطة إدارة المحاكم بين هذين الجهازين". وشدّد على أنه "علينا التفكير في كيفية التعامل معها وتجاوزها، ولا يجب للاستقلالية أن تكون عائقا أمام تطور السلطة القضائية والإدارة القضائية، وعليها أن تضمن للقضاة الاستقلالية والإدارة القضائية السير العادي والسريع والمنتج، أمامنا عمل كبير جدا، وسنكشف من لقاءاتنا". مدونة الأسرة ولم يخلو اللقاء من "قفشات" وزير العدل عبد اللطيف وهبي، الذي قال: "اسمحو لي، سوف أعلن الطلاق بيني وبين المعهد العالي للقضاء، والحمد لله، تم ذلك قبل خروج المدونة". وأضاف: "لا أدري، ما هي الالتزامات التي كنت سأتحملها بعد هذا الطلاق؟ أنا مطمئن، المعهد رجع إلى أهله". وتمنى أن يشكل "المعهد القاعدة التي ستنطلق منها الاجتهادات القانونية، وفضاء للحوار القانوني لتطوير النشاط القانوني". واسترسل قائلا: "أتمنى لكم التوفيق، ويبدو أنه اليوم أكملت لكم دينكم، انتهى دوري، عليكم مسؤولية كبيرة، وأنا تخلصت منها، وكان الله في عونكم". محمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، لم يفوت الفرصة للخروج عن "الجدية" التي عُرف بها، بالتعليق على كلام عبد اللطيف وهبي مازحا: "قبل إلقاء كلمتي، أذكر وزير العدل، أنه أعلن قبل شهر عن زواج كاثوليكي بين وزارة العدل والسلطة القضائية، نحن نرفض الطلاق، ومتمسكون بالزواج". وتابع: "الوزارة جزء من المعهد العالي للقضاء، ومستمرون في الاشتغال جميعا من أجل المصلحة العامة، هذه فقط اختصاصات ولكن المهمة واحدة". وختم كلمته بالقول: "نحن متمسكون بذلك، وواعون بذلك، المعهد (ديالكم) ومفتوح أمام وزارة العدل كما كان مفتوحا للسلطة القضائية لما كانت وزارة العدل هي المشرفة عليه".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

صدور مؤلف حول " تدبير الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، التطبيق القضائي للمادة 49 من مدونة الأسرة للدكتور عبد العلي حفيظ

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين تقديم إصدار جديد صدر مؤخرا للدكتور عبد العلي حفيظ مؤلف حول "تدبير الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، التطبيق القضائي للمادة 49 من مدونة الأسرة"، عن دار النشر سلايكي أخوين بطنجة. ويضم الكتاب ثلاثة محاور أساسية، يهم المحـــور الأول الإشكالات العملية المرتبطة بالتدبير القضائي للمنازعات المتعلقة بالأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، من قبيل التساؤل عن علاقة المادة 49 من مدونة الأسرة بحق الكد والسعاية، ونطاق تطبيق المادة 49 من مدونة الأسرة في الزمان، وحدود العلاقة بين تقدير المتعة وتوزيع الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، ومدى ارتباط تطبيق المادة 49 من مدونة الأسرة بانفصام العلاقة الزوجية، وتداخل الاختصاص بين قسم قضاء الأسرة والمحكمة التجارية بشأن منازعات توزيع الأموال المكتسبة أثناء قيام العلاقة الزوجية، وكذا مناقشة ما إذا كان العمل المنزلي للزوجة يعتبر مساهمة في تنمية أموال الأسرة مشمولا بمقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة، وتأثير قرار التحفيظ على الحقوق الثابتة بموجب المادة 49 من مدونة الأسرة، وهل تفويت العقار يمنع من ادعاء الأحقية فيه في إطار المادة 49 من مدونة الأسرة، ثم القانون المطبق على النظام المالي للمغاربة المقيمين في الخارج، نموذج فرنسا، إذ أبرز المؤلف بأن المشرع المغربي قد أناط حل إشكالية تدبير الخلافات المرتبطة بالذمة المالية للأسرة بالأطراف أنفسهم وبالقضاء في حال الخلاف، إذ خول للزوجين إمكانية إبرام عقد لتدبير الأموال التي ستكتسب أثناء قيام العلاقة الزوجية، وفي حالة عدم إبرامه يلجأ للقواعد العامة لإثبات النصيب أو الحصة في الأموال المكتسبة أمام القضاء، إذ أقر تدبيرين للموضوع أحدهما تعاقدي والآخر قضائي، وهذه الطريقة في التشريع لا تشكل تشريعا في حقيقتها وإنما مجرد تذكير بقواعد عامة ومقتضيات كلية لا تحتاج إلى نص، مما يؤشر على هاجس التوافق الذي كان مسيطرا على صياغة مقتضيات المدونة، والذي يدفع إلى مثل هذه المخارج المرضية، التي تشكل في النهاية محنة للقاضي كما يبرز من بعض التطبيقات القضائية. وتضمن المحور الثاني بحث علاقة عقود الاتفاق على تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزواج ونظام السجل العقاري وما تثيره من إشكالات قانونية، من قبيل تحديد نوعية العقود المحددة للنظام المالي للزوجين القابلة للتقييد بالرسوم العقارية، ودلالة التمييز بين النظام المالي للزواج وبين الاتفاقات المبرمة طبقا لمقتضيات المادة 49 من مدونة الأسرة الواردة في ظهير التحفيظ العقاري، و مدى جواز الاتفاق على تعيين قانون أجنبي لتحديد آثار العقد المنظم للعلاقات المالية بين الزوجين، و مدى لزوم تذييل العقود المحددة للنظام المالي للزوجين المبرمة بالخارج بالصيغة التنفيذية لتسجيلها بالمحافظة العقارية، ومن تم التساؤل عما إذا كان التقييد بسجلات المحافظة العقارية يعتبر تنفيذا يتوقف على وجود سند تنفيذي، وغيرها من الإشكاليات العملية، في حين يتعلق المحور الثالث ببعض التطبيقات القضائية المرتبطة بالنزاعات المثارة بصدد تطبيق أحكام المادة 49 المذكورة، في درجاتها القضائية المختلفة ابتدائيا واستئنافيا وأمام محكمة النقض، والتي تتيح في الواقع معطيات غاية في الأهمية ليس فقط من جانب التحليل القانوني، وإنما أساسا الجوانب السلوكية والاقتصادية والاجتماعية للزوجين، والتحقق كيف أن النص القانوني، وأحيانا كيفية استيعاب مضمون النص القانوني، يصبح متحكما في صياغة وإعادة صياغة السلوك الاجتماعي داخل الأسرة، والسعي من كل جانب نحو البقاء خارج ما يفرضه ذلك النص من قيود والتي لا توجد في بعض الأحيان إلى في ذهن الزوج أو الزوجة، فيبادر إلى تحفيظ العقار في اسمه أو هبته لأحد أبنائه أو بيعه، أو إبرام عقد ينص فيه على أن كل ما سيكتسب بعد الزواج سيقتسم مناصفة، كما وقفنا على ذلك في عدة رسوم عدلية، رغم ما قد يقال في هذا النوع من العقود من حيث صحته وعدالته وأثره على تحفيز الإنتاج الفردي في ظل قيد الاشتراك والقسمة مناصفة، وكل ذلك بعلة أن القانون الجديد أصبح يخول للزوجة نصف الأملاك بعد الطلاق كما أشيع في البداية للأسف. وانتهى المؤلف إلى التأكيد على صعوبة الحسم في المناقشات القانونية التي تثيرها المادة 49 من مدونة الأسرة، بالاعتماد فقط على مقتضيات المادة المذكورة، إذ يتعين استحضار كل العناصر المرتبطة بالإشكالية المطروحة من أجل الانتهاء إلى حل يراعي العدالة الاجتماعية والاستقرار الأسري، في ظل نصوص قانونية تتأبى عن الانصياع من أول وهلة، لأنه لم يجر ترويضها كما يجب عند مرورها بحلبات التشريع، بل صيغت على نحو يجد فيه الجميع بعض ضالته إلا القاضي فهنا تكمن محنته، وهنا يحتاج إلى ملكان من الرحمان عن اليمين وعن الشمال يسددانه فيما يعرض عليه، منوها إلى مستويين آخرين مرتبطين بالمادة 49، وهما من الأهمية بمكان، ويتعلقان من جهة بضوابط الإثبات المعتمدة، ومن ثم المقصود بالقواعد العامة للإثبات الواردة في المادة 49، وحدود الاعتماد على القرائن في إثبات المساهمة في تنمية أموال الأسرة، وهل يمكن أن تصل إلى حدود قلب عبء الإثبات بتكليف المالك من الزوجين بإثبات مصدر ثروته، وعلاقة هذا الأمر بافتراض الاشتراك، وبالتالي جعل الأصل في حالة الذمة المالية الإيجابية للزوجين هو اشتراك الأموال وليس فصل الأموال، ومن جهة أخرى بالعناصر المعتمدة في تقدير مقابل المساهمة في تنمية أموال الزوجين، وكيف يجري تقييمها ماليا من طرف القضاء، وهل إعمال السلطة التقديرية في هذا المجال يبقى ممكنا ومنصفا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمساهمات يغلب فيها الجانب المعنوي، وكيف يراعى عامل الزمن في تحديد هذا المقابل، وغيرها من الجوانب التقنية المتعلقة بهذا الأمر. والحمد لله رب العالمين

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

فريق "البام" بالمستشارين ينوه بتفاعل وزارة العدل مع البرلمان من أجل تجويد النقاش السياسي

نوه، عضو فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، لحسن آيت اصحا؛ بالتفاعل الإيجابي لوزارة العدل مع البرلمان، وتجويد النقاش السياسي داخل المؤسسة البرلمانية، سواء من خلال جلسات التشريع أو من خلال الحرص الشديد على الاستجابة لطلبات المناقشة والأسئلة المتعلقة بالقطاع، ومن خلالها الإسهام المتميز في الرفع من مستوى النقاش العمومي المباشر مع المواطنين، حول مجموعة من القضايا التي تشغل بال الرأي العام. وأشاد آيت اصحا أيضا، خلال مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع العدل برسم السنة المالية 2024، بالدينامية المتواصلة المقرونة بالجدية اللازمة داخل وزارة العدل، من خلال الأوراش المفتوحة في ميدان العدالة بحكم اختصاصات الوزارة في تفعيل حق المواطنين للولوج السهل إلى العدالة، عبر تعبئة الموارد البشرية اللازمة، وكذلك الموارد المالية والتجهيزات والبنيات التحتية، دون إغفال جانب تعزيز مجال الحقوق والحريات الذي أملته مضامين دستور 2011 كوثيقة حقوقية مرجعية هامة. وذكر المستشار البرلماني أن مناقشة مشروع قانون المالية 2024 تتزامن مع ورش إصلاح مدونة الأسرة التي مر على العمل بها عقدين من الزمن، مشيدا بتركيبة لجنة قيادة تعديل مدونة الأسرة ونجاحاتها المنتظرة في الاهتمام بالإشكاليات التي تم رصدها خلال عشرين سنة من تطبيق المدونة، وبالتالي الخروج بخلاصات هامة سترضي

وستحقق طفرة نوعية في تعزيز حقوق المرأة المغربية والعناية بأوضاع الأطفال والأسرة المغربية عامة. وفي نفس الإطار، أشار آيت اصحا إلى وتيرة تأهيل وتجديد وعصرنة بنايات المحاكم بالمغرب، مسجلا باعتزاز التطور في بنايات مرافق العدالة كما وكيفا، وتدخل الوزارة لإطلاق عدد من مشاريع البنايات التي كانت متوقفة بسبب المشاكل مع المقاولات، والمشاريع الجديدة التي انطلقت الدراسات حولها، أو التي انتهت بها الأشغال وأعطيت انطلاقة العمل بها، آخرها المحكمة الابتدائية بسيدي إفني ومحكمة الاستئناف بكلميم ومحكمة الأسرة بوزان وقصر العدالة بمكناس، وغيرها من البنايات العصرية الحديثة المبنية بمفهوم حقوقي عصري تسعف في إجراء أطوار المحاكمات في أجواء جد إيجابية. وفي مجال رقمنة العدالة سواء من خلال تسهيل مساطر الحصول على الوثائق، أو من خلال أداء بعض الخدمات الإلكترونية، أوضح آيت اصحا أنها مبادرة لقيت استحسانا كبيرا من لدن المواطنات والمواطنين، مشيدا في ذات الوقت بالمجهودات المبذولة لتعزيز استقلالية السلطة القضائية، ودعمها في تنزيل الرؤية الملكية السامية لإصلاح القضاء وتخليقه ودعم استقلاليته، وبالمبادرة التشاركية فيما يتعلق بورش المراجعة التشريعية للقانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاء، وكذا القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

سارة الرمشي

Journaliste : Ramchi Sara

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

نجوى ككوس تثمن الأوراش المفتوحة لتحديث قطاع العدالة ورقمنة الإدارات العمومية وتأهيل المجتمع المدني في جو من الانسجام الحكومي

ثمنت عضو الفريق النيابي لحزب الأصالة والمعاصرة نجوى ككوس، مختلف الأوراش المفتوحة في سبيل تحديث قطاع العدالة، ورقمنة الإدارات العمومية وتعزيز جاذبيتها، وتأهيل المجتمع المدني، في جو من الانسجام الحكومي، والانكباب على معالجة القضايا الحقيقية، خدمةً للوطن والمواطنين.

وأكدت السيدة ككوس في مداخلة قدمتها باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانية للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، أن قطاع العدالة يحظى بعناية ملكية موصولة؛ ومن وحي هذا الاهتمام الملكي السامي، "وبالنظر إلى أهمية هذا القطاع الحيوي في نسقنا المؤسساتي والحقوقي والقضائي، فقد تركز المجهود على ثلاث مستويات كبرى". وأفادت المتحدثة فيما يخص المستوى الأول يتعلق بإعادة النظر في التشريعات والقوانين ذات الصلة بمجالي العدالة والقضاء، حيث أعدّ قطاع العدالة مخططاً تشريعياً طموحاً، يتضمّن ترسانة متكاملة من النصوص التشريعية تهم العقوبات البديلة والسجون، والميدان الجنائي والمدني، فضلا عن النصوص التشريعية المؤطرة للمهن القضائية، متطلعين إلى الانتهاء من المشورات المرتبطة بمراجعة مدونة الأسرة. أما المستوى الثاني، فذكرت ككوس أنه يخص رقمنة قطاع العدالة وجعل الخدمات في صيغ إلكترونية في متناول عموم المرتفقين، في تنسيق مستمر مع قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، الذي يقوم بمجهودات جبارة في سبيل تعزيز العمل الرقمي للإدارات العمومية، وتحسين جاذبية المرافق العمومية، من خلال تبسيط مختلف الخدمات الإدارية، فضلا عن الاهتمام بالوضعية المادية والاعتبارية للموظف العمومي، والتنزيل الفعلي للطابع الرسمي للأمازيغية على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية. وبخصوص المستوى الثالث، فحسب ما أكدت البرلمانية البامية، يتعلّق بتحديث البنية التحتية وتأهيل المرافق القضائية، من خلال افتتاح العديد من المحاكم في ربوع المملكة. وفي هذا الصدد، ثمنت ككوس الدينامية التي يعرفها قطاع العدالة، ومختلف الأوراش التي فتحها السيد وزير العدل المحترم، منوهة بالحكمة والتبصر والتنسيق المستمر الذي يطبع علاقته مع مختلف مكونات السلطة القضائية. خديجة الرحالي

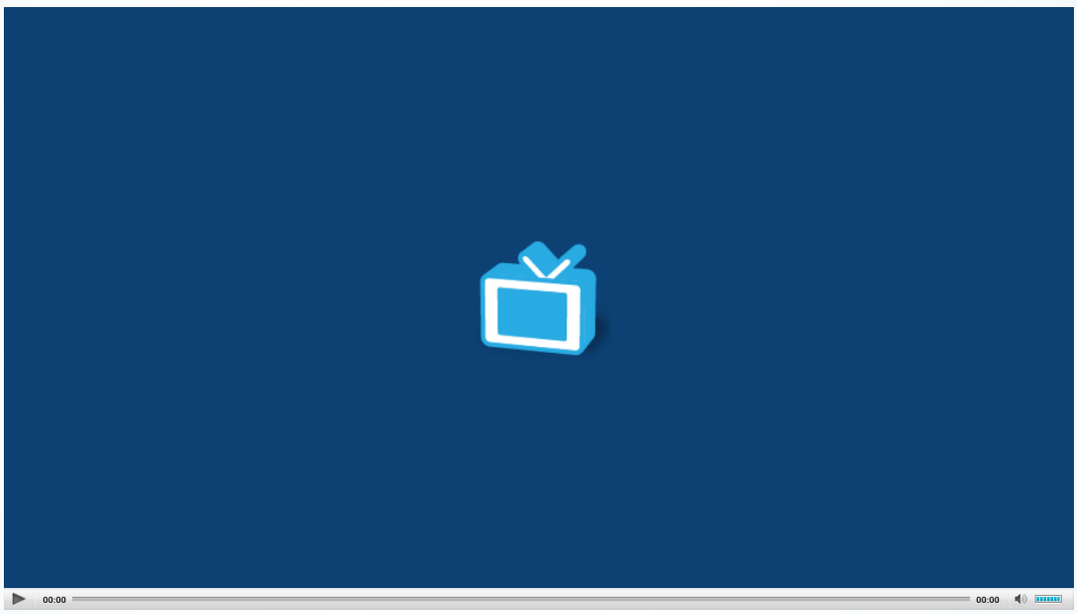
Journaliste : Errehali Khadija

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

01:00
28/11/2023 - 21518434
TV - AL AOULA

مشروع اصلاح مدونة الاسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



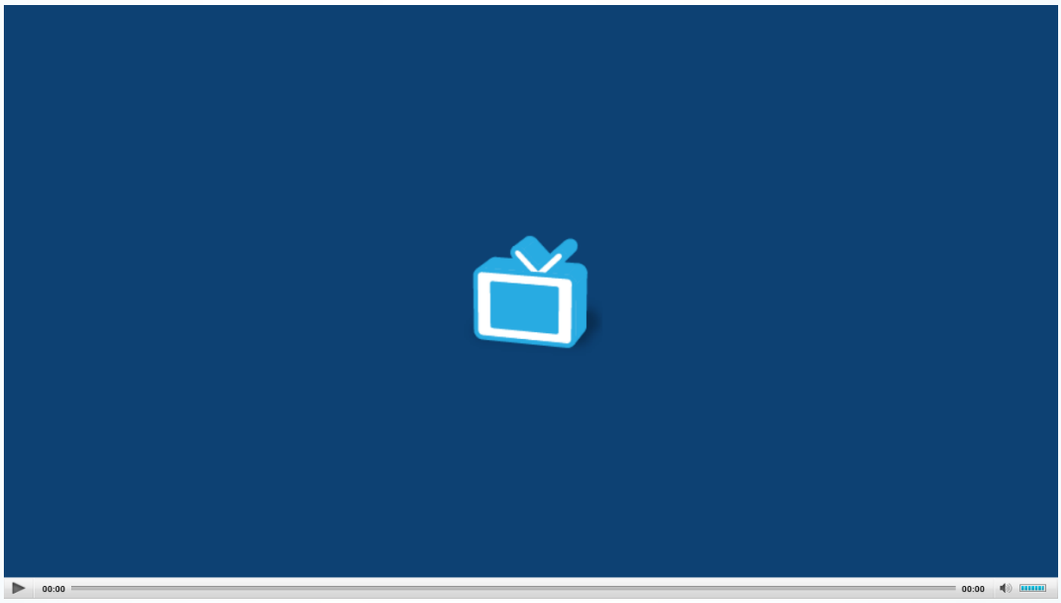
Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:00
28/11/2023 - 21514819
TV - M24

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد اجتماعها العادي العاشر بجهة درعة تافيلالت

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--

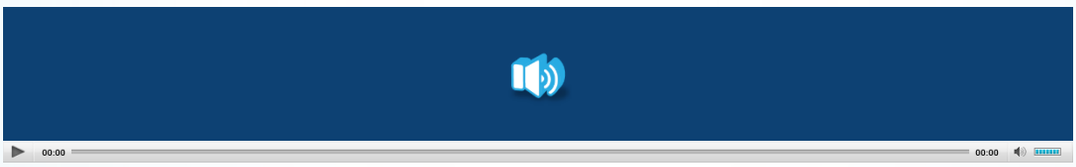


Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:40
28/11/2023 - 21515298
RD - Radio Nationale

ضيف الصباح / حوار مع السيد "نوفل البوعمري"

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

116p_h_1dc_qu
1/16

27/11/2023 - 21506475
PR - AL HARAKA
Edition : 10778

الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة تستمع لمقترحات حزب الحركة الشعبية

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

3,4p_h_1dc_qu
1/12

27/11/2023 - 21505773
PR - AL ITTIHAD AL ICHTIRAKI
Edition : 13607

مرافعة الأستاذ إدريس لشكر الكاتب الأول للإتحاد أمام لجنة تعديل المدونة

مدونة الأسرة

مرافعة الأستاذ إدريس لشكر الكاتب الأول للإتحاد أمام لجنة تعديل المدونة

■ الديمقراطية ضمن هذا التطور الجديد لا تنحصر في سن القوانين وإقامة المؤسسات، بل تمتد لتشمل كافة المؤسسات المجتمعية

■ نغتنم مناسبة هذا اللقاء لنؤكد انخراط حزبنا في هذه الدينامية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز المكتسبات

■ ظل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مبادرا إلى الترافع على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة

■ نحن مطالبون اليوم، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، إلى رصد اختلالات تفعيل المدونة الحالية، وتقديم إجابات عن كل الإشكالات المطروحة



صورة جماعية تضم الوفد الاتحادي واعضاء اللجنة المكلفة (خاص)

3/2

حنان رحاب: نطمح لمدونة تساهم في الاستقرار والتوازن



استمعت الهيئة المكلفة لشروحات الكاتب الاول



الوفد الاتحادي ضم تمثيلية غنية بالدلالات



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مرافعة الأستاذ إدريس لشكر الكاتب الأول
للإتحاد أمام لجنة تعديل المدونة

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يقدم تصوره لمدونة الأسرة أمام الهيئة المكلفة بالمراجعة









حنان رحاب: نطمح لمدونة تساهم في الاستقرار والتوازن بعيدا عن الاستقطاب الايديولوجي

قدم إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تصور الحزب حول تعديل مدونة الأسرة أمام الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، بعد إعادة النظر فيها والتي جاوزت عشرين سنة منذ آخر تعديل لها سنة 2004، بمقر أكاديمية المملكة المغربية وهي إطار جلسات الإنصات المنظمة من طرف الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، وذلك يوم الجمعة 24 نونبر الجاري بالرباط.

الوفد الذي ترأسه إدريس لشكر الكاتب الأول، ضم إلى جانبه كلا من عبد الرحيم شهيد وبوسف أيدي رئيسي الفريق بمجلس النواب والمستشارين وحنان رحاب الكاتبة العامة لمنظمة النساء الاتحاديات، مليكة الزخنيني، فتيحة سداس، السعدية بنسهلي، خدوج سلاسي: أعضاء المكتب السياسي وعلال البصراوي المنسق الوطني للقطاع المحامين الاتحاديين ومريم جمال الإدريسي محامية .

وقد حضر عن الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة: عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، محمد عبد النباوي الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الحسن الداكي الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة، امينة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عواطف حيار الوزيرة المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وعضو من المجلس العلمي الأعلى.

وقد قدم الكاتب الأول خلال هذا اللقاء مذكرة أمام اللجنة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة يبسط من خلالها تصور حزب القوات الشعبية **(انظر الكلمة كاملة في ص: 3)** .

كما تدخلت حنان رحاب رئيسة منظمة النساء الاتحاديات، قائلة «إن التعديلات المرتقبة لمدونة الأسرة والنقاشات والمقترحات بخصوصها، يجب أن تبتعد عن أي شكل من أشكال الاستقطاب، سواء الإيديولوجي كما حدث للأسف أثناء عرض الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، أو على أساس صراع وهمي بين الرجال والنساء».

واعتبرت رحاب أن الأفق الذي نطمح له، هو مدونة في صالح الأسرة المغربية، بمختلف تعبيراتها، والتي يجب أن تساهم في الاستقرار والتوازن الأسريين.

وشددت القيادية الاتحادية على أن القانون لا يجب أن يعكس مستوى وعي المجتمع، بل أن يساعد هذا المجتمع على التطور والتحرر، مضيفة أنه لا يمكن أن نقبل باستمرار مخض المقاهر المتأتية لحقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء والأطفال، بمبرر أنها أعراف اجتماعية.

وتابعت « إذا كانت بعض مناطق البلاد على سبيل المثال تشرعن زواج القاصرات، وتعتبره موروثا، رغم ما ينجم عنه من مآس، فإن قانوننا يمنع زواج القاصرات، ويجرمه، ويوقع عقوبات صارمة على من يسهله، سيساعد مع مرور الوقت على تغيير العقليات التي كانت تقبل به».

واعتبرت رحاب أن التعديلات المرتقبة يجب أن تعالج العديد من القضايا الحادة، كتلك المتعلقة بإثبات النسب، مميزة أنه لم يعد مقبولا في بلد يعتبر الإسلام دينا رسميا للدولة، أن يستمر اعتبار الخبرة الجينية للاستئناس فقط، فالإسلام دين العقل، وهو كذلك دين العدل، ولا نرى أي وسيلة أضمن لعدم اختلاط الأنساب كما تصطلح على ذلك المدونة الفقهية من الخبرة الجينية، وبالتالي يجب اعتمادها مصدرا وحيدا لإثبات النسب، إلى جانب إقرار الأب المفترض بالبنوة.

وأكدت رحاب «يجب أن يترتب على ذلك اعتبار الأبناء المزدادين من علاقة خارج إطار الزواج الشرعي، يتمتعون بكل حقوق الأبناء المزدادين في إطار مؤسسة الزواج، انطلاقا من القاعدة الربانية الكبرى: لا تزر وازرة وزر أخرى، وان يتم بحكم هذا المقتضى حذف أي إجراءات تمييزية قد تلحق ضررا نفسيا أو قانونيا أو ماديا بهؤلاء الأبناء» كما دعت إلى تثمين العمل المزني عند احتساب الممتلكات المتحصلة اثناء الزواج، معتبرة أنه إذا كانت رعاية الأبناء مسؤولية مشتركة بين الأب والأم، فإننا نرى أنه حتى مسؤولية الإنفاق يجب أن تكون مشتركة إذا كان كلا الطرفين لهما مداخيل شخصية، وهو ما يجب أن ينسحب حتى على النفقة بعد إيقاع الطلاق، بحيث يجب تقدير النفقة على حسب احتياجات الأبناء وإمكانات كل من الأب والأم.

وتابعت «إننا في منظمة النساء الاتحاديات نرفض هذا التناقض بين رفع مطالب حقوقية تنبع من قيمة المساواة، وفي الآن نفسه القبول بمقتضيات أخرى لا علاقة لها بهذه القيمة».

وفي هذا الإطار، اقترحت رحاب أن «يكون اداء النفقة بمر حصريا عبر صندوق يحدث لهذا الغرض، بحيث يستلم الحاضن مستحقاته من خلاله عبر بطاقة سحب، وهذا الصندوق، تؤكد القيادية الاتحادية، نقترح أن يكون تمويله مما يودعه من استحقت النفقة عليهم، وكذلك من تمويل من طرف الدولة، بحجت إذا عجز من عليه النفقة الأداء لسبب من الأسباب، يستطيع الحاضن الاستمرار في الحصول على النفقة لمدة ثلاثة أشهر، على أن يسوى دافع النفقة ما استحق عليه لاحقا، وبهذا نضمن انسيابية النفقة من جهة، ونقلل من القضايا المرفوعة أمام المحاكم بخصوص النفقة».

في السياق ذاته، أثارت الكاتبة الوطنية للنساء الاتحاديات موضوع الولاية على الأبناء بعد الطلاق، واعتبرت أنه لم يعد مقبولا أن تبقى حصرا بيد الأب، فقد أبانت التجربة أن الأبناء يكونون ضحايا هذا الإجراء، وبالتالي يجب أن تكون الولاية مشتركة بين الأم والأب، بل إنه لا يجب حرمان الحاضن منها، لأن الحاضن والحاضنة هو الذي يقوم عادة بالإجراءات المتعلقة بدراسة الأبناء، وغيرها من المعاملات، ولا يجب أن تسقط الولاية إلا بحكم قضائي يستند على الإخلال بمقتضياتها وواجباتها.

> **لم يعد مقبولا أن تبقى الولاية حصرا بيد الأب، فقد أبانت التجربة أن الأبناء يكونون ضحايا هذا الإجراء، وبالتالي يجب أن تكون الولاية مشتركة بين الأم والأب، بل إنه لا يجب حرمان منها، لأن الحاضن والحاضنة هو الذي يقوم عادة بالإجراءات المتعلقة بدراسة الأبناء، أو وثائقهم الإدارية وغيرها من المعاملات، إلا بحكم قضائي يستند على الإخلال بمقتضياتها وواجباتها**

كما اقترحت تحويل مسطرة الصلح إلى مؤسسة قائمة بذاتها، بحيث تحدث خلايا في كل المحاكم الاجتماعية، ويتم توظيف مختصين نفسانيين واجتماعيين ومرشدين بمبيت، وتكون مهمة المحمة والخلايا دراسة طلبات الطلاق المقدمة من طرف القضاة، ومحاولة إجراء عمليات الصلح، ومرافقة الأزواج إذا نجح الصلح، ولا يتم إيقاع الطلاق إلا إذا كان الضرر جسيما، أو بتقرير من الخلية بثبت استحالة الصلح.

واعتبرت أن هذا المطلب يجد مبرره في الأرقام المتصاعدة لحالات الطلاق، الفاجعة في أحيان كثيرة عن تحول مسطرة الصلح إلى إجراء شكلي فقط وكثيرة هي الحالات التي تمت الاستجابة فيها لطلبات الطلاق، في حين كان بالإمكان إنقاذ العلاقة الزوجية والأسرية، بسبب أن المشكل كان عابرا.

إلى ذلك، اعتبرت رحاب حنان أن بعض أحكام الإرث لا تستند على نصوص دينية قطعية الثبوت، وقطعية الدلالة، بل هي من الظنيات، وهي اجتهادات بشرية اكتسبت بمرور الزمن رغم تغير السياقات ما يشبه الإطلاقية، ولذلك ينبغي إعادة النظر في بعضها بما ينسجم مع روح الإسلام وسياقات العصر وغايات الإنصاف، وعلى رأس تلك الأحكام ما ارتبط بالتعصيب، والتي تنطوي على ظلم في حق زوجة المتوفى وبناته في حال لم يكن لهن له ولد، وهو ظلم لا يمكن قبوله بمسوغ ديني ضعيف، ولا بمنطق حقوقي، ولا حتى بمبادئ الأخلاق والفضيلة والمروءة، بحسبها.

وفي الأخير ختم إدريس لشكر الكاتب الأول للحزب الشخلات، بتقديم بعض التوضيحات والاستفسارات امام الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مرافعة الأستاذ إدريس لشكر الكاتب الأول للإتحاد أمام لجنة تعديل المدونة

مرافعة الأستاذ إدريس لشكر الكاتب الأول للإتحاد أمام لجنة تعديل المدونة

نأمل في ولادة مدونة منصفة وعادلة ومواكبة لتحولات العصر



◆ الديمقراطية ضمن هذا التطور الجديد لا تنحصر في سن القوانين وإقامة المؤسسات، بل تمتد لتشمل كافة المؤسسات المجتمعية

◆ نغتنم مناسبة هذا اللقاء لنؤكد انخراط حزبنا في هذه الدينامية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز المكتسبات

◆ ظل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مبادرا إلى الترافع على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة

نحن مطالبون اليوم، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، إلى رصد اختلالات تفعيل المدونة الحالية، وتقديم إجابات عن كل الإشكالات المطروحة







اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة عضوات وأعضاء الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بالتهنئة على ثقة أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، التي خاطبتم بها من خلال تكليفكم بمباشرة المشاورات التشاركية الواسعة لمراجعة وتعديل مدونة الأسرة، تفعيلا لمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة تخليد الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش (في 30 يوليوز 2022).

ولا يسعنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلا أن نثمن هذا القرار الذي يجسد الإرادة القوية لملادنا ولمؤسساتنا لإقرار مدونة منصفة وعادلة للأسرة وللمرأة بمنهجية تشاركية يتم تتويجها، بعد رفع المقترح إلى النظر السامي لجلالته، باعتباره المثل الأسمى للدولة وبلورة مشروع قانون لعرضه للتداول والبت فيه من طرف ممثلي الإمة بالبرلمان.

ونغتنم مناسبة هذا اللقاء لنؤكد انخراط حزبنا في هذه الدينامية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز المكتسبات والمكتسبات التي حققتها بلادنا للنهوض بحقوق المرأة بفضل التوجيهات الملكية ونضالات الأحزاب الوطنية والحركات النسائية التقدمية، وهي النضالات التي كنا دوما في طليعتها باعتبار حزبنا فاعلا وطنيا تاريخيا جعل من المرأة القضية المركزية في نضاله، وهو ما عبرت عنه أدبياته الصادرة في مختلف المحطات وتصوره السياسي للديمقراطية والمجتمع والتنمية.

وتقول مسارنا النضالي، ظل المشروع الإشتراكي الديمقراطي الذي نترافعا ونترافع عليه، مشتملا موضوع قضية المرأة في صلب المعركة الديمقراطية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. فمنذ المؤتمر الإستثنائي سنة 1975، راهن الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية على إشراك النساء في معركة التحول الديمقراطي، حيث وعا التطور حول القضية النسائية والأرضية المطلبية التي اعتمدها المؤتمر آنذاك إلى تحرير المرأة من أي موروث تقليدي يعوق مسار تطلعاتها وإندماجها المجتمعي.

وأستمر نفس النهج في المؤتمر الوطني الثالث سنة 1978 ، إذ تم التأكيد على الموقع المركزي للمرأة في الدفع بالمسار الديمقراطي نحو الإمام، ونعتز هذا التأكيد في وثيقة «أزمة المجتمع والبعاء الديمقراطي» التي طرحت في المؤتمر الوطني الرابع سنة 1984.

ورغم كل التحولات التي شهدتها الحزب، في تفاعل مع تطورات المشهد السياسي الوطني، ظل الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية مبادرا إلى الترافع على الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمرأة، كما شددت على ذلك وثائق المؤتمر الوطني الخامس سنة 1989.

وإذا كان الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية في طليعة الحركة التقدمية المدافعة عن قضايا المرأة منذ موقع المعارضة، فإنه استطاع، وهو يقود حكومة التناوب التوافقي، أن يتزع للنساء مساحة متقدمة في برنامج إقرار المساواة ومواجهة التمييز، ورد الاعتبار للمرأة المغربية (تعديل مدونة الأسرة، مراجعة مدونة الشغل، تغيير بعض بنود القانون الجنائي، إقرار نظام الدائمة الوطنية في النظام الإنتخابي).

فالديمقراطية ضمن هذا التطور الجديد لا تنحصر في سن القوانين وإقامة المؤسسات، بل تمتد لتشمل كافة المؤسسات المجتمعية. وعلى رأسها المؤسسة العائلة والعلاقات الأسرية. إن الديمقراطية من هذا المنطلق تصبح ثقافة اجتماعية وسياسية، أي ثقافة المساواة التي تستهدف القضاء على النظام الأبوي باعتباره ثقافة ترابنيا وتناضليا لا يعترف بما تقدمه النساء من الأعمال وخدمات للمجتمع.

ضمن هذا السياق، تصبح المواطنة هي الوسيلة المثلى لتحقيق المساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات، والقضاء على كافة أنواع التمييز، وخاصة منها التمييز القائم على الجنس باعتباره العائق الأساسي لأي مشروع تنموي.

وقد مكنت تجربة الحزب في تدبير الشأن العام من تطوير تصوره السياسي، بما يجعل قضية المرأة في مقدمة الإصلاحات المجتمعية الأساسية لتحقيق مغرب العدالة والمساواة والكرامة.

ووفاء لنضالنا الحزبي المتواصل الذي واكبه التنظيم النسائي الاتحادي، وحرصا منا على صيانة المكتسبات الهامة التي تم تتويجها باعتماد الوثيقة الدستورية ذات المقتضيات الأساسية، وخاصة الفصل 19 الذي ينص على ضرورة تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات، اعتمنا منذ المؤتمر الوطني التاسع سنة 2012 على ضرورة العمل من أجل التطبيق والإعمال الديمقراطي للدستور الإسراع في إحداث هياة المناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز، إخراج قانون لمناهضة العنف ضد النساء، إصلاح القوانين الجنائية، المدنية، التجارية، الشغل، مدونة الأسرة)، وأعلنا موقفنا الثابت بأن حقوق المرأة ودورها مع الرجل، وفي قدم المساواة، لن يقبل أي تراجع، ولا يمكن أن يخضع لتصورات إيديولوجية متأفية للتوجه الذي اختارته بلادنا، والمتأقض بالإلتزام بالمواثيق و المعاهدات الدولية المتعلقة لدور المرأة في المجتمع والحامية لحقوقها المادية والمعنوية.

إن التحديات المطروحة، حالا ومستقبلا، تفرض إشراكا كاملا للمرأة في مجهودنا التنموي الجماعي في كل امتداداته السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والثقافية، انسجاما مع مبادئ الإنصاف والمساواة والتضامن، كما دعونا إلى ذلك في تصورنا السياسي للنموذج التنموي الجديد. وحتى في الظروف الصعبة التي عاشتها بلادنا إبان الجائحة، تبين بالملموس أن المغربيات عن في الصفوف الأمامية للمواجهة، حيث دعونا في وثيقة «استشراف المستقبل: جائحة كورونا فرصة لإنطلاق النموذج التنموي الجديد على أسس سليمة» التي اعتمدناها الأممية الإشتراكية ومنظمة التحالف التقدمي، إلى حماية النساء وجعل النهوض بأوضاعهن في قلب المشروع التنموي لإنه ليس من حل إلا أن نغير زماننا، وأن نتوجه نحو المستقبل بمساهمة كاملة منهن باعتبارهن فاعلا محوريا في البناء الديمقراطي، وطرفا أساسيا في معادلات التنمية والرقي المجتمعي.

لذلك، نحن مطالبون اليوم، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك، إلى رصد اختلالات تفعيل المدونة الحالية، وتقديم إجابات عن كل الإشكالات المطروحة، بما يحقق مصلحة الوطن والمصلحة الفضلى للأسرة في الإطار العام للمرجعية الدستورية: تقوية الهوية الوطنية، تعزيز الإلتفاف على القيم الكونية، وصيانة الكرامة الإنسانية.

وهو ما جعلنا، في الحزب، وفي تنظيمه النسائي، نشترط بقوة في الدينامية التي أطلقها جلالة الملك، من خلال تقديم التصور السياسي الذي لطالما ترافع عنه الاتحاد الإشتراكي من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة. ومن أجل إنصاف الأسرة والمرأة والطفل.

نعتقد أن مدونة الأسرة الحالية كانت هي الجذن الذي أطلق منذ 20 سنة من أجل إنصاف الأسرة المغربية، وضمان مساهمة كل المواطنين نساء ورجالا في المشروع التنموي.

ونحاول أن نعلن هذه المداولات عن ميلاد الطفل الذي نقل لدة 20 سنة ختت في رحم المجتمع وذلك بإنتاج مدونة حداثية ونقدمه لمسايير العصر و التحولات التي عرفتها البشرية.

متمنياتي لكم ولنا جميعا، بالتوفيق لما فيه مصلحة المغربيات والمغاربة لإنه قبل كل شيء، مصلحة الوطن، أي ما اعتدنا عليه دائما: المغرب أولا».

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

اقتراحات الأحزاب أمام لجنة تعديل المدونة

اقتراحات الأحزاب أمام لجنة تعديل المدونة

شرعت اللجنة المكلفة بإعادة النظر في مدونة الأسرة، في استقبال وفود أحزاب التجمع الوطني للأحرار والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية، نهاية الأسبوع الماضي.

وقال نزار بركة، أمين عام الاستقلال، في تصريح صحافي، إن المقترحات التي قدمها حزبه تروم بشكل رئيسي إلى تعزيز تماسك الأسرة، وحماية حقوق النساء مع الالتزام بالمقتضيات الشرعية، مشيدا في السياق نفسه بإعمال المقاربة التشاركية في ورش تعديل مدونة الأسرة. ودعا بركة إلى ضرورة العمل على تنزيل تدابير مواكبة من شأنها المساعدة على تحسين الوضع الأسري، سيما ما يتعلق بمأسسة الصلح الأسري، وتقوية محاكم الأسرة والسياسات العمومية، والتمكين الاقتصادي للنساء، ورعاية المصلحة الفضلى للأطفال. ومن جهته، قال إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إن تطبيق مدونة الأسرة أثناء الشروع في العمل بها، شكل لحظتها قفزة كبرى في هذا المجال، ومع مرور الوقت تم اكتشاف اختلالات وجب تصحيحها.


أعضاء لجنة إصلاح المدونة (عبد المجيد بزيوات)

وأكد المتحدث نفسه، أن حزبه يراهن على أن تكون التعديلات التي ستدخل على مدونة الأسرة، مستجيبة لروح العصر ومنصفة، مؤكدا على ضرورة استحضار حقوق المرأة والمصلحة الأساسية للطفل من أجل مجتمع متوازن.

و قالت أمينة بنخضرة، رئيسة الفدرالية الوطنية للمرأة التجمعية، في تصريح مماثل للصحافة، إن اقتراحات حزبها نابعة من مبادئه التي تنطلق من الديمقراطية الاجتماعية، والإيمان بتعزيز الحقوق وتماسك الأسرة والمساواة، مشيرة إلى أن توصيات الحزب تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية التي أبرمها المغرب ودستور 2011، وأن ورش تعديل مدونة الأسرة يأتي في خضم التحولات المهمة التي عرفها المغرب على مدى العقدين الأخيرين، سواء من الناحية القانونية، أو المؤسساتية أو من ناحية تطور السياسات العامة، وهو ما أعطى دفعة قوية لتقدم المغرب. وأكدت خديجة الكور، منسقة منظمة النساء الحركيات، أن اللقاء كان مناسبة لتقديم مذكرة الحزب المستمدة من مرجعيته الفكرية المرتكزة على الليبرالية الاجتماعية والديمقراطية في إطار الخصوصية المغربية والقيم الأصيلة، والتي تهم بنود مدونة الأسرة بهدف تطعيمها بمبادئ دستورية ومقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب.

أحمد الأرقام

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:54
27/11/2023 - 21509721
NT - www.alayam24.com

لماذا تغيب الحركة الذكورية عن نقاش تعديلات مدونة الأسرة؟

طرح غياب الحركة الذكورية عن تعديلات مدونة الأسرة عدة تساؤلات حول تموقع الزوج في المدونة الجديدة، في ظل وجود تيارات سياسية واجتماعية وحقوقية تطالب فقط بتجويد وتحسين مقتضيات المواد المتعلقة بالزوجة والطفل. هذا الأمر كرسته مختلف المقترحات التي تقدمت بها الأحزاب السياسية أمام اللجنة المكلفة بإعادة النظر في مدونة الأحوال الأسرية، التي عينها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تصب فقط في صالح المرأة أولا والطفل ثانياً.

في حين حتى الأحزاب المحافظة حافظت على نفس نسق الأحزاب الحداثية المطالبة بإنصاف الزوجة والطفل معا. في هذا الصدد، قال عزوز الصنهاجي، عضو المكتب السياسي بحزب التقدم والاشتراكية، إن "الحزب يشيد بالورش الذي أطلقه الملك محمد السادس، الرامي إلى إعادة النظر في مقتضيات مدونة الأسرة"، مشيراً إلى أن "الخطابات الملكية السامية بينت أن المدونة أفرزت اختلالات على المستوى التطبيقي وكذلك على مستوى النص".

وأضاف عزوز الصنهاجي، في تصريح لـ"الأيام 24، أن "حزب التقدم والاشتراكية يتطلع أن يكون نقاش مدونة الأسرة نقاشا علميا ناضجا، وأن هذه النقاشات والمقترحات ستفرز لنا مدونة عادلة لجميع أطراف الأسرة". وأوضح المتحدث ذاته أن "غياب الحركة الذكورية عن مدونة الأسرة حددتها اختلالات عملية، يعني أن التطبيق بين على أن مكانة المرأة بصفة عامة والطفل لم تكن في المستوى المطلوب"، مؤكدا على أن "فصل 19 من الدستور يكرس المساواة بين المرأة والرجل". وأشار عضو المكتب السياسي بحزب "الكتاب" إلى أن "جميع الأنظار السياسية والحقوقية تتجه إلى تقديم مقترحات تخص المرأة والطفل، وأن الإصلاح يجب أن يصب في إتجاه العدل والمساواة بين الجنسين". وخلص الصنهاجي حديثه بالتأكيد على أن "غياب حركة ذكورية عن مدونة الأسرة نابع من غياب مطالب حقوقية وسياسية صادرة عن جهات معينة، وأن المطالب المشروعة تجد دائما من يدافع عنها".

Journaliste : Monjim Moustapha

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:12
27/11/2023 - 21513902
NT - albalad.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يدلي بملاحظاته حول التضخم ونجاعة الاستثمار، والنقص في الأطر الطبية

في إطار تقريره السنوي الثاني عشر، وفي ضوء تحليله للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، سلط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الضوء على مجموعة من نقاط اليقظة ذات الطبيعة الظرفية والهيكلية. بالنسبة للمنحى التصاعدي لأسعار المواد الغذائية، يلاحظ المجلس أن هذا التضخم المستمر ومتعدد الأسباب يمارس ضغطًا على القدرة الشرائية – خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود والطبقة الوسطى- ويؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بتعزيز عمليات مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة مع تطبيق عقوبات رادعة بما يكفي، والإسراع بإصلاح أسواق الجملة، فضلًا عن دعم المدخلات الفلاحية. فيما يتعلق بنشاط النساء، يشير المجلس إلى أنه على الرغم من المبادرات المتعددة التي تم إطلاقها، يظل معدل نشاط النساء يتسم بانخفاض بنيوي منذ عدة سنوات. وهو ما من شأنه أن يكرس الهشاشة الاقتصادية للنساء ويحد من مساهمتهن في التنمية الاقتصادية للبلاد. وفي هذا الصدد، يتعين إطلاق مسلسل تفكير ونقاش حول سبل تثمين عمل النساء ربات البيوت، وذلك من أجل تعزيز استقلاليتهن الاقتصادية، من خلال تدابير من قبيل توفير دخل أدنى، أو مصادر تمويل ملائمة لوضعيتهن، والحرص على أن تضمن مراجعة مدونة الأسرة صون حقوق النساء الاقتصادية وحمايتهن من كل أشكال التمييز وتقليص الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص. فيما يتعلق بنجاعة الاستثمار، يلاحظ المجلس أن المجهود الاستثماري الذي يبذله المغرب مكّن من تحقيق معدل الاستثمار من بين أعلى معدلات الاستثمار على الصعيد العالمي (أكثر من 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي). إلا أن مردودية الاستثمار تظل منخفضة من حيث أثرها على النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل في المغرب. وفي أفق تفعيل تدابير الميثاق الجديد للاستثمار بعد دخولها حيز التنفيذ، يوصي المجلس، في مرحلة أولى، بالعمل على إرساء تتبع صارم للإجراءات المنصوص عليها، على جميع المستويات حتى أدنى مستوى ترابي، والحرص على خلق التجانس والتضافر بين أهداف وآليات ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار. فيما يتعلق بإشكالية الخصاص المسجل في مهنيي الصحة في المغرب، يشير المجلس إلى أن هذا النقص، الذي يتفاقم بسبب هجرة الأطباء، قد يشكل تهديدا على جودة الرعاية الصحية والولوج إلى الخدمات الصحية للمواطنين. وفي هذا السياق، يوصي المجلس بوضع مجموعة من التدابير الاستباقية والمبتكرة مثل تعزيز إمكانيات التناوب والحركية المهنية في صفوف مهنيي الصحة بالمجالات الترابية التي تعاني الخصاص في الموارد البشرية الصحية، وإرساء نظام أجور محفز لمهنيي الصحة، وتعزيزه بتعويضات مرتبطة بالأداء، وتعزيز قدرات ومهارات المهنيين الممارسين. هذا، ويتضمن التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أيضًا موضوعا خاصا بتدبير العجز المائي، ، بالإضافة إلى تقرير يهم أنشطة المجلس والخطوط العريضة لبرنامج عمله للعام الموالي

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

اليوم العالمي لمواجهة العنف ضد النساء يكشف وضع الظاهرة

almizan.maاليوم العالمي لمواجهة العنف ضد النساء يكشف وضع الظاهرةالميزان/ الرباط: متابعةبمناسبة اليوم العالمي لمواجهة العنف ضد النساء الذي يصادف 25 نونبر من كل سنة، كشفت نتائج استطلاع حديث نشرته شبكة "أفروبارومتر" أن مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي تأتي في المرتبة الثانية ضمن سلم الأولويات التي يرى المغاربة أنه يتعين على الحكومة والمجتمع معالجتها، فيما جاءت مسألة غياب المساواة بين الجنسين في الولوج إلى الوظائف والأجور على رأس هرم أولويات المواطنين المغاربة.وكشفت بيانات الاستطلاع ذاته أن حوالي 70 في المائة من المغاربة يعتبرون أن العنف المنزلي ضد النساء غير شائع تماما داخل المجتمع، فيما أكد 31 في المائة منهم عكس ذلك، في حين أكد 76 في المائة أن هذا النوع من العنف غير مبرر، فيما اعتبرت النساء على 78 عرش الرافضين له بنسبة 84 في المائة مقابل 67 في المائة من الرجال؛ بينما أكد 21 في المائة من المواطنين أن العنف المنزلي "قد يجد له مبررات في بعض لهذا الأحيان".في السياق ذاته، كشفت بيانات استطلاع "أفروبارومتر" أن ساكنة المجال الحضري في المغرب أكثر رفضا للجوء إلى العنف ضد الزوجات بنسبة تعرضن في المائة مقارنة بساكنة المجال القروي بنسبة 70 في المائة؛ فيما تربع المغاربة الذين يبلغ مستواهم التعليمي ما فوق المرحلة الثانوية على عرش الرافضين تأخذ أي النوع من العنف ضد المرأة بنسبة 86 في المائة.في سياق مماثل، أكد أكثر من نصف المغاربة المستطلعة آراؤهم أن النساء اللواتي يبلغن عن العنف الذي مسألة خاصة له من طرف أزواجهم إلى السلطات المختصة سيتعرضن للانتقاد والمضايقة من طرف المجتمع، فيما اعتبر 83 في المائة منهم أن السلطات المغربية إبلاغ أو شكاية تتوجه بها المرأة في هذا الصدد على محمل الجد.على صعيد آخر، اعتبر حوالي 52 في المائة من المغاربة أن العنف المنزلي يبقى تجب معالجتها في إطار الأسرة نفسها، وهو ما يتفق معه حوالي 61 في المائة من الرجال و40 في المائة فقط من النساء؛ فيما يرى 48 في المائة من المغاربة أن العنف المنزلي مسألة ذات طابع جُرمي تجب معالجتها من طرف السلطات المختصة، وهو ما تؤيده 59 في المائة من النساء و37 في المائة فقط من الرجال.وأشارت شبكة "أفروبارومتر" إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، حيث اعتبر "العنف القائم على النوع الاجتماعي انتهاكا مروعا لحقوق الإنسان، وعقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة"، مسجلة أن "المندوبية السامية للتخطيط كانت قد كشفت خلال مسح لها في 2019 أن 57 في المائة من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف"؛ فيما اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن انتشار الصور النمطية عبر وسائل الإعلام يساهم في تطبيع المجتمع مع العنف ضد المرأة.ولفت المصدر ذاته إلى اعتماد المغرب مجموعة من التدابير المؤسساتية والقانونية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء وإدخال مجموعة من الإصلاحات على القانون الجنائي وقانون الشغل ومدونة الأسرة، غير أن "بعض النشطاء يرون أن هذه الإجراءات لا ترقى إلى المعايير الدولية في هذا الشأن، وتستمر في ترك النساء عرضة للعنف الجسدي والاستغلال الجنسي والاغتصاب الزوجي وغيره من أشكال العنف". الوسوم

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

ندوة بالحسيمة تقارب قانون الأسرة المغربي، وراهنية التغيير

بمبادرة من فرع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة، نظمت ندوة في موضوع "قانون الأسرة في المغرب وراهنية التغيير"، شارك فيها مجموعة من الأستاذات والأساتذة، وباحثات وباحثون من رجال القانون، وحقوقيات وحقوقيون، وذلك مساء أول أمس (الخميس) 23 نونبر 2023 بقاعة الاجتماعات بمقر بلدية الحسيمة. وترأست أشغال جلسة الندوة الأستاذة سارة الوزاني، عضوة المجلس الوطني للمنظمة، والعضوة في المكتب المحلي. وقدم الأستاذ عادل الهلالي نائب كاتب الفرع وعضو المجلس الوطني للمنظمة الورقة التأطيرية للندوة، في حين تولى الأستاذ الخطابي عبد الرحيم عضو المكتب المحلي للمنظمة توثيق جميع المداخلات وتأطيرها وتتبعها إعلاميا، وشارك في نجاحها جميع أعضاء المكتب الخمسة، واصدقاء المنظمة بالحسيمة والمتعاطفين معها وأدلى الأستاذ شوقي نجيب المستشار في محكمة الاستئناف بالحسيمة، الباحث أيضا، والأستاذ الزائر في الكلية متعددة التخصصات بالناظور، برأيه وتصوره القانوني الذي اقترح فيه لبنائه النظري والعملي العنوان التالي " مواطن الاستثناء في مدونة الأسرة بين دعاوي الإلغاء ودواعي الإبقاء "، وهو موضوع معبر له دلالات مهمة، لكونه رجل قانون ينهل من عدة تجارب ميدانية عايشها على أرض الواقع في سلك القضاء، إضافة إلى ثقافته القانونية والشرعية الأصيلة في هذا الملف الذي يعتبر ورشا إصلاحيا مهما، يحظى برعاية ملكية كبيرة منذ سنة 2022، وتكليف الحكومة المغربية لتقوم بالإشراف عليه، مع إشراكها مؤسسات دستورية عليا، وانفتاح إيجابي على هيئات المجتمع المدني والاستشارة معها، على مستوى استقبالها والاستماع إليها، والأخذ بمقترحاتها التعديلية التي تروم التغيير والإصلاح. وفي السياق نفسه، أشار الأستاذ محمد أوريا غل رئيس المجلس العلمي المحلي بالحسيمة، إلى الثوابت الوطنية السامية للدولة المغربية، والهوية الدينية والحضارية المتكاملة للأمة المغربية، مركزا بالخصوص وبالدرجة الأولى على السياقات التاريخية لأول مدونة للأحوال الشخصية خلال سنتي 1957 و1958، بعد إجلاء الاستعمار واستقلال المغرب، مركزا أيضا على الأبعاد العميقة لمدونة الأسرة المغربية ونتائجها الإيجابية في الحفاظ على تماسك واستقرار الأسرة المغربية، وحماية مكوناتها من جميع أشكال الانحراف، وأهمية الجانب الفقهي والشرعي بعلائمه المغربية المتوارثة منذ قرون، والتي تشكل صمام أمام جميع أنواع الغلو، وتعبيد الطريق الأسلم من أجل ترسيخ قيم الاعتدال والوسطية والتسامح والعيش المشترك. بالنسبة للأستاذة كاميليا بقيوي بطموالوفراسي المحامية بهيئة طنجة، عضوة المكتب التنفيذي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والفاعلة المدنية، فقد اقترحت أن تكون مداخلتها في موضوع " مدونة الأسرة بين: الإكراهات والتحديات"، مسلطة الضوء على الاتفاقيات الدولية في مقارنة مع القانون الوطني وتقدم الدستور المغربي في هذا الصدد على مستوى المقتضيات الحقوقية التي تضمنها في صياغته الإصلاحية لسنة 2011، وناقشت واقع الحال على مستوى التحديات والإكراهات التي يقاسي منها الأطفال المغاربة والنساء والأسرة المغربية عامة، الأمر الذي يفرض في تقديرها الحقوقي أهمية تغيير فصول المدونة ومراجعتها بشكل شامل وعميق. كما كان الحضور مع مداخلة الأستاذ أحمد البضموصي دكتور في القانون وإطار إداري في الخزينة العامة للمملكة بالحسيمة وفاعل حقوقي على مستوى عدة تجارب تقاسمها معنا في مدينة الحسيمة، مركزا على اختلالات وثغرات ونقائص مدونة الاسرة، من قبيل التعدد ونسب الأطفال وزواج الطفلات القاصرات ومسألة الاهلية والولاية الشرعية، مستدلا في نفس الوقت ببعض الأحكام القضائية الجريئة والشجاعة في الموضوع، داعيا في صلب مداخلته إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية المقترحات والتغييرات الواجبة التي يطرحها الفاعلون المدنيون والجمعيات والمنظمات الحقوقية الوطنية بناء على المرجعية الدولية والوطنية؛ مقترحا لموضوع مداخلته العنوان التالي " سياق تعديل مدونة الأسرة والتحديات الواقعية." كما شرفتنا بدورها الأستاذة الجامعية سعاد الحميدي عضوة مكتب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بطنجة، وأستاذة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية في جامعة عبد المالك السعدي بطنجة؛ بعد أن ارتأت التدخل في موضوع: " الأبعاد الاستراتيجية للمراجعة الشاملة لمدونة الأسرة " واستفاضت وبشكل أكاديمي دقيق الى توضيح المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة براهنية إصلاح مدونة الأسرة الصادرة سنة 2004، من قبيل الفرق الموجود بين التعديل والمراجعة والإصلاح، وأهمية كل مفهوم من هذه المفاهيم وضرورة توظيفه واستعماله في سياقه الطبيعي والمناسب، حتى يكون تغييرا حقيقيا وفي المستوى الذي تطمح إليه وتنشده الأسر المغربية والحركات النسائية في بلادنا، كما ركزت على مسألة وأهمية المرجعية الدولية بشكل أساسي وبعدها المرجعية الوطنية، والقيمة الأساسية للاجتهاد الحديث والمتنور، خاصة على صعيد المذهب المالكي، والصيغة الجديدة الواجب التعامل بها مع الفصل 400 من مدونة الأسرة الحالية، مشيرة بدورها إلى الفصول التي تعد في نظر الحركة الحقوقية المغربية والمؤسسات الدستورية والوطنية لحقوق الانسان بؤرا معتمة غير مرغوب في بقائها واستمرار تأثيراتها على السلوك الطبيعي للأسر المغربية وحقوقها الفضلى والأساسية.. بعدها عرفت القاعة نقاشا خصبا ومفيدا وتفاعلا إيجابيا بين المتدخلين والمتدخلات والمشاركين من الحضور الكريم، من النساء والرجال. متابعة

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:00
27/11/2023 - 21507849
NT - www.assabah.ma

اقتراحات الأحزاب أمام لجنة تعديل المدونة

شرعت اللجنة المكلفة بإعادة النظر في مدونة الأسرة، في استقبال وفود أحزاب التجمع الوطني للأحرار والاستقلال والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية، نهاية الأسبوع الماضي. وقال نزار بركة، أمين عام الاستقلال، في تصريح صحافي، إن المقترحات التي قدمها حزبه تروم بشكل رئيسي إلى تعزيز تماسك الأسرة، وحماية حقوق النساء مع الالتزام بالمقتضيات الشرعية، مشيدا في السياق نفسه بإعمال المقاربة التشاركية في ورش تعديل مدونة الأسرة. ودعا بركة إلى ضرورة العمل على تنزيل تدابير مواكبة من شأنها المساعدة على تحسين الوضع الأسري، سيما ما يتعلق بمأسسة الصلح الأسري، وتقوية محاكم الأسرة والسياسات العمومية، والتمكين الاقتصادي للنساء، ورعاية المصلحة الفضلى للأطفال. ومن جهته، قال إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إن تطبيق مدونة الأسرة أثناء الشروع في العمل بها، شكل لحظتها قفزة كبرى في هذا المجال، ومع مرور الوقت تم اكتشاف اختلالات وجب تصحيحها. وأكد المتحدث نفسه، أن حزبه يراهن على أن تكون التعديلات التي ستدخل على مدونة الأسرة، مستجيبة لروح العصر ومنصفة، مؤكدا على ضرورة استحضار حقوق المرأة والمصلحة الأساسية للطفل من أجل مجتمع متوازن. و قالت أمينة بنخضرة، رئيسة الفدرالية الوطنية للمرأة التجمعية، في تصريح مماثل للصحافة، إن اقتراحات حزبها نابعة من مبادئه التي تنطلق من الديمقراطية الاجتماعية، والإيمان بتعزيز الحقوق وتماسك الأسرة والمساواة، مشيرة إلى أن توصيات الحزب تأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية التي أبرمها المغرب ودستور 2011، وأن ورش تعديل مدونة الأسرة يأتي في خضم التحولات المهمة التي عرفها المغرب على مدى العقدين الأخيرين، سواء من الناحية القانونية، أو المؤسساتية أو من ناحية تطور السياسات العامة، وهو ما أعطى دفعة قوية لتقدم المغرب. وأكدت خديجة الكور، منسقة منظمة النساء الحركيات، أن اللقاء كان مناسبة لتقديم مذكرة الحزب المستمدة من مرجعيته الفكرية المرتكزة على الليبرالية الاجتماعية والديمقراطية في إطار الخصوصية المغربية والقيم الأصيلة، والتي تهم بنود مدونة الأسرة بهدف تطعيمها بمبادئ دستورية ومقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب. أحمد الأرقام

Journaliste : El Arkam Ahmed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

06:11
27/11/2023 - 21512377
NT - assafir.ma

عكس قيادات حزبها ونقابتها..برلمانية استقلالية لوهبي: درتي اصلاحات بكل جرأة وشجاعة ودعمنا لك كامل

كود الرباط// فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، اليوم، علن على دعمو الكامل لوزير العدل عبد اللطيف وهبي، واعتبر الاصلاحات اللي دار فالوزارة شجاعة وجرأة. سليمة زيداني مستشارة برلمانية عن فريق الاتحاد العام للشغالين (نقابة حزب الاستقلال)، دارت موقف عكس قيادات حزبها ونقابتها لي كيعارضو تصور وهبي لعدد مم القوانين خصوصا اصلاح القانون الجنائي ومدونة الاسرة والعقوبات البديلة. وعكس الانتقادات للي دار الفريق الاستقلالي بمجلس النواب (خصوصا البرلمانيين المحامين لي مع عبد الواحد الانصاري)، اختارت زيداني اعلان دعمها الكامل لاصلاحات وهبي في وزارة العدل. واضافت البرلمانية زيداني اليوم خلال مناقشة مشروع ميزانية وزارة العدل في لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين، أن "مدونة الاسرة حدث تاريخي ومواقفنا سنعرضها امام في اطار المرجعيات الواضحة التي حددها الملك في خطاباته وفي الرسالة التي وجهها الى رئيس الحكومة بخصوص تعديل مدونة الاسرة". وعلمت "گود" ان هذا الموقف الجديد للفريق البرلماني لنقابة الاتحاد العام للشغالين، بعد انتقادات وجهها وهبي لخديجة الزومي المرأة الحديدية في الحزب التي تتحكم في المنظمة النسائية لحزب الاستقلال.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

11:10
27/11/2023 - 21513868
NT - www.goud.ma

خطأ ما يمكنش يتصحح وصحاب "العدل" عينهم يسقطو النظام. كيفاش الحكومة ساهمات ف"قتل" بنموسى سياسيا" وباش عاقت وبدات كدافع عليه وها اش قال وزير ل"كود" قبل ايام على هاد الشي

كود احمد الطيب الرباط///اليوم الاثنين 27 نونبر 2023 من المتوقع يتلاقى عزيز اخنوش رئيس الحكومة مع نقابات التعليم للحوار فالازمة اللي دارت بسباب النظام الاساسي الخاص بموظفي التربية الوطنية. هاد اللقاء كان علن عليه نهاية الاسبوع فالمجلس الحكومي واكدو فلقاء حزبي بفاس فالويكاند.طبعا غادي يكون لقاء بلا نتائج ماشي حقاش الحوار غير مجدي اللا. حقاش النقابات ديال التعليم خرج ليها هاد الموضوع من يديها. اللي متحكم فيه هو تنسيقيات تابعين للعدل والاحسان ولشي وحدين اخرين. مطالبهم ماشي نقابية بل سياسية. النقابات ضعفو ريوسهم براسهم ولعب النظام باش بشكل العام باش ينقص من قوتهم وباللخر دابا المواجهة ولات مع صحاب عبد السلام ياسين. ماشي هادا هو الخطأ اللي كاين فتدبير هاد الموضوع. الخطأ القاتل فنظري هو تخلي الحكومة فبداية الاحتجاجات على دعم وزير التربية والتعليم شكيب بنموسى. حتى واحد ما دعمو باش بدات هاد الاحتجاجات. فديك الفترة سولات "كود" وزير فالحكومة على سبب هاد الموقف. كان ردو صادم ما عندو منطق. قال باللي بنموسى وزير ماكيشاركش باقي اعضاء الحكومة فالنقاشات فمواضيع اخرى. وزير ماكيدافع على حتى شي مشروع قانون ... ماكيبديش رأيو زعما. وباش حط مشروع القانون الاساسي لرجال التعليم وتناقش وتصادق عليه هو عتابر القضية سالات وبقى ساكت. طبيعي يبقى ساكت بنموسى. ياك المجلس الحكومي صادق عليه. يعني خاص كلشي يدافع عليه. ثم راه النقابات وافقات عليه قبل. المشكلة ماشي فبنموسى ولا فطبيعة شخصيتو. المشكلة فالحكومة. فاللول رجعات للاور وبقات تتفرج. من بعد حتى ناض الصداع وكان لقاء الاغلبية المشكلة للحكومة عاد بدا التحرك. كان قرار اتخاذو قيادة الاحزاب الثلاث المشكلة للاغلبية: الاحرار والبام والاستقلال بالدفاع على هاد المشروع وبالدفاع على الوزير لكن اللي وقع بين هاد الصمت ثم قرار التحرك كان الشارع شعل بصحاب التعليم. كانو ناس العدل والاحسان دارو تعبئة واعرة واها حقهم راهم كيديرو السياسة فكلشي. كانو خلطو التعليم بالحرب فغزة ودردرو ها حتى باصلاح مدونة الاسرة. دارو باكيدج باش يعارضو النظام ماشي النظام الاساسي للتعليم. شفتو هاداك ابو عبيدة ديالهم كيفاش اقتدى بديال حماس اللي دار عمل ارهابي ضد اسرائيل ف7 اكتوبر وبان فرحان ففيديو خرجو فالويكاند باش يعلن تحديه للدولة. هادو ما بقاوش باغيين هاد القانون واسقاطو بداية للمطالبة باسقاط امور اخرى تتجه لاسقاط النظام. حقاش هادا هو هدف العدل والاحسان. التعليم غير مدرگين وراه. كيف الحرب فغزة. كيف اصلاح مدونة الاسرة. دابا الحكومة كتخلص غباءها. تخليها على عضو منها. الغباء السياسي عطى كورات واعرين للعدل والاحسان يماركيهم. غير هو ما هاموش يماركي ضد الحكومة. باغي يماركي ضد النظام.

Journaliste : Al tayeb Ahmed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

05:41 27/11/2023 - 21516391
IMAROCPRESS NT - imarocpress.com

عكس قيادات حزبها ونقابتها..برلمانية استقلالية لوهبي: درتي اصلاحات بكل جرأة وشجاعة ودعمنا لك كامل

كود الرباط//فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، اليوم، علن على دعمو الكامل لوزير العدل عبد اللطيف وهبي، واعتبر الاصلاحات اللي دار فالوزارة شجاعة وجرأة. سليمة زيداني مستشارة برلمانية عن فريق الاتحاد العام للشغالين (نقابة حزب الاستقلال)، دارت موقف عكس قيادات حزبها ونقابتها لي كيعارضو تصور وهبي لعدد مم القوانين خصوصا اصلاح القانون الجنائي ومدونة الاسرة والعقوبات البديلة. وعكس الانتقادات للي دار الفريق الاستقلالي بمجلس النواب (خصوصا البرلمانيين المحامين لي مع عبد الواحد الانصاري)، اختارت زيداني اعلان دعمها الكامل لاصلاحات وهبي في وزارة العدل. واضافت البرلمانية زيداني اليوم خلال مناقشة مشروع ميزانية وزارة العدل في لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين، أن "مدونة الاسرة حدث تاريخي ومواقفنا سنعرضها امام في اطار المرجعيات الواضحة التي حددها الملك في خطاباته وفي الرسالة التي وجهها الى رئيس الحكومة بخصوص تعديل مدونة الاسرة".
وعلمت "گود" ان هذا الموقف الجديد للفريق البرلماني لنقابة الاتحاد العام للشغالين، بعد انتقادات وجهها وهبي لخديجة الزومي المرأة الحديدية في الحزب التي تتحكم في المنظمة النسائية لحزب الاستقلال.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

مراجعة القانون الجنائي ضرورة لمناهضة العنف ضد النساء

أصدرت منظمة النساء الاتحاديات بيانا تطالب من خلاله، بتجويد المدونات القانونية للمساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، داعية إلى تضمين القانون الجنائي، في سياق إصلاحه، عقوبات رادعة لكل الممارسات التي تدخل في خانة العنف ضد النساء والفتيات. واعتبرت المنظمة أن مواد القانون المغربي يجب أن تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، انسجاما مع أحكام الدستور المغربي، ومع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي هي بهذه الصفة جزء من التشريع الوطني، ولذلك فإن القانون الجنائي بعد إصلاحه المرتقب يلزم أن يستحضر هذا المعطى. كما اعتبرت أن العنف ضد النساء والفتيات مكلف اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا وصحيا، ويساهم في كبح تقدم المجتمع ورقيه، ولذلك فإن القانون يجب أن يكون فعالا في محاربته وتطويقه. وفي ما يلي نص بيان منظمة النساء الاتحاديات يخلد المدافعون عن حقوق الإنسان، ومناصرو حقوق النساء بصفة خاصة الأيام الأممية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات لمدة 16 يوما، في الفترة المتراوحة ما بين 25 نونبر و10 دجنبر، والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، عن طريق إقامة حملات توعوية وترافعية وتضامنية في إطار حملة دولية سميت بـ"حملة 2023 لمنع العنف ضد النساء والفتيات". إن منظمة النساء الاتحاديات، إذ تعلن انخراطها في الحملة الدولية لهذه السنة. وتؤكد على أننا في الحاجة وطنيا للعمل معا من أجل مجتمع مغربي يرفض التسامح مع العنف ضد النساء والفتيات، وللأسف، فإن الكثير من حالات الإفلات من العقاب المرتبطة بجرائم عنف بسبب التمييز ضد النساء، أو بسبب أعراف مجتمعية ذكورية، تستفيد من ضعف الأطر القانونية الكفيلة بالقضاء على هذه الظواهر، وتستفيد كذلك من حالات التساهل غير المقبولة داخل المجتمع، وللأسف حتى من طرف الضحايا وعائلاتهن أحيانا. إن استمرار أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والتي تتخذ صيغا مختلفة (الاعتداءات الجنسية، العنف الرقمي، الوصم الاجتماعي، التمييز بسبب النوع الاجتماعي،،،) يتطلب منا اليوم دعم كل التشريعات التي تهدف لسن قوانين رادعة للمتورطين في ارتكاب هذه الجرائم، ولكن تتطلب كذلك دعم السياسات والقوانين التي تهدف للتمكين الاقتصادي والثقافي والسياسي للنساء، فكلما ارتفت مساهمة النساء ومشاركتهن في الشأن العام المجتمعي بمستوياته المختلفة، إلا وتراجعت الأفكار القائمة على التمييز ضد النساء. إن الأرقام التي تقدمها التقارير الوطنية في الموضوع، سواء الصادرة عن مؤسسات رسمية، أو منظمات غير حكومية كلها، تجمع على استمرار ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، وبوتائر مقلقة، وبأشكال جديدة كذلك مرتبطة بالعنف الرقمي، مع استمرار الأشكال الكلاسيكية لممارسة العنف. ولذلك، فإن منظمة النساء الاتحاديات تطالب بتجويد المدونات القانونية للمساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء، باعتبار التمييز شكلا من أشكال العنف ضدهن، وتعتبر أن إصلاح القانون الجنائي يجب أن يتضمن عقوبات رادعة لكل الممارسات التي تدخل في خانة العنف ضد النساء والفتيات، فقد أبانت التجربة عن قصور مواد القانون الجنائي الحالي عن محاصرة هذه الظاهرة، بل إن ضبابية بعض مواده ساهمت في إنتاج أحكام قضائية تساهم في الإفلات من العقاب. إذ تساهم التطورات الرقمية في بروز أشكال جديدة من العنف، كما تسهل إعادة إنتاج أشكال العنف الكلاسيكية الموروثة بسبب النوع الاجتماعي، وهو ما جعل الكثير من مواد القانون الجنائي الحالي عاجزة عن مواكبة هذه التطورات. إن منظمة النساء الاتحاديات تعتبر أن كل مواد القانون المغربي يجب أن تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، انسجاما مع أحكام الدستور المغربي، ومع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي هي بهذه الصفة جزء من التشريع الوطني، ولذلك فإن القانون الجنائي بعد إصلاحه المرتقب يلزم أن يستحضر هذا المعطى. وفي هذا الإطار نأمل أن تكون التعديلات التي ستطال مدونة الأسرة منتبهة لخطورة العنف الأسري، خصوصا ذاك الذي تكون ضحاياه من النساء سواء كن زوجات أو أخوات، أو حتى العنف ضد الأصول من النساء، وكذلك العنف ضد الفتيات سواء كن من الأبناء أو الأخوات. إن العنف ضد النساء والفتيات مكلف اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وتربويا وصحيا، ويساهم في كبح تقدم المجتمع ورقيه، ولذلك فإن القانون يجب أن يكون فعالا في محاربته وتطويقه.

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

الحملة الوطنية لوقف العنف ضد النساء و الفتيات

تزامنا مع تخليد اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد النساء الذي يصادف ال25 من شهر نونبر من كل عام، تطلق وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، اليوم الإثنين 27 نونبر 2023، الحملة الوطنية الحادية والعشرين لوقف العنف ضد النساء والفتيات. وتنظم الحملة الوطنية الـ21 لوقف العنف ضد النساء والفتيات، هذه السنة، تحت عنوان "من أجل بيئة آمنة تحمي النساء والفتيات من العنف"، خلال الفترة الممتدة ما بين 25 نونبر و 10 دجنبر المقبل. وتسعى هذه الحملة، وفق الوزارة، إلى إثارة الوعي حول ضرورة توفير الحماية للنساء من كل أشكال العنف في جميع الأوساط والفضاءات. وتأتي هذه الحملة الوطنية تنفيذا لتوجيهات الملك محمد السادس، وعنايته خاصة بالمرأة، حيث دائما ما أكد جلالته على ضرورة النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها. كما تأتي هذه الحملة، أيضا، حرصا من الوزارة على "تفعيل السياسات العمومية، وعلى رأسها الخطة الحكومية الثالثة للمساواة، وإشراك الفاعلين المركزيين والمحليين في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الحماية للنساء من كل أشكال العنف، وإحداث تعبئة مجتمعية حول خطورة العنف في جميع الفضاءات، وكيفية دعم الضحايا للتبليغ عن المُعتدي والولوج إلى الخدمات، إلى جانب إشراك المجتمع المدني الذي يعتبر شريكا أساسيا في تنزيل السياسات والبرامج، وبلورة مقترحات عملية بمشاركة الفاعلين المركزيين والمحليين لصياغة مخططات جهوية لمحاربة العنف ضد النساء والتصدي لكل المظاهر المُغذية لسلوكات العنف بهدف جعل جميع الفضاءات آمنة وملائمة لكل المواطنات والمواطنين. وفي سياق هذا الحدث، تشير آخر المعطيات التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى تزايد حالات التبليغ عن العنف ضد النساء بعدما بلغ عدد الشكايات المسجلة بالنيابات العامة سنة 2022 ما يناهز 75240 شكاية. وعلى الرغم من القوانين المعمول بها لحماية النساء، إلا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان توصل في تقريره حول التبليغ عن العنف ضد النساء ومناهضة الإفلات من العقاب، إلى صعوبة المساطر المتعددة للتبليغ عن العنف بما فيها إشكاليات الاختصاص المكاني وتحميل النساء الناجيات من العنف والضحايا عبء الاثبات يؤثر على مسار التبليغ. وسجل المجلس وجود توجه نحو إعطاء الطابع الجنحي لقضايا عنف ضد النساء قد تتخذ وصف جنايات، مشددا على أن القانون الجنائي لا يتضمن تعريفا واضحا لمفهومي الاغتصاب وهتك العرض كما لا يجرم الاغتصاب الزوجي بنص خاص. نشير إلى أن اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد النساء يتزامن مع سياق سلسلة استشارات وجلسات استماع تعقدها الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، مع مختلف الفاعلين المعنيين تنزيلا لمضامين الرسالة الملكية الموجهة لرئيس الحكومة بشأن إعادة النظر في مدونة الأسرة. الوسوم العنف ضد النساء

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

MOROCCOSNEWS 08:15
27/11/2023 - 21507275
NT - moroccosnews.com

منتدى حزب التجمع الوطني للأحرار يُناقش "قضايا فاس مكناس"

في إطار أربع ورشات موضوعاتية ناقش المنتدى الجهوي للمنتخبين الأحرار بجهة فاس- مكناس، محطتِه السابعة المنعقدة بمدينة فاس، أربعة مواضيع راهنية تداخَل فيها البعد الوطني بالبعد الترابي في عدد من السياسات العمومية التنموية. ووفق معطيات عن تفاصيل الورشات والتقارير التي خلصت إليها، والتي توفرت ، فقد همّت الورشة الأولى "منجزات الحكومة في مجال تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية والانتصار للأسرة المغربية، من برامج الدعم المباشر إلى دعم السكن، مرورا بنقاشات تعديل مدونة الأسرة". وقد عبّر منتخبو "الأحرار" بجهة فاس- مكناس، من خلال مداخلاتهم وتفاعلهم، عن "اعتزازهم وفخرهم بالحصيلة المشرفة للحكومة خلال سنتين من أدائها الإيجابي في مختلف المجالات"، منوّهين بـ"حرص شخصي لرئيس الحزب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية للمملكة خدمة للصالح العام ولانتظارات المواطنين". ودعا المشاركون في هذه الورشة جميع المنتخبين التجمعيين إلى "ضرورة التعبئة والترافع اليومي حول منجزات الحكومة، وخلق جسور للتواصل والتعريف بهذه الحصيلة داخل الجماعات الترابية، والتصدي لكل تبخيس للمجهود الحكومي وتمرير مغالطات للنيل من الصورة الإيجابية للمسار الإصلاحي ببلادنا". الورشة الثانية، التي كان موضوعها "البنية التحتية والاستثمار في جهة فاس- مكناس"، تركزت نقاشاتها، حسبما تمت تلاوته في تقريرها خلال الجلسة العامة، على مزايا ومستجدات ميثاق الاستثمار الجديد بالنسبة للأقاليم والمكتبات الترابية. كما انصب نقاش المشاركين على "التحديات والصعوبات الظرفية التي واجهتها المملكة بفعل الأزمة الصحية والتقلبات الدولية، مما يفرض إعادة توجيه السياسات العمومية وبناء منظومة جديدة للاقتصاد الوطني، تكون قادرة على الصمود أمام التقلبات الفجائية وتحقيق مزيد من التنمية الدامجة، يكون في مرحلتها الأولى الاستثمار العمومي رافعة لتقوية وإنعاش الاستثمار الخاص، قبل الانتقال لجعل الاستثمار الخاص المحرك الأساسي للتنمية". مناقشة "تحديات ندرة المياه بجهة فاس- مكناس"، التي كانت موضوع ورشة ثالثة- لقيت استحسانا كبيرا من قبل منتخبي الجهة لما لهذا الأمر من أهمية بالغة بالنظر إلى مجموعة من التحديات والإكراهات المرتبطة بالموارد المائية واستدامتها، خصوصا أن جهة فاس- مكناس تعيش على غرار باقي جهات المملكة خصاصا حادا في مواردها المائية، مما يستدعي اعتماد سياسة استباقية ومتواصلة للتحكم في المياه المستعملة وترشيدها. وبالرغم من كل المجهودات الحكومية المحققة، فإن "أحرار فاس- مكناس" لم يُخفوا "هواجس كبيرة" بشأن مستقبل المياه واستدامتها في جهة فاس- مكناس، سيما مع توالي سنوات الجفاف وإرهاق الفرشة المائية، داعين إلى التعجيل بمختلف المشاريع المبرمجة، وتضافر جهود جميع المتدخلين، مركزيا جهويا وإقليميا، بغية ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأسر المغربية، خاصة في العالم القروي، وخلق طبقة فلاحية متوسطة وفق الرؤية الملكية. أما الورشة الرابعة، التي كانت حول "إشكالية التمويل والعجز في ميزانية المجالس الجماعية"، فعرفت نقاشا حول التنمية الترابية التي تشمل نقطة ارتكاز بين الفاعلين على المستوى الترابي وتدفع في اتجاه "خلق انسجام وتنسيق بين الطاقات الفاعلة محليا وعدم إهدار الزمن التنموي ترابيا". وأوصى المشاركون بـ"تخصيص اعتمادات مالية تتلاءم مع حجم الاختصاصات المخوّلة للجماعات الترابية للجواب عن سؤال التنمية"، وتوسيع الوعاء الضريبي، مع "إعادة النظر في حصة الجماعات من الضريبة على المناجم". كما نادوا بـ"حلول لإشكالية الباقي استخلاصه"، و"تخفيف القيود التي يفرضها صندوق التجهيز الجماعي للاستفادة من القروض الموجهة للاستثمار"، داعين إلى استفادة الجماعات من الضرائب التي تؤديها الشركات كاملة داخل نفوذها الترابي، وكذا "الرفع من حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة".

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

TELQUEL عربي 02:10
27/11/2023 - 21510154
NT - ar.telquel.ma/

"أكملت لكم دينكم".. "الطلاق" و"الزواج" في حفل تسليم وهبي معهد القضاة لعبد النباوي

قال وزير العدل عبد اللطيف وهبي، إن "إخراج القانون رقم 37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، كان في إطار نقاش مع الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، محمد عبد النباوي في اليوم الثاني لما عينت وزيرا للعدل". وأضاف الوزير اليوم الاثنين بالرباط، خلال حفل تسليم سلطة الإشراف على المعهد العالي للقضاء، إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية محمد عبد النباوي، "كان النقاش حول وجود معهدين، وتم الاتفاق على المعهد العالي للقضاء، وآخر لمعهد المهن القضائية". وتابع: "حينما قررت الدولة استقلال السلطة القضائية والنيابة العامة، فذلك يجب أن يكون بشكل شامل، ليس هناك منزلة بين المنزلتين في الاستقلالية، بما أنه اختيار للدولة، سوف نسير في هذا المسار، بغض النظر عن القناعات". وذكر أنه "اتخذت مجموعة من القرارات لإثبات هذه الاستقلالية منها". الاستقلالية نبه وزير العدل إلى أنه "طبعا، لم نصل إلى الشاطئ، الآن ستولد لنا مشاكل جديدة عن هذه الاستقلالية. لأن هناك نقاط تماس في المحاكم بين كتابة الضبط والإدارة القضائية، ولا يجب أن تضيع سلطة إدارة المحاكم بين هذين الجهازين". وشدّد على أنه "علينا التفكير في كيفية التعامل معها وتجاوزها، ولا يجب للاستقلالية أن تكون عائقا أمام تطور السلطة القضائية والإدارة القضائية، وعليها أن تضمن للقضاة الاستقلالية والإدارة القضائية السير العادي والسريع والمنتج، أمامنا عمل كبير جدا، وسنكشف من لقاءاتنا". مدونة الأسرة لم يخلو اللقاء من "قفشات" وزير العدل عبد اللطيف وهبي، الذي قال: "اسمحو لي، سوف أعلن الطلاق بيني وبين المعهد العالي للقضاء، والحمد لله، تم ذلك قبل خروج المدونة". وأضاف: "لا أدري، ما هي الالتزامات التي كنت سأتحملها بعد هذا الطلاق؟ أنا مطمئن، المعهد رجع إلى أهله". وتمنى أن يشكل "المعهد القاعدة التي ستنطلق منها الاجتهادات القانونية، وفضاء للحوار القانوني لتطوير النشاط القانوني". واسترسل قائلا: "أتمنى لكم التوفيق، ويبدو أنه اليوم أكملت لكم دينكم، انتهى دوري، عليكم مسؤولية كبيرة، وأنا تخلصت منها، وكان الله في عونكم". محمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، لم يفوت الفرصة للخروج عن "الجدية" التي عُرف بها، بالتعليق على كلام عبد اللطيف وهبي مازحا: "قبل إلقاء كلمتي، أذكر وزير العدل، أنه أعلن قبل شهر عن زواج كاثوليكي بين وزارة العدل والسلطة القضائية، نحن نرفض الطلاق، ومتمسكون بالزواج". وتابع: "الوزارة جزء من المعهد العالي للقضاء، ومستمرون في الاشتغال جميعا من أجل المصلحة العامة، هذه فقط اختصاصات ولكن المهمة واحدة". وختم كلمته بالقول: "نحن متمسكون بذلك، وواعون بذلك، المعهد (ديالكم) ومفتوح أمام وزارة العدل كما كان مفتوحا للسلطة القضائية لما كانت وزارة العدل هي المشرفة عليه".

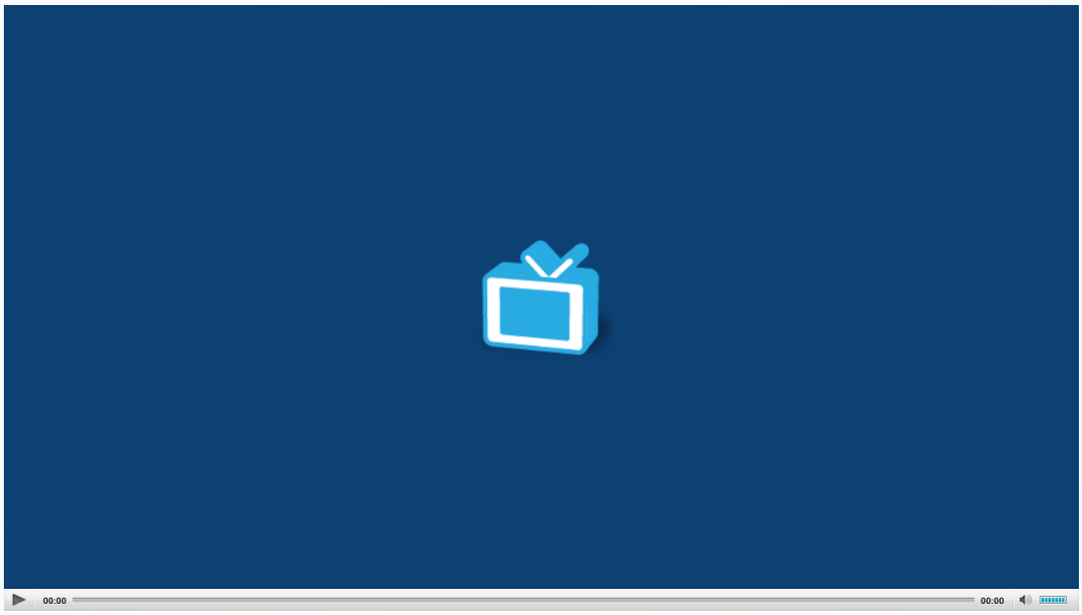
Journaliste : Farnan Mohammed

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

08:45
27/11/2023 - 21512315
TV - 2M

محاربة العنف ضد النساء .. مع عبد الحفيظ المنور

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Journaliste : Ait abdelmajid Zakaria - Lamnaouar Abdelhafid

Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.

12:30

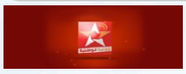
27/11/2023 - 21510156
RD - Chada

مراجعة مدونة الأسرة

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.



11:00

27/11/2023 - 21509815
RD - SNRT DAKHLA

الحملة الوطنية الواحدة والعشرين لوقف العنف ضد النساء والفتيات.. تحت شعار: " نبلغوا عليه فكل مكان! "

Cliquez ici pour visualiser le passage --> Lien externe <--



Copyright IMPERIUM 2000-2023. All rights reserved.